جامعة الانبار

كلية التربية للعلوم الإنسانية

القسم العلمي: التاريخ

المرحلة الدراسية: الرابعة

المادة: تاريخ العراق المعاصر

تاريخ العراق المعاصر

the contemporary history of Iraq

curriculum

استاذ المادة

أ.د. فهمي احمد فرحان الجنابي

مفردات منهج تاريخ العراق المعاصر
Vocabulary of the contemporary history of Iraq curriculum
للعام الدراسي 2020-2021

يمثل تاريخ العراق المعاصر جانبا مهما من جوانب تاريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر والعراق جزء لا يتجزأ من الوطن العربي والارض العربية ، وقد مر العراق خلال تاريخه الحديث والمعاصر بظروف احتلال و سيطرات متعددة منذ سقوط الخلافة العباسية بغداد سنة 1258 م وحتى قيام الحرب العالمية الاولى 1914 – 1918 وهذا ما تم استعراضه في العام الدراسي الماضي ضمن مفردات تاريخ العراق الحديث .

اما بالنسبة لتاريخ العراق المعاصر فقد زادت اهمية العراق مع مطلع القرن العشرين واحداث الحرب العالمية الاولى و قيام الدولة العراقية الحديثة عام 1921 وترشيح فيصل ملكا على العراق ، اذ اكتسب العراق اهمية كبرى في السياسة البريطانية منذ بداية النشاط البريطاني في الخليج العربي في الربع الاول من القرن السابع عشر وقد تنوعت المصالح البريطانية في العراق منها الاقتصادية والتجارية والسياسية والعسكرية بسبب اهمية العراق من الناحية الاستراتيجية والموقع الجغرافي وطرق التجارة ووفرة المواد الاولية ووجود كميات كبيرة من النفط الذي يعد عصب الحياة الاقتصادية للعالم في وقت السلم والحرب .

لذلك شهدت الساحة العراقية المعاصرة 1914 –1968 سواء الداخلية ام الخارجية احداث وتطورات هامة من الناحية السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية وسوف يتم التركيز عليها من خلال المفردات المقررة في الفصل الاول من العام الدراسي 2020– 2021 .

مفردات الفصل الاول

1–الاوضاع العامة في العراق في نهاية العهد العثماني .

2- اهمية العراق واسباب توجه بريطانيا لاحتلاله 1914- 1918 .

3-الاحتلال البريطاني العسكري للعراق 1914 -1918 والعمليات العسكرية .

4-نظم الادارة البريطانية في العراق والمقاومة الشعبية لها .

5-الثورة العراقية الكبرى (ثورة العشرين) .

6- تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة (الوزارة النقيبية الاولى)

7- ترشيح فيصل بن الشريف حسين لعرش العراق

8- تأسيس الجيش العراقي في 6 كانون الثاني 1921

9- المعاهدة العراقية - البريطانية لعام 1922

10 - افتتاح المجلس التأسيسي العراقي 1924

11 - القانون الاساسي العراقي (الدستور)

12- المشكلة العراقية - التركية و قضية الموصل 1924 -1926

13- الاحزاب السياسية في العراق خلال فترة الانتداب البريطاني (تقييم عمل الاحزاب)

14 - تطور العلاقات العراقية - البريطانية وتوقيع معاهدة 1927

15 - عبد المحسن السعدون ودوره الساسي في تاريخ العراق المعاصر

16 - معاهدة 1930 ودخول العراق في عصبة الامم 1932

17 - حادثة وفاة الملك فيصل الاول في 7 ايلول 1933

18- فترة حكم الملك غازي 1933 -1939

19 - الصراع السياسي في العراق وتعدد الوزارات (وزارة الكيلاني - جميل المدفعي -علي جودت الايوبي - ياسين الهاشمي) .

20 - جماعة الاهالي ودورها السياسي في العراق خلال فترة الثلاثينات

21 - تدخل الجيش في السياسة العراقية (انقلاب بكر صدقي 1936)

22 – حادثة وفاة الملك غازي 4 نيسان 1939 .

23 – الاوضاع الاقتصادية في العراق خلال فترة الحكم الملكي 1921 – 1939 .

24 – العراق خلال الحرب العالمية الثانية 1939

26- سياسة العراق الخارجية في ظل المتغيرات الدولية 1955 – 1958

27- سقوط النظام الملكي واعلان النظام الجمهوري 1958

28- التطورات الداخلية السياسية وتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية في العراق خلال العهدين الجمهوري الاول والثاني 1958 -1968

الكتاب المنهجي – ابراهيم خليل احمد ، جعفر عباس حميدي ، تاريخ العراق المعاصر ، الموصل ، 1989 .

الكتب المساعدة :

- **عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية**
- **مجيد خدوري ، العراق الجمهوري**
- **رجاء الخطاب ، تأسيس الجيش العراقي**
- **فاضل حسين ، مشكلة الموصل**
- **عبد الله الفياض ، الثورة العراقية الكبرى**
- **محمد الزبيدي ، ثورة 14 تموز 1958**

المحاضرة الاولى :

الاحتلال البريطاني الاول للعراق 1914 -1918

يعد الاحتلال البريطاني الاول للعراق من الاحداث العسكرية المهمة التي شهدها تاريخ العرق المعاصر ، وكان وراء ذلك الاحتلال عوامل واسباب سياسية وعسكرية واقتصادية .

اكتسب العراق أهمية كبرى في السياسة البريطانية ، منذ بداية النشاط البريطاني في الخليج العربي ، في الربع الأول من القرن السابع عشر ، وقد تنوعت المصالح البريطانية في العراق ، فهناك المصالح الاقتصادية التي تركزت على شراء المواد الاولية الرخيصة من جلود وصوف وعرق سوس وخيول ، وعملت بريطانيا على ربط الاقتصاد العراقي بالرأسمال الأجنبي ، وللتدليل على نمو المصالح الاقتصادية البريطانية في العراق ، نذكر تأسيس عدد من الشركات البريطانية امثال شركة لنج وشركة كيري مكنزي وشركة اندروويز ، وغيرها من الشركات البريطانية ، التي لم يقتصر عملها على النشاط التجاري الصرف ، بل كان وجودها يمثل تغلغلاً "استعمارياً" كانت له ابعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، حيث تمكن رجالات هذه الشركات من الاتصال ببعض الشيوخ والملاكين بالإضافة الي التجار والجماعات الأخرى المستفيدة ، وراحوا عن طريق هؤلاء يهيئون الأفكار لتقبل وجودهم .

اما اهمية العراق الاستراتيجية بالنسبة للسياسة البريطانية فتتمثل في موقع العراق على الخليج العربي الذي هو جزء من طريق الهند البري الحيوي لمواصلات الإمبراطورية البريطانية، وقد اكدت هذه الأهمية بعثة جسني الاستطلاعية في عام 1834 لدراسة امكانيات نهر الفرات الملاحية، وما اعقب ذلك من مجهودات بريطانية تناولت حقولاً متعددة كإرسال بعثات التنقيب الأثرية وانشاء خطوط التلغراف ، وتأسيس الشركات الملاحية .

وفي مطلع القرن العشرين بلغت اهمية العراق الستراتيجية درجة كبرى ، نتيجة لاكتشاف النفط في عبادان ، وكانت حماية حقول نفط عبادان، من جملة الأسباب التي تذرعت بها بريطانيا عند احتلال البصرة .

وقد دفع تزايد المصالح البريطانية في العراق الساسة البريطانيين إلى اعتبار وادي الرافدين مجالاً "حيوياً" للنشاط السياسي والاقتصادي البريطاني ، وأوضح اللورد كيرزن هذه الأهمية مرة اخرى في عام 1911 حينما قال:

"من الخطأ ان نفترض أن مصالحنا السياسية تنحصر في الخليج، فإنها ليست كذلك كما انها ليست منحصرة بالمنطقة الواقعة مابين البصرة وبغداد، وانما تمتد شمالاً إلى بغداد نفسها"

وتأكيداً لهذه الأهمية بدأت الجهات العسكرية البريطانية بوضع الخطط العسكرية لاحتلال جنوب العراق قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى ، فقد شكلت حكومة الهند لجنة رباعية عام 1911 لتقوم بدراسة الاجراءات التي يجب ان تتخذها لحماية مصالحها في جهات العراق الجنوبية ، وقد أوصت اللجنة في تقريرها (18 كانون الثاني 1912) باحتلال الفاو والبصرة .

وعلى الرغم من عدم الأخذ بمقترحات اللجنة في حينها لأنها سابقة لأوانها الا ان القناصل الانكليز في بغداد والبصرة والموصل اخذوا باعداد المعلومات اللازمة عن الجيش العثماني: اعداده وتجهيزه وقدرته على التحرك ، فضلا عن القيام بأحضار الخرائط اللازمة للأعمال العسكرية .

وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى في آب 1914، وتعاطف الدولة العثمانية مع المانيا، بدأت بريطانيا تهيء قواتها العسكرية للحفاظ على احتلالها للخليج العربي ، ودعا السكرتير العسكري لوزارة Sir Edmund Barrowالفريق الأول سير (ادمون بارو) الهند الى توجيه قوة عسكرية إلى المحمرة وعبادان .

دفع هذا التقدير الحكومة البريطانية إلى ارسال قوات عسكرية بريطانية الى الخليج العربي في (2 تشرين الأول 1914) وفي اليوم التالي اسندت قيادة القوات البريطانية الى العميد " وحدد اطار عملها بـ (احتلال D. واعطى لتلك القوات الرمز "Delamin. S.Wديلامين عبادان وحماية مصافي النفط وخط الأنابيب، وتغطية انزال المدادات اذا غدت هذه ضرورية، والظهور للعرب باننا نعتزم مساعدتهم ضد الأتراك).

تغيرت وجهت القوات البريطانية ، وتقرر ان يكون الانزال في البحرين بدلاً من عبادان او المحمرة ، بانتظار تعليمات جديدة ، وعين السير برس كوكس ضابطاً "سياسياً" في الغزو المرتقب، وفي (5 تشرين الثاني 1914) انحازت الدولة العثمانية الى جانب المانيا في الحرب، فصدرت التعليمات العميد ديلامين للتوجه نحو الفاو، وزود بالمعلومات اللازمة عن المنطقة كالتكوين الجغرافي والعشائري والقوات العثمانية في العراق عامة، والبصرة خاصة: تعداداً وتدريبياً وتسليحياً وتوزيعياً، وكانت هذه التخمينات تقترب كثيراً من الواقع العسكري العثماني.

وفي عشية الغزو العسكري البريطاني اصدر السير برسي كوكس الضابط السياسي المرافق للقوات البريطانية بياناً زعم فيه أن حكومته قد اجبرت على الحرب نظراً للموقف المعادي للعثمانيين، لذا ارسلت بريطانيا قواتها لحماية تجارتها واصدقائها، واجلاء... الأتراك من المنطقة ، وان لا عداء لها مع العرب شريطة الا يحموا الجنود "الأتراك" ولا يحملوا السلاح في تجوالهم ، واكد مهدداً على منع ذلك ، كي يجرد السكان ، من وسائل الدفاع عن أنفسهم في ظرف غابت فيه السلطة المحلية الحامية، وبذلك يتسنى لجيشه الغازي ان يتوغل بسهولة.

نزلت القوات البريطانية في الفاو في ساعة متأخرة من يوم (6 تشرين الثاني1914) ورفع عليها العلم البريطاني بعد مقاومة طفيفة اضطر بعدها الجنود العثمانيون الى الانسحاب ، وبذلك تمكنت بريطانيا من السيطرة على مدخل شط العرب .

اما السلطات العثمانية في البصرة فلم يصل اليها خبر احتلال الفاو الا في اليوم التالي من المدنيين الذين غادروا المنطقة الى البصرة. فاستعدت القوات العثمانية لتصد التقدم البريطاني باتجاه البصرة، الا أن حركة هذه القوات كانت غير نظامية ولا مدروسة بل مليئة بالأخطاء سواء في شكل التقدم أو في التعبئة والتموين ، ولم تقدم الاستخبارات العثمانية أية معلومات لقائد القوة من الموقع البريطاني، ولم تكن لديه خريطة للمنطقة ، ويمكن القول أن القيادة العثمانية اعتمدت على الارتجالية دون التخطيط والحسابات العسكرية الدقيقة .

اما الخطط العسكرية والامدادات البريطانية ، فكانت مبنية على حسابات دقيقة وتقديرات جيدة منذ بداية تحرك القوات البريطانية من الهند، مكنت البريطانيين من دحر العثمانيين في معارك السنية وسيحان وكوت الزين وفتح الطريق أمام هذه القوات لاحتلال مدينة البصرة حيث انسحبت القوات العثمانية باتجاه القرنة ، ودخلتها القوات البريطانية في يوم (22 تشرين الثاني)، وفي اليوم التالي استعرضت القوات البريطانية في البصرة، ورفع العلم البريطاني على سطح احد المباني الرئيسية، واطلقت البحرية البريطانية مدافعها تحية له، واذاعت السلطة المحتلة خطاباً دعت فيه اهالي البصرة الى التعاون معها باعتبارها السلطة الوحيدة القائمة واقعياً، ووعد الخطاب بالحرية والعدالة.

قامت القوات البريطانية بعد احتلالها لمدينة البصرة ، باقامة المعسكرات لسكنى قواتها وانزال معداتها العسكرية والقيام بدوريات للحراسة والبحث عن الأسلحة في القرى

المحيطة بالبصرة، وتقرر مطاردة القوات العثمانية المنسحبة باتجاه القرنة والزبير ، وقد اعطى الاحتلال القرنة اهمية كبيرة لموقعها العسكري ولصلاحية الملاحة الى الخليج وغنى المنطقة الزراعية واحاطتها باقليم الاحواز، فتقدمت القوات البريطانية واحتلت المدينة بعد استسلام القوات العثمانية في يوم (9 كانون الأول 1914). وبدخول القرنة اصبح البريطانيون يسيطرون على ملتقى نهري دجلة والفرات والطريق الملاحي الى الخليج العربي .

لقد اوضحت الانتصارات البريطانية السريعة ضعف القوات العثمانية وعدم استعداد القيادة العثمانية في العراق للوقوف بوجه الغزو البريطاني لهذا اعاد العثمانيون النظر في تنظيم قواتهم النظامية في العراق ، وعملوا على كسب تأييد العراقيين لهم عن طريق اعلان الجهاد المقدس الذي كان له أثره في توجيه الرأي العام المتأثر بالعواطف الدينية الى حمل السلاح بوجه البريطانيين وبلغ عدد المتطوعين بين (10–15) الف مقاتل ، وقد توجه هؤلاء لمقاتلة الانكليز في الشعيبة قرب البصرة .

احتشدت القوات العثمانية بقيادة سليمان عسكري بك ومعها قوات المتطوعين وبدأت بمناوشة القوات البريطانية ، وبدا الهجوم الفاصل صباح يوم (12 نيسان 1915)، ولكنه كان هجوما "فاقداً" لعنصر المباغتة ، نظراً لما سبقته من شواهد دالة عليه فقام البريطانيون بهجوم مضاد اسفر عن انتصار كاسح للقوات البريطانية وابادة قسم كبير من القوات العثمانية ، وتعتبر موقعة الشعيبة من المواقع الحاسمة في تاريخ عملية الاحتلال البريطاني للعراق ، اذا فتتت معنويات القيادة العثمانية وخاصة عند انتحار القائد سليمان العسكري ، كما اوجدت الشكوك بين الناس في امكانية صمود العثمانيين امام الغزو البريطاني، واعتبرت معركة الشعيبة مأساة تاريخية هامة بالنسبة للعثمانيين.

بعد هزيمة العثمانيين في القرنة والشعيبة تقهقرت قواتهم نحو العمارة والناصرية بيد ان القوات البريطانية لاحقتها، واتجهت قوة برية ومائية في دجلة الى العمارة فاحتلتها في (2 حزيران 1915)، كما احتلت قوة اخرى، اتجهت في الفرات، الناصرية في (25 تموز) بعد معارك دامية، وهكذا تم للبريطانيين السيطرة على المثلث الواقع من البصرة والعمارة والناصرية، واصبحت ولاية البصرة كلها تقريباً، تحت الاحتلال البريطاني.

وقد شجع احتلال ولاية البصرة والانهيار السريع للمقاومة العثمانية ، القادة العسكريين البريطانيين على طلب التقدم نحو بغداد، وأوضح السير برسي كوكس، رئيس حكام الحملة السياسيين في برقية بعثها الي نائب الملك في الهند، بأنه لا يرى كيف يمكن ترك احتلال بغداد، وقد اخذت حكومة الهند على عاتقها تحقيق فكرة الزحف نحو بغداد بعد تعيين الجنرال جون نيكسون الى القيادة في ما بين النهرين في 9 نيسان 1915 وخولته بالزحف على بغداد، "اذا كان مقتنعاً بأن القوة المتوفرة لديه تكفي للقيام بالعمليات المطلوبة".

تقدمت الحملة البريطانية عن طريق دجلة باتجاه بغداد، وكانت بقيادة الجنرال طاوزند ، الذي كان يعتقد في ضوء خبرته السابقة ضعف مقاومة الاتراك وان TOWNSHEND قواته لن تجد صعوبة في احتلال بغداد، اما العثمانيون فقد عمدوا الى تجميع قواتهم المندحرة، وشكلوا لجنة لتحصين مدينة بغداد للدفاع عنها. وحدثت اول معركة بين الطرفين بالقرب من الكوت في (27 ايلول 1915) استمرت نحو عشرين ساعة واشترك فيها الأسطولان النهريان البريطاني والعثماني، وانتهت بانتصار البريطانيين وانسحاب العثمانيين الى خطوط دفاعية جديدة أقاموها قرب المدائن، بعد ان خسروا (17) الف قتيل وجريح و 1289 اسيراً، ثم واصل البريطانيون تقدمهم نحو بغداد بعد استعدادات دامت ستة اسابيع.

استعد العثمانيون بقيادة نور الدين لملاقاة البريطانيين قرب المدائن، وحصلوا على امدادات عسكرية من الأناضول، كما وصل الى بغداد الجنرال الالماني فون در كولتز VON DER GOLTS لتنظيم الدفاعات العثمانية عن مدينة بغداد. وفي يوم (21 تشرين الثاني) هاجمت القوات البريطانية القوات العثمانية ودارت معركة ضاربة بين الجانبين ، وخلال المعركة عززت القوات العثمانية بفرقة جديدة بقيادة خليل بك الأمر الذي مكن العثمانيين من توجيه ضربة قوية اضطرت القوات البريطانية إلى الانسحاب والتراجع نحو الكوت بعد أن تكبدت خسائر فادحة بلغت في يوم (22 تشرين الثاني) وحده (4511) قتيلاً .

استغلت القوات العثمانية الانكسار البريطاني في المدائن ، وقامت بتعقب القوات البريطانية المتراجعة، وتمكنت من محاصرة البريطانيين في مدينة الكوت في (7 كانون الأول 1915) وقد استمر الحصار حوالي خمسة اشهر، ذاق فيها البريطانيون ويلات الحصار، فأكلوا لحوم الخيل وخلعوا ابواب وشبابيك البيوت لاستعمالها في الوقود. وقد حاول البريطانيون عدة مرات انقاذ جيشهم المحاصر دون جدوى، واجروا مفاوضات مع العثمانيين لرفع الحصار مع استعدادهم لدفع مليون او مليوني ليرة لخليل باشا قائد القوات العثمانية، لكنه امتنع عن قبول هذه الرشوة، واصر على التسليم دون قيد او شرط، فاضطر البريطانيون إلى الاستسلام في يوم (29 نيسان 1916) بعد أن اتلفوا سلاحهم ومعداتهم وبلغ عدد القوات التي استسلمت (13500) جندي عدا الضباط وارسل هؤلاء اسرى الى الاناضول ، وان خسائر البريطانيين منذ البداية حتى تسليم الكوت كانت كبيرة اذا بلغت (40) الفاً بين قتيل واسير، واخيرا فان تسليم الكوت كانت ضربة قوية لسمعة البريطانيين.

لم يستثمر العثمانيون الهزيمة البريطانية في الكوت لمحاولة التقدم الى جنوب العراق واعادة احتلاله وطرد البريطانيين منه ، وانما ارسلوا قواتهم الى ايران لمحاربة القوات الروسية ، مما اضعف القوات العثمانية الموجودة في العراق ، بعد ذلك دارت معارك قوية بين الطرفين اضطر على اثرها انسحاب الجيش العثماني من الكوت الى المدائن تاريخ 27 شباط 1917 وبعده انسحب العثمانيون من بغداد فدخلتها القوات البريطانية بقيادة الجنرال مود فجر 11 اذار 1917 .

بعد احتلال بغداد واصلت القوات البريطانية تقدمها نحو شمال العراق فاحتلت سامراء في 22 نيسان 1917، والرمادي في 29 ايلول 1917 وتكريت في 6 تشرين الاول 1917 ، ثم الشرقاط ثم الموصل ، وفي 30 تشرين الاول 1918 تم التوقيع على هدنة (مودروس) وانسحاب اخر حامية عثمانية من الموصل ورفع العلم البريطاني عليها ، وبذلك انتهت العمليات العسكرية البريطانية لاحتلال العراق بعد ان استمرت اربع سنوات تكبدت فيها القوات البريطانية خسائر بشرية ومادية كبيرة .

المحاضرة الثانية:

الادارة البريطانية والمقاومة الشعبية لها

بعد انسحاب العثمانيين من العراق اتبعت بريطانيا عدة اسس لإحكام سيطرتها وتطبيق ادارتها من خلال الامور الاتية :

1- تسخير جميع امكانيات العراق السياسية والاقتصادية لخدمة المجهود الحربي البريطاني .
2- السيطرة على جنوب العراق لضمان مصلحة بريطانيا الاقتصادية في تأمين طريقها الى مستعمراها في الهند .

3- التقرب من العشائر وكسب ولاء شيوخ العشائر من خلال اعطاءهم امتيازات كالمناصب والاموال .

4- استبدال القوانين العثمانية بقوانين جديدة تحقق مصلحة بريطانيا في العراق في المسائل المادية والقضائية والتجارية .

5-وضع نظام مالي يساعد على توفير الاموال اللازمة لتمويل القوات البريطانية الموجودة في العراق .

يتضح من هذه الاساليب ان خطة بريطانيا كانت ترمي الى تسخير جميع امكانيات العراق السياسية والعسكرية والاقتصادية لخدمة مصلحتها الاستعمارية وهذا ما ادى الى بلورة الحركة الوطنية والمقاومة الشعبية بعد ان ادرك العراقيين نقض بريطانيا لوعودها بمنح العراق الحرية والاستقلال ، ولاسيما ان القيادة العسكرية البريطانية في العراق اعلنت حسب تصريحها الصادر بتاريخ في 7 تشرين الثاني 1917 الذي جاء فيه :

((ان غاية بريطانيا وفرنسا من محاربة الدولة العثمانية هو : تحرير الشعوب التي طالما رزحت تحت أعباء استعباد الاتراك تحريراً تاماً ونهائياً وتأسيس حكومات وادارة وطنية تستمد سلطاتها من رغبة السكان الوطنيين ومحض اختيارهم.....)) .

كذلك تضمنت بنود الرئيس الأمريكي ولسن، وبخاصة البند الثاني عشر، الدعوة الى اعطاء حق تقرير المصير للشعوب التي كانت خاضعة للدولة العثمانية .

وخلافاً لكل تلك الوعود دأبت الادارة البريطانية على اقامة نظام احتلال استعماري اصبحت فيه السلطة المطلقة بأيدي القيادة العسكرية البريطانية ، اما الادارة فكانت خاضعة لحكومة الهند البريطانية، وترأس هذه الادارة السير برسي كوكس – الموظف

القديم في الخدمة البريطانية الاستعمارية والمقيم البريطاني في الخليج العربي. وفي عام 1917A.T.Wilson حل محله ارنولد ولسن من غلاة الاستعماريين، وكان يرى أن يحكم العراق حكماً "مباشراً" وان يرتبط القسم الجنوبي منه. بحكومة الهند ارتباطاً مباشراً. اما الادارة المدنية في المحافظات (الألوية انذاك) فقد اصبحت بأيدي الضباط السياسيين البريطانيين، كما حل موظفون من الادارة الانكلو- هندية محل الموظفين الأتراك السابقين، واعيد تنسيق الادارة والقضاء على الطراز الهندي، وقصارى القول كانت بريطانيتا تريد تحويل العراق فعلاً الى احد اقاليم الهند البريطانية.

وعمدت ادارة ولسن الى اجراء ما سمى بـ "الاستفتاء" لتزييف ارادة الشعب العراقي، وتاليف الحكومة التي تريدها بريطانيا باسمه ، فخولت الحكومة البريطانية ارنولد ولسن في (30 تشرين الثاني 1918) بإجراء استفتاء عام يبين فيه الشعب رأيه بالوجود البريطاني .

وكانت نتيجة الاستفتاء المزيف ، كما رفعها ويلسن ، وكيل الحاكم الملكي العام الى الحكومة البريطانية ، أن هناك رأياً عاماً شاملاً تقريباً يرى أن الموصل يجب ان تبقى ضمن الدولة الجديدة ، وهناك رغبة في استمرار الحكم البريطاني دون اجراء تبدلات جوهرية فيه كما ان هناك من يطالب بتعيين السير برسي كوكس على رأس الدولة الجديدة ولم يرفع الآراء التي طالبت بتأسيس حكومة عربية يحكمها احد انجال الشريف حسين .

والحقيقة التي يجب أن تقال أن هذا الاستفتاء لم يكن يمثل رأي الشعب العراقي المناهض للاحتلال ، فقد اختير الاشخاص المتعاونين مع السلطات البريطانية لتوقيع

المضابط والمذكرات، ولم يسمح بتسجيل الآراء المعارضة لوجهة النظر البريطانية، الأمر الذي حال دون الافصاح عن رأي البلاد.

اما الشعب العراقي المعارض للاحتلال البريطاني والادارة الاستعمارية فقد عمد الى تنظيم نفسه لمقاومة الاحتلال والمطالبة بالاستقلال ، فظهرت بعض الجمعيات الوطنية وكانت اولى تلك الجمعيات "جمعية العهد العراقي" التي تأسست سنة 1919 وكان لها فرع في الموصل وآخر في بغداد ، وتضمن منهاجها العمل لتحقيق الأهداف الاتية:

1-استقلال العراق استقلالاً تاماً ضمن الوحدة العربية وداخل حدوده الطبيعية.

2-طلب المساعدة الفنية والاقتصادية من بريطانيا، على أن تكون هذه المساعدة بالثمن ولا تمس استقلال العراق التام.

3-انهاض الشعب العراقي ليباري ارقى الامم الغربية.

4-السعي لخير الأمة العربية عامة .

واعلنت جمعية العهد عن رغبتها بإقامة دولة ملكية دستورية ، يتقلد فيها العرش احد ابناء الشريف حسين، وكانت تفضل الأمير عبد الله ، كما أعلنت سعيها لتحقيق اتحاد الأقطار العربية تحت عرش الشريف حسين، ملك الحجاز، واتباع الوسائل السلمية والمفاوضات لتحقيق هذه الأهداف.

اما الجمعية الثانية فهي "جمعية حرس الاستقلال" التي تأسست في بغداد في نهاية شهر شباط (10) عام 1919 وتضمن منهاجها اموراً متعددة منها:

1-استقلال العراق استقلالاً تاماً.

2-تشكيل مملكة عراقية يسند فيها العرش الى احد انجال الملك حسين، على أن يكون ملكاً دستورياً ديمقراطياً.

3-العمل على ضم المملكة العراقية الى لواء الوحدة العربية.

4-توحيد كلمة العراقيين، وبذل اقصى الجهود للقضاء على كل بواعث الافتراق في الدين والمذهب .

قامت جمعية حرس الاستقلال بنشاط واسع بين مختلف اوساط المواطنين مما جعلها تتمتع بمركز قوي، ولم يمض وقت طويل على تأسيسها حتى انضمت اليها منظمة سرية تدعى "جمعية الشبيبة العربية" كما نجحت في تأسيس خلايا عديدة لها في بغداد والشامية والنجف والحلة وبعقوبة وغيرها من مدن العراق.

حدث خلاف بين جمعيتي العهد العراقي وحرس الاستقلال، فقد انكرت جمعية حرس الاستقلال على جمعية العهد طلب المساعدة من بريطانيا، وطالبت بإلغاء تلك الفترة من برنامج العهد، لأنها لا تتفق واماني العراق في الاستقلال التام، وان بمقدور العراق المستقل طلب المساعدة من اية دولة كانت، وقد بذلت الجهود للتقريب بين الجمعيتين وتوحيد الجهود الوطنية لمقاومة الاحتلال.

واجهت الحركة الوطنية المقاومة من سلطات الاحتلال التي عمدت الى الشدة والعنف للوقوف بوجه الانتفاضات الشعبية التي شملت مناطق العراق المختلفة خلال الفترة بين عامي 1918-1920. فقد انتفضت السليمانية واربيل والمنتفك وسرعان ما تحولت هذه الانتفاضات الى ثورة شاملة ضد المحتلين الأجانب عرفت بثورة العشرين او الثورة العراقية الكبرى .

المحاضرة الثالثة :

الثورة العراقية الكبرى(ثورة العشرين) اسبابها واحداثها العسكرية ونتائجها

تعد ثورة العشرين من الاحداث البارزة والمهمة في تاريخ العراق المعاصر ، فهي اول تجربة ثورية في العراق ضد الاحتلال البريطاني ، عبر العراقيون فيها على مختلف الشرائح(رجال الحركة الوطنية والمثقفين وعلماء الدين والفلاحين والعمال) عن رفضهم واستياءهم للوجود البريطاني.

اشتركت عوامل عديدة في قيام ثورة العشرين في العراق منها داخلية واخرى خارجية ، تمثلت بما يلي :

1-اندلاع الثورة العربية في مصر عام 1919ضد الاحتلال البريطاني مما شجع العراقيين وحفزهم على الثورة .

2-تخلي بريطانيا وانكارها لوعودها الكاذبة التي قطعتها للعرب والعراقيين بشأن الاستقلال ، فكانت اتفاقية سايكس بيكو1916 ووعد بلفور1917 ومؤتمر سان ريمو 1920 من اكبر الادلة التاريخية على ذلك ، لذلك ادركت الحركة الوطنية بأن هدف بريطانيا هو تحقيق السيطرة المباشرة على العراق .

3- الادارة البريطانية السيئة واستخدامها اساليب العنف والاضطهاد وتصفية رجال الحركة الوطنية مع فرض الضرائب الباهضة على كاهل الشعب العراقي واستغلال خيرات وموارد العراق الطبيعية مما ادى الى سخط الشعب العراقي على بريطانيا .

4-فضلا عن تأثيرات الساحة العربية والحركات الوطنية للشعوب العربية الاخرى كمصر وسوريا على الحركة الوطنية في العراق الاثر الواضح لتهيأة الظروف المناسبة للثورة .

امـــا الســـبب المباشـــر للثـــورة قيـــام الســـلطات البريطانيـــة باعتقـــال (الشـــيخ شـــعلان ابـــو الجـــون) شـــيخ قبيلـــة الظـــوالم فـــي الرميثـــة فـــي 30 حزيـران 1920 بعـدها تـم الهجـوم علـى مقـر سـراي مـن قبـل العشـائر وتـم اطـلاق سـراحه ، فكـان ذلـك بمثابـة انطلاقـة لثـورة شـعبية عمـت العـراق ، ففـي 2 تمـوز اعلنـت الثـورة فـي النجـف وتمكـن الثـوار فـي الرميثـة مـن قطـع سـكة الحديـد ومحاصـرة القـوات البريطانيـة ، وفـي الشـامية اسـتطاع الثـوار السـيطرة علـى المدينـة ممـا تراجعـت القـوات البريطانيـة الـى الديوانيـة ، ومـن ابـرز المواقـع العسـكرية لثـورة العشـرين (معركـة الرارنجيـة) فـي 24 تمـوز بـالقرب مـن قنـاة الرسـتمية ، تكبـدت فيهـا القـوات البريطانيـة خسـائر فادحـة فأضـطرت القـوات البريطانيـة الـى التقهقـر نحـو الحلـه بعـد أن فقـدت (318) جنـدياً، وغـنم الثـوار (40) رشاشـاً ومـدفعاً واحـداً ، كـذلك فـي السـماوة و الكوفـة ، وفـي الرمـادي اهتـز موقـف الإنكليـز واسـتطاع الشـيخ ضـاري ورجالـه فـي (12 آب) مـن قتـل الكولونيـل لجمـان (leachman) حـاكم لـواء الـدليم السياسـي، ثـم ديالى وكركوك والموصل واربيل والسلمانية .

وفـي منـاطق العـراق الأخـرى ، عمـد الثـوار فـي السـماوه إلـى تـدمير سـكة الحديـد لعرقلـة أرسـال النجـدات للقـوات البرطانيـة ، كمـا تمكنـوا مـن أسـقاط طـائرة وقتـل قائـدها وهـاجموا البـاخره البريطانيـة (كـرين أفـلاي) وأسـروا جنودهـا، واضـطر البريطـانيون فـي النهايـة الـى الجـلاء عـن السـماوه ، وفـي الكوفـه هـاجم الثـوار البـاخره البرطانيـة (فـابر افـلاي) وهـي مجهـزة بمـدفعين واثنتـا عشـر رشاشـاً ، بواسـطة المـدفع الـذي غنمـوه فـي معركـه (الرارنجيـة) بعـد أن اصـلحوه واسـتعملوه بمهاره .

وفي ديالى تمكن الثوار من تعطيل سكة الحديد بين بغداد وخانقين لمنع القوات البريطانية في ايران من ارسال النجدات إلى العراق ، وسيطر الثوار على مدينة بعقوبة وشكلوا حكومة محلية فيها، وامتدت الثوره إلى كركوك و اربيل والموصل والسليمانية واصبحت بغداد شبه محاصرة بعد أن وصل الثوار قرب المسيب وعطلوا سكة الحديد بين بغداد والحلة وهاجموا المحموديه، مما اضطر قائد بغداد العسكري الى القيام بأنشاء الحصون والمعاقل استعداداً للدفاع عنها .

وبالرغم من الانتصارات التي حققتها ثورة العشرين لكنها فشلت عسكريا في تحقيق الاهداف التي قامت من اجلها المتمثلة بطرد القوات البريطانية من العراق وذلك لعدة اسباب :

1- لم يكن التكافؤ موجود بين الثوار والقوات البريطانية من حيث التخطيط العسكري والاسلحة والمعدات العسكرية المتطورة كالدبابات والطائرات والمدافع .

2- عدم وجود ممول للثورة وغياب القيادة الموحدة المسؤلة عن قيادة الجماهير الشعبية .

3- استخدام بريطانيا اساليب العنف والتنكيل والقصف العشوائي واتباع سياسة استعمارية طائفية (فرق تسد) وزرع الفتنة الطائفية .

افرزت ثورة العشرين نتائج تاريخية مهمة :

1- دللت على وحدة كلمة العراقيين وهدفهم بضرورة خروج بريطانيا من العراق كما دللت على انها ثورة شعبية واسعة عمت في جميع انحاء العراق من الشمال الى الجنوب .
2- الحقت بالقوات العسكرية البريطانية خسائر بشرية قدرت ب (2269) بين قتيل

وجريج وخسائر عسكرية ومادية كبيرة قدرت ب(40) مليون جنيه استرليني .

3- بالرغم من بساطة الاسلحة والمعدات المستخدمة من قبل الثوار لكنها اجبرت السلطات البريطانية على تغيير سياستها واسلوبها العسكري في العراق من خلال الابتعاد عن مواجهة الحركة الوطنية ثم تشكيل اول حكومة عراقية مؤقتة برئاسة (عبد الرحمن النقيب) في 2 تشرين الثاني 1920 اي تشكيل الوزارة النقيبية الاولى في تاريخ العراق المعاصر ويعد ذلك من ابرز نتائج الثورة العراقية الكبرى .

اما عن تقييم الثورة : هي ثورة وطنية شعبية تحررية اشتركت فيها مختلف فئات الشعب العراقي وعمت مناطق مختلفة ، عبرت عن اهدافها في الوحدة والاستقلال ومقاومة الاحتلال البريطاني، كما عبرت عن تماسك الشعب العراقي .

اما وجهة النظر البريطانية فقد عدتها عبارة عن قلاقل واضطرابات قامت بها العشائر العراقية ضد السلطات البريطانية .

المحاضرة الرابعة :

تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة (حكومة عبد الرحمن النقيب)

من النتائج البارزة والمترتبة على قيام ثورة العشرين ضد الاحتلال البريطاني قرار السلطات البريطانية بتشكيل حكومة عراقية مؤقتة , اذ وصل بيرسي كوكس الى بغداد في11 تشرين الاول 1920((**بيرسي كوكس** : شخصية عسكرية سياسية بريطانية معروفة ، ادى دورا مهما في تاريخ العراق المعاصر ، عين مستشارا للحملة البريطانية لاحتلال العراق 1914 ، ثم عين حاكما سياسيا على العراق عام 1917 ، ثم مندوبا ساميا على العراق عام 1920 ، له دور بارز في تشكيل

الحكومة العراقية المؤقتة عام 1920 ، توفي عام 1937)) وصفته بريطانيا بأنه الشخص الامثل , لمعالجة الوضع المضطرب في العراق لما له من معرفة سابقة مع بعض الساسة العراقيين ، وبدأ على الفور بتنفيذ السياسة البريطانية الجديدة ، فأجرى مشاورات واسعة مع بعض الشخصيات العراقية ورجال الإدارة البريطانية في العراق ، لشرح خطته في العمل التي تهدف إلى تأسيس حكومة مؤقته على الأسس التالية .

أن يؤسس مجلس من الوزراء العرب يشرف عليه مستشارون بريطانيون ، على ان يكون بإدارة المندوب السامي البريطاني المباشرة .

وبعد ان حصل كوكس على التأييد لآرائه رشح عبد الرحمن الكيلاني ، نقيب اشراف بغداد لتولي رئاسة المجلس لمركزه الديني لكنه واجه صعوبة في اقناع النقيب لتولي هذا المنصب ، وكان النقيب قد اعلن في شباط 1919 عن عزمه عدم الاشتراك في الشؤون السياسية بقوله: "ان صيرورتي رئيسياً سياسياً للدولة ، هي ضد اشد مبادئ عقيدتي تأصلًا وسوف لا اتراجع عما قلته حتى إذا كان في ذلك انقاذ العراق من الدمار التام" ، وكان النقيب معجبًا بشخصية بيرسي كوكس .

استطاع كوكس اقناع عبد الرحمن النقيب بتولي رئاسة المجلس ، وكان كوكس قد قرر تأليف مجلس يضم رئيسًا وثمانية وزراء ، يكون كل منهم على رأس وزارة من وزارات الدولة ، ومع كل وزير مستشار بريطاني ، مع عشرة وزراء **بلا وزارة** لضمان تمثيل مناطق العراق المتعددة ، رشح كوكس الوزراء وطلب من النقيب توجيه الدعوة لهم ، لكي لا يعطي الانطباع السيء عن التدخل البريطاني المباشر في شؤون الحكومة الجديدة ، التي اريد ان تكون واجهة عراقية لا بريطانية .

تشكلت الوزارة النقيبية الاولى في 2 تشرين الثاني1920 وكانت على النحو التالي :

1-عبد الرحمن النقيب : رئيسا لمجلس الوزراء

2-طالب النقيب : وزيرا للداخلية 3- ساسون حسقيل : وزيرا للمالية

4–حسن الباجة جي : وزيرا للعدلية 5–جعفر العسكري : وزيرا للدفاع

6– عزت الكركوكي : وزيرا للمعارف والصحة 7– عبد اللطيف منديل : وزيرا للتجارة

8– محمد علي فاضل : وزيرا للأشغال والمواصلات 9– مصطفى الالوسي : وزيرا للمعارف

عقدت الوزارة اجتماعها الاول في دار النقيب في 2 تشرين الثاني والقى النقيب في الاجتماع كلمة قصيرة دعا فيها إلى المثابرة في العمل دون ان يحدد واجبات المجلس ودورهم في الحياة السياسية ، وفي (6 تشرين الثاني 1920) اصدر المندوب السامي البريطاني بيانًا اوضح فيه ان الهدف من تشكيل الحكومة المؤقتة هو الاسراع في تمهيد الطريق امام الشعب العراقي لا بداء الرأي في شكل الحكومة التي يريدها عن طريق تأليف مؤتمر عام يمثل الشعب العراقي تمثيلًا صحيحًا ، وإلى ان يحين موعد تأليف المؤتمر واصدار القانون الاساسي فإن الحكومة تقوم بإدارة "الواجبات العمومية" بإشراف المندوب السامي .

حدد كوكس صلاحيات الحكومة المؤقتة في مذكرة صدرت على شكل تعليمات لمجلس الوزراء، واوضحت المذكرة ان كل وزير يعتبر رئيسًا لدائرة من دوائر الدولة ومسؤولا عن ادارتها شرط ان يكون خاضعًا إلى اشراف مجلس الوزراء ، ومشورة المستشار البريطاني وسلطة المندوب السامي العليا، والذي تكون قرارته النهائية في جميع الامور.

قسمت الحكومة المؤقتة العراق إلى وحدات ادارية ثم تعيين موظف اداري لكل وحدة ادارية ، وإلى جانبه مستشار بريطاني وسمحت بعودة السياسيين المنفيين من الذين ابعدوا لنشاطهم في خلال الثورة ، وبالرغم من ذلك فإن تشكيل هذه الحكومة لم يرضي طموح العراقيين الذين يطالبون بالاستقلال التام واقامة دولة مستقلة لهذا نظروا إلى الحكومة المؤقتة بعين الشك في قدراتها على الاستجابة لمطامح العراقيين.

واخيرا يمكن القول ان الرأي العام العراقي قد قابل تأسيس هذه الحكومة بالشك والريبة وامتلأت المجالس والنوادي والمقاهي بالكلام حول خداع بريطانيا ، وازدادت الانتقادات للبريطانيين وخططهم الاستعمارية في العراق .

المحاضرة الخامسة :

قيام النظام الملكي في العراق (ترشيح فيصل لحكم العراق) وتأسيس الدولة العراقية الحديثة 23 اب 1921

شغلت بريطانيا الرأي العام العراقي في قضية من سيتولى الحكم في العراق بعد أن عرضت أسماء عدد من المرشحين ، امثال عبد الرحمن النقيب فكان له انصاره في بغداد ، وعبد الهادي العمري ، وهو من أسرة موصلية وله شعبية في الموصل ، وطالب النقيب شخصية بصرية معروفة ، وله علاقات واسعة مع الأمراء العرب في المحمرة والكويت ونجد ، وفيصل بن الشريف حسين ملك سوريا المخلوع ، وأخوه عبد الله الذي رشحه المؤتمر العراقي الذي انعقد في دمشق في (8 أذار 1920) ليكون ملكا على العراق ، والشيخ خزعل امير المحمرة الذي كانت له علاقات واسعة مع جنوب العراق ، واحد انجال ابن سعود امير نجد والامير التركي برهان الدين ابن أخر سلاطين الدولة العثمانية ، وترددت اسماء اخرى منها احد امراء الأسرة المالكة في مصر.

كانت بريطانيا ترى في الشخص الذي يجب ان ترشحه لعرش العراق هو من يفتقر ل لقوة الحقيقية ، ويعتمد في بقائه على الحكومة البريطانية، وعلى هذا اعتقدت بريطانيا ان الامير فيصل ، حليف بريطانيا خلال الحرب ، والذي خسر العرش في سوريا ، أصبح مستعدا لأن يقبل اي شيء يعرض عليه ، وكانت (المس بيل)، سكرتيرة المندوب السامي قد كتبت : "اني على اقتناع تام بأنه ليس هناك غير حل عملي واحد، هو ترشيح أحد انجال الشريف ، وأختياري الأول منهم الملك فيصل" .

فيصل الاول : شخصية عربية هاشمية معروفة ، وهو ابن الشريف حسين ملك الحجاز ، ولد فيصل في الطائف عام 1883 ، تربى تربية بدوية في حياته الاولى ، انتقل مع والده الى مكة المكرمة عام 1898 ، نصب فيما بعد رئيسا للحكومة العربية المؤقتة في دمشق 1918 – 1920 ، وبعدها ملكا على العراق في 23 اب 1921 ، وهو اول ملوك العراق ، ادى دورا مهما في تاريخ العراق المعاصر ، واجه صعوبات كبيرة خلال فترة حكمه ، توفي 8 ايلول 1933 .

وبالرغم من وجود الدعوات الى فكرة اقامة نظام جمهوري في العراق من قبل عدة شخصيات ويساندهم بذلك (جون فيلبي) المستشار البريطاني لكن قوبلت بالرفض الشديد من قبل السلطات البريطانية ولم تفسح المجال للصحف للتعبير عن وذلك زاعمة بريطانيا ان النظام الجمهوري يحتاج الى (شعب متقدم) وان اقامة نظام ملكي قريب من النظام البريطاني .

قوبلت فكرة تأييد المرشح الهاشمي بالتأييد والمؤازرة في لندن ، وانتدب اللورد كيرزن، وزير الخارجية ، في (17 كانون الأول 1920) كينهان كورنواليس ان يزور الملك فيصل الموجود آنذاك في لندن لعرض العرش العراقي عليه .

وقد تمت المقابلة في حوالي الساعة الواحدة بعد منتصف ليلة (17 /18كانون الأول 1920)، فتحفظ فيصل في بداية الأمر لأن عرش العراق يعود لأخيه عبد الله ، الذي انتخبه المؤتمر العراقي المنعقد بدمشق في أذار سنة 1920، فطلب كيرزن من الكولونيل لورنس الأتصال بالأمير عبد الله واقناعه بالتنازل عن المطالبة بعرش العراق .

بدأت المفاوضات من جديد مع الأمير فيصل ، وفي اثنائها شكلت دائرة جديدة خاصة بشؤون الشرق الأوسط ، وذلك في اوائل ربيع 1921، على اثر نقل تشرشل من وزارة الحربية الى وزارة المستعمرات لهذا الغرض ، وعين لورنس مستشارا خاصا له في

الشـؤون العربية ، وتكللت المفاوضـات مع الأمير فيصـل بالنجاح ، وتضـمن الاتفاق الأمور التالية :

1- تعترف الحكومة البريطانية باسـتقلال المملكة العراقية ، وتتعهد بإلغاء الانتداب ومساعدة العراقيين في تأسيس حكومة وطنية .

2- تعقد معاهدة صـداقة وتحالف بين الحكومتين البريطانية والعراقية تحصـل فيها الحكومة البريطانية على بعض الامتيازات الاقتصـادية ، وتنص على اسـتخدام مستشارين ومختصين بريطانيين لمساعدة الموظفين العراقيين .

وبعد الاتفاق سعت بريطانيا الى عقد مؤتمر في القاهرة في (12 آذار 1921) وكانت القضـايا التي نظر فيها المؤتمر فيما يخص العراق هي التخفيض العاجل في النفقات البريطانية مع المصـادقة على ترشـيح فيصـل لعرش العراق ، ورسـم الخطة التي تتبع تنصيبه للعرش .

وكان تشرشل مقتنع بأن فيصل هو المؤهل لعرش العراق وان تنصيبه سيزيد من تسلط الحكومة البريطانية عليه وعلى ابيه ملك الحجاز، وبخاصة بعد تجربته الفاشلة في سوريا ولهذا سـيعتمد على المشـورة والمعونة البريطانية للملكة الجديدة ، يضـاف الى ذلك أن ترشـيح فيصـل سـيكون بدرجة ما من قبيل البر بالوعود التي اعطيت خلال الحرب الى العرب عامة ، والشريف خاصـة ترشيحه سيكون محل ترحيب القوميين العرب لأشتغاله من أجل القضية العربية وقيادته لقوات الثورة العربية ، وانتخابه اول ملك عربي في الشام في التاريخ الحديث ، لهذا صادق المؤتمر على ترشيحه .

عاد المندوب السـامي الى بغداد في (19 نيسـان 1921) بعد انتهاء مؤتمر القاهرة، واذاع بيانا عاما تم في المؤتمر، وبدأ على الفور بأتخاذ الترتيبات اللازمة لأنجاح ترشـيح فيصـل ، واصـدر بلاغا اوضـح فيه أن الحكومة البريطانية تعد الأمير فيصـل مرشـحا موفق، وعمل المندوب السـامي ايضـا على تذليل العقبات التي تعترض سـبيل الأمير

فيصل ومنها اخراج طالب النقيب من وزارة الداخلية وابعاده عن العراق وابعاد جون فيلبي لأنه دعا الى تأسيس نظام جمهوري في العراق بدلا من النظام الملكي .

وصـــل الأمير فيصـــل الى البصـــرة على ظهر الباخرة البريطانية "تورت بروك " في (23 حزيران 1921) ، وقد وصف فيلبي فيصل لحظة وصوله بقوله: "وكانت تلوح على فيصل بلباسه العربي امارات الملوكية التامة ، وكان بجانبه كيهان كورنواليس والحاشية ، وكان البشـــر يطفح من أوجه الجميع، فقدمت له تحيات واحترام المندوب الســـامي والحكومة المؤقتة ورد عليها فيصل بغاية اللطف والرقة" .

استغل فيصل القطار من البصرة الى بغداد، وزار في طريقه مدن السماوة والناصرية وكربلاء والنجف واجتمع مع اعيانها، كما عقد بعد وصـوله الى بغداد اجتماعات متعددة مع ممثلي مختلف المناطق والعشـــائر، وفي (11 تموز 1921) قرر مجلس الوزراء المناداة بالأمير فيصـــل ملكا على العراق ، وابلغ هذا القرار الى المندوب الســامي الذي اقترح على الحكومة اجراء اســـتفتاء عام لمعرفة رأي الشـــعب في اختيار العاهل ، وقد جرى الاستفتاء وحصل فيصل على 96 % من الأصوات .

جرى احتفال رسـمي كبير لتتويج فيصـل ملكا على العراق في يوم (23 آب 1921) حضـره اقطاب الحكومة ، وكبار الموظفين البريطانيين، ومتصـرفوا (محافظو) الألوية. وفي السـاعة السـادسـة صـباحا القى الملك فيصـل كلمة شكر فيها الشـعب العراقي على مؤازرته ، والحكومة البريطانية على اعترافها به ملكا للدولة العراقية المستقلة، وقال:

"ان اول عمل اقوم به مباشرة الانتخاب وجمع المجلس التأسيسي ولتعلم الأمة ان مجلسها هذا هو الذي سـيضـع بمشـاورتي دسـتور اسـتقلالها على قواعد الحكومات الدسـتورية السياسـية الديمقراطية ويعين اسس حياتها السياسـية والاجتماعية، ويصـادق نهائيا على المعاهدة التي ساؤدعها له فيما يتعلق بالصـلات بين حكومتنا والحكومة البريطانية.... "

.

وبعد حفل التتويج قدم عبد الرحمن النقيب اســـتقالته للملك فيصـــل لكن الملك امر بإعادة تشــكيل الوزارة للمرة الثانية وفي (12 ايلول 1921) تشــكلت الوزارة على النحو التالي :

1-عبد الرحمن النقيب رئيسا للوزراء

2- الحاج رمزي بك وزيرا للداخلية 3- ساسون حسقيل وزيرا للمالية

4- ناجي السويدي وزيرا للعدل. 5-جعفر العسكري وزيرا للدفاع

6-عزت الكركوكي وزيرا للاشـــغال والمواصـــلات 7-عبد اللطيف المنديل وزيرا للتجارة .

8-الشــيخ عبد الكريم الجزائري وزيرا للمعارف (التربية) 9- الدكتور حنا خياط وزيرا للصحة 10- محمد علي فاضل وزيرا للأوقاف .

وقد اعتذر الشيخ عبد الكريم الجزائري عن قبول المنصب لمهامه الدينية ، فاختير محمد علي هبة الدين الشهرستاني وزيرا للمعارف .

واخيرا يمكن القول ان بريطانيا كان لديها عدة دوافع من وراء ترشـيح فيصـل وتنصـيبه ملكا على العراق من اهمها :

1- ان الشــخص المؤهل لحكم العراق يجب ان يفتقر للقوة الحقيقية المتمثلة بالقاعدة الجماهيرية والشـعبية المتمثلة بدعم العشـائر وهذا يتوفر بفيصـل لأنه ليس عراقيا وسيبقى بحاجة الى دعم ومساندة بريطانيا وهذا ما جرى .

2-ان فيصل قد فشل في تجربة حكمه في سورية 1918-1920 لذلك سيتقبل أي مشروعات تعرضها بريطانيا عليه في العراق لبقائه اطول فترة بالحكم .

3- اعتبرت بريطانيا ترشـــيحها فيصـــل لحكم العراق جزء من الوفاء لعهودها التي قطعتها لوالده الشـريف حسـين بمراسـلات حسـين مكماهون 1915 والثورة العربية 1916 ، كذلك لأنه من الاسرة الهاشمية وسيلقى ترحيبا من القوميين العرب .

المحاضرة السادسة :

(المعاهدة العراقية البريطانية الأولى عام 1922)

تعد معاهدة 1922 من المعاهدات البارزة في مجال العلاقات العراقية – البريطانية وهي اول معاهدة وقعت بين الطرفين ، بل تعد صفحة سوداء في تاريخ العرق المعاصر لأنها قيدت العراق وسخرت جميع امكانياته السياسية والعسكرية والاقتصادية لمصلحة بريطانيا، وقد واجه الملك فيصل بعد تتويجه لحكم العراق مهام عديدة منها :

1- تخليص العراق من الانتداب البريطاني ، واقناع بريطانيا بالتخلي عن الحكم وتسليمه الى الوطنيين تدريجيا.

2-الحفاظ على الموصل التي طالبت بها تركيا.

3-انشاء حكومة عصرية بكامل تشكيلاتها وادارتها ووضع دستور حديث لها.

4-انقاذ البلاد من الجهل والمرض والخراب ، والعمل على توطيد الوحدة الوطنية ومحاربة الجمود والتعصب الذي يقاوم كل اصلاح وتجديد .

قدم المندوب السامي البريطاني بعد ايام قلائل من تتويج الملك فيصل ، اول مسودة للمعاهدة العراقية ، البريطانية المزمع عقدها ، وقد ظهر من تلك المسودة وجهة النظر البريطانية حيال المعاهدة ، التي تعتبرها واسطة لتبديل نظام الانتداب وتنظيم علاقاتها مع العراق بأقل كلفة وأقل احتكاك ، أي كانت المعاهدة بالنسبة لبريطانيا وسيلة للأشراف والسيطرة دون تبديل في موقفها اتجاه عصبة الأمم .

اما وجهة النظر العراقية فقد كان الملك فيصل يفهم المعاهدة على انها صيغة تحل محل الانتداب ، وتحفظ له سلطاته وكرامته كملك ، وتؤمن له الظهور بمظهر الملك المستقل الداخل في حلف مشترك مع بريطانيا ، مقابل أن يكون المستشارون والاختصاصيون الذين تستخدمهم حكومة العراق من البريطانيين ، وان تضمن المصالح البريطانية في العراق .

استمرت المفاوضات للتقريب بين وجهتي النظر العراقية والبريطانية وتم التوصل الى صيغة المعاهدة التي تضمنت موادها بنود الانتداب ، **فقد تضمنت المعاهدة مقدمة وثماني عشر مادة** ، وجاء في مقدمتها، أن بريطانيا اعترفت بفيصل بن الحسين ملكا دستوريا على العراق، وان الملك فيصل يرى من مصلحة العراق، ولتأمين سرعة تقدمه ان يعقد مع جلالة ملك بريطانيا معاهدة على اساس التحالف ، تضمنت موادها البنود الاتية الآتية :

المادة الأولى – تقدم بريطانيا اثناء مدة المعاهدة ما يقتضي لدولة العراق من المشورة والمساعدة بدون أن يمس ذلك بسيادتها الوطنية ، ويمثل بريطانيا في العراق مندوب سام .

المادة الثانية – يتعهد العراق بعدم تعيين اي موظف غير عراقي بإرادة ملكية دون موافقة ملك بريطانيا .

المادة الثالثة – يتعهد ملك العراق بأصدار قانون اساسي (دستور) يعرض على المجلس التأسيسي شرط ان لا يحتوي ما يخالف نصوص المعاهدة ويأخذ بعين الاعتبار حقوق ورغبات ومصالح وحريات جميع السكان .

المادة الرابعة – يوافق ملك العراق على المشورة البريطانية التي تقدم بواسطة المعتمد السامي في جميع الشؤون المهمة التي تمس مصالح و تعهدات بريطانيا الدولية والمالية .

المادة السادسة – تعهد بريطانيا بإدخال العراق في عضوية عصبة الأمم في اقرب وقت ممكن .

المادة السابعة – تقدم بريطانيا للعراق الاسلحة والاعتدة والمساعدة العسكرية التي ستوضح شروطها باتفاقية منفردة .

المادة الثامنة عشر – تعد المعاهدة نافذة حال تصديقها من قبل الطرفين بعد قبولها من المجلس التأسيسي، ويعمل بها لمدة عشرين سنة .

تضمنت مواد المعاهدة الاخرى معالجة شؤون التمثيل السياسي والامتيازات الاجنبية والأمور العدلية واعمال التبشير وانشاء مؤسسة للأثار، ومعالجة القضايا المالية والعلاقات الكمركية ، والحق بالمعاهدة اربعة بروتوكولات تبحث في استخدام الموظفين البريطانيين والمساعدة العسكرية والاشراف على الشؤون المالية والعدلية ، والحق بالمعاهدة بروتوكول اخر في نيسان 1923 حدد مدة المعاهدة بأربع سنوات على أن يدخل الطرفان في المفاوضات قبل انتهاء المدة المذكورة .

وفي مجال تقييم معاهدة 1922 :

1- أن المعاهدة بنصوصها وملاحقها صورة لصك الانتداب الذي عده للشعب العراقي مرادفا للاستعمار والسيطرة العسكرية .

2- قيدت المعاهدة سلطات الملك فيصل بحيث لا يستطيع تعيين أي عربي او اجنبي بإرادة ملكية دون موافقة بريطانيا ، كما لا يستطيع ملك العراق اقامة علاقات دبلوماسية مع اية دولة دون موافقة بريطانيا .

3- اصبحت امكانيات العراق العسكرية والاقتصادية في خدمة المصالح البريطانية ، فقد بقيت القوات المحتلة في العراق ، واعطى لبريطانيا حق تفتيش الجيش العراقي والقوات المحلية الأخرى ، واخذ رغبة المعتمد السامي فيما يتعلق بتوزيع الجيش العراقي وتحركاته وخولت بريطانيا حق ملكية ما تحتاجه من الأراضي الأميرية مجانا للأغراض العسكرية .

4- قيدت المعاهدة العراق ومنعته من السعي للوحدة العربية ، واكدت على الاقليمية بمنعها العراق من الارتباط مع الأقطار العربية المجاورة عدا الامور الكمركية .

صادق مجلس الوزراء على المعاهدة في (25حزيران 1922) بشرط وجوب تصديق المجلس التأسيسي عليها ، على اثر ذلك قدم جعفر ابو التمن ، وزير التجارة ، استقالته في اليوم الثاني احتجاجا على مصادقة المعاهدة .

قوبل تصديق المعاهدة بمعارضة شعبية واسعة وطالبت بتحقيق استقلال البلاد والغاء الانتداب ، واكدت الصحافة (صحيفتي الرافدين والمفيد) رغبة الشعب في الاستقلال و السيادة ، وطالب زعماء ثورة العشرين بأسقاط الوزارة التي صادقت على المعاهدة والعمل على طرد اية سلطة اجنبية ، ثم اندلعت مظاهرات شعبية في عدد من المدن العراقية اشتركت فيها بعض الاحزاب مثل الحزب الوطني وحزب النهضة .

المحاضرة السابعة : تأسيس الجيش العراقي و تطور دوره السياسي

شكلت المؤسسة العسكرية جانبا مهما من جوانب تاريخ العراق المعاصر وركيزة اساسية من ركائز الدولة العراقية ، اذ اسهمت على مر تاريخها بدور مهم في احداث العراق الداخلية ، ثم ادت دورا بارزا في الدفاع عن الوطن العربي ولاسيما القضبة الفلسطينية .

اصبح جعفر العسكري ، أول وزير للدفاع في العراق عند تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة (2 تشرين الثاني 1920) وقد أخذ على عاتقه العمل على تأسيس جيش عراقي ، وقد عبر بيرسي كوكس عن وجهة النظر البريطانية في طبيعة هذا الجيش عندما أشار الى ان طموحه لا يتعدى فتح باب التطوع الاختياري وتشكيل قوة من المجندين العرب .

اعتمد العسكري في جهوده لبناء الجيش على الضباط العرب الذين كانوا في الجيش العثماني، وعملوا في الحركة القومية العربية من خلال أسـهاماتهم في الجمعيات السـرية العربية ثم في الثورة العربية بعد ذلك في عام 1916، وحكومة فيصـل العربية في الشـام خلال الفترة من 1918–1920، وكانت نواة الجيش العراقي عند تشـكيله في (6 كانون الثاني 1921) عشرة من الضباط العراقيين ممن عملوا في صفوف الثورة العربية وقد بدأ

بتســـجيل المتطوعين في (21 حزيران 1921)، وتم تشـــكيل الفوج الاول من الجيش العراقي في بغداد في تموز سـنة 1921، بأسـم فوج الامام موسـى الكاظم، وشـكل الفوج الثاني في نيسان 1922، وبذلك بلغت قوة الجيش حوالي اربعة آلاف متطوع .

أخذت تشــكيلات الجيش بالتوســع وفي عام 1927 أصــبح الجيش مكونة من الحرس الملكي وسـتة أفواج من المشـاة وثلاث بطاريات للمدفعية الجبلية وبطارية مدفعية ميدان وثلاث سرايا آلية وسرية حرس حدود. وبدأ عام 1927 الاستعداد لتشكيل القوة الجوية، وارسـل خمسـة من الطلاب العراقيين للدراسـة في كلية القوة الجوية البريطانية، وفي عام 1931 قدمت الى العراق خمس طائرات، وقامت في تشرين الثاني بأول مناورة عسكرية في منطقة خانقين. وفي (20 أب 1935) وافق مجلس الوزراء على تأليف نواة لأسطول نهري واصـبح هذا الاسـطول في سـنة 1937 مكونة من أربع سـفن نهرية مزودة بمدافع ورشاشات.

قوبل تشـكيل الجيش العراقي وتطور تشـكيلاته بالمسـاندة والتأييد من قبل الشـعب الذي ازدادت ثقته بالمسـتقبل وتعززت آماله لبناء عراق قوي مسـتقل، في حين ارادت بريطانيا تحجيم دور الجيش وتأمين ولائه للنظام، وعدم تهديده مصـالح بريطانيا في العراق، وذلك عن طريق اتخاذ الاجراءات الضامنة التالية:

1- الاشراف المباشر والتام للمندوب السامي البريطاني على شؤون الجيش العراقي.
2- وضـع مجموعة من الضـباط البريطانيين في المراكز الحسـاسـة للجيش العراقي مثل التدريب والأركان.
3- نظام للتفتيش العام برئاسة مفتش بريطاني عام.
4- حامية بريطانية مركزية.
5- معاهدة تؤمن استمرار النفوذ البريطاني حتى بعد دخول العراق عصبة الأمم .

وعلى الرغم من الاجراءات البريطانية يمكن القول بأن الروح القومية هي السـمة العامة للجيش العراقي منذ نشأته، واستطاع بعض الضباط أمثال صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد وغيرهما من تشكيل منظمات ذات طابع سياسي وضعت برنامج للعمل اطلق عليه (الميثاق القومي العربي) تضمن المبادىء الآتية:

1-تتكون الهيئة الرئيسـية التي تؤمن بهذا الميثاق من أعضـاء ثابروا على كفاحهم ومبادئهم تجاه شتى المؤثرات والذين اتصفوا بـ :

أ- الأخلاق الحميدة، ومنها الابتعاد عن كل ما ينافي القيم العربية والرذائل كبيرة كانت أم صغيرة، مما يؤدي الى سوء سمعة الهيئة .

ب- انكار النفس والنفيس، والتضحية لروح الجماعة الموحدة في هذا الميثاق.

ت- الكتمان

ث- الكفاءة للقيام بالأعمال المناطة به .

ج- التعاون

ح-الطاعة.

2- تطهير العناصر المضرة في العرب وتوحيد الممالك العربية ضمن وحدة عربية تشمل السياسة والاقتصاد والثقافة والجندية.

3- الأهداف للوصول إلى الغرض:

أ- السيطرة على الجيش.

ب- السيطرة على سياسة الدولة ومرافقها.

ت- التعاون مع الهيئات في الأقطار العربية الاخرى.

ث- التعاون والتأخي التاريخي بين العرب والاكراد.

4-المبادئ:

أ- أن تعلم الهيئة أن الفئة الصالحة في الأقطار العربية قليلة جدا وان مصير البلاد العربية والمبادىء الاسلامية متوقفة على مثل هذه الفئة وهي المعول الحقيقي في أحقاق الاهداف الانفة الذكر. وان الويل للعروبة والاسلام اذ لم تقم هذه الفئة بما عهد اليها.

ب- على الهيئة أن تراعي الانصاف عند توجيه طلباتها على احد أعضائها أستنادا إلى قوله تعالى "لايكلف الله نفسا إلا وسعها".

ت- ليس لعضو من أعضاء الهيئة أن يأتي بعمل فردي مالم يستشر الهيئة ويحصل على موافقتها، وان تكون اعماله ومقرراته مربوطة على أستشارتها.

ادى الضباط القوميين دورا بارزا في تأييد النضال العربي، فعلى الصعيد الداخلي أستثمر هؤلاء الضباط مراكزهم في الكلية العسكري وكلية الاركان لتوجيه الانتقادات الى المعاهدة العراقية – البريطانية لعام 1930 و بيان نواقصها. وساهموا في النشاطات السياسية القومية المدنية، فكان فهمي سعيد من ضمن الهيئة المؤسسة لنادي المثنى بن حارثة الشيباني ذي الاتجاه القومي، واخذ صلاح الدين الصباغ على عاتقه تدريب الشباب القومي من أعضاء جمعية الجوال العربي على الامور العسكرية، واصبح الصباغ مديرا و مدربا عاما للفتوة ، واستثمر هؤلاء الضباط مناصبهم لتقديم المعونات العسكرية (اسلحة واعتدة الى الثوار العرب في فلسطين. ويذكر صلاح الدين الصباغ كيفية تقديم هذه المعونات بقوله: "كنت انا واخواني من ضباط العراق نمدهم سرة الثوار فلسطين) بما تيسر لدينا من سلاح وعتاد وكنت أسلم السلاح والعتاد للسيد عز الدين الشوا مباشرة، وكان ذلك يجري بصورة سرية فلم يعلم أحد وكتمنا الأمر حتى على قادتنا وعلى ياسين الهاشمي أخي طه ثم زادت هذه الامدادات بعلم من وزير الدفاع طه الهاشمي، ورئيس اركان الجيش حسين فوزي، ومعاون رئيس اركان الجيش ومدير الحركات وانا.. فقد قمت بتجهيز فوزي (القاوقجى) سرة بألف بندقية ومائة الف اطلاقة والف حقيبة وتجهيزات اخرى مما يحتاج اليه الجنود" .

سـيطر الضـباط القوميين على الجيش والسـلطة معا حتى أدى الأمر الى قيام الانتفاضـة في نيسـان 1941 والحرب مع بريطانيا في مايس 1941 واحتلال بريطانيا للعراق للمرة الثانية..

وقد حاول بعض الضـباط الاقليميين الذين كانوا يرفعون شـعار (العراق للعراقيين) التكتل بالضـد من الحركة القومية، وقد وجدوا في بكر صـدقي ضـالتهم المنشـودة. وكان بكر صدقي قد برز كقائد عسكري بعد قضائه على الاضطرابات الداخلية عام 1933، وزادت مكانته في عهد ياسـين الهاشـمي الثانية بعد قيامه بالقضـاء على الحركات العشائرية في الفرات الاوسط – الرميثة – الامر الذي دفع ياسين الهاشمي الى الطلب من وزيري الداخلية والدفاع أن يعربا عن تقدير الحكومة العراقية وشـكرها لقائد قوات الفرات والأمراء والضـباط والجنود الذين تحت امرته من الجيش والشـرطة على الاقدام والبسـالة التي أظهروها اثناء الحركات وعلى الخطة الرشـيدة التي أتبعوها لتجنب سـفك الدماء على قدر المستطاع .

ذكرت الدكتورة رجاء الخطاب دوافع التكتل حول بكر صدقي وهي :

1- اعجابهم ببكر صـدقي بأعتباره من القادة الجيدين في الجيش العراقي، وهذا بطبيعة الحال جعل بعض الضباط يتقرب اليه اعجابا بقدرته.
2- شـعور بعض الضـباط بأن تقربهم الى بكر صـدقي يسـهل لهم الترقيات وتسـلق المناصب.
3- استمالة بكر صدقي للشبان من الضباط عن طريق اللقاءات الشخصية معهم.

ومهما يكن من أمر فإن الظروف التي سادت العراق آنذاك مكنت بكر صدقي من ان يلعب دورة أساسية في احداث العراق الاساسية .

المحاضرة الثامنة :

المجلس التأسيسي العراقي

اتخذ المندوب السامي البريطاني على عاتقه مهمة تأليف وزارة جديدة تخلف الوزارة المستقيلة منذ(19 آب) تأخذ على عاتقها نشر المعاهدة وتأليف المجلس التأسيسي فأبلغ الملك فيصل في (18 آب) بأن يكلف عبد الرحمن النقيب بأعاد تأليف الوزارة ، تكون مهمتها نشر مشروع المعاهدة على النحو الذي قبله الملك ووزارة النقيب السابقة ، وإجراء انتخابات المجلس التأسيسي بطريقة تؤمن مجيء اكثرية يمكن بواسطتها تمرير المعاهدة في المجلس .

شكل النقيب وزارته الثالثة في (20 ايلول 1922) وقررت الوزارة في (10 تشرين الأول 1922) تأييد قرارها السابق في المصادقة على المعاهدة ، وبعد ثلاثة ايام وافقت على نشر المعاهدة مع بلاغ من الملك عن الصعوبات التي واجهت المفاوضات مع بريطانيا ، وزعم البلاغ أن المعاهدة خطوة في سبيل تحقيق الاماني القومية ، وان الشعب سيقدرها ويزداد تمسكا بصداقة بريطانيا، لأن دوام هذه الصداقة مسألة حيوية لصيانة الاستقلال .

تناول البلاغ مسألة المباشرة بأنتخاب المجلس التأسيسي ، ووضع القانون الأساسي والتقدم الى عصبة الأمم لقبول العراق في عضويتها ودعا البلاغ الشعب الى اختيار نوابه ، اذ حددت الوزارة يوم (24 تشرين الأول 1922) موعدا للبدء بانتخابات المجلس التأسيسي، طبقا للنظام الصادر في (4 آذار 1922) وحددت مهام بالأمور الآتية:

1-وضع الدستور (القانون الاساسي) للمملكة العراقية .

2-وضع قانون لانتخاب مجلس النواب .

3-تصديق المعاهدة العراقية – البريطانية .

بدأ عبد المحسن السعدون وزير الداخلية ، على الفور باتخاذ الخطوات الضرورية لبدء عملية الانتخاب ، واصدر بيانا دعا فيه الى التضامن والتعاضد والتزام السكينة ،

وكان السعدون يعتقد بضرورة اتباع سياسة حازمة تجاه المعارضة وحملها على الاستجابة لمواقف الحكومة والانصياع لأوامرها .

لم تكد تبدأ الانتخابات حتى دعت الحركة الوطنية الى مقاطعتها فادى ذلك الى استقالة اللجان الانتخابية في بعض المدن العراقية ، ولم تستطيع الحكومة تأليف تلك اللجان في مناطق اخرى ، وواجهت صعوبات في تشكيل الهيئة التنفيذية في بغداد ، واعتبرت المعارضة الانتخابات اسلوبا بريطانيا لتركيز سلطتها في العراق ، وقدمت مذكرة الى الملك طالبت فيها الحصول على الاستقلال التام ورفض المعاهدة ، واطلاق حرية الصحافة والاحزاب، واعلنت معارضتها للانتخابات الامر الذي ادى الى توقف الانتخابات .

انتقد وزير الداخلية عبد المحسن السعدون وزارة النقيب لأنها لم تتبنى اسلوبه القائم على سياسة الشدة ، وقدم استقالته في (6 تشرين الثاني 1922) فأوعزت بريطانيا الى النقيب بتقديم استقالته ، فقدمها في (16 تشرين الثاني) بحجة اعتلال صحته ، فكلف الملك عبد المحسن السعدون بتأليف الوزارة ، وقدم السعدون اسماء وزرائه في (20 تشرين الثاني) .

كانت مهمة وزارة السعدون اجراء انتخابات المجلس التأسيسي وامرار المعاهدة ولإنجاز هذه المهمة بدأ السعدون السير على سياسة الشدة تجاه المعارضة ، فقام بنفي عدد من الوطنيين، واغلاق الصحف المعارضة ، فخلق بذلك الجو المناسب للاستمرار في عملية الانتخابات ، وسارت الانتخابات سيرا حسنا وكان السعدون واثقا من نجاح العناصر الموالية للحكومة التي تستطيع امرار المعاهدة والتعاون مع الانكليز، ولهذا نال رضا السلطات البريطانية في العراق التي وجدت فيه رجلا شجاعا استحق ثقة زملائه والسلطة ولكنها لم تحض بثقة الملك الذي استغل استمرار الازمة الاقتصادية فأشعر السعدون بان استقالته مرغوبة فقدمها في (15 تشرين الثاني 1923) .

عهد الملك الى جعفر العســـكري بتأليف الوزارة الجديدة في (22تشـــرين الثاني 1923) وتضمن منهاجها السعي لاكمال انتخابات المجلس التأسيسي و جمعه بأسرع ما يمكن، وحددت وزارة الداخلية يوم (25شـباط 1924) مرحلة نهائية للانتخابات ، وبذلت الحكومة جهودا كبيرة لفوز مرشـحيها، وقد اثار تدخل الحكومة في الانتخابات الاحتجاج والاستنكار في مناطق العراق المختلفة.

افتتح الملك فيصـل المجلس التأسـيسـي في (27 آذار 1924) ، ويعتبر افتتاحه من الاحداث المهمة في تاريخ العراق السـياسـي المعاصـر، لأنه اول برلمان منتخب يجتمع في بغداد، واول خطوة نحو الحياة الديمقراطية رغم ما فيه من عيوب وما عليه من مآخذ .

وقد اعرب الملك فيصـل في خطابه عن سـروره العظيم بافتتاح اول مجلس شـورى ، واشـار الى أن الشـعب انتخب ممثليه لبناء نظامه السياسـي واسـتقلال بلده ، وحدد مهام المجلس بثلاث نقاط هي: 1- البت في المعاهدة العراقية – البريطانية لتثبيت سياستها الخارجية.

2-سن الدستور العراقي لتأمين حقوق الأفراد والجماعات ، تثبيت سياسة الدولة الداخلية .

3-سـن قانون انتخاب المجلس النيابي الذي يجتمع لينوب عن الشـعب ويراقب سـياسـة الحكومة واعمالها .

ويلاحظ في تحديد مهام المجلس تقديم النظر في المعاهدة على سـن الدسـتور، وهو امر جدير بالوقوف عنده لأن الأصـول الدسـتورية تقتضـي أن يكون البت في الدسـتور مقدما على ما سـواه، فمهمة المجالس التأسـيسـية هي سـن الدسـتور اولا، وتشـريع قانون انتخاب النواب بعد ذلك، أما التصـــديق على المعاهدات الدولية فهو من مهام المجالس النيابية، ولكن الظروف السياسية اقتضت في وقتها، أن يكون الدستور مؤسسا على مواد المعاهدة لا المعاهدة مؤسـسـة على مواد الدسـتور، اي بعبارة أخرى أن تكون المعاهدة

اصـــلا والدســـتور فرع تابعة لها وخاضـــعا لاحكامها حتى يتخذ من هذا التقديم وســـيلة للضغط على اعضاء المجلس التأسيسي. الذين أدركوا أن لا دستور بدون معاهدة .

اصـبح عبد المحسـن السـعدون رئيسـا للمجلس التأسـيسـي ، وياسـين الهاشـمي وداود الحيدري نائبين للرئيس، وبدأ المجلس اعماله بتأليف لجنة لتدقيق المعاهدة ورفع تقرير عنها من (15) عضـوا برئاسـة الهاشـمي، فقامت اللجنة بعقد جلسـة صـباحية وعشـر جلسات مسائية خاصـة ، وسمعت اراء الوزراء والحقوقين والماليين وتداولت مع المعتمد السامي البريطاني ومستشاريه في ثلاث جلسات متتابعة. وعقدت جلسات بحضور الملك فيصل وتبادلت معه الرأي بصـدد الاوضـاع الداخلية ، واشـترك ياسـين الهاشـمي رئيس اللجنة في جلسـتين من جلسـات مجلس الوزراء ووقف على وجهة نظر الحكومة بصـدد استفسارات اللجنة ، وبعد هذه المشاورات والاتصالات وضعت اللجنة تقريرها في (65) صـفحة ، كان لياسـين الهاشـمي الدور الفعال في اعداده ، وقد وصـف هذا التقرير بأنه وثيقة تاريخية مهمة ، فهو يوضـــح رأي الوطنيين ورأي بريطانيا في بنود المعاهدة والاتفاقيات الملحقة بها، فهو اذن وثيقة تفسـيرية للمعاهدة وملاحقها يتضـح فيها الرأيان المتعارضان حولها.

تناول التقرير جوانب المعاهدة المختلفة ، ولم يكتف بنقدها وانما طلب رفضـــها اذا لم تجر عليها التعديلات المطلوبة، وختم التقرير بعرض النقاط التالية :

1- ان الشعب العراقي متمسك بصيانة استقلاله من كل الشوائب وان ما مر عليه في السنوات الأخيرة جعله ينفر من استمرار غموض الحالة السياسية وهو مستعد للتضحية على ان يرى سيادته الوطنية واستقلاله التام مصون صيانة تامة.

2-اجماع الرأي على أن العراق في حالته الحاضـرة يحتاج الى المسـاعدة والمؤازرة من الحكومة البريطانية.

3- ان التعديلات المطلوبة في المعاهدة و ملاحقها لا تمس مركز بريطانيا في العالم هي في الوقت نفســـه على جانب عظيم من الأهمية، اذا بدون هذه التعديلات لا يمكن للحكومة العراقية القيام بواجب التحالف.

4-ان في بنود المعاهدة والاتفاقيات الملحقة بها ما يثقل كاهل العراق ولا يمكنه من القيام بتعهداته، وما دامت المعاهدة لم تزل غير متبادلة بين الحكومتين فلا يصـــعب ايجاد حل مرض لتلك التعديلات. اما اذا اعتبرت بريطانيا طلب التعديلات بالرغم من عدالتها كرفض للمعاهدة فيجب النظر في هذا الأمر والاستعداد لما يحدث من تغيرات في الموقف.

جرت مناقشـــات حامية للمعاهدة ، وظهرت اراء متعددة غلب عليها راي المعارضـــة ، ويمكن الاستنتاج من المناقشات داخل المجلس وخارجه المواقف الاتية :

1-موقف الحكومة الســـاعي لعقد المعاهدة ، فقد اوضـــح جعفر العســـكري رئيس الوزراء، أن عقد المعاهدة سيؤدي الى تأمين استقلالنا وتمكين بريطانيا العظمى من ادخالنا في عصبة الأمم كدولة ذات سيادة تامة معترف بها من جميع الدول ، وحسم مسائل الحدود التي يتوقف عليها مستقبل العراق .

2- موقف المعارضة داخل المجلس ، وقد ظهرت عدة اتجاهات ضمن المعارضة هي:

أ- اتجاه دعا تعديل المعاهدة قبل ابرامها.

ب- اتجاه طالب بأجراء التعديلات التي وردت في تقرير لجنة المعاهدة على شكل بروتوكول ملحق بها.

ت- اتجاه طالب بأرجاع المعاهدة الى الحكومة واجراء مفاوضـــات لتعديل المعاهدة على وفق ما ورد في تقرير لجنة المعاهدة.

ث- اتجاه فضل الانتداب على المعاهدة وملاحقها الثقيلة.

ج–اتجاه دعا إلى الإسراع في البت بالمعاهدة حتى تحسم قضية الموصل

3–موقف المعارضة خارج المجلس، الذي تجسد في الاجتماع الذي عقده المحامون في (17 نيسان 1924) الذي كرس لمناقشة المعاهدة حيث أستقر الرأي على رفضها عند التصويت عليها في المجلس التأسيسي، وقد أعقب ذلك تصاعد المعارضة الشعبية للمعاهدة .

وشنت الصحف الوطنية حملة قوية ضد المعاهدة ، مما ادى الى تعطيل جرائد (الاستقلال و الشعب والناشئة)عن الصدور، واتخاذ تدابير احترازية ضد المعارضة بما فيها اعتقال (23) شخص .

ازاء ازدياد المعارضة داخل المجلس وخارجه بعث المندوب السامي البريطاني انذاره الى الملك في (19 آيار 1924) اوضح فيه ان موعد الجلسة لمجلس العصبة هو (12حزيران)، وان رمزي ماكدونالد رئيس الوزراء البريطاني قد تعهد بتقديم المعاهدة الى المجلس المذكور قبل ذلك التاريخ فاذا لم يصدق المجلس التأسيسي على المعاهدة قبل الموعد فأن بريطانيا مضطره الى اجراء ترتيبات اخرى يعامل العراق بموجبه ا، كما اجتمع دوبس بأعض المجلس التأسيسي في (31 آيار) وبين لهم وجهة النظر البريطانية ، وهي رفض الموافقة على اية تعديلات في المعاهدة والبروتوكولات المتفرعة منها. وعلى المجلس اما ان يقبل المعاهدة اوان يرفضها برمتها .

لم يجر تصديق المعاهدة في الموعد الذي حددته الحكومة ، كما طلب المندوب السامي منها ، ففي جلسة صباح يوم (10 حزيران) حدث صخب كبير بحيث قطع رئيس الوزراء الامل في الحصول على مصادقة المجلس، فاقترح بموافقة الملك الذي اتصل به تليفونيا ، تأجيل الجلسة الى اليوم التالي، لكن المندوب السامي اصر على دعوة المجلس للاجتماع ثانية بعد الظهر، وسلم المندوب السامي مذكرة الى الملك اوضح فيها أن بريطانيا لا تسمح بأستمرار الوضع الراهن بحجة أن ذلك يمثل خطرا على سلامة العراق في الداخل والخارج، وطلب من الملك اصدار تعديل قانون المجلس

التأسيسي يخوله الحق في حل المجلس اي وقت يشاء خلال اربعة اشهر من ابتدائه بعقد جلساته، على ان يحل اعتبار من الساعة الثانية عشر من ليلة (10-11حزيران) وان تعطى التعليمات لوزير الداخلية لاغلاق بناية المجلس في الحال ووضع عدد من افراد الشرطة في الطرق المؤدية اليه .

ونتيجة لموقف المندوب السامي استطاع رئيس الوزراء في الساعة العاشرة والنصف مساء من جمع ثمانية وستين عضوا، وشرح لهم الظروف التي دعت الى عقد الجلسة الخاصة وجرى بعد ذلك التصويت على المعاهدة قبل الساعة الثانية عشر فصوت الى جانبها (37) عضوا من عدد الحاضرين البالغ (69) عضو وعارضها (24) عضوا وامتنع (8) اعضاء عن التصويت . وقد قوبل تصديق المعاهدة بالسخط والاستنكار من قبل الحركة الوطنية التي اتهمت اعضاء المجلس بموالاة السلطة والرضوخ للضغوط البريطانية .

المحاضرة التاسعة :

الدستور (القانون الاساسي العراقي):

تعهدت بريطانيا في المادة الأولى من لائحة الانتداب بأن تضع في مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ تنفيذ الانتداب قانون اساسيا للعراق يعرض على مجلس العصبة للمصادقة، على أن يضمن هذا القانون الحقوق الأساسية للاهالي الساكنين في البلاد ويسن بمشورة الحكومة العراقية.

وعند مبايعة حكومة النقيب لفيصل ملكا على العراق اشترطت أن تكون حكومته (دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون). وتضمنت المادة الثالثة من المعاهدة العراقية – البريطانية اسس الدستور العراقي، عندما نصت على موافقة ملك العراق على تنظيم قانون اساسي يعرض على المجلس التأسيسي شرط ان لا يحتوي على ما يخالف نصوص المعاهدة، وان يأخذ بعين الاعتبار حقوق ورغائب ومصالح جميع السكان

القاطنين في العراق، ويكفل للجميع الحرية التامة، ويعين الأصـــول الدســـتورية للدولة العراقية سواء أكانت تشريعية ام تنفيذية.

بدأت أولى المحاولات لوضــع القانون الأســاســي في اوائل خريف 1921 عندما تألفت لجنة خاصة لأعداد لائحته ضمت كلا من الميجر يونك والمستر دراور بأشراف المستر دافيدسون، وأستعانت اللجنة بدساتير استراليا و نيوزيلند وغيرها. ووضعت مسودة للائحة وعرضــتها على الملك فيصــل فقبلها بصــورة مبدئية ، واحالها على لجنة عراقية ضــمت ناجي السويدي، وزير العدل وساسون حسقيل، وزير المالية، ورستم حيدر، سكرتير الملك الخاص، فاعترضـــت هذه اللجنة على اللائحة لانها منحت الملك صـــلاحيات واســـعة ووضعت مسودة لائحة اقتبست نصوصها الأساسية من الدستور العثمانى ا. وارسلت مســـودتا اللائحتين الى وزارة المســـتعمرات في لندن، ثم اجتمعت اللجنتان واعدتا لائحة موحدة قلصـــت فيها من صـــلاحيات الملك، وجعلت الوزراء مســـؤولين امام البرلمان، وأناطت بالملك صـلاحيات تشـريعية فأعطته حق اصـدار المراسـيم التي لها قوة القانون عندما يكون البرلمان غير منعقد، ولكن اللجنة العراقية اعترضـــت على حق الملك في اصدار هذه المراسيم، وارسلت مسودة اللائحة الجديدة مع اراء اللجنة العراقية الى لندن مرة أخرى، فأيدت وزارة المســتعمرات البريطانية وجهة نظر اللجنة العراقية. وفي نيســان 1923 وضعت الصيغة النهائية للائحة. ولم يبق سوى عرضها على المجلس التأسيسي لمناقشتها والمصادقة عليها .

أحيلت اللائحة الى المجلس التأســيســي، واســتغرقت مناقشــتها حوالي الشــهر من 14 حزيران حتى (10تموز 1924)، وقد جرت مناقشة المجلس لمواد اللائحة بسرعة، حيث أقرت اكثر المواد بمجرد قرائتها مرة واحدة دون مناقشـــتها ولم يقترح المجلس ادخال أية تعديلات اساسية ومهمة فيها.

يضــم القانون الاســاســي (123) مادة موزعة على عشــرة أبواب مع مقدمة وقد جاء في مقدمة القانون الاســاســي ان العراق (دولة ذات ســيادة مســتقلة حرة ملكها لا يتجزأ ولا

يتنازل عن شـــيء منه، وحكومته ملكية وراثية، وشــكلها نيابي وبغداد عاصـــمة العراق ويجوز اتخاذ غيرها عاصمة بقانون).

وتضـمن الباب الأول "حقوق الشـعب" فلا فرق بين العراقيين في الحقوق وان اختلفوا في القومية والدين واللغة، والحرية الشـخصـية مصـونة لجميع السكان ولا يجوز القبض على احدهم او توقيفه او معاقبته او اجباره على تبديل مسـكنه، او تعريضــه للقيود، او اجباره على الخدمة في القوات المســـلحة الا بمقتضـــى القانون، وللعراقيين حرية ابداء الرأي، والنشـــر، والاجتماع، وتأليف الجمعيات والانضـــمام اليها، ضـــمن حدود القانون، وان الاسلام دين الدولة الرسمي، وتضـمن الجميع ساكني البلاد حرية الاعتقاد التامة، وحرية القيام بشعائر العبادة.

وتناول الباب الثاني "الملك وحقوقه" وجاء فيه أن سيادة المملكة العراقية الدستورية للامة وهي وديعة الشعب للملك فيصل ثم لورثته من بعده. ولاية العهد لأكبر ابناء الملك سنا، وسـن الرشـد تمام الثمانية عشـر عاما. والملك مصـون غير مسؤول، وهو الذي يصـدق القوانين ويأمر بنشـــرها، ويراقب تنفيذها . وللملك الحق بأصـــدار مراســـيم بموافقة هيئة الوزارة يكون لها قوة قانونية وذلك اثناء عطلة مجلس الامة لأتخاذ تدابير مستعجلة لحفظ النظام والأمن العام، او الدفع خطر عام او لصرف مبالغ مستعجلة لم يؤذن بصرفها في الميزانية، والملك يعقد المعاهدات ويختار رئيس الوزراء، ويقبل اسـتقالته، وهو القائد العام للقوات المسلحة.

وبحث الباب الثالث "السـلطة التشـريعية" وهي منوطة بمجلس الأمة مع الملك و مجلس الأمة يتألف من مجلســـي النواب والأعيان، وللســـلطة التشـــريعية حق وضـــع القوانين وتعديلها والغائها، كما حدد شـــروط العضـــوية في مجلس الأمة ومدتها. ويتألف مجلس النواب بالانتخابات بنسبة نائب واحد عن كل عشرين الف نسمة من الذكور، اما مجلس الاعيان فيعين اعضاؤه من قبل الملك.

وتناول الباب الرابع "الوزارة" فالملك يقوم بأختيار رئيس الوزراء ثم يعين بقية الوزراء في مناصبهم، بناء على ترشيح الرئيس لهم، على أن لا يتجاوز عدد وزراء الدولة التسعة ولا يقل عن الستة، ولا يجوز للوزير الذي ليس عضوا في البرلمان ان يبقى في منصبه اكثر من ستة اشهر ، اذا لم يعين عضوا في مجلس الاعيان او ينتخب نائبا. والوزراء مسؤولون بالتضامن أمام مجلس النواب عن الشؤون التي تقوم بها الوزارات فاذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة باكثرية الاعضاء الحاضرين فعليها ان تستقيل واذا كان القرار يمس احد لوزراء فعلى ذلك الوزير أن يستقيل.

وبحث الباب الخامس "السلطة القضائية" فالحكام يعينون بارادة ملكية ، والمحاكم مصونة من التدخل في شؤونها، واوضح الباب كيفية تأسيس المحاكم ومكان انعقادها ودرجاتها وأقسامها.

وتناولت بقية الأبواب الأمور المالية. وادارة المحافظات (الالوية) وتأييد القوانين والاحكام، وبحث الباب التاسع في كيفية تبديل أحكام القانون الأساس ونص على أن "كل تعديل يجب ان يوافق عليه مجلس الأمة" (الأعيان والنواب) بأكثرية مؤلفة من ثلثي أعضاء المجلسين المذكورين، وبعد الموافقة عليه يحل مجلس النواب، وينتخب مجلس جديد يعرض عليه، وعلى مجلس الأعيان فاذا

اقترن بموافقة المجلسين بأكثرية مؤلفة من ثلثي أعضاء كليهما يعرض على الملك ليصدق وينشر.

وعلى الرغم من مصادقة المجلس التأسيسي على لائحة القانون الأساسي العراقي، الا أن نشره تأخر فترة طويلة بسبب الضغوط البريطانية لأن بريطانيا ارادت الحصول على الامتيازات النفطية قبل نشر القانون الاساسي لأن نشره سيكشف عدم شرعية ابرام الامتياز دون مصادقة البرلمان عليه. فقد منعت المادة (93) من القانون الأساسي بيع أموال الدولة أو تعويضها او ايجارها او

سـي بيع اموال الدولة أو تعويضـها أو ايجارها أو التصـرف فيها الا وفق القانون، كما منعت المادة (114) اعطاء انحصـارا أو امتيازا لأسـتثمار مورد من الموارد الطبيعية الا بموجب القانون. ودفعت خشـــية بريطانيا من معارضـــة البرلمان لامتياز النفط الى محاولتها الأستفادة من المادة (114) من القانون الأساسي التي اعتبرت جميع الأنظمة والقوانين التي صـــدرت قبل تنفيذ القانون الاســاســي صـــحيحة الى ان تبدلها او تلغيها السلطة التشريعية، أو يصدر قرار من المحكمة العليا بجعلها ملغاة.

وقع امتيـاز النفط في (14 آذار 1925) وفي (21 آذار) قرر مجلس الوزراء نشـــر القانون الأساسي. وجرت بهذه المناسبة احتفالات رسمية. وقد وضـع القانون الاساسي الاسـس الدسـتورية والقانونية للحياة النيابية في العراق. فأوضـح أن السـلطة التشـريعية منوطـة بمجلس الأمـة مع الملـك، ومجلس الأمـة يتـألف من مجلس الأعيـان والنواب، وللسلطة التشريعية حق وضـع القوانين وتعديلها والغائها ويتألف مجلس الأعيان من عدد لا يتجاوز العشرين عضـوا يعينهم الملك ممن نالوا ثقة الجمهور، وممن لهم ماض مجيد في خدمة الدولة والوطن، ومدة العضـــوية في مجلس الاعيان ثماني ســـنوات على أن يتبدل نصـفهم كل اربع سـنوات، ويجتمع مجلس الأعيان مع مجلس النواب ويعطل معه. اما مجلس النواب فيتألف بالانتخابات بنســـبة واحد عن كل عشـــرين الف نســـمة من الذكور، وأن طريقة انتخاب النواب تعين بقانون خاص يراعي فيه أصـــول التصـــويت الســـري ووجوب تمثيل الأقليات غير الإســـلامية، ويعتبر النائب ممثلا للعراق عامة لا لمنطقتة الأنتخابية، ودورة مجلس النواب اربعة اجتماعات، لكل ســـنة اجتماع، ومدة الأجتماع سـتة اشـهر، وللملك حل مجلس النواب على أن يبدأ بأجراء الانتخابات مجددا ويدعى المجلس الجديد الى الأجتماع بصـورة غير عادية في مدة لا تتجاوز اربعة أشـهر من تاريخ الحل، واشـترط القانون الاساسـي ان يكون الوزير عضـوا في مجلس النواب او الاعيـان، ولكن يجوز تعين وزير من غير النواب أو الاعيـان فـاذا لم ينتخـب نـائـب او يعين عينا خلال مدة أقصاها ستة أشهر فعليه أن يستقيل من الوزارة .

وتبع مصادقة المجلس التأسيسي على الدستور تشريع قانون انتخاب النواب في (2 آب 1924)، ونشر في الجريدة الرسمية (29 تشرين الاول 1924) ونص على الانتخاب غير المباشر والتصويت السري، وأعطى حق للذكور فقط على ان يكون عراقي الجنسية واكمل العشرين من عمره. ولم يخسر حقوقه المدنية وغير محكوم عليه بالسجن بجريمة أو جنحة تمس شـــرفه وليس مجنونا أو معتوها ويعد كل المواطنين الذين تتوفر فيهم الشروط "منتخبون أولون يستطيعون أن يصوتوا للمنتخبين الثانويين، ويقابل كل منتخب ثان (250) منتخبا اولية ووظيفة المنتخبين الثانويين انتخاب النواب .

أجريت أول انتخابات نيابية في العراق لأول مجلس نيابي في عهد وزارة ياسين الهاشمي الأولى في يوم (8 حزيران 1925)، وعقد اجتماعه الأول في عهد وزارة عبد المحســـن السعدون في يوم (16 تموز 1925) وانتخب رشيد عالي الكيلاني رئيسا الاول مجلس نيابي. وقد قام المجلس النيابي بالتصـــديق على النظام الداخلي للمجلس في (25 آب 1925) وبموجبه تشكلت في المجلس تسع لجان دائمة هي: لجنة المراجعات والعرائض، ولجنة الشؤون الداخلية، ولجنة الشؤون الخارجية، ولجنة الشؤون المالية ولجنة المعارف. ولجنة تدقيق حسابات الحكومة النهائية.

المحاضرة العاشرة :

مشكلة الموصل

تعد مشكلة الموصل من القضايا الجوهرية في تكوين الدولة العراقية الحديثة وهي من المشاكل والصعوبات الكبيرة التي واجهت الملك فيصل الاول والتي تمثلت بمطالبة تركيا بتلك الولاية العراقية ومحاولة ضمها الى حدودها وذلك لمبررات سياسية وعسكرية واقتصادية واهية تذرعت بها تركيا بان الموصل جزء من اراضيها ، وقد كتب عن تلك المشكلة المؤرخ العراقي (فاضل حسين) اطروحة دكتوراه بعنوان (مشكلة الموصل) .

تعـود جـذور تلـك المشـكلة الـى ظـروف الحـرب العالميـة الاولـى والاحـتلال البريطـاني الاول للعـراق ، اذ بـدأت مطالبـات تركيـا بالموصـل بعـد انـدحار الدولـة العثمانيـة فـي الحـرب ثـم احتلـت بريطانيـا الموصـل بعـد إعـلان هدنـة مـودروس فـي (30 تشـرين الاول 1918) ، فـاعتبرت تركيـا ذلـك الاحـتلال غيـر مشـروع لأنـه حـدث بعـد إعـلان الهدنـة ، فـي حـين اعتبـرت بريطانيـا الاحـتلال لضـرورات عسـكرية مسـتندة الـى نصـوص الهدنـة التـي أعطـت الحلفـاء الحـق فـي احـتلال أيـة نقطة ستراتيجية .

أعترفت تركيا في معاهدة سـيفر في (10 آب 1920) بالانتدابات الفرنسـية والبريطانية على الأراضـي التي كانت تحت حكمها في العراق وسـوريا وفلسـطين ، وبعد سـقوط حكومة أسـتانبول العثمانية وانتقال السـلطة في تركيا الى حكومة المجلس الوطني الكبير في أنقرة، جرت مفاوضات حول الموصل بين اللورد (كرزن) وزير الخارجية البريطانية ، وعصـمت اينونو وزير الخارجية التركية ، وقدم كلا الجانبين مذكرات مكتوبة احتوت على وجهة نظرهما حول القضـية ، وقدمت تركيا حجج واهية بشـأن مطالبتها بالموصـل وهي كالاتي :

1- سياسياً : ادعت تركيا ان شمال العراق لايزال يعد جزءا من الامبراطورية التركية وان الموصل خضعت للسيطرة البريطانية بعد هدنة مودروس 1918.

2- اقتصـادياً : ان ارتباط الموصـل تجاريا بتركيا اوثق من ارتباطها بالعاصـمة العراقية بغداد .

3- جغرافياً: ان الموصل هي امتداد للسلاسل الجبلية لجنوب تركيا

4- سكانياً ان غالبية سكان الموصل من الاتراك ، لذلك طالبت تركيا بإجراء استفتاء في المنطقة .

وبعد مفاوضـات طويلة فشـل الطرفان البريطاني والتركي في التوصـل الى صـيغة اتفاق بينهما لحل القضـية فتهورت الاوضـاع على الحدود العراقية – التركية ، لذلك

اقترحت بريطانيا بعرض القضية على جدول اعمال عصبة الأمم لدراسة المشكلة ورسم الحدود ، وعند إنعقاد مؤتمر لوزان في (23 نيسان 1923) جرى بحث القضية مجددا وتضمنت معاهدة لوزان الموقعة في 24 تموز في مادتها الثالثة تعيين الحدود بين العراق وتركيا بترتيب ودي بين بريطانيا وتركيا خلال تسعة أشهر وفي حالة عدم التوصل الى اتفاق نهائي ترفع القضية الى عصبة الأمم ، وقد عقدت الدولتان خلال تلك المدة مؤتمر القسطنطينية في (19 مايس 1924) لكنهما لم تفلحا في إيجاد حل للمشكلة .

وفي عام 1924 تشكلت لجنة دولية من ثلاثة أعضاء (المجر– السويد – بلجيكيا) لأستقصاء الحقائق في المنطقة ، يرأسها رئيس وزير سابق لدولة المجر وعضوية وزير السويد المفوض في رومانيا وضابط متقاعد من بلجيكيا ، واختيرت بروكسل العاصمة البلجيكية مقرا للجنة لأنها كانت طرف محايد ، ويلاحظ أن أعضاء اللجنة ينتسبون الى دول صغيرة واحدة حليفة لبريطانيا والأخرى حليفة لتركيا والثالثة محايدة .

تدهور الوضع على الحدود العراقية التركية فعقد إجتماع طاريء لمجلس العصبة في بروكسل يوم (27 تشرين الأول 1924) أستعرض فيه ممثلا بريطانيا وتركيا الحوادث الحدودية ، وأقترح المجلس برسم خط للحدود ، يمثل الحد الأقصى لكل طرف يسمح له بأحتلاله، وأن يحترمه الطرفان عسكريا واداريا قبل قرار المجلس النهائي ، وقد وافق الطرفان على خط الحدود الذي اصبح يعرف ب "خط بروكسل".

اجتمعت اللجنة في بروكسل ووضعت الخرائط الجغرافية لمدينة الموصل ورسمت الحدود بين العراق وتركيا بالخط الاحمر (خط حدود بروكسل) ، ثم توجهت اللجنة الى العراق واجرى الملك فيصل الاول اجتماعا بأعضاء اللجنة بتاريخ 16 تشرين الثاني 1925 ، اذ قدم فيصل الاول تقريرا مفصلا اكد فيه احقية العراق بالموصل ولا يمكن للعراقيين ان يتنازلوا عنها .

اهتمت اللجنة بدراسة جميع الوثائق المتعلقة بالمشكلة وقررت زيارة المنطقة لأستطلاع آراء سكانها ، فوصلت اللجنة الى بغداد في (16 كانون الثانى 1925) وأجرت إتصالات مع الشخصيات البارزة ، وممثلي الطبقات والطوائف وزارت الأسواق التجارية للتأكد من الروابط الأقتصادية بين بغداد والموصل وقدم الملك فيصل الأول مذكرة الى اللجنة اوضح فيها أحقية العراق في ولاية الموصل التي هي بالنسبة له قضية حياة أو موت لأن تجريد العراق من حدوده الطبيعية يعني ضربة مميتة لمستقبله ، وزارت اللجنة الموصل في (27 كانون الثاني) للغرض نفسه ، ولم تقتصر على دراسة النواحي السياسية بل درست نفسية الشعب ومشاكله الأقتصادية ، وجمعت المعلومات عن وسائل المواصلات والمرافق الزراعية وطبوغرافية الأرض وغيرها وغادرت العراق (19 آذار 1925) .

أدت الحركة الوطنية دورا مهما في الدفاع عن الأرض العراقية ومقاومة الأدعاءات التركية، واصدرت الأحزاب السياسية وبخاصة أحزاب الموصل بيانات أثبتت فيها بالأدلة التاريخية والجغرافية والبشرية عروبة ، وخرجت مظاهرات تهتف "فلتحيا الموصل عراقية عربية ، ولتسقط مطالب الأتراك الغاشمة وليعيش العراق مستقلا استقلالاً تاما" ، وعقدت الاجتماعات الشعبية لأظهار موقف الأهالي الرافض للادعاءات التركية ، وشكل الموصليون وفدا من (12) عضوا للاتصال باللجنة الدولية ، وعرض الاراء الوطنية التي أكدت أستعداد العراقيين للتضحية والفداء بغية الاحتفاظ بولاية الموصل ومقاومة اية قوة تريد قطع الموصل . رأس العراق ويمكن الاشارة هنا إلى أن أبرز الأحزاب السياسية الموصلية التي قامت بالدفاع عن عروبة الموصل: حزب الاستقلال العراقي (تأسس في الأول من ايلول 1924) والحزب الوطني (و تأسس في نيسان 1925) وجمعية الدفاع الوطني وتشكلت بين 25–27 كانون الثاني 1925 .

التسوية النهائية لمشكلة الموصل:

وضـــعت لجنة تقصـــي الحقائق تقريرها النهائي في (16 تموز 1925) من (113) صفحة اثبتت بالأدلة التاريخية والجغرافية ان الموصل مدينة عراقية لا يمكن ان تنفصل الوطن الام العراق ، وعلى اسـاس ذلك اصـدرت عصـبة الامم قرار رسـمي بتاريخ 25 كانون الثاني 1926 واعتبر اهالي الموصل ذلك عيدا وطنيا مع مراعاة الأمور الآتية:

1-يجب أن تبقى المنطقة تحت انتداب العصبة لمدة (25) سنة.

2- ويجـب مراعـاة رغبـات الأقليـات فيمـا يخص تعيين موظفين لأدارة أمورهم ، وترتيب الأمور العدلية والتعليم في المدارس .

3-إتخاذ خط بروكسل كخط حدود بين العراق وتركيا.

واخيـرا أعترفـت تركيـا ببقـاء ولايـة الموصـل ضـمن العـراق ، ثـم وقعـت معاهـدة بريطانيـة – تركيـة – عراقيـة فـي (5حزيـران 1926) تضـمنت المـادة الأولـى منهـا تعيـين خـط الحـدود بـين العـراق وتركيـا حسـب خـط بروكسـل ، والتعـاون بـين العـراق وتركيـا لأقـرار الأمـن والسـلام فـي منطقـة الحـدود ، وذلـك بمكافحـة أعمـال النهـب والشـقاوة أو الأعمـال الفرديـة المسـلحة ، وتضـمنت المـادة الرابعـة عشـر تعهـد الحكومـة العراقيـة بـأن تـدفع للحكومـة التركيـة 10٪ مـن عائـداتها مـن شـركة الـنفط التركيـة ، وذلـك بقصـد توسـيع نطـاق المصـالح المشـتركة بـين الطـرفين وبـذلك سويت المشكلة نهائيا، واصبحت العلاقات طبيعية و طيبة بين العراق وتركيا .

المحاضرة الحادية عشر :

الاحزاب السياسية في العراق خلال فترة الانتداب البريطاني

شـهدت السـاحة العراقية خلال فترة العهد الملكي تأليف عدد من الاحزاب السـياسـية التي انضـمت اليها ابرز الشـخصـيات العراقية ، اذ اسـتأنفت الجمعيات السـرية نشـاطها مسـتفيدة من أستياء الرأي العام وسخطه ضد سلطات الاحتلال البريطاني واجراءاتها القمعية .

وبعد تشـكيل الحكومة المؤقتة شـعر الوطنيون بضـرورة تنظيم وتأليف الاحزاب السياسية لتحقيق استقلال العراق الناجز، وقد ازدادت المطالبة بتأليف الاحزاب السياسية

بعد تتويج الملك فيصل ، وكان فيصل نفسه يدرك ضرورة وجود معارضة وطنية ليستطيع أن يضغط على بريطانيا ليحصل تحقيق المطالب الوطنية، فأستجابت الحكومة وأصدرت قانون الجمعيات العراقي في (2 تموز 1922) الذي أجاز الاحزاب في العراق، ويمكن تقسيم الأحزاب الى نوعين:

أولهما: يوصف بأنه معتدل ، ويسند دائما الحكومة التي تقوم بمفاوضة بريطانيا للحصول على أكبر ما يمكن من المطاليب الوطنية.

الثاني: يوصف بأنه متطرف وغايته معارضة الحكومة وانتقاد المعاهدات التي يراد عقدها مع بريطانيا، وهدفه الحصول على الاستقلال التام.

ولتسهيل الدراسة يمكن تقسيم الاحزاب السياسية إلى ثلاث مجموعات هي:

1- الأحزاب السياسية التي اجيزت قبل بدء الحياة النيابية.

2-الأحزاب السياسية التي ارتبط ظهورها بقضية الموصل.

3- الأحزاب البرلمانية التي ظهرت مع بدء الحياة النيابية.

ا- الأحزاب السياسية التي أجيزت قبل بدء الحياة النيابية:

أ- الحزب الوطني العراقي

قدم جعفر ابو التمن طلبا الى وزارة الداخلية في (8 آذار 1922) أي قبل صدور قانون الجمعيات العراقي، لتأسيس حزب سياسي بأسم "الحزب الوطني العراقي" لكن وزارة الداخلية لم تجب مقدمي الطلب، الأمر الذي دفعهم الى ممارسة النشاط السياسي بصورة سرية. وبعد صدور قانون الجمعيات العراقي قدمت الهيئة المؤسسة طلبة جديدة في (18 تموز 1922) فأجازته وزارة الداخلية في (2 آب 1922).

أكد منهاج الحزب الوطني العراقي أن غاية الحزب (هي المحافظة على إستقلال العراق التام بحدوده الطبيعية، ومؤازرة حكومته الملكية الدستورية النيابية، والذب عن كيان الامة العراقية، والنهوض بها الى مصاف الأمم الراقية مادية وادبية، وتنشيط الفكرة الوطنية للوحدة العراقية، واتخاذ الوسائل المشروعة الردع كل كن يتصدى لنشر واذاعة ما يوقع

الشـقاق والتفريق بداعية الدين والجنس بين العراقيين). ودعا الحزب الى السـعي لكل ما يزيد في نهضـة البلاد كتوسـيع نطاق الزراعة، وتأسـيس المصـارف، وتوسـيع الصـناعة وحمايتها، وترويج التجارة، وأرســـال البعثات العلمية. وحدد الحزب من ينتمي اليه بكل وطني بلغ العشـــرين من عمره، وأن يكون معروفة بمكارم الأخلاق وغير محكوم عليه بجناية ولا معروف بحركات يرفضـــها العقل والوجدان، كقبول الرشـــوة وارتكاب الســـرقة والخداع والتزوير والاحتيال واختلاس وإساءة العمل .

أدى الحزب دورا مهما في مقاومة الانتداب البريطاني، مما اضـطر المندوب السـامي الى حله ونفى زعيمه جعفر أبو التمن الى جزيرة هنجام بعد مظاهرة (23 آب 1922) التي سـبق الحديث عنها. ولكن الحزب عاد ثانية إلى ممارسـة العمل السـياسـي في عام 1928، بعد الحاح جماعة من الحزب على مؤسسة جعفر أبو التمن بالعودة الى ميدان النشـاط السـياسـي، فقدم طلبا الى وزارة الداخلية و أخبرها فيه برغبة مؤسـسـي الحزب اســـتئناف العمل من جديد، فوافقت الوزارة على الطلب، وكانت باكورة عمل الحزب إنتخاب هيئة إدارية جديدة معتمدها العام جعفر أبو التمن. كما أصـدر الحزب بيان شرح فيه الظروف التي دفعته الى إيقاف نشاطه واضطرار قادته الى ترك الاشتغال بالسياسة أعواما عديدة. وحدد جعفر ابو التمن سـياسـة الحزب ومواقفه تجاه الأوضـاع السـياسـية السائدة في العراق آنذاك في خطابه في حفلة افتتاح الحزب فأدان السياسة "الملتوية" في عدم السـماح للعراقيين بتأليف حكومة وطنية مسـتقلة تنسـجم مع إرادة الشـعب، ولذا فأن الحزب يســعى لان يتمتع العراق بســيادته الوطنية، والتحالف مع بريطانيا على أســس المنافع المتبادلة، وعدم الإخلال بالسيادة، كما أكد ابو التمن على تبني برنامج إصـلاحي في الداخل يتضـمن إصـلاح التعليم وتعميمه واصـلاح مناهجة وتنشـيط الزراعة وترقيتها عن طريق تقسـيم الأراضـي على الفلاحين، ا وانشـاء المصـرف الزراعي، والعمل على تحسين أحوال العمال وتاسيس الجمعيات والنقابات لهم، والاعتماد على الكفاءات العراقية في إشـــغال وظـائف الـدولـة دون تميز، وتكوين جيش عراقي، والأخـذ بفكرة التجنيـد الإجباري من أجل جعل هذا الجيش قادرا على حماية الموطن .

قوبلت عودة الحزب الوطني لممارسة نشاطه السياسي بترحيب من قبل الأوساط الوطنية. وكتبت جريدة العراق مقالا بعنوان "الحزب الوطني العراقي ينهض للجهاد مرة ثانية " امتدحت فيه رجال الحزب واصفة إياهم بأصحاب المبادىء المقدسة، ومن ذوي الماضي الزاهر والحاضر الناصع. وختمت مقالها بالقول بأن الأمة ترحب بهذا الحزب الحر كل الترحيب، وبالأعمال التي سيقوم بها، كما تقدم الشكر للرجال المخلصين الذين عرفوا حاجة الأمة وداءها فقاموا منقادين في سبيلها .

وساند الحزب الوطني قضايا النضال العربي، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وبخاصة إبان أحداث فلسطين عام 1929 حيث عقدت الاجتماعات في مقر الحزب لتأييد عرب فلسطين في نضالهم ضد الانتداب البريطاني والاعتداءات الصهيونية على المناطق المقدسة. وحمل ابو التمن على سياسة بريطانيا الاستعمارية لأنها المسؤولة عما يحدث في فلسطين لاصدارها وعد بلفور، واستئثارها بالحكم في فلسطين وسيطرتها على الأكثرية العربية بقصد إذلالها والقضاء عليها. وهاجم أبو التمن الصهاينة ودعا إلى الوقوف ضد مطامع الاستعمار. وسعي الحزب الوطني الى تأليف لجنة هي "اللجنة المنتخبة بسبب حوادث فلسطين" وقد أرسلت احتجاجا الى اللجنة البرلمانية التي أوفدتها بريطانيا للتحقيق في إحداث فلسطين عام 1999 أوضحت فيه أن السبب الحقيقي لتلك الأحداث هو وعد بلفور والسياسة الظالمة المتبعة في فلسطين التي أحلت الصهاينة في مناصب حكومة الأنتداب، وطالبت اللجنة بالعمل على إزالة المظالم والاستجابة لرغبات السكان منعا لتكرر الحوادث، وختمت اللجنة احتجاجها بالقول أن العرب في كل أقطارهم مع اخوانهم في فلسطين بكل الوسائل الممكنة .

أصدر الحزب الوطني أول جريدة تنطق بأسمه هي "صدى الاسقلال" في يوم (15 أيلول 1930). وقد شنت الجريدة حملة قوية ضد وزارة نوري السعيد وسعيها لعقد المعاهدة مع بريطانيا عام 1930، فأغلقت الوزارة الجريدة، لكن جريدة، لكن الحزب أصدر جريدة جديدة هي "صدى الوطن" في (25 تشرين الثاني 1930) التي نشرت في عددها الأول احتجاجا رفعه أبو التمن الى رئيس الوزراء بين فيه سلوك الوزارة تجاه الصحف

المعارضـــة بأنه يتنافى مع الحرية التي كفلها القانون الاســـاســـي للعراقيين لاســيما أن الصــحيفة المغلقة لســان حال حزب له مقامه في البلاد، وله أثره في الحياة الســياســية، وأعتبر ابو التمن هذه البادرة نذير خطر داهم .

أستمر الحزب في نشاطه السياسي في عهد الاستقلال كما سيأتي ذكره في موضوع قادم.

ب. جمعية النهضة العراقية

تقدم أمين الجرجفجي وزملاءه بطلب الى وزارة الداخلية لتأسيس جمعية سياسية أدبية بأسم "النهضة العراقية" في اوائل آب 1921 بيد أنها لم تحصل على الاجازة، فأضطر مؤسسوها الى ممارسة العمل السري حتى أجيزت في (19 آب 1922) وقد انتخب الجرجفي معتمدا عاما لها.

تضمن منهاج الجمعية الدعوة الى توطيد دعائم الاستقلال التام للشعب العراقي، وتحقيق رغائبه بحكومة ملكية دستورية ديمقراطية، والذب عن كيان الأمة العراقية ماديا ومعنويا. وتنشـــيط الفكرة الوطنية للوحدة العراقية على اختلاف أجناس العراقيين الذين تضـــمهم حدود العراق الطبيعية، وإتخاد الوســـائل لتعميم معارف العراق، وتوســـيع نطاق تجارته وزراعته، وانماء ثروته وكل ما يصله ماديا وادبيا ، وتحسين الصلات بين العراق والأمم والحكومات الاجنبيه يعود نفعه على العراق ولا يمس بشـــرف أســـتقلاله التام، ويلاحظ التشابه بين منهاج الجمعية والحزب الوطني العراقي الى درجة كبيرة جدا.

اســهمت الجمعية مع الحزب الوطني في مقاومة الانتداب، وقد حلت معه في اواخر آب 1922، والقي القبض على معتمدها امين الجرجفجي ومعه عبد الرسول كبة، ونفيا الى جزيرة هنجام في الخليج العربي، ولكن الجمعية عادت الى ممارســة العمل الســياســي مجددا في أواخر عام 1924 وانتخبت هيئة إدارية جديدة، واعيد انتخاب الجرجفجي

معتمدا عاما، وفتحت لها فروعا في البصـرة والسـماوة وكربلاء والهندية والحلة، ونشـطت الجمعية خلال الأنتخابات النيابية الاولى في العراق، فطالبت بأحترام الحرية الشـخصـية وسـلامة حرية الأنتخابات، لكنها فشـلت في الفوز في تلك الأنتخابات الأمر الذي أدى استقالة بعض الأعضاء البارزين.

حاولت الجمعية تنشيط عملها السياسي في عام 1927، فأجريت إنتخابات الهيئة إدارية جديدة ضـمت بعض العناصـر النشـيطة على المسـتوى الوطني مع ابقاء الجرجفجي معتمدة عامة، وقد اصطدمت هذه العناصر بشخصية المعتمد العام. مما أضطرها الى الاستقالة، وقد امتازت هذه الفترة من نشاط الجمعية بأصدار جريدة ناطقة باسمها هي "جريدة النهضة" في (10 آب 1927) ووقفت الجريدة معارضة لمفاوضات المعاهدة مع بريطانيا وللحكومة مما أفضـى الى تعطيلها في (22 تشـرين الأول 1927) وبدأ تأثير الجمعية بالأنحسار بعد ذلك ولم تستطع منافسة الأحزاب البرلمانية .

ج - الحزب الحر العراقي

بعد اغلاق الحزب الوطني العراقي وجمعية النهضـة في (23 آب 1922) من قبل المندوب السامي، أوعز الأخير الي محمود النقيب اكبر انجال عبد الرحمن النقيب، أول رئيس للوزارة العراقية، بتأليف حزب معتدل يعمل على تأييد سياسة والده الرامية إلى عقد المعاهدة العراقية – البريطانية الأولى كما اوعز المندوب السامي الى سائر البريطانيين العاملين في مناطق العراق المختلفة بتشـجيع روؤسـاء العشـائر وغيرهم للانتماء الى الحزب. وقد أجيز الحزب بصورة رسمية في (3 أيلول 1922) ويعتبر هذا الحزب أول حزب حكومى يؤلف في تاريخ الملكية في العراق ، وقد ضم بعض ذوي القرابة والعلاقة والأقطاعيين والاسـر المعروفه في البلاد والمنتفعين من الاحتلال والانتداب، وأصـدر

الحزب بعد شـــهرين من تأليفه جريدة ناطقة باســـمه هي "جريدة العاصـــمة" ودعا في منهاجه الى "المحافظة على إستقلال الحكومة الدستورية الملوكية النيابية الديمقراطية... والنهوض بها الى مصاف الأمم الراقية والسعي وراء تبادل المنافع الاقتصادية بشرط أن لا تخل في كيان الأمة العراقية والسيادة الوطنية مع أي حكومة كانت وان تكون سياسة العراق قائمة على الود والوئام والصـــداقة والســـلام مع الأقطار المجاورة والحكومات المختلفة . وقد كان هذا الحزب مثار سـخط الرأي العام ونقده، وقد ضـعف بعد سـقوط وزارة النقيب الثالثة في (14 تشـــرين الثاني 1922). ولم يظهر له اثر فعال في الحياة الســـياســـية وتوقفت جريدته عن الصـــدور في (24 آب 1922) وبذلك انتهى وجود الحزب.

د- حزب الأمة

بعد تصـديق المجلس التأسـيسـي على المعاهدة العراقية البريطانية، والقانون الاسـاسـي العراقي، وقانون انتخاب النواب، رأى فريق من رجال الحركة الوطنية أغلبه من الشـــباب ضرورة تأسيس حزب سياسى يعمل على تعديل المعاهدة العراقية البريطانية، ويسرع في قيام الحياة الديمقراطية فقدم طلبا الى وزار الداخلية لتأسيس حزب سياسى باسم "حزب الأمة" فأجيز في (19 آب 1924)، وأطلق عليه اسم "حزب الشباب" لانه ضم أكثرية من المحامين الشـــباب المتخرجين حديثا من كلية الحقوق .واســـتطاع الحزب أن يفتح فروعة له في النجف وابو صخير وسوق الشيوخ والحلة وكربلاء.

واوضـــح الحزب في منهاجه ســـعيه لتأييد الاســـتقلال التام للدولة العراقية الملكية ليتبوأ مركزه الدولي التام الخالي من كل قيد، والعمل على اجراء التعديلات المطلوبة في المعاهدة العراقية البريطانية على نحو يجعلها تلائم مصـــلحة البلاد، والســـعي للاحتفاظ بالوحدة العراقية بحيث يصبح العراق بحدوده الحالية تابعا لأدارة واحدة. ودعا الحزب الى الأسراع بعقد المجلس النيابي .

لعب الحزب دورة في الدفاع عن قضية الموصل، وقدم تقرير مسهبا الى لجنة الحدود الدولية أوضـــح فيه حقوق العراق التاريخية في ولاية الموصـــل. ولم يســـتمر الحزب في العمل السياسي طويلا اذ سرعان ما اضمحل نشاطه، وبخاصة بعد فشله في الانتخابات النيابية في عام 1925 الأمر الذي ادى الى اسـتقالة عدد من أعضـائه وانضـمامهم إلى حزبي الشعب والتقدم.

2- الاحزاب السياسية التي ارتبط ظهورها بقضية الموصل

اعادت مشـكلة الموصـل النشـاط السـياسـي الى المنطقة مما شـجع أهل الموصـل على تأليف الاحزاب السياسية لحشد الرأي العام ليؤدي دوره الوطني في الدفاع عن الموصل، ومكافحة الدعايات التركية، فتألف حزب الاســـتقلال العراقي في (11 أيلول 1924) واوضـح نظامه الاسـاسـي بأن غايته "الاسـتقلال التام للقطر العراقي بحدوده الطبيعية" ورفع شعار "العراق المستقل لا يتجزأ". كما تألفت جمعية الدفاع الوطني في (25 كانون الثاني 1925) وغايتها "المحافظة على ولاية الموصل بحدودها الطبيعية كونها عراقية و جزء لا ينفك عن العراق بكل بكل الوســـائل المشـــروعة، وإتخاذ ما يمكن من التدابير لتثبيت هذه الغاية بصورة قطعية". .

واجيز الحزب الوطني العراقي في الموصل في (أيار 1925) ودعا الى التمسك بالوحدة العراقية والاستقلال التام .

وادت الاحزاب في الموصـــل دورا كبيرا في التعريف بحقوق العراق التاريخية والجغرافية في ولاية الموصـل، وتوعية الجماهير الشـعبية بأهمية الدفاع عنها وعندما وصـلت اللجنة الدولية الى الموصـل في أوائل عام 1925 اسـتقبل الموصـليون هذه اللجنة بمظاهرات واســعة اشـــترك فيها أهالي الموصـــل من مختلف شـــرائح المجتمع، وعقدت الاحزاب السياسية في المدينة التجمعات الجماهيرية الحاشدة، وأصدرت البيانات والتقارير المفصلة التي توضـح بالأدلة والقرائن حق العراق في ولاية الموصـل. وقد اوضـحت هذه الاحزاب في مواقفها اهمية الوحدة الوطنية أمام اللجنة الدولية.

انتهى نشاط هذه الاحزاب بأنتهاء قضية الموصل، وتفرقت صفوفها وانتمى اعضاؤها الى الاحزاب السياسية البرلمانية التي اجيزت في بغداد، وفتحت لها فروع في بعض الاولوية والمحافظات العراقية.

3 - الأحزاب البرلمانية التي ظهرت مع بدء الحياة النيابية

كـان للافتتـاح مجلس الأمـة في (16تموز 1925) أثر خطير في توجيـه الاحزاب السياسية توجيها جديدا ، فدخلت طورا جديدا من حيث وسائلها وغاياتها المباشرة، فأخذت تؤســس وتنظم صــفوفها للحصــول على الكراســي في مجلس النواب، وشــكلت الكتل البرلمانية المعارضـــة او المؤيدة للوزارات المختلفة على غرار ما هو معروف في الدول الديمقراطية الأخرى، وتلتقي جميعها على اهداف مشتركة هي تحرير العراق من الانتداب و تحقيق استقلاله التام ، وهي تتألف من حزبان:

أ. حزب التقدم

كان على وزارة عبد المحسـن السـعدون الثانية التي شـكلت في (26 حزيران 1925) أن تعمل على مباشـرة الحياة النيابية في العراق، بعد أن أجريت الانتخابات النيابية في عهد وزارة ياسـين الهاشـمي السـابقة، فتقرر افتتاح أول برلمان في تاريخ العراق يوم الخميس (16 تموز 1925). وفي سـبيل ضـمان السـعدون لأكثرية مؤيدة لسـياسـة حكومته في البرلمان اجتمع في يوم (15 تموز)، أي قبيل افتتاح البرلمان بيوم واحد، بنواب المجلس الذين حضروا الى بناية البرلمان للتعارف واجراء تجربة على جلسة الافتتاح، واوضح لهم بـأنـه يرغـب في تـأليف اغلبيـة في مجلس النواب للقيـام بتطبيق المعـاهـدة العراقيـة – البريطانية، والسـعي لأجراء التعديلات التي اشـار اليها المجلس التأسـيسـي، فأيده بذلك أكثرية النواب، وتم الاتفاق على تنظيم تلك الاكثرية على هيئة حزب اطلقوا عليه اســم "حزب التقدم" الذي أجيز من قبل وزارة الداخلية في (22 آب 1925)، وقد ضــم الحزب خمسين عضوا من النواب، وانتخب السعدون رئيسا له.

ويعد حزب التقدم اول حزب نيابي حكومي هدفه تأييد وزارة السعدون، وكان جميع المنتمين اليه من نواب المجلس ولا يحق لغيرهم الانتماء اليه، وغلب عليه الطابع العشائري الذي عكس صورته في المجلس النيابي، وقد حظي بتأييد المندوب السامي البريطاني، لكنه لم يلق التأييد الشعبي، ولم يكن للحزب فروع او اجتماعات منظمة. وقد أصدر الحزب جريدة ناطقة بلسانه هي جريدة " التقدم" في (16 تشرين الأول 1925).

اوضح حزب التقدم في منهاجه سعيه الى تأليف أغلبية النيابي لتطبيق المعاهدة العراقية – البريطانية، واجراء التعديلات المطلوبة و ادخال العراق الى عصبة الأمم بعد حصوله على الاستقلال التام واقامة علاقات صداقة ومودة مع بريطانيا والدول كافة، والحفاظ على الوحدة العراقية بحدودها الطبيعية القائمة، كما دعا الحزب الى انشاء المدارس، وجعل التعليم الأبتدائي الزاميا، والاهتمام بالزراعة وتأسيس مصرف زراعي لمساعدة الزراع وتقوية الجيش العراقي وجعله قادرا للدفاع عن الوطن .

ادى افتقاد الحزب للروابط الفكرية بين اعضائه الى ظهور الخلافات في صفوفه، وفقد السعدون سيطرته على نواب حزب التقدم، وظهر ذلك واضحا في رفض لائحة الميزانية الوقتية التي قدمها السعدون الى المجلس في (25 آب 1925) لتخصيص الاعتمادات اللازمة لسد نفقات الدولة لشهر أيلول 1925. وقد حدث بعد ذلك انشقاق كبير في صفوف حزب التقدم بسبب استقالة رشيد عالي الكيلاني من الحزب في (8 مايس 1926) بسبب خلافه مع السعدون، وأخذ الكيلاني يعمل على اقناع قسم من نواب حزب التقدم على ترك عضوية الحزب و تشكيل كتلة مستقلة داخل مجلس النواب عرفت ب "كتلة الوسط" اقتربت في سياستها من سياسة حزب الشعب. وقد رشح الكيلاني نفسه لرئاسة مجلس النواب في دورته الثانيه ضد مرشح حزب التقدم حكمت سليمان، ففاز الكيلاني بأكثرية 43 صوتا ضده 33 صوتا لمرشح حزب التقدم، الأمر الذي دفع السعدون الى استقالته .

وتعرضت وزارة السعدون الثالثة المؤلفة في (14 كانون الثاني 1928) الى موقف مماثل حين وقف عدد من نواب حزب التقدم ضـــد لائحة قانون التجنيد الاجباري التي قدمها، وكان قد عقد عدة اجتماعات مع أعضـاء حزبه قبل بدء مجلس النواب بمناقشـة ميزانية الدفاع في (6 أيلول 1926) وقد أبدى فيها رغبة حكومته في عرض لائحة التجنيد الإجباري على مجلس الأمة، فعارضـها غالبية نواب حزب التقدم من رؤوسـاء العشـائر معللين رفضـــهم بأن بريطانيا مســـؤولة عن الدفاع عن العراق، وأنها تعارض تطبيق اللائحة، وليس هناك مسوغ لتجنيد ابناء قبائلهم ليتصرف بهم البريطانيون كما يشاؤون.

لقد اثبتت هذه الاحداث وغيرها، افتقاد الحزب الرابطة الفكرية، وعدم ايمان نواب العشائر بالقيود والالتزامات الحزبية لهذا ضعف الحزب، وبخاصة بعد انتحار رئيسه عبد المحسن السعدون في تشرين الثاني 1929، ولم يبق له أثر في الحياة السياسية.

ب. حزب الشعب:

شكلت المعارضة في مجلس الأمة، بزعامة ياسين الهاشمي، حزب سياسية بأسم "حزب الشعب" في (3 كانون الأول 1925)، ضم في عضويته بعض الشخصيات السياسية البارزة التي حصلت على شهرة في المجالات المختلفة فقد تولى خمسة منهم منصب الوزارة في عهد الانتداب. وقد طغى نفوذ الهاشمي على الحزب بحيث اصبح يعرف ب "حزب الهاشمي". وقد رفع الحزب شعار "الاخلاص والتضامن والتضحية" وغايته إسعاد الشعب وتأمين الاستقلال التام للعراق، والسعي لانماء القوى الوطنية وتمكينها من العمل في فروع الادارة والاقتصـاد والمعارف والزراعة والجيش وغيرها، وتقوية الشـعور الوطني والعمل التعميم مبادئ التضـــامن والتضـــحية بين الأهالي. واوضـــح المنهاج أن هدف الحزب الأســـاســـي هو اســـتقلال العراق التام ودخوله عصـــبة الأمم، وتعديل المعاهدة العراقية البريطانية لضمان المصالح الوطنية .

اصدر حزب الشعب جريدة ناطقة بلسانه اسمها "نداء الشعب" وقد عملت الجريدة على معالجة القضـــايا الداخلية والعربية والدولية . ففي المجال الداخلي دعت الجريدة الى

معالجة أزمة البطالة والكساد، بأنشاء المشاري تتطلب أيادي عاملة كثيرة، واصلاح نظام التعليم بما يقوي الروح والقومية عن طريق التركيز على الدروس الاخلاقية والتاريخ والآداب والاهتمام بتعليم المرأة لتستطيع القيام بدورها في بناء المجتمع. كما دعت الجريدة العناية بالصحة والزراعة والصناعة وغيرها، واقرار مشروع التجنيد الاجباري الوسيلة الوحيدة لصيانة الكرامة وترصين الاستقلال وتوطيد دعائم البلاد والدفاع عن الوطن. وساند الحزب حركات التحرر العربي في مصر وسوريا، وطالب بالتعاون بين الأقطار العربية في المجالات التربوية والثقافية.

وقد ارجع الدكتور سامي القيسي تدهور الحزب وسرعة سقوطه الى عوامل متعددة منها:

1-ضعف الانسجام بين أعضاء الحزب: حيث ضم في قيادته خليط من عناصر عملت في احزاب سابقة متنافرة لا توجد رابطة تجمع بينهم الأمر الذي انعكس في مواقفهم ازاء القضايا العامة.

2-قلة تمسك ياسين الهاشمي بالقيود الحزبية، فقد عرف عن الهاشمي اعتداده بنفسه، ولهذا اتسمت حزبيته بالتفرد الأمر الذي ادى الى جعل اعضاء الحزب عناصر منفذة لرغباته.

3-دخول ياسين الهاشمي في الوزارة العسكرية الائتلافية: حيث أصبح الهاشمي وزير المالية وعبد المهدي المنتفكى وزير المعارف في وزارة جعفر العسكري (21 تشرين الثاني 1926 – 8 كانون الثاني 1928) فأنصرف الهاشمي الى مهامه الوزارية، وترك الحزب تتقاذفه الأهواء فتقطعت أوصال الحزب واتسع الانشقاق بين صفوفه، واستقالت العناصر القيادية منه. وقد عمد الهاشمي بعد فترة وجيزة الى أنشاء حزب سياسي جديد سيأتي ذكره فيما بعد.

4- تقويم الحياة الحزبية:

يلاحظ على الأحزاب السياسية في عهد الانتداب عموما بأنها كانت متشابهة في اهدافها الى حد كبير، فقد اكدت جميعها على ضرورة تحقيق الاستقلال التام للعراق والتحرر من الانتداب ودخوله عصبة الأمم ولم تول هذه الأحزاب، رغم اشتغال الكثير من رجالاتها في الجمعيات العربية القومية، القضايا القومية وبخاصة الوحدة العربية شيئا يذكر، فكانت احزاب قطرية أو اقليمية. ولم تتناول هذه المناهج معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية رغم دعوات معظمها إلى الاهتمام بالزراعة وتوسيع رقعة الارض المزروعة.

ويمكن القول ايضا ان معظم تلك الاحزاب كان قائمة على العلاقات الشخصية بين الأعضاء، ومناهجها اشبه ما يكون بمناهج الوزارات التقليدية، وعملها ونشاطها قاصران على المجالس النيابية، واهدافها لا تعدو الوصول الى الحكم أو البقاء فيه، وكانت تنهار بسرعة نتيجة لارهاب الحكومة أو ظهور الخلافات بين اعضائها أو لأنحياز بعضهم الى جانب الحكومة، ولم يكن لها قواعد جماهيرية واسعة وانما تعمل بنفوذ قادتها وسمعتهم وكانت تحصل على التأييد الجماهيري عندما تدافع عن مصالح البلاد وتعبر عما يريده الشعب.

على الرغم من هذه الملاحظات يمكن القول بأن الاحزاب في عهد الانتداب لعبت دورا مهما في تطور العراق السياسي لأنها هيأت الرأي العام للمطالبة بحقوقه، وعملت على تقوية الوعي الوطني في العراق.

المحاضرة الثالثة عشر :

عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق المعاصر

عبد المحسن السعدون شخصية عراقية معروفة من عائلة عراقية معروفة عائلة السعدون من قبائل (المنتفك) ولد في مدينة الناصرية عام 1879 ، ادى دورا مهما في تاريخ العراق المعاصر، تقلد مناصب حكومة ووزارية عديدة ،

ترأس المجلس التأسيسي لأول مرة عام 1924 ، عمل في الاحزاب السياسية ، اصبح رئيسا للوزارة العراقية اربع مرات ، اخرها انتهت بانتحاره عام 1929.

عهد الى عبد المحسن السعدون بتأليف الوزارة الجديدة في (14 كانون الثاني 1928)، فأشترط السعدون حل المجلس النيابي ، وقد تضمن منهاج الوزارة السعدونية الثالثة الأمور الاتية :

1-عرض المعاهدة العراقية – البريطانية ، التي عقدتها الوزارة السابقة على المجلس النيابي القادم، وبذل الجهود لإنجاز عقد الاتفاقيتين الجديدتين المالية والعسكرية وفقا لما تقتضيه مصلحة البلاد.

2- السعي لأعداد الوسائل الضامنة للدفاع عن البلاد ، وتقرير ما تتطلبه المصالح القومية السامية في هذا الشأن .

سارعت وزارة السعدون الى حل المجلس النيابي، واجراء انتخابات نيابية جديدة واعقب ذلك فتح المفاوضات مع بريطانيا لعقد اتفاقيتين، عسكرية ومالية ، جديدتين مع بريطانيا، وشكلت لجنة وزارية ضمت وزراء المالية والدفاع والمعارف، لأجراء المفاوضات مع المعتمد البريطاني، ولم تجد اللجنة في المسودتين اللتين قدمها الجانب البريطاني ما يحقق الأهداف الوطنية العراقية، فوضعت حلولاً مقابلة بحيث يتولى العراق مسؤولية الدفاع عن أمنه الداخلي وحدوده الخارجية، ويحدد عدد الضباط البريطانيين في جيشه الوطني، ويعهد بإدارة الأحكام العرفية الى ضابط عراقي بدلا من ضابط بريطاني ، وان يتملك العراق سككه الحديدية ، ولا يسهم في نفقات دار الأعتماد البريطانية في العراق ، وقد رد الجانب البريطاني على المقترحات العراقية رداً قاسياً، أجاب السعدون عليه موضحا أن التعديلات التي طلبت الوزارة ادخالها هي أقل ما يمكن أن يرضى به مجلس

الأمة والشعب العراقي ، وان رفض المقترحات وضع الوزارة في موقف حرج جدا ولم يبق أمامها سوى طريق واحد للتخلص من الورطة التي هي فيها ، وهو تقديم استقالتها وترك مقاليد الحكم لوزارة أخرى .

عرض السعدون نتائج المشاورات مع بريطانيا، وموقف الحكومة العراقية منها على رجال السياسة وأستشارتهم فيما يجب ان يعمله، فأيدوا موقفه واشاروا عليه بالأستقالة بعد أن اكدوا له ان احدا من المعارضة لن يقدم على تكوين اية وزارة جديدة مهما تأزم الموقف. وساند (حزب التقدم) موقف رئيسه ، وأعتبر مطالبه مطالب الشعب كله لا يجوز لأي احد أن يتراجع عنها. فقدم السعدون أستقالته في (20 كانون الثاني 1929) معلنا فيها فشل المفاوضات مع بريطانيا، والذي يعني ايقاف سير العراق نحو التقدم المنشود الى أجل غير مسمى، والتسليم بقبول الحالة الحاضرة التي أظهرت الأمة عدم الارتياح اليها.

بقيت البلاد بدون وزارة مدة تزيد على ثلاثة أشهر، أنتهت على أثرها خدمات المعتمد السامي البريطاني السير هنري دوبس، وفي الوقت نفسه حصلت تغيرات سياسية في بريطانيا حيث فاز حزب العمال وشكل الوزارة البريطانية، وعين معتمدا جديدا هو السير جلبرت كلايتون، الذي وصل الى بغداد في (2 أذار 1929)، وكلايتون خبير بالشؤون العربية وله صلات واسعة مع بعض الشخصيات العراقية منذ الحرب العالمية الأولى ووصف بأنه "كان متفهمة للقضايا العربية ومحيطا بشؤون العراق، وحائزاً على ثقة الساسة العراقيين".

وأعلن كلايتون بأن هدف السياسة البريطانية تأسيس حكومة عراقية مرتبطة مع بريطانيا برابطة التحالف الوثيق والعطف الصميمي، لان مصالح العراق وبريطانيا حسب زعمه، مرتبطة ببعضها ارتباطا وثيقاً ، وليس هناك من تضارب حقيقي بينهما.

عهد الملك الى توفيق السويدي بتأليف الوزارة الجديدة في (28/نيسان/1929) وقد أعلنت الوزارة في منهاجها أن معاهدة 1927 أصبحت مهملة وان هدف الحكومة هو الحصول على تصريح قطعي بترشيح العراق للدخول في العصبة، في وقت قريب جدا خاليا من كل قيد أو شرط، ولكن وزارة السويدي سرعان ما قدمت أستقالتها في (25 آب 1929). وقبل تشكيل الوزارة الجديدة فوضت الحكومة البريطانية وكيل معتمدها في العراق (19) أن يبلغ الملك فيصل في (14 أيلول 1929) بما يأتي:

1- أن الحكومة البريطانية مستعدة لتأييد ترشيح العراق لإدخاله الى عصبة الامم عام 1932.

2- أن الحكومة البريطانية سوف تبلغ مجلس العصبة في اجتماعه القادم أنها قررت عدم العمل بمعاهدة 1927.

3- أن الحكومة البريطانية سوف تبلغ مجلس العصبة في الوقت نفسه، بانها عازمة على أدخال العراق الى عصبة الأمم عام 1932م.

شكل عبد المحسن السعدون وزارته الرابعة (في 19 أيلول 1929) وأشاد بالسياسة البريطانية الجديدة تجاه العراق لأنها تحقق شطراً من رغائب الأمة التي لا ترضى عن الاستقلال بديلا ، ووضعت الوزارة أسس عامة للدخول في المفاوضات مع بريطانيا هي:

1-العمل على جعل مبدأ تطبيق المعاهدة الجديدة من تاريخ توقيعها، أي قبل الدخول في عصبة الأمم، أو تسريع الدخول قبل سنة 1932.

2- العمل على رفع كل صيغة احتلالية من صلب المعاهدة الجديدة، وكل ما ينافي استقلال العراق.

3- الأخذ بنظر الاعتبار إنتهاء مسؤولية الحكومة البريطانية في قضية الدفاع وتطبيق التجنيد العام بصورة سريعة .

ألفت وزارة السعدون لجنة وزارية لمفاوضة بريطانيا في عقد معاهدة جديدة ضمت وزراء المالية والداخلية والدفاع، ياسين الهاشمي وناجي السويدي ونوري السعيد فوجدت أن الشرط الذي تشترطه الحكومة البريطانية لجعل العلاقات المقبلة بين الحكومة العراقية وبريطانيا قائمة على اساس المشروع البريطاني – المصري الذي يجري التفاوض بشأنه شرط غير وارد، لأن وضع العراق الجغرافي يختلف عن وضع مصر أختلافا كبيرا، يضاف الى ذلك أن مصر تحت الاحتلال البريطاني المباشر، في حين أن العراق مرتبط بمعاهدة تحالف مع بريطانيا، ولهذا طالبت اللجنة الوزارية ان تجري المفاوضات على اساس الند للند .

أدرك السعدون عدم جدية الحكومة البريطانية في أحداث تغيرات أساسية في سياستها تجاه العراق، وكانت تعتقد أن مجرد الأعلان عن نيتها بعضد العراق لدخول عصبة الأمم كاف لاقناع العراقيين بشروط معاهدة جديدة لا تختلف في غاياتها وأهدافها عن المعاهدات السابقة، ومع ذلك تعرض السعدون إلى إنتقادات صحفية جريئة لقبول وزارته بالتصريح البريطاني الذي وعد بأدخال العراق عصبة الأمم، ووصفت هذا الأمر بأنه لا يعني سوى أن يصبح العراق صوتا مؤيدا لبريطانيا كأصوات بقية المستعمرات، وأتهمت الصحافة السعدون بأهماله الرأي العام . كما ازدادت الأنتقادات الموجهة للسعدون في جلسة مجلس النواب يوم (11 تشرين الثاني 1929) واتهمت المعارضة وزارة السعدون

بالتراجع عن مطاليب الشعب، وارجاع القضية العراقية سبع سنوات وقد رد السعدون على تلك الانتقادات، وحاول اقناع المعارضة تبني سياسة تصريح (14 أيلول 1929) وازاء استمرار الانتقاد في المجلس أنفعل السعدون وقال:

"الأمة التي تريد الاستقلال يجب أن تهيئ له، فالاستقلال يؤخذ بالقوة والتضحية" .

اثرت مواقف بريطانيا والصحافة والمعارضة البرلمانية في نفس السعدون يضاف الى ذلك مشاكله العائلية مع زوجته التركية، التي حجبت تمسكها بالعادات التركية مظاهر الحياة العربية التي كان السعدون يحن اليها، كل هذه العوامل دفعت السعدون الى الانتحار في الساعة التاسعة من مساء يوم (13تشرين الثاني 1929) بأطلاق الرصاص من مسدسه، وترك السعدون وصيته التي قال فيها:

"سئمت هذه الحياة التي لم اجد فيها لذة وذوقا وشرفا لأمة تنتظر خدمة الانكليز لا يوافقون، ليس لي ظهير. العراقيون طلاب الاستقلال... يظنون إني خائن للوطن، وعبد للانكليز ما اعظم هذه ا المصيبة انا الفدائي الأشد اخلاصا لوطني".

عهد الى ناجي السويدي، الشخصية الثانية في حزب التقدم، بتأليف الوزارة الجديدة فألفها في (18 تشرين الثاني 1929)، وضمت جميع أعضاء الوزارة السعدونية السابقة. وأعلنت الوزارة في منهاجها أنها ستسير على منهاج الوزارة السابقة. ولن تهمل مطاليب الشعب، أو تتساهل في تطبيق المنهاج. ولكن الوزارة سرعان ما اصطدمت بالمعتمد البريطاني الجديد فرنسيس همفريز نتيجة لجهودها الأنقاص عدد الموظفين البريطانيين، وتحديد سلطات من يبقى منهم الى أدنى حد ممكن، وذلك بجعل وظائفهم أستشارية صرفة لا ادارية، وكان هذا الأجراء القشة التي قصمت ظهر البعير، فأبلغ المندوب البريطاني الحكومة العراقية بأن حكومته لا ترضى بأنقاص عدد الموظفين البريطانين

انقاص كبيرا ، فأدى هذا الموقف الى زيادة حراجة موقف الحكومة، ومما زاد في حراجه الموقف تدهور اسعار الحبوب وتأثير ذلك على الاقتصاد الوطني ، فقدم ناجي السويدي استقالته في (9 آذار 1930) أوضح فيها أن هدف حكومته هو معالجة الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالبلد، ولذلك تحرت سبل الاقتصاد بتقليص المصروفات وتخفيف أعبائها عن كاهل الدولة، الا أن مقرراتها جابهت المعارضة من قبل الاستشارة البريطانية في العراق على الرغم من تصريحات الحكومة البريطانية بلزوم العمل على تولي العراقيين المسؤولية بصورة حقيقية .

أثار إستمرار التدخل البريطاني في الشؤون الداخلية الاستياء العام، والقى ياسين الهاشمي، وزير المالية في وزارة السويدي، كلمته في المجلس النيابي حمل فيها بشدة على الحكومة البريطانية وأساليبها اللاشرعية في أستمرار هيمنتها على العراق واشاد بكفاح العراقيين من أجل الحصول على الاستقلال التام، وندد بوقوف بريطانيا ضد هذا الكفاح خلافا للبيانات الرسمية وتصريحات المندوب السامي بالسير بالعراق نحو الاستقلال واختتم الهاشمي كلمته بالقول:

"إن الاشخاص (البريطانيين) الموجودين في العراق آراؤهم هي المنفذة والمحترمة" .

ودعا رجال الحركة الوطنية الى الاضراب العام والتظاهر يوم الجمعة (21 آذار 1930) احتجاجا على مواقف بريطانيا، فأقفلت المحلات وأجتمعت الجماهير في جامع الحيدر خانة والطرق المؤدية اليه. وبعد إنتهاء صلاة الجمعة خرجت الجماهير بمظاهرة عارمة تحمل لافتات كتبت عليها العبارات الآتية:

"ارادة الأمة فوق الجميع ليحيى العراق مستقلا، ليحيى الشعب ، لنعش مستقلين، للوطن نحيا وللوطن نموت".

طافت المظاهرة على دور السفارات والقنصليات الاجنبية وقدم المتظاهرون مذكرات احتجاج الى المنظمات الدولية والصحف العربية ضد الممارسات الاستعمارية البريطانية، وطالبوا عصبة الأمم أن تستمع الى الشعوب المطالبة بحقوقها لأن الشعب العراقي خسر في صداقته لبريطانيا الشيء الكثير من حقوقه وأمانيه القومية .

مرت العلاقات العراقية – البريطانية في النصف الثاني من عقد العشرينات بمرحلة جديدة تضمنت التوقيع على مسودة معاهدة جديدة نصت على تعديل معاهدة 1922 ولاسيما ما يتعلق بالدفاع والمالية .

عهد إلى جعفر العسكري بتأليف الوزارة في (21 الثاني 1926) وضمت وزارته في عضويتها ممثلين عن الحزبين ، حزب التقدم وحزب الشعب ، كما انضم العسكري نفسه الى حزب التقدم من أجل الحصول على تأييد اغلبيته في المجلس النيابي واصبح رئيسا له ، وأعلنت الوزارة في منهاجها التعاون مع "حكومة بريطانيا" ليتولى العراق المسؤوليات المترتبة عليه بصفته دولة مستقلة ولتسهيل دخوله عصبة الأمم بأسرع وقت ، وأعلنت الوزارة أنها ستبادر بتسريع الأمور الآتية :

1-أنجاز تعديل الاتفاقيات ، الذي شرعت به الوزارة السابقة ، وفقا لرغبات المجلس التأسيسي ، وحسم ما أشار اليه تقرير لجنة المعاهدة من الأمور في هذا الصدد .

2- توسيع دائرة التمثيل الخارجي ، وتأسيس الصلات مع الدول ، لا سيما المجاورة منها على أسس المودة والاحترام المتبادلين .

3- قصر النفقات على الأمور الضرورية لإدارة البلاد ، والسير الى التوازن بين الصادرات والواردات .

4- توحيد أعمال الزراعة والري والبيطرة والتجارة في وزارة واحدة ، والاهتمام بمكافحة الآفات الزراعية ، وتأسيس المصارف والغرف الزراعية ونقابات التعاون .

5- احترام الشعائر الدينية ، ولا سيما في المدارس، ورفع مستوى التعليم وتحسين مناهجه ، ومساعدة البلديات لتمكينها تقديم الخدمات للشعب .

وسارعت الوزارة الى تأليف لجنة وزارية ضمت نوري السعيد وياسين الهاشمي ، وزيري الدفاع والمالية ، لدراسة الأمور المتعلقة بتعديل معاهدة 1926، فدرست اللجنة جميع الأمور المتعلقة بالمعاهدة ، واعربت عن رغبتها في عقد معاهدة جديدة تضمن تقدم العراق نحو الأستقلال ، وارتأت اللجنة لتحقيق هذا الهدف أن تبدأ بتعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية ، تعديلا صحيحا يتناول الأسس والمبادئ لا القشور والمظاهر.

وقفت الحكومة البريطانية موقفا معاكساً للموقف العراقي ، واظهرت حرصها على استمرار نظام الانتداب لمدة (25) سنة ، متذرعة بما قرره مجلس العصبة عند إصدار قراره حول الموصل، مدعية بأن التعديل سيقابل بعدم الرضا من قبل المنظمة الدولية والاتراك معاً.

وبالرغم من أن الملك فيصل الاول كان يحاول التوفيق بين وجهتي النظر العراقية والبريطانية بقدر الإمكان ، كان يوافق وزارته على موقفها ، فأتهم من قبل بريطانيا بأنه يناصبها العداء ، ويناصر المعارضة ويشجع المعارضين والمتطرفين سراً ، وزعمت أن عمله هذا يناقض المادة (25) من القانون الأساسي التي نصت على ان "الملك مصون غير مسؤول" ونتيجة الخلاف الحاصل بين وجهة النظر العراقية والبريطانية قدم رئيس الوزارة جعفر العسكري استقالته في (25 أيار 1927) غير ان الملك فيصل رفض قبول الاستقالة .

بدأت المفاوضـــات في لندن بين الجانبين بتاريخ (25 تشـــرين الأول 1927) وارتكزت على ركنين اساسيين هما:

1-دخول العراق في عصـــبة الأمم في عام 1928، وهل باســـتطاعة الحكومة البريطانية أن تلح في ذلك ؟

2- تعديل الاتفاقيتين العســـكرية والمالية ، المتفرعتين من المعاهدة العراقية – البريطانية الأولى ، تعديلا يتفق والأماني العراقية والعهود التي قطعتها بريطانيا للعراق .

كانت وجهة النظر البريطانية تناقض المطاليب العراقية ، وتزعم بأن ترشـــيح العراق للعصبة في عام 1928 سابق لأوانه وليس من مصلحة العراق في شيء ، وترى تأجيل القضية إلى عام 1932. اما بالنسبة للنقطة الثانية فقد وافقت على إعداد مسودة لمعاهدة جديدة تحل محل المعاهدة العراقية – البريطانية الأولى لعام 1922، المعدلة بمعاهدة 1926، لكن هذه المسودة لم تختلف عن المعاهدة السابقة الا ببعض التفاصيل ، وبقيت فيها الاتفاقيتان العســـكرية والمالية دون حل ، فطالب الوفد العراقي إطلاق يد الحكومة العراقية بإدخال نظام التجنيد الإجباري بغية إنشـاء جيش جديد قوي يعتمد عليه في الدفاع عن الوطن ، إلا أن بريطانيا عارضـــت في ذلك زاعمة أن ليس في صـــالح العراق ، وكانت بريطانيا تخشى بناء جيش عراقي وطني قوي .

وإزاء المواقف البريطانية المتشددة قطعت المفاوضات وغادر العسكري بريطانيا في (27 تشرين الثاني 1927) ، لكن بعد مفاوضات جديدة ، عاد العسكري ثانية الى لندن في (12 كانون الأول) ووقع المعاهدة بالأحرف الأولى بعد يومين من عودته .

ضمت معاهدة 1927 مقدمة وست عشرة مادة ، وقد أوضحت المقدمة أن نصوص معاهدة التحالف لسنتي 1922 و 1926 لم تعد ملائمة بالنظر لتبدل الأحوال والتقدم الذي أدركته المملكة العراقية، وأهم ما تضمنته موادها الأمور الآتية :

1- المادة الأولى: "يعترف صاحب الجلالة البريطانية بالعراق دولة مستقلة ذات سيادة" دون التأكيد على الاستقلال التام الذي كان يطالب به الشعب العراقي.

2- المادة الثانية: على شرط أن يحتفظ بمستوى التقدم الحاضر في العراق، وأن تسير الأحوال بصورة جيدة في نفس الفترة سيعضد صاحب الجلالة البريطانية ترشيح العراق لأجل دخوله في عصبة الأمم سنة 1932.

3- تضمنت المادتان الثانية عشرة والثالثة عشرة التعهد بعقد اتفاقيتين منفردتين لتنظيم العلائق المالية والعسكرية، تحلان محل الاتفاقيتين السابقتين.

ويلاحظ من دراسة بنود المعاهدة أن بريطانيا لم تستجيب لأي من المطاليب العراقية ، وأن مسودة المعاهدة الجديدة لا تختلف في شيء عن المعاهدتين السابقتين، وقد اوضح مجلس الوزراء عند مصادقته على المعاهدة في (18 كانون الأول 1927) أن "المعاهدة الجديدة لم تحتوي على جميع التعديلات التي وضعت قاعدة للمفاوضات" لكنه وافق عليها معتبرا أياها خطوة واسعة في سبيل توضيح مركز العراق السياسي والدولي لاحتواء المعاهدة على اعتراف الحكومة البريطانية الصريح باستقلال العراق وخلوها من القيود الكثيرة والعراقيل الموجودة في المعاهدتين السابقتين ، واحتوائها على تعهد صريح لدخول العراق عصبة الامم في عام 1932، والغائها المعاهدتين السابقتين ، وتركها حق التمثيل السياسي حرا غير مقيد .

أدت مصادقة مجلس الوزراء على المعاهدة الى إستقالة وزيري المالية والداخلية ، ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني اللذين انتقدا المفاوضات مع بريطانيا ، وقد اعقب استقالة الوزيرين استقالة وزارة جعفر العسكري الثانية في (8 كانون الثاني 1928) .

المحاضرة الرابعة عشر :

العلاقات العراقية – البريطانية (معاهدة 1927)

مرت العلاقات العراقية – البريطانية في النصف الثاني من عقد العشرينات بمرحلة جديدة تضمنت التوقيع على مسودة معاهدة جديدة نصت على تعديل معاهدة 1922 ولاسيما ما يتعلق بالدفاع والمالية .

عهد إلى جعفر العسكري بتأليف الوزارة في (21 الثاني 1926) وضمت وزارته في عضويتها ممثلين عن الحزبين ، حزب التقدم وحزب الشعب ، كما انضم العسكري نفسه الى حزب التقدم من أجل الحصول على تأييد اغلبيته في المجلس النيابي واصبح رئيسا له ، وأعلنت الوزارة في منهاجها التعاون مع "حكومة بريطانيا" ليتولى العراق المسؤوليات المترتبة عليه بصفته دولة مستقلة ولتسهيل دخوله عصبة الأمم بأسرع وقت ، وأعلنت الوزارة أنها ستبادر بتسريع الأمور الآتية :

6-أنجاز تعديل الاتفاقيات ، الذي شرعت به الوزارة السابقة ، وفقا لرغبات المجلس التأسيسي ، وحسم ما أشار اليه تقرير لجنة المعاهدة من الأمور في هذا الصدد .

7- توسيع دائرة التمثيل الخارجي ، وتأسيس الصلات مع الدول ، لا سيما المجاورة منها على أسس المودة والاحترام المتبادلين .

8- قصر النفقات على الأمور الضرورية لإدارة البلاد ، والسير الى التوازن بين الصادرات والواردات .

9- توحيد أعمال الزراعة والري والبيطرة والتجارة في وزارة واحدة ، والاهتمام بمكافحة الآفات الزراعية ، وتأسيس المصارف والغرف الزراعية ونقابات التعاون .

10- احترام الشعائر الدينية ، ولا سيما في المدارس، ورفع مستوى التعليم وتحسين مناهجه ، ومساعدة البلديات لتمكينها تقديم الخدمات للشعب .

وسارعت الوزارة الى تأليف لجنة وزارية ضمت نوري السعيد وياسين الهاشمي ، وزيري الدفاع والمالية ، لدراسة الأمور المتعلقة بتعديل معاهدة 1926، فدرست اللجنة جميع الأمور المتعلقة بالمعاهدة ، واعربت عن رغبتها في عقد معاهدة جديدة تضمن تقدم العراق نحو الأستقلال ، وارتأت اللجنة لتحقيق هذا الهدف أن تبدأ بتعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية ، تعديلا صحيحا يتناول الأسس والمبادئ لا القشور والمظاهر.

وقفت الحكومة البريطانية موقفا معاكساً للموقف العراقي ، واظهرت حرصها على استمرار نظام الانتداب لمدة (25) سنة ، متذرعة بما قرره مجلس العصبة عند إصدار قراره حول الموصل، مدعية بأن التعديل سيقابل بعدم الرضا من قبل المنظمة الدولية والاتراك معاً.

وبالرغم من أن الملك فيصل الاول كان يحاول التوفيق بين وجهتي النظر العراقية والبريطانية بقدر الإمكان ، كان يوافق وزارته على موقفها ، فأتهم من قبل بريطانيا بأنه يناصبها العداء ، ويناصر المعارضة ويشجع المعارضين والمتطرفين سراً ، وزعمت أن عمله هذا يناقض المادة (25) من القانون الأساسي التي نصت على ان "الملك مصون غير مسؤول" ونتيجة الخلاف الحاصل بين وجهة النظر العراقية والبريطانية قدم رئيس الوزارة جعفر العسكري استقالته في (25 أيار 1927) غير ان الملك فيصل رفض قبول الاستقالة .

بدأت المفاوضـــات في لندن بين الجانبين بتاريخ (25 تشـــرين الأول 1927) وارتكزت على ركنين اساسيين هما:

3-دخول العراق في عصـــبة الأمم في عام 1928، وهل باســـتطاعة الحكومة البريطانية أن تلح في ذلك ؟

4- تعديل الاتفاقيتين العســـكرية والمالية ، المتفرعتين من المعاهدة العراقية – البريطانية الأولى ، تعديلا يتفق والأماني العراقية والعهود التي قطعتها بريطانيا للعراق .

كانت وجهة النظر البريطانية تناقض المطاليب العراقية ، وتزعم بأن ترشـــيح العراق للعصبة في عام 1928 سابق لأوانه وليس من مصلحة العراق في شيء ، وترى تأجيل القضـية إلى عام 1932. اما بالنسـبة للنقطة الثانية فقد وافقت على إعداد مسـودة لمعاهدة جديدة تحل محل المعاهدة العراقية – البريطانية الأولى لعام 1922، المعدلة بمعاهدة 1926، لكن هذه المسودة لم تختلف عن المعاهدة السابقة الا ببعض التفاصيل ، وبقيت فيها الاتفاقيتان العســـكرية والمالية دون حل ، فطالب الوفد العراقي إطلاق يد الحكومة العراقية بإدخال نظام التجنيد الإجباري بغية إنشـاء جيش جديد قوي يعتمد عليه في الدفاع عن الوطن ، إلا أن بريطانيا عارضـــت في ذلك زاعمة أن ليس في صـــالح العراق ، وكانت بريطانيا تخشى بناء جيش عراقي وطني قوي .

وإزاء المواقف البريطانية المتشددة قطعت المفاوضات وغادر العسكري بريطانيا في (27 تشرين الثاني 1927) ، لكن بعد مفاوضات جديدة ، عاد العسكري ثانية الى لندن في (12 كانون الأول) ووقع المعاهدة بالأحرف الأولى بعد يومين من عودته .

ضمت معاهدة 1927 مقدمة وست عشرة مادة ، وقد أوضحت المقدمة أن نصوص معاهدة التحالف لسنتي 1922 و 1926 لم تعد ملائمة بالنظر لتبدل الأحوال والتقدم الذي أدركته المملكة العراقية، وأهم ما تضمنته موادها الأمور الآتية :

4- المادة الأولى: "يعترف صاحب الجلالة البريطانية بالعراق دولة مستقلة ذات سيادة" دون التأكيد على الاستقلال التام الذي كان يطالب به الشعب العراقي.

5- المادة الثانية: على شرط أن يحتفظ بمستوى التقدم الحاضر في العراق، وأن تسير الأحوال بصورة جيدة في نفس الفترة سيعضد صاحب الجلالة البريطانية ترشيح العراق لأجل دخوله في عصبة الأمم سنة 1932.

6- تضمنت المادتان الثانية عشرة والثالثة عشرة التعهد بعقد اتفاقيتين منفردتين لتنظيم العلائق المالية والعسكرية، تحلان محل الاتفاقيتين السابقتين.

ويلاحظ من دراسة بنود المعاهدة أن بريطانيا لم تستجيب لأي من المطاليب العراقية ، وأن مسودة المعاهدة الجديدة لا تختلف في شيء عن المعاهدتين السابقتين، وقد اوضح مجلس الوزراء عند مصادقته على المعاهدة في (18 كانون الأول 1927) أن "المعاهدة الجديدة لم تحتوي على جميع التعديلات التي وضعت قاعدة للمفاوضات" لكنه وافق عليها معتبرا أياها خطوة واسعة في سبيل توضيح مركز العراق السياسي والدولي لاحتواء المعاهدة على اعتراف الحكومة البريطانية الصريح باستقلال العراق وخلوها من القيود الكثيرة والعراقيل الموجودة في المعاهدتين السابقتين ، واحتوائها على تعهد صريح لدخول العراق عصبة الامم في عام 1932، والغائها المعاهدتين السابقتين ، وتركها حق التمثيل السياسي حرا غير مقيد .

أدت مصـادقة مجلس الوزراء على المعاهدة الى إسـتقالة وزيري المالية والداخلية ، ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني اللذين انتقدا المفاوضات مع بريطانيا ، وقد اعقب استقالة الوزيرين استقالة وزارة جعفر العسكري الثانية في (8 كانون الثاني 1928) .

معاهدة **1930** ودخول العراق عصبة الأمم

تعد معاهدة 1930 من اهم المعاهدات العراقية – البريطانية لأنها نصـــت على تعهد بريطانيا بضرورة ادخال العراق في عصبة الامم .

عهد الملك فيصـل الاول الى نوري السـعيد بتأليف الوزارة فألفها في يوم (23 آذار 1930) وقد أعلن السـعيد في كتاب رفعه الى الملك أن أهم المسـائل التي سـتعالجها وزارته هي المعاهدة الجديدة والموقف الاقتصـادي ، أما بالنسـبة للمعاهدة فأن وزارته ستبدأ المفاوضة مع بريطانيا لعقد المعاهدة على أساس الاستقلال التام وتوطيد الصداقة بين العراق وبريطانيا ، وبحجة اتمام هذه المهمة أعلن السعيد ضرورة أجراء استفتاء عام بطريقة الانتخابات للبت في هذه المعاهدة وللنظر في قانون الدفاع الوطني .

اتخذت الوزارة خطوات عديدة لمعالجة الأزمة الاقتصادية لكنها كانت سطحية وغير حاسمة وتناولت قشور الأزمة منها :

1- دعوة موظفي الدولة الى تقدير الحالة الاقتصادية الخطرة في البلاد ،

2- الأجتهاد في تخفيض النفقات .

3- شكلت لجنة برئاسة علي جودت الأيوبي لوضع الأسس لمعالجة الأزمة

4- لأصدار عملة عراقية ، ودعم المزارعين عن طريق التسليف الزراعي

5- الطلب من شركات النفط الأجنبية تخفيض أسعار النفط الاسود بمقدار الثلث

6- دعت الحكومة الغرف التجارية العراقية الى عقد مؤتمر لها لمعالجة الأزمة الاقتصادية من نواحيها المختلفة ، واقتراح السبل التي يحسن بالحكومة السير عليها لتخفيف الضائقة المالية .

7- كما طلبت الحكومة من بريطانيا أن تتحمل وحدها نفقات دار الاعتماد البريطانية ، بعد أن كانت الحكومة العراقية تساهم بنصف تلك النفقات ، ومهما يكن من أمر فأن اجراءات الحكومة ساعدت على تجاوز الأزمة الاقتصادية العالمية أو التقليل من آثارها على العراق .

سارع نوري السعيد الى حل المجلس النيابي بحجة استفتاء الشعب وخلال عملية الانتخابات تولى نوري السعيد وزارة الداخلية لكي يضمن الحصول على اكثرية برلمانية عن طريق التزوير والتأثير على الانتخابات وبعد الانتهاء من الانتخابات أوعز نوري الى أنصاره بتأليف حزب سياسي سمي "حزب العهد العراقي" واصبحت جريدة "صدى العهد" ناطقة بلسانه ، ودعا الحزب الى تحقيق استقلال العراق وإنشاء حلف عربي يكون خطوة نحو الأتحاد العربي وإقامة علاقات حسنة مع الدول المجاورة ، والحقيقة أن الهدف من وراء إنشاء الحزب إسناد نوري السعيد ومساعدته في توقيع وامرار المعاهدة مع بريطانيا .

بدأت المفاوضات العراقية – البريطانية لعقد المعاهدة في (31 آذار 1930) وخلال المفاوضات صدر بيان رسمي في (8 نيسان 1930) تضمن اتفاق الطرفين على:

1- أن المعاهدة التي تجري المفاوضة بشأنها ستدخل حيز التنفيذ عند دخول العراق في عصبة الأمم.

2- أن وضع العراق سيكون وضع دولة حرة مستقلة.

3-عند تنفيذ المعاهدة ينتهي حالا الانتداب البريطاني، وجميع الاتفاقيات المعقودة مع بريطانيا .

ويبدو أن الطرفين المتفاوضين لم يواجها صعوبات تذكر، وذلك للثقة المتبادلة بين بريطانيا ونوري السـعيد ، وفي (30 حزيران 1930) وقعت المعاهدة بالأحرف الأولى، ونشر نصها في الصحف العراقية في يوم (19 تموز) وكانت تنص على عقد حلف أمده خمس وعشـرون سـنة بين العراق وبريطانيا، وتعد بريطانيا بتأييد دخول العراق عصـبة الأمم سنة 1932، مع إعلان استقلال العراق وانتهاء مسؤوليات الانتداب البريطاني فيه ابتدأ من دخول العصبة، وتضمنت المعاهدة وملاحقها الشروط القاسية الرئيسية الآتية :

1- **السياسة الخارجية**: وافق الطرفان على إجراء مشاورة تامة وصريحة في جميع شؤون السياسة الخارجية مما قد يكون له مساس بمصالحها المشتركة ، ويتعهد كل منهما بأن لا يتخذ سياسة تتنافى مع التحالف أوقد تخلق المصاعب للفريق الآخر.

2-**الدفاع**: تعهدت بريطانيا بأن تدافع عن العراق في حالة وقوع الحرب ، على ان يقدم العراق لبريطانيا في الأراضي العراقية جميع ما في وسعه أن يقدمه من التسهيلات والمساعدات ، ومن ذلك باستخدام السكك الحديدية والأنهار والموانيء والمطارات ووسائل المواصلات .

3-القواعد وحق المرور: تعهد العراق أن يؤجر لبريطانيا مواقع للقواعد الجوية بالقرب من البصرة وغربي الفرات ، وخول بريطانيا إبقاء قواتها في هذه المواقع، بالإضافة الى مواقع أخرى في (الهنيدي والموصل) خلال فترة الانتقال التي لا تزيد

على خمس سـنوات ، وحصـلت بريطانيا على حق مرور جيوشـها عبر الاراضـي العراقية .

4-الحصانات: تتمتع القوات البريطانية في العراق بالإعفاء من الضرائب ، وسلطة القوانين المحلية .

5-تدريب الجيش العراقي: لبريطانيا الحق التام في ارسال المدربين العسكريين الى العراق، أو تدريب الضباط العراقيين في معاهدها، وتزويد العراق بالأسلحة والمعدات على أن لا تختلف في الطراز عن تلك التي تستعملها بريطانيا.

6- التمثيل الدبلوماسي: تقرر أن يستبدل بالمندوب السامي بسفير يتمتع بمركز الاقدمية الدائم بين الممثلين الدبلوماسيين الأجانب .

وقوبلت المعاهدة بالمعارضة الشعبية الواسعة ، ووصفت بأنها "استبدلت الانتداب الوقتي بالاحتلال الدائم" و "زادت في أغلال العراق ، وعزلته عن الأقطار العربية" وانها لا تتفق مع الأستقلال التام الذي يريده الشعب العراقي، لأنها منحت بريطانيا حقوق و امتيازات دون مقابل ، وتركت العراق فريسة بيد الأستعمار البريطاني .

دافع نوري السعيد، رئيس الوزراء عن المعاهدة ورد على أراء المعارضة ، وسارع الى حل المجلس النيابي وإجراء انتخابات نيابية جديدة لأمرار المعاهدة كما سبق ذكره، وقد نجح نوري السعيد في الحصول على أغلبية مطلقة في المجلس النيابي بسبب التزوير وفي (16 تشرين الثاني 1930) عرضت المعاهدة على المجلس، بعد أن اتخذت الأحتياطات الأمنية لمجابهة الطوارىء ، وقد صادق المجلس النيابي عليها بأغلبية (69) نائبا من مجموع عدد النواب في المجلس البالغ (88) نائبة.

أما المعارضة ممثلة بياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني ورفاقهما فقد سارعت الى تأليف حزب سياسي بأسم (حزب الأخاء الوطني) الذي اجيز بصورة رسمية في (25 تشرين الثاني 1930) يمثل الحزب الجديد بقايا حزب الشعب ، وجماعة كتلة الوسط بزعامة الكيلاني وعناصر من حزب التقدم وعدد من المحامين وزعماء العشائر في الفرات الاوسط وبعض الساسة المتمرسين، ومجموعة من الشباب، وقد انتخب الكيلاني معتمدا عاما للحزب وقد حل محله ياسين الهاشمي في الانتخاب السنوي للجنة العليا في (18 تشرين الثاني 1931). وقد اصدر الحزب جريدة ناطقة بأسمه هي "الأخاء الوطني".

وبعد تصديق المعاهدة وتبادل وثائق ابرامها، أبلغت بريطانيا عصبة الأمم رغبتها أدخال العراق إلى العصبة دولة مستقلة في (23 أيار 1931) وقد جرت مذكرات حول دخول العراق العصبة، أستغرقت وقتا طويلا، تقرر في نهايتها أن العراق قد استوفى الشروط التي تؤهله لدخول العصبة ، عندما يقدم التعهدات اللازمة للمجلس وفقا للتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الدائمة للانتدابات ، فقدم العراق تلك التعهدات في (2 أيار 1932) فأعلن مجلس العصبة قبول العراق نهائيا في (3 تشرين الأول 1932) و اصبح العراق دولة مستقلة ، لكن هذا الأستقلال كان شكليا أكثر منه عمليا وواقعيا .

قدم نوري السعيد إستقالة حكومته في (27 تشرين الأول 1932) فعهد الملك فيصل الاول الى ناجي شوكت بتأليف الوزارة في (3 تشرين الثاني 1989) وقد وصفت هذه الوزارة بأنها انتقالية ، واوضحت في منهاجها أنها ستعمل على تقوية العلاقات مع بريطانيا والأقطار المجاورة ، وتقوية الروابط الأخوية مع الاقطار العربية ، وقد قامت الوزارة بحل المجلس النيابي الذي يسيطر عليه انصار نوري السعيد ، واجراء انتخابات محايدة ، وبعد انتهاء الانتخابات قدم ناجي شوكت استقالته في (8 أذار 1933) .

عهد الملك الى رشيد عالي الكيلاني في (20 آذار 1933) وهو من أقطاب حزب الأخاء الوطني بتأليف الوزارة، وقد ضمت وزارته بعض الشخصيات السياسة البارزة أمثال ياسين الهاشمي وحكمت سليمان ونوري السعيد ، وتعد وزارة الكيلاني أول وزارة يؤلفها حزب الأخاء الوطني الذي عارض معاهدة 1930.

توفي الملك فيصل في مدينة برن بسويسرا في يوم (7 أيلول 1933) وفي تقويم سياسة الملك الراحل لابد من الأخذ بعين الإعتبار ظروف تلك المرحلة السياسية المتمثلة بالانتداب البريطاني من جهة ، وبالحركة الوطنية المتصاعدة من جهة ثانية ، والاقتصادية لدولة في بداية طريق النهوض الاقتصادي ، والأجتماعية لمجتمع يسوده الجهل والأمية والعشائرية ، وكان على الملك ان يراعي تلك الظروف وأن يعمل على تجاوزها لمصلحة بناء الوطن الجديد ، وعليه يمكن القول بأن شخصية الملك فيصل الاول كان لها تأثيرها وقدرتها على التغلب على العقبات والتمسك بأماني العراق الوطنية والقومية وكانت قيادته للدولة العراقية ، في مرحلة تأسيسها قيادة الرجل الماهر.

وبهذا الصدد يقول ناجي شوكت رئيس الوزراء الأسبق :

"كانت هناك اربع قوى تهيمن على مقدرات العراق السياسية: الملك والوزارة ومجلس الأمة والسلطة البريطانية المتمثلة بالسفير وحاشيته وقد بقيت هذه السلطة (الرابعة) تهيمن وتلعب من وراء الستار حتى بعد دخول العراق في عصبة الأمم... وكان الملك فيصل الاول يرعى التوازن بين القوى الثلاث فلا يسمح بسيطرة واحدة على الاخرى" .

ويضيف لنشوفسكي الى ذلك فيقول:

"وكان عليه.. ان يوفق بين نفســـه ومراكز القوة الحقيقية في العراق ولم يكن الدور الذي اضـــطلع به دورا هينا لأنه أضـــطر أن يعمل وســـيطا بين ســـلطات الانتداب البريطانية والوطنيين العراقيين" .

وقد وصف غروبا، سفير المانيا في العراق في الثلاثينات، الملك فيصل بقوله :

"أنه كان وطنياً وكان يســعى لتحقيق الاســتقلال للوطن العربي.. لكن الوســائل التي اتبعها لتحقيق هذا الغرض كانت بطيئة بنظر الوطنيين العراقيين...ثم أن فيصـــلا لم يكن قوي بدرجة كافية لتحقيق الطموحات السياسية التي يرنو لها العراقيون" .

ومهما قيل في الملك فيصـــل فأن وفاته في مثل تلك الظروف الحرجة التي كان العراق يمر بها بعد دخوله العصبة وحصوله على الاستقلال كانت امرأ مؤسفا جداً لما عرف عنه من قدره وقابلية في توجيه الجهود نحو الوحدة الوطنية والسعي لحصول العراق على استقلاله ، رغم العيوب الكثيرة التي تضمنتها معاهدة 1930 .

المحاضرة الخامسة :

الملك غازي ودوره في تاريخ العراق المعاصر(تتويجه ملكاً على العراق)

شخصـية عربيـة هاشـمية معروفـة وهـو ابـن فيصـل ابـن الشـريف حسـين وهـو ثـاني ملـوك العـراق فـي سـن الحاديـة والعشـرين مـن عمـره ، ولـد غـازي فـي مكـة المكرمــة فــي (21 آذار 1912) وعــاش ســنوات طفولتــه الأولــى تحــت رعايــة جــده الشــريف حســين بــن علــي ، وصــل الــى العــراق فــي (5 تشــرين الأول 1924) ، وبعـد صـدور القـانون الاساسـي العراقـي أصـبح غـازي وليـا للعهـد، وأهـتم فيصـل بأعـداده وتدريبـه لولايـة العهـد ، وتربيتـه تربيـة قوميـة عربيـة بموجـب مـنهج خـاص ، واسـاتذة مختـارين لهـذه الغايـة ، ارسـل فـي عـام 1926 لإتمـام دراسـته فـي مدرسـة هــارو فــي بريطانيــا ، وعــاد الــى العــراق فــي (1 تشــرين الثــاني 1928)، ثــم

دخل(الكلية) العسكرية ، وكان لدراسته فيها تأثير كبير في بناء شخصيته وإقامة علاقات اجتماعية مع زملائه ، كما تأثر بالأفكار القومية لأساتذته وزملائه تخرج من المدرسة العسكرية في تموز 1932 برتبة ملازم ثان صنف الخيالة ، وأخذ والده يصحبه معه خلال زياراته لمناطق العراق المختلفة ، ويطلعه على أوضاع العراق وامور السياسة .

تولى غازي العرش نيابة عن والده مرتين في أثناء غياب والده خارج العراق ، الأولى من (5 حزيران – 3 آب 1933) والثانية من (1 أيلول – 8 أيلول) وقد تصرف غازي أثناء ولاية عهده بموجب الصلاحيات الدستورية المقترنة بنصائح والده ، وقد لمع أسم غازي خلال معالجته لأحداث العراق الداخلية عام 1933، واكتسب شعبية واسعة بين العراقيين الذين وجدوا فيه الشخص الذي يمكنه أن يتحدى الانكليز ويتجاهل رغباتهم ، حتى أتخذ من ظهوره في المناسبات فرصة للتعبير عن مشاعر الشعب ضد الانكليز والهتاف بسقوط بريطانيا .

وخلال زيارته للموصل في (27 آب 1933) استقبل استقبالا جماهيريا حافلا وكانت الجماهير تهتف (يسقط الانكليز، يسقط المستعمرون) ، كما حصل غازي على شعبية في صفوق الضباط الشباب ، الأمر الذي أدى الى ازدياد اواصر العلاقات بينه وبينهم .

توفي الملك فيصل في سويسرا ، في الساعة الحادية عشرة وخمس واربعين دقيقة مساء يوم (7 أيلول 1933) بسبب انسداد الشرايين ، كما جاء في البيان الرسمي الذي أذيع يوم (8 أيلول) ، وعند وصول الخبر الي الامير غازي ظهرت عليه علامات الارتباك ، فأتصل حال سماعه الخبر بالسفير البريطاني(فرانسيس همفريز) واخبره بأنه في وضع مضطرب بسبب وفاة والده ، وأنه بحاجة الى تعاونه وتعاون الشخصيات البارزة معه ، فأتصل السفير بياسين الهاشمي وزير المالية ورئيس حزب الاخاء الوطني ونصحه بأتباع الاصول الدستورية ، وذلك بإعلان الامير غازي ولياً للعهد و ملكاً على وجه السرعة في احتفال بسيط يحضره الوزراء ورئيس مجلسي الأعيان والنواب ، ليقسم

في حضـــورهم اليمين القانوني ، ثم يعلن خبر تتويجه على الشـــعب بأطلاق (101) إطلاقة مدفع ، وتستقيل الوزارة ثم يعاد تشكيلها .

وفي السـاعة التاسـعة والنصـف من صـباح (8 أيلول) توجه رئيس الوزراء والوزراء وبعض النواب والأعيان الى القصـر الملكي وقدموا التعازي للأمير غازي ، ثم طلبوا اليه بصـفته وليا للعهد أن يؤدي اليمين التي نص القانون الاسـاسـي عليها تمهيدا لمبايعته، فلما أدى اليمين أعلن رئيس الوزراء تتويجه ملكا فتقدم الحاضـــرون مهنئين، واطلقت المدفعية مائة طلقة وطلقة. واذيع البيان التالي: "جرى تأدية اليمين الدستورية لولي العهد في السـاعة العاشـرة في هذا اليوم وفقا للمادة الحادية والعشـرين من القانون الأسـاسـي ، واصبح "ملك" على العراق بأسم الملك غازي الأول بن الملك فيصل الاول"

ثم جرت حفلة التتويج في البلاط الملكي في السـاعة الواحدة ظهرا واقتصـــرت على أعضـاء الأسـرة المالكة ورئيس الوزراء والوزراء ورئيس مجلس النواب ورؤسـاء الجمعيات وســفراء وقناصـــل الدول الموجودة في العراق. وفي يوم (11 أيلول) عقد مجلس الأمة اجتماعا غير اعتيادي لأداء الملك اليمين القانوني ثم القى الملك غازي في المجلس كلمة أعلن فيها انه سيتبع سياسـة والده التي هدفها السـعي بالمملكة الى اوج التقدم والعمران ، ودعا أبناء الشعب الى مؤازرته في النهوض بالمسؤولية العظمى .

قوبل تتويج الملك غازي بردود فعل متباينة ، فتوقع بعضـــهم عدم امكان أســـتمرار التوازن السياسي الذي اوجده فيصل ، ونظروا الى الملك الجديد على أنه لا يمتلك تدريبا ولا تجربة تمكناه من فهم عقلية الشـعب ، وشـككوا بعدم مقدرته على ممارسـة نفوذ مؤثر على وزرائه وبالتدريج سـتنتقل السـلطة الفعلية الى الوزراء ، وخشـوا ابتعاده عن الجيل القديم ، وبخاصـة عندما لمسـوا تأثره جدا – بأفكار ضـباط الجيش الشـباب الذين كانوا يرافقونه دائما ، وكان على رأس المتشائمين نوري السعيد وجعفر العسكري، يقول الحسني (لما نعى البرق الملك فيصل ، حدثت ولولة بين الوزراء وبعض الساسة حول شخصية

الملك الجديد، وعرف عن العسكري ونوري السعيد أنهما كانا يعارضان مناداة ولي العهد الامير غازي ملكا..) ولعل ذلك يرجع الى ما عرف عنه من حماسة وطنية وقومية. .

أما لونكريك فعلى الرغم من وصـــفه الملك غازي بأنه كان جم النشـــاط ووطنيا متحمسا ولطيفا.. ومحبوبا من لدن الجمهور، ولدى الشبان من الضباط العراقيين ، أشار الى افتقاره الى الاهتمام بالشـؤون العامة ، وانغماسـه في الرياضـة ، قد أبعد عنه الأمل للتدليل على استعداده لإدارة المهام الملكية في العراق .

أما الموقف الشعبي فقد كان على النقيض تماما، كما يذكر الدكتور لطفي جعفر فرج، اذا تجددت بتولي غازي العرش آمال الشعب في أن يكون عهده بداية جديدة لسياسة تطمئن تطلعاته في ازالة كل معالم النفوذ الاجنبي ومواصلة السير بخطوات أكثر سرعة لتحقيق الأهداف الوطنية .

واخيراً يمكن القول ان عهد الملك غازي للفترة 1933–1939 تميز بالكثير من الايجابيات التي ربما زادت عن فترة حكم ابيه فيصل الاول وبنفس الوقت لا يخلو عهد من المشاكل والايجابيات والتي سيتم الاشارة اليها في المحاضرات القادمة وحسب التسلسل التاريخي للأحداث .

المحاضرة / السادسة عشر

الصراعات السياسية في العراق وسرعة تبدل الوزارات

من السمات البارزة التي تميزت بها الساحة السياسية العراقية المعاصرة في فترة حكم الملك غازي1933–1939 هو سرعة تشكيل واسقاط الوزارات العراقية المتعددة ، فضلا عن ان دائرة الحكم بقيت محصورة بين السياسيين القدماء الذين كانوا مع فيصل الاول ، كذلك ظاهرة تدخل الجيش في السياسة العراقية التي رافقها اول انقلاب عسكري في تاريخ العراق المعاصر وهو انقلاب بكر صدقي عام 1936 .

1 – وزارة الكيلاني الثانية

أدت وفاة الملك فيصل الاول في 7 ايلول 1933 الى توتر الوضع السياسي في العراق ، وكان رشيد عالي الكيلاني على رأس الوزارة ، وعند وفاة الملك فيصل الأول ، قدم استقالته في (9 أيلول 1933) طبقا للتقاليد الدستورية ، فعهد اليه الملك بإعادة تأليفها ، فشكل الكيلاني وزارته الثانية في اليوم نفسه ، وضمت أعضاء الوزارة السابقة ، وأعلن الكيلاني سياسة حكومته بقوله: "أن السياسة التي سارت عليها البلاد تحت قيادة سيد البلاد الراحل، والتي من أهم أركانها الاعتماد على الصداقة المتكونة بين المملكتين الحليفتين العراق وبريطانيا ، والتي صادق عليها مجلس الأمة سوف لا يطرأ عليها أي تغيير ، كما أن الوزارة ستسير بنفس العزيمة على تنفيذ تعهداتها المعلنة وعلى تطبيق أماني البلاد الوطنية" .

اراد الكيلاني ومعه ياسين الهاشمي، وحزبهما (حزب الأخاء الوطني) استغلال الفرصة التي وفرها موت الملك فيصل الاول للسيطرة على الملك الجديد والحكم معا والتخلص من المعارضة في المجلس النيابي .

قدم رشيد عالي الكيلاني طلبة الى الملك غازي في أواخر شهر تشرين الأول عام 1933 لحل المجلس النيابي بحجة أن العهد الجديد يتطلب السير على خطط جديدة تختلف عن الماضي، وهذا يتطلب التعاون التام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، فوجد الساسة المنافسون في طلب الكيلاني هذا محاولة لتصفيتهم وتقوية جانب خصومهم فبدأوا بعقد الاجتماعات واجراء المناورات الاقناع الملك غازي بعدم الموافقة على حل المجلس النيابي ، وأبعاد الاخائيين عن الحكم، ويبدو أنهم نجحوا في أقناع الملك برفض طلب حل المجلس ، ويذكر غروبا أن الانكليز وأصدقائهم حذروا الملك من اعطاء الصلاحيات المطلوبة لسواه لان عرشه سيكون مهددا من الوطنيين ومن هنا رفض الملك طلب الحكومة: والحقيقة أن الانكليز أتفقوا مع الملك في أن الاخائيين يحاولون أبعاد العناصر الأخرى، وشجعوا الملك على أبناء العناصر الموصوفة . بأنها حكومية بحجة

المصـلحة العامة. وانضـم الامير عبد الله امير شـرق الأردن عم الملك الى هذا الرأي ، ونصح الملك غازي بعدم حل المجلس النيابي تحت أي ظرف كان .

أدى رفض الملك حل المجلس النيابي الى مســـارعة رشـــيد عالي الكيلاني الى تقديم استقالته في (28 تشرين الأول 1933) بعد ثمانين يوما فقط .

2- وزارتا المدفعي الاولى والثانية :

أحتدم الصراع بين الساسة المتنافسين بعد استقالة الكيلاني ، وطرحت أسماء ياسين الهاشـــمي ، زعيم حزب الأخاء، وعلي جودت الأيوبي، رئيس الديوان الملكي، وجميل المدفعي، رئيس مجلس النواب، لتأليف الوزارة الجديدة، وكانت نصيحة فرنسيس همفريز، السفير البريطاني الى الملك ان الأفضـل للبلاد تشـكيل وزارة من غير المنتمين للأحزاب ، من المستقلين المعروفين بالإخلاص له ، أما اذا اضطر الى تكليف ياسين الهاشمي، فعلى الهاشـمي ان يتعهد لبريطانيا مسبقا بحل جميع القضـايا المعلقة بينها وبين العراق، وفي هذه الحالة فأن البلاد سـتقع تحت وطأة اسـتبداد حزب الأخاء الوطني ، ويبدو أن هذه الآراء دفعت الملك الى تكليف جميل المدفعي بتأليف الوزارة.

وحد الســاســة المعارضــين للاخائيين صــفوفهم وتعاونوا مع جميل المدفعي التأليف الوزارة الجديدة في(9 تشـــرين الثاني 1933) ، فوافق نوري الســـعيد بعد تردد على المشـاركة في وزارة المدفعي، وكذلك ناجي شـوكت، وهما من رؤسـاء الوزارات السـابقين. ولم يكن المدفعي من المنتمين للأحزاب السـياسـية القائمة أنذاك فأعتمد في تأييد وزارته على كتلة نيابية تمثل الأغلبية في المجلس ، وقد تضـــمن منهاج وزارته في الســـياســـة الخارجية (المحافظة على اواصر المودة والصداقة القائمة بين مملكتنا والممالك الأخرى، والسعي في تمكينها وتعزيزها على أساس المنافع المتبادلة) .

وفي عهد وزارة جميل المدفعي حدث اضـراب ضـد شـركة التنوير (الكهرباء في يوم (5 كانون الأول 1933) وقد هيأت للإضـــراب وقادته نقابة (أتحاد العمال في العراق) التي ظهرت الى الوجود في (11 أيـار 1932) إثر توحيـد جمعيـة عمـال الميكـانيـك المعطلة مع جمعية أصـحاب الصـنائع ، وقد باشـرت النقابة الجديدة بممارسـة نشـاطها، فطالبت الحكومة بتشـريع قانون خاص لحماية العامل العراقي ، وبدأت بتسـجيل أسـماء العمال العاطلين وفضـحت مواقف الشـركات الأجنبية تجاه العمال العراقيين واخذت تبذل الجهود الممكنة من أجل تقديم خدمات صحية مجانية لأعضاء الاتحاد وتطوير وضعهم الثقافي مع الجمعيات الأخرى، وغير ذلك من الأعمال التي جعلت صـــوت العامل مسموعة من جديد .

يرجع سـبب الاضـراب الى اسـتمرار الازمة الاقتصـادية العالمية، التي أنعكسـت اثارها بصـورة واضـحة على العراق ، فأنتشـرت البطالة ، وهبطت أسـعار المحصـولات الزراعية هبوطا كبيرا ، وارتبك الوضـع المالي، فشـعر البغداديون ، لاسـيما العمال بفداحة اجور التنوير التي تستوفيها شركة الكهرباء (28 فلسا عن كل وحدة كهربائية) فأصـدرت نقابة اتحاد العمال) بياناً دعت فيه الى مقاطعة شـــركة التنوير أعتبارا من مســـاء الثلاثاء (5 كانون الأول 1933) ودعت الشعب الى التآزر والتضـامن لأسترجاع الحقوق المغتصبة من قبل الشـــركات الأجنبية ، وحدت الجمعيات العمالية والحرفية جهودها في المجلس الأعلى لنقابة اتحاد العمال في العراق) الذي أصـــدر عدة بيانات للمقاطعة كما قام بتشكيل لجان للدعاية والاعلام .

قوبل اعلان الاضراب تأثير جماهيري واسع ، ادت فيه الصحافة دورا كبيرة في حث الجماهير على المقاطعة ، ودعوة الشـركة الى تخفيض الأسـعار، ونجح الاضـراب الذي اشتركت فيه الجماهير الشعبية ، فأستعاضـوا عن الكهرباء بالزيوت والشموع والمصـابيح النفطية (اللوكسـات) مما أضـطر الشـركة الى تخفيض فلسـين عن كل وحدة كهربائية ، كما أجرت تخفيضـــات خاصـــة للمحلات التجارية والصـــناعات الوطنية ، الا ان هذا

التخفيض لم يستجب للمطاليب الشعبية ، فأصدرت النقابة بيانا تضمن عدم الموافقة على التخفيضات التي جرت بين شركة الكهرباء الاجنبية والحكومية على أسعار الوحدات الكهربائية لأن هذا التخفيض ضئيلا جدا ولا يتناسب مع الطلبات الشعبية ، ولايزال الغبن الذي كان يلحق بهم من قبل الشركة التي أستنزفت ثروات البلاد بغلاء الأسعار التي تتقاضاها وتذهب بها الى الخارج .

وازاء استمرار الاضراب ، قررت الحكومة تأليف لجنة وزارية لفحص أرباح الشركة ومعرفة دخلها ومصروفاتها ، وطلبت إلى نقابة (اتحاد العمال) ترشيح أحد أعضائها للمساهمة في هذه اللجنة ، الا أن النقابة رفضت المشاركة في اللجنة الا اذا كان عدد العمال مساويا لعدد ممثلي السلطة ، وحاول وزير الداخلية (ناجي شوكت) اقناع العمال بأنهاء الاضراب ، فأجتمع مع رئيس النقابة محمد صالح القزاز.

عمدت الحكومة الى تعطيل الصحف التي أيدت الاضراب، واوقفت عددا من طلاب الكليات والمعاهد لاتهامهم بتأييد الاضراب، وأغلقت في يوم (2 كانون الثاني 1933) جميع المنظمات العمالية، واعتقلت عددا من أعضائها، وقدم المعتقلون الى المحاكمة، وبعد عودة الهدوء وانتهاء الاضراب، عاد المبعدون الى بغداد، وقررت الشركة تخفيض سعر الوحدة الكهربائية الى (2 فلسا بدلا من 28 فلس) .

وبعد أنتهاء اضراب الكهرباء تعرضت الوزارة إلى هزة عنيفة بسبب اختلاف الوزراء حول السياسة العامة للوزارة، والمعروف عن الوزارة، افتقارها الى الانسجام بين أعضائها لوجود خلافات بينهم. وقد تفجر هذا الخلاف حول مشروع الغراف بين رستم حيدر وزير الاقتصاد والمواصلات ، ونصرت الفارسي وزير المالية ، فالأول يريد تنفيذ المشروع ، والثاني يعارض ويرى ان تسليح الجيش العراقي اهم من مشروع الغراف في نظره فأنقسمت الوزارة على نفسها ، الأمر الذي دفع جميل المدفعي الى تقديم استقالة حكومته في يوم (3 شباط 1934) .

تردد الملك أول الأمر في قبول الاســتقالة ، وقرر التدخل لتهدئة الخلافات ومحاولة جمع الوزراء مرة أخرى ، ولكنه لم يستطع اذ ظهر له أن اسباب الخلاف كانت مفتعلة و قد بولغ فيها بدافع تعصـــب كل منهم تجاه الأخر، لذلك وافق على الاســتقالة في (19 شباط) فحاول الانكليز استغلال الفرصـة ورغبوا بتولي نوري السعيد او ياسين الهاشمي الوزارة ولكن الملك امتنع عن تكليف اي منهما لان كليهما يســعى لاحتكار المناصــب الوزارية لجماعته ، واتجه الى اقناع المدفعي بإعادة تشكيل الوزارة من الشخصيات التي توافق على العمل مع البرلمان الموجود ، وطلب أســتبعاد الوزراء الذين ســبوا الخلاف داخل الوزارة الســابقة : شـكل المدفعي وزارته الثانية في يوم (21 شـباط 1934) ، ولم تضـم من الوزراء السـابقين سوى جمال بابان ، ويلاحظ على الوزارة الجديدة افتقارها الى شخصيات قوية ومهمة ، وقد التزم منهاج الوزارة بالمنهاج السابق ، ولم تحدث خلال أيام هذه الوزارة احداث تذكر، ولم تقم بتنفيذ وعودة الاصـلاح ، وقد سـاءت الادارة في العراق كثيرة ، وكثرت شـكاوى الناس وتذمراتهم من بعض رؤسـاء الوحدات الإدارية واسـتشـرى الفساد والرشوة ، أشعر الملك رئيس الوزراء جميل المدفعي بأن أستقالته مرغوبة ، فسارع المدفعي الى تقديمها في (25 آب 1934) .

3 – وزارة علي جودت الأيوبي :

عهد الملك غازي الى علي جودت الايوبي، رئيس الديوان الملكي ، بتأليف الوزارة فألفها في (27 آب 1934) وحاول فيها تجميع خصـوم الاخائيين من السـاسـة البارزين امثال نوري الســعيد الذي أصــبح وزيرا للخارجية، وجميل المدفعي، الذي اصــبح وزيرا للدفاع. وأعلنت الوزارة في منهاجها الخطوط العريضة لسياستها، ولم يختلف هذا المنهاج عن مناهج الوزارات السابقة التي لم ينفذ منها شيء يذكر.

كانت خطة الايوبي أبعاد معارضـيه من الاخائيين وانصـارهم من رؤسـاء العشـائر عن المجلس النيابي، لهذا تولى بنفســـه وزارة الداخلية ، وقام بحل المجلس النيابي في (4

أيلول 1934) واجريت الانتخابات للمجلس الجديد في (6 كانون الأول)، وتميزت بالتدخل الحكومي الفاضح ، فقد كان معظم المنتخبين الثانويين من موظفي الحكومة، وسعاة البلدية والمالية، وممن كان موالية للحكومة او مؤيدة لسياستها . وكانت النتيجة المجيء بمجلس يعاضد الحكومة، ولم يفز من الاخائيين سوى (12) نائبا فقط من مجموع (88) نائبة. ويمكن القول ان المجلس الجديد ضم نسبة كبيرة من سكان المدن، وضعف فيه التمثيل العشائري حيث استبعد بعض الشيوخ المتنفذين الذين كانت لهم نزعات حزبية خاصة لم يكن رئيس الوزراء يرضى عنها او يطمئن اليها .

وكان لهذه المعارضة صداها لدى الأوساط الشعبية ، فحاول الايوبي امتصاص هذه المعارضة بتأليف حزب سياسي بأسم "حزب الوحدة الوطنية" وقد تضمن منهاجه توطيد قواعد استقلال العراق التام ، وتنفيذ قانون الدفاع الوطني، وأنشاء جيش يتناسب وحاجات البلاد الحيوية ، وتقوية شعور التضامن والتضحية، والاخلاص بين أبناء الشعب ، وانماء الشعور الوطني ، وتعزيز الروح الوطنية بمختلف الوسائل والسبل، وقد انضم الى الحزب الجديد بعض من الذين وصلوا الى كراسي النيابة وانتهى أمر الحزب بأستقالة الوزارة ، فضلا عن الخلاف بين نوري السعيد وزير الخارجية وجميل المدفعي وزير الدفاع فقدم الأيوبي أستقالة وزارته في (23 شباط 1935) .

4- وزارة جميل المدفعي الثالثة :

كانت التوجهات بعد استقالة الأيوبي الى تكليف ياسين الهاشمي بتأليف الوزارة الجديدة ، على أن يشترك معه كلا من علي جودت الايوبي وجميل المدفعي ، ويبعد رشيد عالي الكيلاني عن المشاركة في الوزارة ، بحجة أن دخوله الوزارة سيؤدي الى أمور لا يرتضيها أحد ، كما اقترح السفير البريطاني اسناد وزارة الخارجية الى نوري السعيد ، الذي سيبعد احتمال سيطرة الاخائيين على الوزارة ، وان لا تتضمن الوزارة أحدا من الذين اشتركوا في المؤتمرات السابقة، وعدم طلب حل المجلس النيابي .

فرفض الهاشـمي هذه الشـروط وعهد الملك الى جميل المدفعي بتأليف وزارته الثالثة في (4 أذار 1935) وضـمت في صـفوفها شـخصـيات اقل ما يقال عنها أنها لا تمتلك القدرة على معالجة القضـايا الخطيرة التي أثارها اسـتمرار الحركات العشـائرية وتوقع لها الكثيرون السقوط السريع .

ازداد الوضـع خطورة وتوسـعت الاضـطرابات العشـائرية ، وحدث خلاف بين رئيس الوزراء المدفعي، ورئيس أركان الجيش طه الهاشـمي حول اسـتخدام القوة ضـد العشـائر وبخاصـة القوة الجوية، فطلب بعض الوزراء من المدفعي أتخاذ الاجراءات لتنحية رئيس الأركان ، واسـتبداله بقائد آخر "اكثر حكمة وأبعد غورة فيما يقوله ويفعله" يضـاف الى ذلك تعاطف بعض الوزراء مع قادة العشـائر مثل نوري السـعيد، وزير الخارجية، الذي يتهمه السـويدي بأنه وان" كان لم يشـترك فيها لكنه على ما ظهر لنا يؤديها أيضـا " يضاف الى ذلك الخلاف بين أعضاء الوزارة حول استخدام القوة ، كل هذه الأمور دفعت المدفعي الى الاسـراع بتقديم اسـتقالة حكومته في (15 آذار 1935) ولم يمض عليها سوى (11) يوما فقط .

5- وزارة ياسين الهاشمي الثانية:

كان على الملك غازي بعد استقالة وزارة المدفعي الثالثة ان يسعى لتأليف وزارة قوية قادرة على اعادة الأمن والنظام فعهد الى ياسـين الهاشـمي بتأليف الوزارة دون شـروط مسبقة ، وقد واجهت ياسين الهاشمي مسألة توزيع المناصب الوزارية على أصحابه رشيد عالي الكيلاني وحكمت سـليمان و كلاهما يطمح الى تولي وزارة الداخلية ويعتبر نفسـه أنه فتح الطريق أمام الهاشمي لتولي الوزارة باسهامه في اسقاط الوزارات السابقة ، وكان أصـرار الكيلاني على تولي وزارة الداخلية يهدف الى الايفاء بالالتزامات الكثيرة التي قطعها لزعماء العشائر، ولان هذا المنصـب يسـاعده كثيرا على تنفيذ الوعود المقطوعة ،

اما حكمت سليمان فقد بدأ يتقرب الى جماعة سياسية عرفت باسم (جماعة الاهالي) ولهذا أعتقد الهاشمي بأن هدف حكمت سليمان من طلب وزارة الداخلية هو اعطاء "الحرية الواسعة" إلى هؤلاء ليبثوا آراءهم وأفكارهم في الصحف وغيرها .

شكل الهاشمي وزارته الثانية في (17 آذار 1935) واشتركت فيها أقوى العناصر واكثرها خبرة ، اذ كان اربعة من أعضائها الثمانية رؤساء وزارات سابقين ، كياسين الهاشمي رئيسها ، ونوري السعيد وزير الخارجية ، و جعفر العسكري وزير الدفاع ، ورشيد عالي الكيلاني وزير الداخلية ، وقد أبدى الهاشمي في حفل الاستيزار ملاحظاته حول الوضع الراهن بقوله " أن ما وصلت اليه البلاد من فقدان الثقة والطمأنينة... هو نتيجة لسلسلة من عوامل... الحلقة البارزة في تلك السلسلة هو انحراف بعض الموظفين عن تطبيق أحكام القوانين ، أو تنفيذها بصورة تنافي الحق والعدل ، وتأثر بعضهم بعواطف خاصة أو تحزبات لا تأتلف ومصلحة البلاد العامة، فأول ما أستهدفه أنا وزملائي، هو مراعاة الحق والعدل في تطبيق القانون والابتعاد عن التأثر بالعواطف ، لتحل الثقة بين الحكومة والشعب" .

أصدرت الوزارة منهاج طموحا في (5 تموز 1935) أكد على احترام نظام الحكم في المملكة، والقضاء على كل فكرة ترمي الى مس الاوضاع الدستورية الاساسية القائم عليها نظام الحكم، كما وعد بتحقيق روح التآخي بين أبناء الشعب بكل ما لدى الدولة من وسائل وقوة، ووعد المنهاج بإصدار تعديل القانون انضباط موظفي الدولة من أجل اقصاء الذين لا يتحلون بالمزايا اللازمة ، أو الذين يعتبرون وظيفتهم ملكة شخصية لهم ، واشار الى ضرورة إنماء الشعور بالمسؤولية بين الموظفين ، وأوضح المنهاج ان الحكومة ستعمل على تهيئة الوسائل لتأسيس المصرف الوطني والاهتمام بالزراعة والانعاش الريفي ، وتشجيع الصناعة بتأسيس بعض المعامل والمصانع بأشرافها مباشرة كمصفى النفط ومعمل تصنيع التمور، وتحسين طرق الري ، والاهتمام بأحوال العمال والاسراع بإصدار قانون للعمل .

ودعا المنهاج الى صـيانة الآداب العامة والقضـاء على الأوضـاع والمظاهر المفسـدة للأخلاق، وتشـجيع الروح الرياضـية وغيرها، ووعد المنهاج بتوسـيع الجيش ليكون قادرا للدفاع عن البلاد وصد التجاوزات الخارجية، بزيادة عدد وحداته، وتقوية معداته، وتوسيع القوة الجوية .

سارعت وزارة الهاشمي الى حل المجلس النيابي في(9 نيسان 1935) معللة ذلك بفقدان التآزر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية الأمر الذي يعرقل أعمال الوزارة ويمنعها من القيام بأعمال اصـلاحية (جذرية) ، واتخذ الهاشـمي قرارا بحل حزبه (حزب الأخاء الوطني) في (29 نيسان 1935) بحجة حاجة البلاد الماسة الى توحيد الكلمة من أجل الوصول الى الاهداف الوطنية ، ودعا بيان حل الحزب ابناء الشعب الى الاتحاد لتكوين جبهة واحدة تعضـد الخطط الاصـلاحية المراد تطبيقها . وأجرت الوزارة الانتخابات الجديدة في (4 آب 1935) وفاز فيها مؤيدو الهاشمي ، وأصبح عدد النواب في المجلس الجديد (108) نواب بدلا من (88) نائبا ، وترجع هذه الزيادة الى ازدياد عدد سـكان العراق بموجب الاحصاء السكاني لعام 1934.

أدت إجراءات الهاشمي هذه الى تقوية الشائعات بأنه يتجه بالعراق نحو الدكتاتورية ، بحيث سـيؤدي ذلك في النهاية الى اجراء تغييرات في الدسـتور لتسـلم السـلطة العليا ، وارتأت السفارة البريطانية أن الموقف يشجع ياسين الهاشمي على أجراء تغييرات جوهرية في الدستور "لأن الملك بلا تجربة ولا نفوذ".

اهم اعمال ياسين الهاشمي الداخلية والخارجية :

بذل ياسـين الهاشـمي جهودا كبيرة لتقوية الجيش وتطويره ، وأوضـح أن تجهيز الجيش بما يحتاجه من القوة العسـكرية (البحرية والجوية والبرية) لا يتم بألقاء الخطب و اظهار التمنيات ، بل يتم بالعمل المتواصل لأفهام أبناء الشعب معنى الوطنية الصحيحة ، ودعوتهم لأداء الواجب ، وادت جهود الهاشـمي الى ازدياد قدرة القوة الجوية التي

وصلت عدد طائراتها الى (72) طائرة ، ودعمت القوة البحرية بشراء أربع سفن صغيرة اضافة الى واحدة كبيرة ، ثم خصصت وزارة الدفاع نفقات كبيرة لسد حاجة التسليح والتجنيد وتوسيع الجيش الي أربع فرق نظامية ، واتخذت الإجراءات لتأسيس معمل لصنع البنادق والحراب ، وعقدت صفقة للسلاح مع جيكوسلوفاكيا ، وصدرت الإرادة الملكية بتنفيذ قانون الدفاع الوطني (التجنيد الالزامي) في(12 حزيران 1935) وفتحت مراكز التجنيد في مختلف مناطق العراق لتستقبل الدفعات الأولى من المجندين .

وفي المجال القومي نجح الهاشمي في كسب ثقة الأقطار العربية المجاورة ، وكانت علاقاته جيدة مع عدد من قادة الحركة القومية العربية، ووقف الى جانب عرب فلسطين في نضالهم ضد الانتداب البريطاني والهجرة الصهيونية ، فأمد ثوار فلسطين بالمال والسلاح والعتاد ، وأمر بنقل التجهيزات العسكرية المستوردة من جيكوسلوفاكيا الى فلسطين ووضعها تحت تصرف الثوار، وقد أشرف بعض الضباط القوميين ، أمثال صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد و محمود سلمان على عملية نقل الأسلحة الى فلسطين، وساند الهاشمي ايضا الحركة الوطنية السورية وقدم لها الدعم المادي والسياسي، وقد أثارت مواقفه تلك حفيظة بريطانيا وحنقها عليه، في الوقت الذي حظيت فيه بدعم الجماهير الشعبية وبخاصة الحركة القومية. واصبح الهاشمي في نظر الكثيرين بطلا قوميا .

ووقف الهاشمي موقف صلب تجاه الأطماع الايرانية في شط العرب ، واكد سيادة العراق على مياهه وارضه ، ويبدو أن سياسته القومية قد أودت بوزارته في انقلاب عسكري قاده الفريق الركن بكر صدقي في (29 تشرين الأول 1936) .

من خلال هذا العرض التاريخي للوضع السياسي في العراق منذ وفاة الملك فيصل الأول حتى أنقلاب 1936 العسكري نلاحظ جملة أمور منها :

1. إن دائرة الحكم بقيت ضيقة ومقصورة على الساسة الذين زاملوا الملك فيصل الأول، ولم تضف شخصيات جديدة الى الفئة الحاكمة القديمة التي طغت أهدافها الشخصية واطماعها في الوصول الى الحكم والاستثمار به بناء على علاقاتها الشخصية.

2. عدم الاستقرار السياسي ، والمنافسة والصراع الحاد بين الساسة القدماء للحصول على الحظوة لدى الملك غازي ، وقد استخدم المتنافسون الأساليب والوسائل المختلفة ومنها استخدام العشائر والجيش لمقاومة الخصوم واسقاطهم .

3. سرعة تبدل الوزارات الأمر الذي أثر على سير ماكنة الدولة ووقف عجلة التقدم الى الأمام، واضعاف مركز الدولة العراقية، وخاصة في فترة تصاعد الاعتداءات الايرانية ورفع شكوى العراق الى عصبة الأمم عام 1934، وقد تألفت في العراق خلال ثلاث سنوات وشهرين ست وزارات اطولها عمر وزارة ياسين الهاشمي الثانية وعمرها حوالي السنة ونصف وأقصرها عمرة وزارة جميل المدفعي الثالثة وعمرها 11 يوما .

المحاضرة / السابعة عشر

التيارات السياسية في العراق خلال فترة حكم الملك غازي

أ- التيار القومي

1 - جمعية الجوال العربي

أدرك الشباب القومي المثقف في أواخر العشرينات واوائل الثلاثينات أن الركون الى السياسة الاقليمية ، وعزل العراق عن الأقطار العربية الاخرى ، والاعتراف بالواقع الذي أوجده الاستعمار، لا يتفق مع تطلعاتهم وأيمانهم بوحدة الأمة القومية ، وان العراق جزء من أمة عربية واحدة تمتد من الخليج العربي حتى المحيط الأطلسي ، كما أدرك هؤلاء الشباب استمرار النهب الاستعماري عن طريق الشركات الأجنبية الاحتكارية والتسلط الأجنبي والاقطاع الزراعي وتدهور المستوى المعاشي لغالبية أبناء الشعب ، لذا

سعى بعض مدرسي دار المعلمين الابتدائية في بغداد أمثال متي عقراوي، وخالد الهاشمي ، ودرويش المقدادي ، واكرم زعيتر، و فريد زين الدين ، وطلبتها الى تنظيم انفسهم منذ عام 1929 في جمعية سميت (الجوال العربي) أخذت على عاتقها نشر الوعي القومي ، وأحياء التقاليد الاصيلة والدعوة الى الوحدة العربية بالتعاون مع التنظيمات القومية في الأقطار العربية الأخرى ، والعمل على استقلال العراق أستقلالا تاما، ومقاومة المعاهدات والاتفاقيات التي فرضها الانكليز على العراق ، وتحسين الأوضاع المعاشية للمواطنين ونشر الثقافة والتعليم بين صفوفهم .

حصلت جمعية الجوال العربي على اجازة العمل الرسمي في تشرين الأول 1934 بعد سنوات من النضال السري واتصلت ببعض الضباط القومين امثال صلاح الدين اصباغ وزملائه لتدريب اعضائها على الأمور العسكرية واتخذت من منطقة ام الطبول ميدانا للتدريب على الرمي، واستطاعت التأثير على الدكتور سامي شوكت، المدير العام للمعارف آنذاك، لأدخال التدريب العسكري الى المدارس العراقية " لتعويد الفتيان على خشونة العيش وتحمل المشاق وبث الروح العسكرية". وصفات الرجولة والفروسية بواسطة التدريب العسكري على اختلاف أنواعه. واشترت الجمعية مطبعة اسمتها (مطبعة الجزيرة) واصدر سعدي خليل، أحد أعضاء الجمعية، مجلة الفتوة التي صدر منها واحد وعشرون عددة خلال الفترة (1934 – 1936).

أصدرت جمعية الجوال العربي رسالتها الأولى (المنهج القومي العربي) في (13 حزيران 1935) تضمنت شرحا وافيا للنضال القومي العربي وحددت أهدافها بالقول: "هذه حركتنا حركة بعث ويقظة واندفاع وجهاد تحمل على جناحيها خير ما تحمل حركة شريفة مؤمنة بالحق واثقة بالعدل مطمئنة الى الفوز، لا عدوان فيها على احد سوى أننا نريد أن ننال حقنا . وحريتنا ونأخذ مركزنا في العالم على أساس احترام الحقوق بين الأمم، عمادنا فيها عقيدتنا الراسخة وايماننا القوي بأن امتنا أمة قد عركتها الحوادث وألمت بها النوائب فلم تؤثر في قواها الكامنة وإن التاريخ قد سجل لها صفحة ناصعة في سجل الامم الخالدة".

ونظر المنهج القومي العربي، من الناحية العسكرية، إلى العرب أمة واحدة، والسيادة للامة، والأصل مصلحة الأمة التي تكون ذات سيادة مطلقة تتمثل في كيان دولي عربي سياسي واحد.، والقومية العربية تقرر:

أ- أن كل تنازل عن هذه السيادة كلا أو بعضا هو تنازل منبوذ غير مشروع مردود.

ب- ان تجزئة الأمة العربية الناتجة عن مطامع المستعمرين والمثتبة بتدبيرهم ركن أستعماري أوجده الاستعمار واعتمد عليه، وان اقرارها والعمل بها تأييد للاستعمار. لذلك تعتبر القومية العربية أن السيادة والوحدة هما في الحقيقة شيء واحد وجز أن لا يتجزأن من هدفها.

ج- أن القومية العربية، وهي تحتم الوحدة الشاملة تحتم في الوقت نفسه الوحدة والاخوة في كل جزء من الوطن العربي مهما صغر.

وحدد المنهج القومي الموقف من الأقليات القومية في الوطن العربي كالاكراد وغيرهم، تلك التي تربطهم واياهم اواصر القربى والمصالح المشتركة المتبادلة والصلات الثقافية والتاريخية القومية، بأن الدولة القومية تكفل لهم المساواة التامة في الحقوق والواجبات مع العرب، وتضمن لهم رعاية رغائبهم الخاصة بهم رعاية تامة ضمن حدود الدولة السياسية وترى أن ذلك متفق مع الحق ومع الهدف القومي العربي، وانه في مصلحة الأمة العربية، أما موقف العرب من الأمم الأخرى فقد أوضح المنهج القومي أن الأمة العربية تتوجه الى أيجاد روابط الصداقة وتبادل المنافع بين الأمم على أساس القومية، والى اقرار المساواة التامة بين الأمم، وتثبيت السلم القائم على احترام الحقوق وتمكينه بالتحكم العادل بدل النزاع والغلبة.

وفي الناحية الاقتصادية نظر المنهج القومي الى الوطن العربي كوحدة اقتصادية ودعا الى توحيد الجهود في الوطن العربي كافية، من حيث وسائل الانتاج والاستهلاك والتصدير لتكوين كيان اقتصادي صحيح مثمر، لذلك تفرض القومية العربية مايلي:

أ- الوحدة الكمركية، وازالة الحواجز الكمركية القائمة داخل الوطن العربي.

ب – توحيد التشريع في الامور الاقتصادية العامة.

ج– ايجاد المشروعات الصناعية الكافية لسد عوز الامة .

د– تشجيع وحماية جميع المشروعات زراعية كانت أو صناعية او تجارية.

ودعا المنهج القومي الى ازالة النفوذ الاقتصادي الأجنبي، ورفض الاستغلال الاستعماري وذلك بالسعي الى اقامة مشروعات عربية كبيرة تؤمن مصلحة العرب تأمين كافية، مع زيادة الانتاج باستثمار مرافق الامة لرفاهية العرب عامة، واوضح المنهج القومي ان القومية تعترف بحق التملك الفردي، لكنها تقرر أنه حق غير مطلق بل هو مقيد بمصلحة الأمة بحيث ان الدولة القومية العربية تنظم ذلك الحق وتحدد مداه وكيفية ممارسته منعا للمساوىء والمظالم الاقتصادية. ودعا الى تملك الدولة، أو سيطرتها على ادارة جميع المشروعات الاقتصادية التي يقع فيها، بنتيجة التضخم والتمركز الحالي، احتكار فعلي، او التي تكون بطبيعتها قابلة للمضاربة والاستقلال. والمشروعات الصناعية الكبيرة كما تمتلك الدولة او تسيطر على جميع مشاريع الخدمات العامة كالسكك الحديد والكهرباء والبريد ومياه الشرب، كما تقوم الدولة بتملك صناعات التعدين واستثمار النفط والمعادن لمصلحة الأمة.

وتناول المنهج القومي حالة الفلاح العربي، موضحا أن القومية العربية توجب وجود الفلاح المرفه في اقتصادياته، لذلك ترى توسيع الأراضي الصالحة للزراعة وتوزيع هذه الأراضي والأراضي الأميرية توزيع عادلا، وتحدد في كل حال مقدار التملك العقاري، وتشجيع الفلاح على زيادة الانتاج بتنظيم السلف الزراعية، وايجاد الجمعيات التعاونية الزراعية على اختلاف أنواعها، وتوفير وسائل الانتاج الزراعية، كالمكائن والاسمدة والبذور وتأمين الري، واسداء النصح الفني للفلاح، ومكافحة الأمراض الزراعية، وتنظيم بيع المحصولات الزراعية وتصديرها.

واكد المنهج القومي على اهمية التربية القومية من اجل اخراج عربي المستقبل، حتى يكون عربية قومية في عقيدته مقدرة المصلحة العامة، أبية شهما وفية جريئة طموحة

راغبة في الابتكار، والتضحية للمصلحة العامة. وأكد على أن يكون التعليم الزامية الى أعلى درجة ممكنة. وإن تكون المناهج موحدة من حيث أصولها في الوطن العربي. وان تعنى المعارف عناية خاصة بالمعلم من حيث أخلاقه ومعلوماته ومقدرته على التدريس، وان تفتح المعاهد العالية والجامعات في مختلف الموضوعات الصناعية والزراعية والتجارية وغيرها من المعاهد المهنية والفنية وتشجيع الانتاج الفكري والاستقضاء العلمي، وانشاء الجمعيات الثقافية والمكتبات العامة.

وحدد المنهج القومي العلاقة بين الاسلام والقومية، فالقومية العربية تسعى البعث روحي في الأمة، والى الاعتقاد بالمثل العليا والتقيد بها، وترى أن الدين حس طبيعي سام فيه تهذيب الخلق وتربية النفس، وتقديرا لمصلحة الجماعة تعتبر القومية العربية جميع الأديان في العرب وتحترمها وترى ان في الدين يسرا وتسامحا لا يخلان بأخوة العرب، وبالمساواة التامة بين افرادهم في حقوقهم. ولما كان العرب سنام الاسلام، نما بهم ونموا به، فالقومية العربية تلتئم مع الاسلام وتعتبره من العرب واليه وتزيد به تعارف مع الأمم الأخرى. ومهما أشتدت العقيدة القومية العربية فأنها لا تتنكر للاسلام بل يزيد بها عزة وتزيد له نصرة. وتعمل القومية العربية على تقوية الشعور الديني وتحارب الخرافات والاوهام وتحول دون أستغلال الدين لغير أغراضه السامية، وتبث روح التسامح الديني وتنظم دراسة الدين وتجعل له معاهد عالية تضمن فيها رفع مستوى رجال الدين فلا تسمح بالوعظ والإرشاد إلا للمجاز منها.

وفي مجال التنظيم اوضح المنهج القومي أن الحركة يجب ان تقوم على التنظيم الشامل النواحي العمل القومي تنظيم محكمة ضامنة لهم البقاء والاستمرار واطراد النمو والنشاط وحسن القيادة وضمانا لوحدة الحركة وقوتها وحسن ارادتها يجب أن يكون لها ناظم واحد أعلى (فرد او هيئة)، وتتكون الهيئات في كل جزء من أجزاء الوطن العربي وتقوم بعملها تحت أشراف هذا الناظم، الذي يوجه مسيرها العام في كفاحها توجيها صحيحا ينتهي بها الى الهدف المعين. أما هيئات التنظيم فتضم الأفراد المؤمنين بالعقيدة القومية إيمان ثابت بتجردهم عن الأهواء والميول والنزعات الفردية الخاصة، ويتم تشكيل هيئات

متسلسلة منظمة، تضطلع كل هيئة بعملها ضمن حدودها، وتضع لنفسها الخطط العملية الموافقة لوضـــعها الخاص والمنبعثة عنه، وتوزع الاعمال وتبعاتها على الهيئات والافراد على ان يستفاد من كل فرد بما يستطيع أن ينفع به من عمل سياسي او اقتصادي او ثقافي.. الخ، وعلى العربي أن يعمل لمبدئه القومي متعاونا مع أخوانه في المنطقة التي يوجد فيها أينما كانت من الوطن العربي، وان تكون علاقته بالجمهور وثيقة بغية حشـــد الجهود في سبيل المصلحة العامة.

اما الزعامة في الحركة فيجب أن تكتســـب بالاخلاص والعمل الجدي المثمر والكفاءة والمقدرة الفكرية والحنكة في تصريف الأمور والعلم بأحوال الأمة العربية.

ومن أستعراض (المنهج القومي) الجمعية الجوال العربي تتضح الأمور الاتية:

1. انه اول منهاج قومي عقائدي، تناول بنظرة قومية تقدمية مشـــاكل الامة العربية، واقترح الحلول المناسبة لها، في ضوء العقلية العربية السائدة في الثلاثينات.

2. احتوى هذا المنهاج على نظرة شاملة للواقع العربي من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصـــحية، وأوضـــح أن النهوض بالأمة العربية لا يمكن ان يتم بالاهتمام بناحية دون أخرى، للعلاقة الجدلية بين هذه النواحي جميعها.

3. إتسم المنهاج بنظرة اشتراكية الى المشاكل الاجتماعية، وبخاصة مشكلة الأرض والفلاح والدعوة إلى سـيطرة الدولة القومية على الثروات الطبيعية، والمشـاريع الانتاجية الكبيرة، والمشاريع الخدمية ذات الصلة بالجمهور الواسع. . دعا المنهاج الى اقامة تنظيم قومي شـــامل، وقيادة قومية تكون الناظم الأســـاســـي للحركة القومية، وتكون لها فروع وهيئات في مناطق الوطن العربي الأخرى، وأن تكون زعامة الحركة القومية مبينة على اسس علمية تقدمية، وليس على أسس الجاه والمال والشرف الموروث والدعاية الفردية والعلاقات الشخصية والعائلية.

5. آن طموح المنهاج مع قلة الامكانيات أدى الى بقاء هذا المنهاج على الورق، لأن الظروف السائدة في الوطن العربي آنذاك لم تساعد على امتداد التنظيم وشموله مناطق

اخرى غير القطر العراقي على الرغم من أن بعض الأعضـــاء في الجمعية من الأقطار العربية المجاورة.

أصـــدرت جمعية الجوال مجلة (الفتوة) ثم صـــدر عددها الأول في (8 تشـــرين الثاني 1934)، وكتب عليها (مجلة علمية مدرسـية نصـف شـهرية لصـاحبها سـعدي خليل) وتوقفت عن الصـــدور في 14 تموز 1936. وحاولت المجلة معالجة القضـــايا الوطنية والقومية والتعريف بالتيارات السياسية العالمية، واحياء المناسبات القومية بأصدار اعداد خاصـــة في هذه المناســبات، وعملت على التذكير بماضـــي العرب ونضـــالهم القومي، وحاولت اصـــدار جريدة يومية ناطقة باســـمها. وبعد تأســـيس نادي المثنى بن الحارثة الشيباني انضمت الجمعية الى النادي مع الاحتفاظ بكيانها.

ساهمت جمعية الجوال في النضال الوطني والقومي ، وساندت حركات التحرر العربية في المغرب العربي والجزيرة والخليج العربي ، ووقفت مع عرب الاســـكندرونة والاحواز وفلسطين، وعند اندلاع الحرب العراقية البريطانية في مايس 1941ادى اعضاء الجمعية ومؤيدوها دورا بارزا في تلك الحرب ، الأمر الذي دفع وزارة نوري السعيد التي تألفت بعد الاحتلال البريطاني الثاني للعراق بغلق جمعية الجوال العربي في (7 نيسان 1942).

2 – نادي المثنى بن الحارثة الشيباني

قدم كل من صـــائب شـــوكت و متي عقراوي و خالد الهاشـــمي ودرويش المقدادي والمقدم فهمي سعيد والطبيب العسكري صبري رشيد ، طلباً الى وزارة الداخلية في اوائل شهر شباط 1935 لتأسيس نادي غير سياسي بأسم (نادي المثنى بن الحارثة الشيباني) ، أجيز النادي في الشهر نفسه ، وقد انضم الى النادي بعد اجازته بعض الشخصيات القومية من أمثال محمد مهدي كبة وعبد المجيد القصـــاب وعبد المجيد محمود وداود السعدي ومحمد صديق شنشل وعبد الرحمن الخضير ويونس السبعاوي ونعمان العاني وكثير غيرهم.

وكان لتشـــابه اهداف و مبادئ النادي مع جمعية الجوال العربي اثره في توحيد النشـــاط القومي ومسـاهمة اعضـاء الجمعية بصـورة فعالة في نشـاطات النادي. وقد اتخذ النادي من احدى الدور الواقعة في شارع الملك فيصل الاول سابق (شارع المتحف حاليا) مقرا له، ثم حصـــل بعد ذلك على قطعة من الارض في الوزيرية مع منحة مالية قدرها الف دينار لبنائها.

واختير صـائب شـوكت رئيسـا للنادي ومحمد مهدي كبة نائبا له وعبد المجيد القصـاب سكرتيرة وسعيد الحاج ثابت امينا للصندوق .

حدد النادي أهدافه "ببث الروح القومية العربية وانماء الشـــعور الوطني والمحافظة على التقاليد والمزايا التي يظهر بها الطابع العربي وتربية أجسـام النشـيء وتقوية روح الرجولة العربية، وتوليد ثقافة عربية جديدة تجمع الى التراث العربي الصالح من ثقافة العرب".

وعمل النادي من أجل تحقيق أهدافه الى تشكيل لجان متخصصة تعمل بالطرق القانونية وهي اللجنة الثقافية ولجنة الخدمة الاجتماعية واللجنة الاقتصـــادية واللجنة الفنية واللجنة الرياضـية. واصـدر النادي مجلة اسـبوعية ناطقة بأسـمه هي(مجلة المثنى) لصـاحبها ورئيس تحريرها عبد الرحمن الخضير، وقد صدر العدد الأول منها في (27 آب 1936) وقد اســهم في تحرير المجلة عدد من أعضـــاء النادي ومؤازريه، فضـــلا عن عدد من المفكرين العرب، وعالجت المجلة المشاكل الداخلية والقضايا القومية. وقد اوضح محمد مهدى كبة في مقال له أن هدف الحركة القومية العربية "هو ايجاد كيان عربي عام متماسك الاجزاء موحد الشعور والعواطف منسق الآراء والأفكار والنزعات ليتسني بذلك جمع العرب على أختلاف اديانهم ومذاهبهم وضـــمهم الى مبدأ واحد هو مبدأ الفكرة القومية " .

وبرز من أعضاء النادي سامي شوكت، الذي كان مديرا عاما للمعارف، وقد اوضح في محاضـــرة له القيت في النادي عن (الدولة العربية الموحدة) ان العمل من اجل الوحدة العربية يقع على عاتق العراق ومصر لانهما الدولتان القوميتان في مشرق الوطن العربي

ومغربه ودعا الى تأســـيس حزب يعمل لتحقيق هذا الهدف يكون له مركزان رئيســـيان أحدهما في بغداد والثاني في القاهرة، ودعا منهاج الحزب المقترح الى توحيد المؤسسات الثقافية والمناهج الدراسية،

ورفع الحواجز الكمركية وتوحيد ســـلاح الجيوش وتشـــجيع التزاوج بين الاقطار العربية . كما دعا في محاضـــرة أخرى الى ان يكون العراق "مركز النضـــال" . التحقيق الوحدة العربية، وطالب الطلبة بنبذ حياة الترف والتمسك بشعار "أخشو شنوا فأن الترف يزيل النعم" لان تمسك المسلمين بهذا الشعار جعلهم يحررون ثلث الدنيا .

وفي مجال العمل الداخلي، كانت باكورة اعمال النادي مطالبة أمانة العاصـــمة بأبدال أسماء الفنادق والمحلات العامة بأسماء عربية. واولى أهتماما متميزة بالقضية الفلسطينية وبقضايا النضال العربي، وعقد سلسلة من الندوات لتوضيح أبعاد الحركة القومية، وعندما احتلت تركيا لواء الاسكندرونة العربي قام النادي بمظاهرات واحتجاجات وندوات متتالية كلها سخط على المستعمرين والصهاينة وانتقاد لاعمال الحكومات العراقية المتعاقبة، والمطالبة بتعديل الاتفاقية العراقية – البريطانية لعام 1930.

اثارت مواقف النادي القومية الفئة الحاكمة والانكليز معا، الأمر الذي ادى الى اتهام النادي بالنازية، وبأنه منظم على غرار الاحزاب النازية، وان ظهوره بهذا المظهر يرجع الى الايادي الأجنبية. والحقيقة لا علاقة للنادي بالنازية أو غيرها من التيارات السياسية العالمية. وقد أصدر النادي عددا من الكراريس لتوضيح مواقفه ومبادئه فأصدر في عام 1939 كراستين: الأولى (موقفنا تجاه الشيوعية) وجاء فيها أن "الشيوعية معناها القضاء الأبدي على القومية العربية وعلى ســـعادة الفرد العربي الذي يقطن أغنى بلاد العالم وأهمها، واذا أحسن استغلال بلاده وتحررت من الأجنبي أصبح العربي أسعد فرد في العالم، وله من ظروفه الخاصـــة وتقاليده مايجعله أن يطبق أعدل الانظمة، كما له في دينه القويم مايؤيد دعائم هذه العدالة ويحقق له السعادة والمجد العظيم"،

وقالت الكراسة "أن اكثر الشيوعيين في البلاد العربية يرضيهم مبدأ تحطيم القوميات". وذلك لأن الجمود العقائدي لدى الشـيوعيين يجعلهم لا يدركون الأهداف القومية المعادية للاستعمار.

اما الكراســـة الثانية (موقفنا تجاه النازية) فقد هاجت بعنف الفكرة النازية واســـاليبها في السيطرة على الشعوب. وقالت الكراسية "ان مبدأ إيجاد الفوارق بين الأجناس و اعتقاد أية أمة بأنها العنصر المختار في العالم، ورسمها الخطط لتطبيق هذا المبدأ بالفعل، ومعاملة الأجناس الأخرى على هذا الأساس هو مبدأ ظالم لاسيما اذا تضمن هذا المبدأ أي ادعاء يغض من مكانة العنصر العربي".

وحددت الكراســـة موقف القوميين العرب في العراق من المبادئ والحركات الأجنبية بقولها: "أن موقفنا تجاه المبادئ والحركات الأجنبية يجب أن يكون منطبقة على منطق مصالحنا القومية الوطنية، ولذلك يجب ان نفهم تمام الفهم هذه المصالح وطرق صيانتها، ولما كنا أمة تريد التحرر والاستقلال ولا تضمر العداء لاية امة اخرى فأن مبادى العدالة والحق هي دوم توائم هذه المصـــالح، فأذا أدركنا ذلك أصـــبحنا في منجاة من خداع الدعايات الأجنبية، واصـبح وعينا هذا منظارا يقينا من الوقوع في أحابيل تلك الدعايات". . .

وحدد نـادي المثنى موقف القوميين العرب في العراق من الحرب العالمية الثانية بقولـه: "أن العرب في هذا الدور العصـــيب لا يهمهم ســـوى تحرير بلادهم وانقاذها من الجور والتعسـف، ولذلك يقفوا تجاه الحرب الحاضـرة وقفة الحذر والحيطة، وان يوجهوا جهودهم شـطر مصـالحهم الحقيقية، وأن يتكاتفوا تجاه الاخطار الحاضـرة والمقبلة وألا يكونوا آلة بأيدي الدعايات الأجنبية، وان لا تخدعهم العبارات المزوقة ودموع التماسـيح في التباكي على الشـعوب المظلومة، وان يحذروا دعايات المأجورة ضـمائرهم وان يمعنوا النظر في حقيقة الحركات القائمة ويتجنبوا النظرات الساذجة والافكار السطحية ويعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا، وان ينتهزوا الفرص الســـانحة ويســـتغلوا الظروف الحالية لصـــالحهم

معتمدين على الروية ورباطة الجأش وان يوضـــحوا مطاليبهم العادلة المبنية على حقهم في الحرية والاســتقلال، وأن يقاموا الحركات الشــيوعية والصــهيونية والنازية والفاشــتية وغيرها من الحركات الاستعمارية المضـرة بكياننا وتقدمنا و ما ضـاع حق وراءه مطالب والارض يرثها عبادي الصالحون .

وأسـس النادي في عام 1936 (لجنة الدفاع عن فلسـطين) التي قامت بتشـكيل فرق من المتطوعين الشباب لجمع التبرعات للمجاهدين الفلسطينين، ورفعت اللجنة مذكرة احتجاج الى الملك ورئيس الحكومة والســفير البريطاني في العراق اســتنكرت فيها الســياســية البريطانية في فلسطين. ونجح النادي في اقناع بعض الشخصيات السياسية الى توحيد الجهود لخدمة القضـية الفلسطينية، وقد اثمر هذا النشـاط عن تأليف (جمعية الدفاع عن فلسـطين التي أجيزت في تشـرين الثاني 1937، وقامت الجمعية، التي اتخذت من بناية نادي المثنى مقرا لها، بفتح فروع لها في انحاء العراق، واصــدرت جريدة ناطقة باســمها هي (المسـتقبل) وقد نجحت الجمعية في تقديم الخدمات للقضـية الفلسـطينية عن طريق عقد الندوات وجمع التبرعات واسـتصـدار الفتاوي من رجال الدين التي تحث على الجهاد والبذل والعطاء في ســـبيل انقاذ فلســـطين والوقوف معها في محنتها. وعند قيام الثورة العراقية (نيســان – مايس 1941) واندلاع الحرب العراقية – البريطانية لعب الكثير من أعضــاء النادي دورة أســاســية في هذه الثورة. وبعد فشــل الثورة وعودة عبد الاله ونوري السـعيد الى العراق في ظل الحرب البريطانية، طلب نوري السـعيد في (7 آذار 1942) من وزارة الداخلية الغاء اجازة النادي وحله بحجة أشـتغال أعضـائه بالسـياسـة واتصـالهم بدولة أجنبية معادية .

وقد أيدت وزارة الشـؤون الاجتماعية اشـتغال النادي بالسـياسـة في مختلف المناسـبات وأنحرافه عن المادة الثانية من نظامه الداخلي التي تحظر الاشـتغال بالسـياسـة، وطالبت هي الاخرى بسد النادي. فقررت وزارة الداخلية في (7 نيسان 1942) إلغاء اجازة النادي ، والسـيطرة على ممتلكاته والاسـتفادة من بنايته الواقعة في الوزيرية، التي اصـبحت ناديا لجمعية اخوان الحرية برئاسة الجاسوسة البريطانية فرياستارك.

ب- التيار الاصلاحي (جماعة الأهالي):

تعد جماعة الاهالي من التنظيمات السياسية المهمة التي ادت دورا بارزا في الساحة السياسية والعسكرية العراقية المعاصرة خلال فترة الثلاثينات من القرن العشرين وما بعدها ، اذ ظهرت على أيدي بعض المثقفين ذوي التطلعات الاصلاحية وكان هؤلاء في الواقع جماعتين التقتا وأسهمتا في العمل الوطني .

كانت الجماعة الاولى تمثل الطلبة الذين أتموا دراساتهم داخل العراق وأسهموا في الحركة الوطنية واشتركوا في الحركات الطلابية مثل حركة النصولي ، وهو مدرس عربي من لبنان كان يدرس في العراق، ألف كتابا عن تاريخ الدولة الاموية في الشام آثار بعض ردود الفعل فتظاهر الطلاب انتصارا لحرية الفكر، وقضية الفريد موند الصهيوني الذي زار العراق في (6 شباط 1928) وقوبل بأنتفاضة طلابية وجماهيرية واسعة نددت بالصهيونية والانتداب البريطاني ، كما شارك الطلبة في الحركة الوطنية المعارضة لمعاهدة 1930.

اما الجماعة الثانية فتمثل الطلاب الذين أنهوا دراساتهم خارج العراق ، وبخاصة في بيروت ، وعملوا على تكتيل أنفسهم في تنظيم طلابي سري يعمل في سبيل نهضة البلاد واسسوا جمعية للطلبة العراقيين في بيروت ونوادي عراقية .

وفي بداية الثلاثينيات فكر هؤلاء بعد أن أدركوا أن أراءهم متقاربة في الشؤون العامة أهمية قيام تنظيم بينهم وقرروا اصدار جريدة تعبر عن أراءهم وتكون مركز التجمع الشباب في العمل السياسي والعمل بوجه عام، وجمعوا المبالغ اللازمة لشراء مطبعة وأصدار الجريدة .

عهدت الجماعة الى حسين جميل التقدم بالطلب الى وزارة الداخلية لأصدار جريدة يومية بأسم (الاهالي) فوافقت وزارة الداخلية في (2 تموز 1931) على منح الامتياز، وصدر العدد الأول من جريدة الأهالي في (2 كانون الثاني 1932)، وكتب عليها عبارة

(يصـــدرها فريق من الشـــباب)، وكتبت مقا" افتتاحية بعنوان (منفعة الشـــعب فوق كل المنافع) اوضحت فيها أهدافها وخطتها العامة .

أن صدور العدد الأول من الجريدة كان له تأثير فكري واضح فيما بعد في تاريخ العراق المعاصـر . فقد عملت الجريدة على ارسـاء قواعد الحكم على أسـس ديمقراطية، وتحقيق اسـتقلال البلاد الناجز وتحريرها من الاسـتعمار، وتأليف حكومة وطنية منبثقة عن أرادة الشعب عن طريق انتخابات برلمانية حرة. وانتهجت الجريدة سبيل المعارضة ورفعت راية المعارضـة لتفضـح أسـاليب الحكم المسـتند على الاسـتعمار وتوعية الجماهير الشـعبية وتبصيرها بحقيقة السياسة الخاطئة التي كان يتبعها الحكام.

واصـبح لجماعة الاهالي خطوط عامة اطلق عليها اسـم (الشـعبية) طبعت في كراس من ثماني صـــفحات عام (1933) بعنوان (الشـــعبية – المبدأ الذي تســـعى الأهالي لتحقيقه). أكدت فيه على الحريات الديمقراطية للشعب وأشراكه في أدارة شؤونه وتحسين أحواله المعاشـية وبذلك اصـبح للاسـتقلال معنى التحرر من الاسـتعمار الاجنبي و من الاستغلال الداخلي معاً.

لاقت دعوة الاهالي قبولا وتجاوبا من بعض الشـــباب ، فضـــلا عن عدد من رجال السياسـة أمثال كامل الجادرجي الذي انضـم الى جماعة الأهالي في اوائل عام 1934 . وعملت الجماعة على كسب بعض الشخصيات السياسية فأسست جمعية غير سياسية بأســـم (جمعية الســـعي لمكافحة الامية)، وفاتح كامل الجادرجي محمد جعفر ابو التمن للانضـمام الى الجمعية الجديدة، وبعد ان اطمئن اليه فوتح بالانضـمام الى جمعية سرية على أســاس الشــعبية فوافق ابو التمن على ذلك بعد أن درس مبادىء الجمعية وأهدافها ومناقشتها فقرة فقرة. وأعقب ابو التمن انضـمام حكمت سليمان الذي انفصـل عن جماعة ياسين الهاشـمي وكانت الغاية من هذا الانضـمام مسـاومة الحكام والاسـتفادة من الحركة الجديدة، لأن جماعة الاهالي كانت مركز النشـاط السـياسـي الجديد الذي جذب كثير من العناصر، والواقع لم تكن هناك جذور ايديولوجية بين حكمت سليمان والجماعة الجديدة.

أصــدرت الجماعة كراس (مطالعات في الشــعبية) في عام (1935) اوضــحت فيه أن هدف الشـعبية تنظيم الحياة الاقتصـادية ومحاربة الرأسـمالية ومنع اسـتغلال الفرد جهود الآخرين واعتبار العمل المنتج السبيل الوحيد للحصول على أسباب العيش، وان الشعبية لا تؤمن بالصـراع الطبقي وحصـر السـلطة بيد طبقة العمال الصـناعيين، وأكدت على النظام العائلي واحترام الأديان، والسـعي لتحقيق أهدافها بالوسـائل السـلمية دون سـلوك طريق الثورة.

وأتســـعت حركة الاهالي خلال الفترة (1932–1936) نتيجة للمبادىء الجديدة التي جاءت بها، والشـعبية التي حصـلت عليها جريدة الاهالي، لما كانت تكتبه من مواضـيع لمعالجة مشاكل الشعب وموقف السلطات الحاكمة.

وقد حدث خلاف داخل جماعة الأهالي في عام (1936) نتيجة لخلافات فكرية تتعلق بظهور اتجاه جديد داخل الجماعة يتزعمه حكمت سـليمان يريد ان يمارس السـياسـية اليومية والوصـول الى الحكم، يتفاوت مع الاتجاه الاصـلي الذي يتطلع الى تكوين حركة فكرية ســـياســـية تعطي ثمارها على المدى البعيد كحركة ذات وجود فكري ومخطط سياسي، بالاضـافة الى عامل تنظيمي يتعلق بطريقة قبول الاعضـاء وخاصـة قبول بكر صــدقي الذي لم يناقش امام اللجنة في المنهاج، كالعادة، كي تقتنع اللجنة بتفهمه له، ثم يقسم اليمين التقليدي بعد ذلك.

جمعية الأصلاح الشعبي :

برز حكمت سليمان، شـخصـية رئيسية في جماعة الأهالي واخذ يتصـل بضـباط الجيش الذين انضــموا الى الجماعة بموجب تنظيم مسـتقل خاص بالعسـكريين. وكان على علم بتحركات الجيش والانقلاب (انقلاب بكر صـدقي) معهد اليه بتأليف الوزارة التي ضـمت بالاضــافة اليه عددا من جماعة الاهالي هم كل من: جعفر ابو التمن، وكامل الجادرجي ويوسف عز الدين. أن تأليف وزارة حكمت سليمان واشتراك جماعة الاهالي فيها بصورة فعالة. دفعهم لتقديم طلب تأسيس جمعية بأسم (جمعية الاصلاح الشعبي). .

اســتوحي منهاج جمعية الاصــلاح الشــعبي من بعض مبادىء الشــعبية وكانت غاية الجمعية " السعي للقيام بأصـلاح سياسـي و اجتماعي واقتصـادي يعود نفعه على عامة أفراد الشعب ويحقق تقدم الشعب ويقضـي على الاستغلال" : ودعا المنهاج في السياسة الاقتصـادية الى سيطرة الحكومة على وسائل النقل والمواصـلات واسالة الماء والكهرباء والى القيام بالمشــاريع الصــناعية اللازمة للبلاد. ودعا أيضــا الى ســن القوانين لحماية العمال وتحديد ساعات العمل بما لا يزيد عن ثماني ساعات يوميا .

لم تستمر جمعية الاصـلاح الشعبي في العمل طويلا اذ سرعان ماشن بكر صـدقي حملة قاسية ضـدها، أفشل نشـاطها، واستقال جماعة الاهالي كامل الجادرجي ، وجعفر ابو التمن ، ويوسف عز الدين، بالاضـافة الى وزير آخر هو صـالح جبر. ويعلل جورج كيرك سـبب التحول في سـياسـة حكومة حكمت سـليمان فيقول: أن محاولات الإصـلاح اثارت المعارضة الشديدة من قبل الملاكين وشيوخ القبائل، فأجبرت الحكومة على أيقاف علاقاتها مع جماعة الأهالي، ولكن الواقع لا يؤيد هذا الرأي فبكر صــــدقي وحكمت ســـليمان لم يكونا يؤمن ان بالأصـــلاح الجذري، وكانت علاقتهما بجماعة الاهالي منذ البداية علاقة مصـلحية لأستغلال ما لهذه الجماعة من شـعبية في سـبيل الوصـول الى الحكم، وعندما استولى بكر صـدقي على السلطة ادرك أن أستمرار التعاون مع جماعة الاهالي يحد من ديكتاتوريته ويقف حائلا دون رغبته في السيطرة على كل شؤون الدولة لهذا بدأ بمقاومتهم.

توقفت جريدة الأهالي عن الصــدور في (حزيران 1933) بعد اســتقالة كامل الجادرجي وزملائه من وزارة حكمت ســـليمان، وخلال فترة توقفت الجريدة (1942 – 1937) اقتصرت العلاقة بين افراد جماعة الأهالي عن اللقاءات الشخصية .

المحاضرة / الثامنة عشر

تدخل الجيش في السياسة (انقلاب بكر صدقي عام 1936)

يعد تدخل الجيش في السياسة من اهم مميزات فترة حكم الملك غازي ، وانقلاب عام 1936 هو اول انقلاب في تاريخ العراق المعاصر ، ويعد حكمت سليمان المحرك الأساسي للانقلاب العسكري وبكر صدقي اداة التنفيذ .

ولد حكمت سليمان في بغداد عام 1889 وهو بغدادي من اصل تركي ، اكمل دراسته الاعدادية في بغداد ، وفي العشرين من عمره ذهب الى الاستانة لمتابعة دراسته في مدرسة الحقوق ، ثم انتقل الى المدرسة (الملكية الشاهانية)الخاصة بتخريج الموظفين الاداريين ، وعند قيام الانقلاب العثماني سنة 1908 بقيادة محمود شوكت باشا أنغمر في النشاط السياسي مع الاتحاديين ، واشترك في الحرب العالمية الأولى معهم ، وقام اثناء الحرب بزيارة المانيا فأعجب بعمرانها وتنظيمها وجيشها ، ولما انتهت الحرب عاد الى العراق ، اسندت اليه بعض المناصب الادارية ، ثم صار من بين الذين يتناوبون الكراسي الوزارية من غير أن يظهر بينه وبين الانكليز أي خلاف اساسي فعد من أصدقائهم .

بدأت مرحلة جديدة في حياة حكمت سليمان السياسية بأنضمامه الى حزب الاخاء الوطني الذي أسسه ياسين الهاشمي في (30 تشرين الثاني 1930) واصبح عضوا في هيئته الادارية ، ثم اصبح وزيرا للداخلية في وزارة الكيلاني في (20 آذار 1939) وفي عهدها حصل اضطراب في الأوضاع الداخلية ، وكان رأي حكمت سليمان استخدام القوة ، وفي اثناء الحركات العسكرية تعرف حكمت سليمان على بكر صدقي وتوطدت علاقتهما بعد ذلك ، وحدث الخلاف بين حكمت وحزب الاخاء عند تأليف وزارة ياسين الهاشمي الثانية في (17 آذار 1935) وعدم استيزار حكمت لوزارة الداخلية كما اراد ، وكان حكمت يعتقد بأنه الذي فتح الطريق أمام ياسين الهاشمي للوصول الى الحكم عن

طريق نشاطه لتحريض العشائر ضد الوزارات السابقة ، ويرى الدكتور سامي القيسي ان استثناء حكمت سليمان في الوزارة الهاشمية كان خطأ جسيما ارتكبه الهاشمي .

نشـط حكمت سـليمان لمقاومة الوزارة الهاشـمية ، ووحد جهوده مع جماعة الأهالي حيث جمع موقفهما من ياسـين الهاشـمي ، وزعمهما بأن يحكم البلاد حكما دكتاتوريا ، فأنضـــم الى جماعة الأهالي في بداية عام 1935، وســـخر امكانيات الجماعة لخدمة مآربه الشـخصـية في الاطاحة بالوزارة الهاشـمية ، وعمد الى ايجاد التقارب بين الجماعة وبكر صدقي الذي أدعى بأنه اطلع على مبادىء الجماعة واقسم اليمين امامه.

بدأ بكر صدقي الاتصال بمن يثق بهم من ضباط الجيش ففاتح الفريق عبد اللطيف نوري قائد الفرقة الاولى الذي كان ساخطا على الوزارة وذلك لرفضها السماح له بالتداوي خارج العراق على نفقتها، واتفقا على القيام بالحركة ووضـــعا خطة التنفيذ اثناء القيام بالمناورات الخريفية المعتادة في جبال حمرين ، في المنطقة الواقعة بين خانقين وبغداد ، واســتغلال غياب طه الهاشــمي ، رئيس أركان الجيش خارج العراق لحضــور مناورات الجيش البريطاني ، وفي ليلة الخميس (29 تشـــرين الاول 1936) زحفت وحدات من (قرة غان) و (بلدروز) قاصــدة بعقوبة واحتلتها ثم قطعت خطوط الاتصــال مع بغداد ، واستولت على اسلاك البرق والهاتف، وفي الساعة السابعة والنصف زحفت القوات نحو العاصمة يقودها بكر صدقي .

وفي الســـاعة الثامنة والنصـــف صـــباحا القت ثلاث طائرات من القوة الجوية المنشــورات المطبوعة وهي تحمل بيان موقع بأســم قائد القوة الوطنية الاصــلاحية: الفريق بكر صدقي العسكري وتضمن البيان الامور التالية :

1- انتقاد الحكومة لاهتمامها بمصالحها وغاياتها الشخصية، دون الاهتمام بمصالح الشعب والعمل على رفاهيته.

2- إقالة الوزارة وتأليف وزارة جديدة برئاســة حكمت ســليمان (الذي طالما الهجت البلاد بذكره الحسن ومواقفه المشرفة)، حسب زعم البيان.

3- الطلب الى الموظفين بمقاطعة الحكومة وترك دوائرهم الى حين استقالة الحكومة وتأليف وزارة جديدة .

وفي الوقت نفسه حمل حكمت سليمان كتابه الى الملك موقع من قبل بكر صدقي وعبد اللطيف نوري ، وسلمه الى رستم حيدر، رئيس الديوان الملكي ، وذلك في الساعة التاسعة والنصف – وكان رستم حيدر، قد قدم نسخة من المنشور الذي القته الطائرات إلى الملك غازي ، فبدت امارات الانفعال الشديد على وجهه ، وأمر باستدعاء ياسين الهاشمي ونوري السعيد وجعفر العسكري والسفير البريطاني وقد حضر الى القصر كل من : الهاشمي والسعيد والسير ارشيباك كلارك (Clarkkerr . A) ووكيله الميجريونك و مستشار السفارة الكابتن هولت (Holt) ، وبادر الملك بالحديث قائلا: (لاشك انكم اطلعتم على محتوى المنشور الذي القته الطائرات، ولكن الشيء الجديد في الموقف أن حكمت سليمان قد حمل له الآن رسالة يبين فيها قائد الانقلاب بأنه أذا لم يتفق معهما الملك فإن بغداد ستقصف بالقنابل بواسطة الطائرات بعد ثلاث ساعات ثم وصف الملك للسفير ظروف العاصمة غير المشجعة وأوضح له بأنه لن يوافق على أية فكرة تدعو الى المقاومة).

أدرك السفير موقف الملك الذي يستند على أساس أن المقاومة ستكون عديمة الفائدة ، وأنه حبذ استقالة الوزارة ، وقد ادى موقف الملك هذا الى اتهامه بمعرفة الانقلاب مسبقا فذكر السفير في تقريره الذي بعثه الى حكومته في (2 تشرين الثاني 1936) ما يلي: "لقد كنت اراقب الملك غازي وهو يتناقش مع وزرائه في صباح 29 تشرين الثاني 1936 بدقة وانا متأكد من قولي بأني اقتنعت بأن الملك كان على علم بالانقلاب" ، ويؤيد هذا الرأي الدكتور لطفي جعفر فرج ويذكر ان الملك كان عارفا بالانقلاب ، وان بكر صدقي استغل تذمره من سياسة الهاشمي ورغبته في تغيير الوزارة ففاتحه بعزمه على تنفيذ الانقلاب العسكري عندما تبدأ مناورات الجيش السنوية في (قره غان – قرب خانقين). وقد جرت هذه المفاتحة في يوم (23 تشرين الأول 1936) حيث أعلن الملك عن ارتياحه لذلك الخبر، وأبلغ بكر صدقي ان نجاحه وجماعته سيكون

مدعاة لدخولهم سجل البطولة العسكرية، وانه سيساعدهم بقدر استطاعته ، وطلب الملك التكتم الشـــديد ودعا لهم بالتوفيق، راجيا عدم اطلاع احد على مادار بينهما ضـــمانة النجاح الحركة وفسـح المجال له للقيام بالدور المناسـب ، ويذهب سـندرسـن الى الرأي نفسه بقوله: (لم أكن لأشك بأنه كان على علم مسبق بالحادث) .

ومهما يكن من امر فقد حلقت في سماء بغداد ثلاث طائرات في الساعة الحادية عشرة والنصف صباحا والقت أربع قنابل سقطت الأولى أمام مدخل مجلس الوزراء ووزارة الداخلية، وسـقطت الثانية أمام دائرة البريد بالقرب من دار ياسـين الهاشـمي، والثالثة في نهر دجلة، والرابعة أمام بناية البرلمان، وقد عجل القاء القنابل في اسـتقالة وزارة ياسـين الهاشمي، وقد اوضـح الهاشمي في أستقالته أن قلة التجربة وبعض الاطماع قد طرحت بالمســؤولين عن الدفاع عن هذه البلاد أن يقدموا على حركة اعتقد انها تؤدي إلى نتائج غير محمودة" .

بعد اسـتقالة الهاشـمي عهد الملك الى حكمت سـلمان بتأليف الوزارة الجديدة، ولكن هذا التكليف لم يثن بكر صـدقي عن دخول العاصـمة على رأس الجيش، فأقنع جعفر العسكري، وزير الدفاع في الوزارة المستقيلة الملك بأرسـال كتاب الى بكر صـدقي لمنع دخوله و قطعاته الى مدينة بغداد، وأخذ العسـكري على عاتقه إيصـال كتاب الملك إلى بكر صدقي رغم تحذيره من مخاطر هذا العمل وقد قام اعوان بكر صدقي بقتله ، وبذلك فقد الجيش العراقي قائد قدير، وواحدة من مؤسسي الجيش العراقي .

واصـل الجيش تقدمه وأصـبح على أبواب العاصـمة في السـاعة الرابعة بعد الظهر واحتل سـدة ناظم باشـا المحيطة بالعاصـمة ووضـع المتاريس ونصـب المدافع ، وفي السـاعة الخامسـة والنصـف بدأت القطعات العسكرية تجتاز الشـارع العام تتقدمها القوات الآلية والفريق بكر صدقي، وفي الساعة السادسة مساء شكلت الوزارة الانقلابية .

وزارة الانقلاب (29 تشرين الأول 1936 – 17 آب 1937)

ادت جماعة الاهالي دورا متميزا في الاعداد للانقلاب ، وقامت بوضـــع صـــيغة البيان الذي القته الطائرات موقعة من بكر صـــدقي ، قائد القوة الاصـــلاحية الوطنية وأعدت الكتاب الذي رفعه حكمت سليمان إلى الملك نيابة عن بكر صدقي وعبد اللطيف نوري ، وعقدت الجماعة اجتماعا قبيل الانقلاب في دار كامل الجادرجي لمناقشـــة الشخصيات السياسية التي ستشترك في وزارة الانقلاب في حالة نجاحه. وكان الاتفاق ان يكون حكمت سليمان رئيسا للوزارة، وجعفر ابو التمن وزيرا للمالية، وكامل الجادرجي وزيرة الاقتصـاد والمواصـلات. ورشـح كامل الجادرجي صـديقه يوسـف عز الدين لوزارة المعارف، ورشح جعفر ابو التمن أحمد زكي الخياط لوزارة الداخلية، لكن حكمت سليمان اعترض على ذلك لأنه يريدها لنفسـه، ورشـح كامل الجادرجي صـالح جبر لوزارة العدلية لأعجابه بخطواته الاصـلاحية المزعومة ، أما وزارة الخارجية فقد قيل أن حكمت سليمان رشح نوري السعيد لها ليأمن جانب الانكليز الا أن اغتيال جعفر العسكري أفسد الخطة فأرتاي حكمت سليمان ترشيح نصـرة الفارسـي ، ولكن الأخير أبدى بعض التحفظات ، فوقع التكليف على ناجي الاصـيل الذي كان مديرا عاما للخارجية ويحمل عواطف عامة مع جماعة الاهالي وتركت وزارة الدفاع لبكر صدقي الذي رشح لها عبد اللطيف نوري.

أعلن عن تشـــكيل وزارة الانقلاب ، بعد دخول قوات الجيش الي بغداد وذلك في الساعة السادسة مساء ، ضمت الوزارة الجديدة كلاً من: حكمت سليمان رئيسا للوزراء ووزيرا للداخلية ، وعبد اللطيف نوري وزيرا للدفاع ، وصـالح جبر وزيرا للعدل ، ويوسف عز الدين ابراهيم وزيرا للمعارف ، وناجي الاصـيل وزير الخارجية ، وكاسـل الجادرجي وزيرة للاقتصـــاد والمواصـــلات ، وجعفر ابو التمن وزيرا للمالية ، اما بكر صـــدقي فقد احتفظ لنفســه بمنصــب رئيس اركان الجيش بعد إحالة الهاشــمي الموجود في أنقرة على التقاعد .

ويمكن القول أن بكر صـــدقي كان الرجل القوي في الحكومة التي لم تتخذ أي أجراء دون مشاورته. وقد عمل بكر صدقي من جانبه على أبعاد خصومه في الجيش وبخاصة الضباط ذوي الاتجاهات القومية من المراكز الحساسة فنقل المقدم صلاح الدين الصباغ

الى منصـــب معاون مدير الميرة، ونقل المقدم محمود ســـلمان آمر الحرس الملكي الى منصب معاون آمر الكتيبة الثانية، واصبح محمد فهمي سعيد مقدم لواء المنطقة الشمالية ومقره الموصـــل، ونقل محمد امين العمري من منصـــب معاون رئيس اركان الجيش الى منصب آمر منطقة الموصل. وكان بكر يريد بهذه الاجراءات اضعاف الجماعة القومية بأبعادهم عن بغداد العاصمة.

اما رئيس الوزراء حكمت سليمان فقد اكد وعود الإصلاح التي أعلنها قادة الانقلاب، و القى جعفر ابو التمن بيانا من دار الاذاعة في يوم (6 تشرين الثاني 1936) تضمن خطة الحكومة في تسيير أمور الدولة وجاء فيه :

1- أن الانقلاب هو وليد ســياســة الحكومة الســابقة وتحديها دســتور البلاد واتهم الحكومة السابقة بأتباع سياسة التحزب وتقديم المحسوبين عليها | والمنسوبين اليها وتحقيق المصالح الشخصية والمنافع الذاتية... بل , انها لم تتنح عن كراسي الحكم الابعد أن تركت الخزينة في عوز لا يستهان به.

2- الزعم بأن هدف وزارة الانقلاب (احلال الطمأنينة التامة لعامة أبناء الشـــعب وجميع الســـكـان... وتطبيق العدل على الجميع بدون التفريق بين الأديان والمذاهب).

3-وفي السياسة العربية (تحسين الصلات الودية مع الدول العربية والتعاون المثمر معها بكل ما يمكن التعاون به).

4- أما مبادىء الحكومة فهي (وضـع خطة اصـلاحية صـحيحة شـاملة للمعارف وتقوية روح الثقافة التي تكفل الوحدة العراقية). واشـــار البيان الى عزم الحكومة على اعمار الأراضـــي بصـــورة عامة وتوزيع الاميرية وغير المملوكة وغير المفوضــة وغير المزروعة منها على ابناء البلاد، وفتح الطرق وتعبيدها وتوسـيع الري والزراعة وتسهيل أمور التجارة وتعميم الصناعة وتحسين الصحة.

أصـــدرت الوزارة منهاجها في (9 كانون الأول 1936) الذي أكد المبادىء الســـابقة واشـار الى تعزيز روح التآزر بين العراق وبريطانيا ، والعمل المتواصـل التأمين أقصـى الفوائد مالية واقتصادية وعسكريا من الحلف العراقي البريطاني) .

قوبل الانقلاب ووزارته بترحيب من جماعة وخرجت مظاهرة في يوم (3 تشرين الثاني) بعد اجتماع في جامع الحيدر خانة القيت فيه الكلمات والقصـــائد وكان المتظاهرون يحملون شـــعارات منها (يحيا الملك – يحيا الجيش – تحيا الوزارة الشـــعبية) وخرجت مظاهرات مماثلة في مناطق العراق الاخرى، وجاءت الى بغداد وفود المحافظات لتهنئته الوزارة الجديدة.

وقابلت الحركة القومية الانقلاب و منهاجه بمشاعر الخوف وعدم الثقة لإهماله الشعور العام للعراق ورغبته في الوحدة العربية. فأوضـــحت جريدة الاســـتقلال الناطقة بلســـان القوميين، أن العراق طبع على القومية العربية وهي متأصـــلة فيه وتاريخه حافل بأروع الجهاد في سبيلها، ونريد اليوم بصراحة تلك السياسة الصائبة. وأعتبرت مجلة المثنى ، لسان نادي المثنى، آن اهم الاسس الرئيسة لنجاح الحكومة في معالجة أمراض المجتمع هي السياسة القومية وأعتبرت العراق حجرة صلدة قوية في الكيان العربي العام .

قامت وزارة حكمت ســليمان بحل المجلس النيابي وشــرعت بأجراء الانتخابات (10 كانون الأول 1936). وقد حاول رجال جمعية الاصــلاح الشـعبي اسـتغلال الانتخابات للحصـــول على أغلبية المقاعد في المجلس الجديد، فدعوا الجماهير الى المشـــاركة في الانتخابات لضـــمان مجيء نواب يمثلونهم تمثيلا حقيقية، وانتقدوا نظام الانتخاب غير المباشـر لأنه لم يعد يلائم التطور السياسـي والثقافي الذي وصـل اليه الشـعب. لكن هذه الدعوة لاقت معارضـة من بكر صـدقي وحكمت سليمان، اللذين زادت شكوكهما بجماعة الاصـــلاح فدعا بكر صـــدقي الى عقد اجتماع في داره لأعداد القوائم النهائية بأســـماء النواب الجدد، ولم يدع للاجتماع أحد من الإصلاحيين، وبلغ سوء العلاقة الى درجة هدد فيها بكر صـدقي بمنع أي من الإصـلاحيين من الحصـول على مقعد في المجلس لكن

جعفر ابو التمن و حكمت سليمان اقنعا بكر صدقي بالعدول عن فكرة أستبعاد الاصلاحيين من المجلس الانهم لعبوا دورا فعالا في الانقلاب .

جرت الانتخابات على قاعدة ارضاء بكر صدقي والجيش والاصلاحيين وشيوخ العشائر والرغبات الشخصية للوزراء ومصالح الجماعات المتنفذة. وقد انتهت الانتخابات في (20 شباط 1937)، وكانت نتيجتها عودة ثلث النواب السابقين الى المجلس، وحصل انصار بكر صدقي على (30) مقعدا، بينما حصل الاصلاحيون على (12) مقعدا فقط من مقاعد المجالس البالغة (108) مقعدا، وفي المجلس النيابي بدأت شقة الخلاف تتسع بين الاصلاحيين وجماعة بكر صدقي، وظهر واضحا ان حكمت سليمان بدأ يميل الى جانب بكر صدقي، ويرجع هذا الموقف اصلا الى عدم ايمان حكمت سليمان بمبادىء جماعة الاصلاح وان لقائه معهم وانضمامه اليهم لكسب شعبيتهم الى جانب الانقلاب.

ازداد الخلاف بين الطرفين واتخذ شكل المعارضة لإجراءات الحكومة القاسية ضد العشائر في منطقة الديوانية ، فقدم كامل الجادرجي وجعفر ابو التمن ويوسف عز الدين و صالح جبر استقالتهم من الوزارة في 19 حزيران 1937.

حاول بكر صدقي كسب بعض القوميين الى جانبه فأظهر هؤلاء استعدادهم للتعاون معه اذا وافق على حل المجلس النيابي واجراء انتخابات جديدة واتباع سياسة قومية صريحة، وفي ضوء ذلك صدرت الإرادة الملكية بقبول استقالة الوزراء الأربعة وتعيين محمد علي محمود وزيرا للمالية وعباس مهدي للاقتصاد والمواصلات وعلي محمود والشيخ علي وزيرا للعدلية وجعفر حمدي للمعارف .

مهد حكمت سليمان السبيل أمام بكر صدقي لأقامة دكتاتورية عسكرية بعد ان تخلص من الإصلاحيين بغلق جمعية الاصلاح الشعبي، وغلق صحيفتها واسقاط الجنسية عن عدد منهم، كما تعرض الآخرون الى الاضطهاد ومحاولات الاغتيال،

فاضـــطر قســـم منهم الى الســـفر الى الخارج، فقد ســـافر كامل الجادرجي إلى قبرص وصادق كمونة ومكي الجميل الى سوريا .

لم ترض سياسة بكر صدقي ومعه حكمت سليمان العناصر المعارضة وبخاصة الكتلة القومية في الجيش التي دبرت اغتيال بكر صـــــدقي في (11 آب 1937) عندما كان مسافراً على رأس وفد عسكري الى تركيا، وذلك في القاعدة الجوية في الموصل ، ومعه المقدم محمد علي جواد قائد القوة الجوية، فقدم حكمت سليمان استقالة وزارته في (17 آب 1937) وبذلك سقطت حكومةالانقلاب .

استمرار تدخل الجيش في السياسة:

ظل الجيش العراقي بعد سقوط وزارة حكمت سليمان ، القوة المحركة للسياسة العراقية ، ويذكر صـلاح الدين الصـباغ انه أجرى اتصـالا مع جميل المدفعي قبل تكليفه بتأليف الوزارة في داره، وقد تعهد له بتحقيق طلبات الجيش التي ســـلمها له في قائمة مكتوبة. وكان المدفعي على صـلة حسـنة مع الكتلة القومية في الجيش خلال عهد بكر صـدقي حيث اظهر استعداده للتعاون واياهم ضد العهد السابق .

عهد الملك الى المدفعي بتأليف وزارته الرابعة في (17 آب 1937) ، فتم الســـماح للســـياســـيين الذين تركوا العراق أيام الانقلاب بالعودة ، كما أعلن العفو العام عن الذين قاموا بقتل بكر صدقي واشتركوا في تحركات قوات الموصل ضد حكومة سليمان ، وفي الوقت نفسه لم تتخذ أية إجراءات بحق حكمت سليمان وأتباعه .

أدى تعين صبيح نجيب وزيرا للدفاع الي استياء الكتلة القومية من وزارة المدفعي وقد أتهم صـــبيح نجيب بأنه: زرع بذور الشـــقاق في صـــفوف الجيش وحاول خلق كتلتين متناوئتين الأولى تقول بالعروبة والثانية ضدها تقول بالاقليمية .

وكان معظم افراد الكتلة الثانية من اعوان بكر صـدقي وزاد من حدة هذا الاسـتياء عودة نوري السـعيد الى العراق في (25 تشـرين الأول 1937) ومحاولته آثارة مخاوف الكتلة القومية من سـياسـة المدفعي القائمة على نيسـان الماضـي واسـدال السـتار فأجبر قادة

الجيش القوميين جميل المدفعي على الاســـتقالة في يوم (25 كانون الأول 1938)، ويرجع صلاح الدين الصباغ ذلك الى الأسباب الآتية:

1- سعي جميل مدفعي وأعضاء وزارته وفي مقدمتهم وزير الدفاع صبيح نجيب لشق الجيش الى معسكرين و بذلك يحتفظون بالتوازن ويسيطرون على الجيش.

2- تضـــعضـــع مركز وزارة المدفعي بعد إمرارها لاتفاقية الحدود العراقية –الايرانية لعام 1937 في مجلس الامة، تلك الاتفاقية التي فرطت بحقوق العراق الوطنية والقومية في مياه شط العرب .

3-احجام المدفعي عن مساندة الثورة الفلسطينية، ومناوءته لسعيد ثابت رئيس جمعية اعانة منكوبي الثورة في فلسطين . حنث جميل المدفعي بالعهود التي قطعها على نفسه بأن يحقق للجيش طلباته ورفضه اسناد وزارة الدفاع الى طه الهاشمي .

4- تحريض نوري السعيد، وعقده الاجتماعات السرية مع فهمي سعيد وصلاح الدين الصباغ وطه الهاشمي وكامل شبيب، ومحاولته اقامة تكتل سري على اساس (حزب الاستقلال العربي الذي اقيم في الشام : على انقاض جمعية العربية الفتاة الذي يدعو الى الوحدة والاســـتقلال، على أن يكون طه الهاشـــمي الأمين لهذا التكتل.

بعد اســتقالة المدفعي طلب الجيش اســناد الوزارة الى نوري الســعيد، فشــكل نوري الســـعيد وزارته الثانية في (25 كانون الاول 1938) وقد دعا رئيس الوزراء الى الالتزام بالقانون، ووعد بإجازة الاحزاب السياسية، وسمح للصحف المعطلة بالعودة الى الصدور، ورفع الرقابة البريدية واعيد الموظفون المفصـــولون الى اعمالهم ، وســـمح للمبعدين السياسيين بالعودة الى البلاد ، وحاول كسب رؤوساء العشائر الى جانبه فدعاهم الى التآزر والتعاضد لما فيه خير البلاد .

أعلنت وزارة الســعيد بعد فترة قصــيرة عن اكتشــاف مؤامرة لاغتيال الملك غازي وبعض الشخصيات البارزة، إتهم فيها حكمت سليمان وعدد كبير من الضباط وقدموا الى

المجلس العراقي لمحاكمتهم، وقد حكم على حكمت سليمان بالاعدام ، وقد وصفت هذه المؤامرة بأنها خطة من نوري السعيد لتصفية خصومه، وبخاصة من المشاركين في انقلاب بكر صدقي ، ويذكر ناجي شوكت، وزير الداخلية في عهد السعيد، أن المؤامرة غير حقيقية لأن نوري كان مصمما على الانتقام من خصومه والبطش بهم، وابعاد اي شخص تشم منه رائحة المعارضة لسياسته في المستقبل .

اعلن عن وفاة الملك غازي في الصباح الباكر ليوم (نيسان 1939)، وعقد مجلس الوزراء على الفور اجتماعا وتسلم وصية مكتوبة من الملكة عالية ، جاء فيها أن الملك غازي كان يرغب في وصاية ابن عمه عبد الاله بن الملك علي اذا حدث له حادث وابنه لايزال صغيرة. وهكذا اصبح فيصل الثاني ملكا وعمره اربع سنوات تقريبا و عبد الاله وصية على العرش .

أتهم الرأي العام في العراق بريطانيا بتدبير مقتل الملك غازي بسبب سياسته القومية تجاه سوريا وفلسطين والكويت التي أثارت غضب الانكليز وحقدهم عليه ، وكان السفير البريطاني باترسون يقول "إن الملك غازي يجب أن يسيطر عليه أو يخلع " . وقد أحدثت وفاته ارتياحا في لندن، وترحيبا بالوصي الجديد ، ويقول لونكريك أن حكاية موت الملك الخيالية (Fantastic) التي تتهم الاستخبارات البريطانية قد روجت بصورة واسعة من قبل الاذاعات الالمانية ولاسيما غروبا. وقد ادى الغضب الشعبي الى الهجوم في الموصل على القنصل البريطاني مونك – ماسون و ضربه بالحجارة على رأسه الامر الذي ادى الى وفاته . وقد تأسف السعيد للحادثة وقدم الاعتذار للسفير البريطاني، وأمر بتعويض عائلة القنصل.

اما الوصي الجديد عبد الاله، أخو الملكة عالية وخال الملك الصغير، فيبلغ من العمر (27) عاما، وقد درس في كلية فيكتوريا في الاسكندرية، ولم يكن على اطلاع كاف بالشؤون السياسية آنذاك. وطبقا للدستور قدم السعيد استقالته في (4 نيسان) واعاد تأليفها بعد يومين وضمت شخصيات الوزارة السابقة، وقد قامت الوزارة بأجراء انتخابات

نيابية جديدة في شـــهر مايس وافتتح المجلس الجديد في (12 حزيران)، كما اختير اعضاء جدد لمجلس الاعيان اكثرهم من جماعة نوري السعيد، وقام نوري السعيد بزيارات لعمان وبيروت والقاهرة للبحث عن حل للقضية الفلسطينية دون جدوى .

اندلعت الحرب العالمية الثانية في شهر ايلول 1939، وأعلن السعيد في (4 أيلول) أن العراق يلتزم بكل المعاهدات مع بريطانيا، وقام بقطع علاقاته الدبلوماســـية مع المانيا وهكذا بدأت صفحة جديدة في تاريخ العراق المعاصر.

كلية التربية للعلوم الانسانية

قسم التاريخ : المرحلة الرابعة

تاريخ العراق المعاصر

the contemporary history of Iraq curriculum

للعام الدراسي 2020-2021 / الكورس الثاني

استاذ المادة

أ.م.د. فهمي احمد فرحان الجنابي

الفصل السادس

العراق خلال الحرب العالمية الثانية **1939-1945**

الأوضاع السياسية في العراق عند اعلان الحرب العالمية الثانية

تميز الوضع السياسي في العراق قبيل الحرب العالمية الثانية بالقلق الشديد، وبخاصة بعد وفاة الملك غازي في حادثة السيارة، حيث اتهم الرأي العام في العراق بريطانيا بتدبير اغتيال الملك غازي الذي اثارت مواقفه بشأن الكويت وفلسطين غضب الانكليز.

وأصبح عبد الاله بن علي وصياً على الملك الطفل فيصل الثاني (4 نيسان 1939)، فقوبل هذا التعيين بالارتياح في لندن كما اسلفنا ، وكان نوري السعيد رئيس الوزراء في ذلك الوقت فأعاد تشكيل وزارته في (6 نيسان 1939)، وقد وعدت الوزارة السعيدية في منهاجها بأجراء تعديلات في الدستور وتعزيز قوة الجيش واتباع سياسة خارجية تتفق مع أماني الشعب العراقي وتطلعاته، فأقدمت على اجراء انتخابات نيابية كانت نتيجتها عودة أغلب أعضاء المجلس السابق بأستثناء عدد قليل من المعارضين.

وفي الوقت الذي انصرفت فيه الوزارة إلى معالجة الأمور الداخلية، ساء الوضع العالمي كثيراً، فأعلن نوري السعيد في 30 نيسان إن سياسة حكومته الخارجية تقوم على:-.

1-التحالف مع الأقطار العربية المستقلة، والصداقة المخلصة مع الدولتين الجارتين تركيا و ايران، متمثلة بروح ميثاق سعد اباد.

2-التحالف مع بريطانيا العظمى.

تطورت الاحداث العالمية بســـرعة، فأعلنت بريطانيا الحرب على المانيا في (3 أيلول 1939)، مما أدى الى اضـطراب الحياة السياسية والاقتصـادية في مناطق مختلفة من العالم، ففي بغداد اصـبحت الاوضــاع التجارية والمالية غير مسـتقرة وأوقفت الودائع في البنوك وبدأ احتكار المواد الغذائية وارتفعت الأسعار فجأة .

وقد اعلنت الحكومة أن الموقف العالمي اصـــبح خطيراً، وخولت وزارة الداخلية مراقبة الأخبار والمطبوعات و خاصة تلك التي لها تأثير على سياسة العراق الخارجية.

أعلن العراق قطع علاقاته الدبلوماسية مع المانيا في (5 ايلول) وصدر بيان رسمي أعلن فيه أن مجلس الوزراء قرر قطع العلاقات بين العراق والمانيا وتسـفير جميع الرعايا الألمان خارج العراق، وتبادل الوصي عبد الاله البرقيات مع جورج السادس ملك بريطانيا أكد فيها التزام العراق بمعاهدة التحالف العراقية – البريطانية لعام 1930 نصـــا وروحا، الا ان نوري السعيد اندفع أكثر من هذا وكان يريد فتح ابواب العراق جميعاً امام الجيوش البريطانية لتنتقل وتتحشــد بكل حرية مع ارســال فرقتين من الجيش العراقي أو اكثر الى الصحراء الليبية أو البلقان، وقطع العلاقات السياسية مع الدول المعادية لبريطانيا .

كما أخذ من ناحية اخرى يعمل على تعديل ميثاق ســـعد أباد تعديلا يؤدي الى اشـتراك الدول الموقعة عليه اشـتراكا جماعيا في الحرب والسـير مع الحلفاء والعمل على جر مصر الى هذه السياسية.

وجهت انتقادات عنيفة إلى سـياســة نوري السـعيد على أسـاس أن الحكومة كان يجب عليها قبل اتخاذ أي موقف ازاء الاحداث العالمية أن تســـتدعي مجلس الأمة لاجتمـاع غير اعتيـادي وتـأخـذ رأيـه قبـل أن تقدم على مـا قـدمـت عليـه، وذلـك ليكون بالإمكان الوصول الى قرار بشأن الدفاع عن الوطن واتخاذ بعض الاجراءات الاقتصادية.

وحث بعض أعضـاء مجلس الامة الحكومة على مطالبة بريطانيا بتحقيق طموح الشـعب العربي في الاستقلال و خاصة فلسطين.

وفي هذا الوقت بالذات، تشرين الاول 1939 وصل الى بغداد المفتي الحاج امين الحسـيني. ويعتبر وصـول الحسـيني الى بغداد نقطة تحول في مجرى الاحداث اللاحقة، فقد عرف الحسـينى بعدائه الشـديد للانكليز وعدم الايمان بالحصـول على خير منهم في سـبيل القضـايا العربية وخاصـة قضـية فلسـطين، وكان يرى ضـرورة الافادة من الوضـع العالمي لتحقيق المصالح القومية وذلك بالاتصال بدول المحور.

اصـيبت الوزارة السـعيدية بضـربة قاصـمة في (18 كانون الثاني 1940) باغتيال وزير المالية رستم حيدر من قبل مفوض الشرطة حسين فوزي، فأعتبر نوري السعيد هذا العمل موجها بصورة اساسية ضده، مما أدى به الى الاستقالة في (18 شباط 1940)، والواقع أن الاستقالة لم تكن الا لعبة سياسية اراد بها تقوية وزارته بعد ان ضعفت بأغتيال رسـتم حيدر. وقد أدت هذه الاسـتقالة ومحاولة تشـكيل الوزارة الجديدة الى أنشـقاق قادة الجيش الى جماعتين، الأولى تضـــم حســـين فوزي رئيس الأركان ومحمد امين العمري وعبد العزيز ياملكي، وكانوا يحاولون اقناع رشيد عالي الكيلاني بتولي الوزارة وقد عرضوا اقتراحهم على الوصي، كما وضعوا قطعات الجيش في معسكر الوشاش في حالة انذار، اما الجماعة الثانية – فتضـم العقداء القوميين، صـلاح الدين الصـباغ ومحمود سـلمان وفهمي سـعيد وكامل شـبيب الذين وضـعوا الجيش في معسـكر الرشـيد في حالة انذار واجتمعوا في دار نوري السعيد، وبعد الاجتماع قابل نوري السعيد والقادة الوصـي وطلبوا منه اتخاذ الاجراءات ضد رئيس الأركان فوافق الوصي على احالته على التقاعد .

بعد أن نجحت خطة نوري السعيد في تصفية العناصر التي لم يكن مرتاحا لوجودها على رأس الجيش، أعاد تشكيل الوزارة في (22 شباط 1940) لكن الوزارة سرعان ما سقطت نتيجة للخلافات بين أعضائها.

أعقب استقالة نوري السعيد اجراء اتصالات واسعة لتأليف الوزارة الجديدة التي تستطيع تحمل أعباء الحرب، فأجتمع رؤساء الوزارات السابقين ووضعوا وثيقة رفعوها الى الوصي جاء فيها :

1- تأليف وزارة قومية ائتلافية من قبل الوصي حسب التقاليد الدستورية والاستشارات المعتادة.

2- استعداد رؤساء الوزارات السابقين للتعاون مع الوزارة في داخلها أو خارجها وتجنب مناوئتها.

اختير رشيد عالي الكيلاني لتأليف الوزارة فأشترط أن تكون خطته هي:

1- المحافظة على الصلات التقليدية مع بريطانيا على أساس المعاهدة العراقية – البريطانية

2- عدم التساهل أمام المطاليب البريطانية التي تخرج عن نصوص المعاهدة، الا ما كان فيه مصلحة مشتركة للطرفين، او ماكان فيه ضمان لاستقلال العراق الناجز، ووحدة العرب واستقلالهم خاصة فلسطين وسورية، على أن تعطي في ذلك عهودا ومواثيق رسمية.

3- تزويد الجيش العراقي بالسلاح من اي مصدر كان، ليكتمل تسليحه ويقف على أهبة الاستعداد.

4- اجراء انتخابات عامة للمجلس النيابي تؤمن مجيء اعضاء أحراراً : يمثلون الأمة ويعبرون عن رأيها.

اعلن الكيلاني عن تشكيل الوزارة الجديدة في (31 آذار 1940) وأصبح نوري السعيد وزيرا للخارجية، والظاهر من تأمل هذه القضية ان الوضع الجديد كان يستوجب دخول شخصية في الوزارة تطمئن اليها الحكومة البريطانية . اما نوري السعيد فكان يريد من اشتراكه في الوزارة الحصول على تأييدها لتبني افكاره الداعية لمساندة بريطانيا، أما إذا أخفق في ذلك فأنه يعمل على تفكيك الأنسجام الوزاري وأثارة البغضاء بين قادة الجيش وهذا ما حدث بالفعل بعدئذ.

قام رشيد عالي بعدة اعمال جيدة في بداية حكمه، فألغى الأحكام العرفية في (3 نيسان)، واطلق سراح عدد من السجناء السياسيين، واصدر تعليمات الى دوائر الدولة حثها على العمل وخدمة الشعب، واكمل في عهد الوزارة خط السكك الحديد بين بيجي والموصل، وتقدم العمل في مشروع الحبانية وعاد انتاج النفط الى حالته الطبيعية منذ ان تعرقل شهرة واحدة في ايلول 1939 واستمر انبوبا النفط بالاستعمال حتى ايقاف الضخ الى طرابلس بعد سيطرة حكومة فيشي الفرنسية عليها في تموز 1940، كما شجعت الزراعة لسد الاحتياجات المحلية.

وفي السياسة الخارجية اعلنت وزارة الكيلاني أن سياستها تقوم على الأسس التالية:

1- توطيد دعائم الحلف العربي والعمل على تحقيق اماني الأقطار العربية المجاورة.

2- تحكيم اواصر الصداقة والتحالف مع بريطانيا على أساس المصالح المشتركة والمتقابلة.

3- تقوية أواصر الصداقة والتعاون مع دول ميثاق سعد آباد.

4- ادامة العلاقات الودية تجاه جميع الدول المتحاربة الأخرى.

واكد الكيلاني نهج وزارته القومي عندما صـــرح في المجلس النيابي في (21 كانون الأول 1940) بأن حكومته ستستمر على " أداء الرسالة القومية التي اخذ العراق على عاتقه تحقيقها ولاســيما أن العراق... في وضـــع يســتطيع معه التعبير عن تلك الأماني ومتابعة تحقيقها" واعتبر القضـية الفلسـطينية جوهر القضـية العربية التي يجب حلها جذرياً.

تدهور العلاقات العراقية البريطانية :

شـهدت اوروبا تطورات كبيرة عام 1940 منها انهيار فرنسا ودخول ايطاليا الحرب الى جانـب المـانيـا في (10 حزيران). وقـد ادت هـذه الأحـداث الي تحول الرأي العـام العراقي عن بريطانيا وسـاد الاعتقاد بأن بريطانيا سـتسـقط بعد ان سـقطت فرنسـا، ومما سـاعد في هذا التحول فشـل الجهود التي بذلت في صـيف 1940 للحصـول على تعهد من بريطانيا حول القضية الفلسطينية والآمال في تحرير سوريا، فقد فشلت بعثة نيوكمب في الاسـتجابة للشـروط العراقية مقابل تعهد العراق للوقوف مع بريطانيا وهي: الإصـرار على إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية يتضمن " تحديد تاريخ لتأسيس حكومة عربية مستقلة في فلســطين" واصـــدار بيان بريطاني يؤيد تحقيق مشـــروع اتحاد عربي يضـــم العراق وفلسطين وشرق الأردن، وان امكن المملكة العربية السعودية.

في هذه الظروف التي تميزت بأزدياد المشاعر القومية المعادية لبريطانيا ابلغ بازل نيوتن، السـفير البريطاني، الحكومة العراقية بدخول ايطاليا الحرب، وطلب منها أن تقرر

موقفها من ذلك. فعقد مجلس الوزراء اجتماعاً برئاسة الوصي عبد الاله، الذي كان يريد الاستجابة لكل طلبات بريطانيا دون تردد أو مناقشة يؤيده في ذلك نوري السعيد وزير الخارجية الذي اصر على وجوب قطع العلاقات مع ايطاليا، كما قطعت مع المانيا من قبل. لكن مجلس الوزراء أصدر قرارا في (17 حزيران 1940) ابلغه الى السفير البريطاني وفيه أن الحكومة العراقية متمسكة بمعاهدة التحالف المعقودة بين الدولتين، الا انها تتريث في الوقت نفسه في امر قطع العلاقات السياسية بينها وبين ايطاليا. وقرر العراق استطلاع وجهة النظر التركية بالنسبة لتطورات الموقف الدولي. وايفاد ناجي شوكت وزير العدل بهذه المهمة ومعه نوري السعيد وزير الخارجية.

وصل الوفد العراقي الى انقرة في (24 حزيران) واجري اتصالات مع سراج اوغلو، وزير الخارجية التركية، حول مواقف الدولتين الجارتين تجاه بريطانيا والمانيا بعد سقوط فرنسا، وكان رأي الوزير التركي عدم دخول العراق الحرب، واستشهد بموقف تركيا التي لها اتفاق مع بريطانيا بأنها لن تدخل الحرب وان مصالح الوطن قبل كل شيء. كما قابل ناجي شوكت بصورة سرية في 5 تموز فون بابن، السفير الألماني في تركيا، وتباحث معه مؤكدا الاتجاه القومي للحكومة العراقية ورغبتها في تحرير العراق من السيطرة البريطانية ومطالباً مبادرة الألمان لمساندة قيام حكومة وطنية مستقلة في سوريا وموضحا أن ثورة عربية ستقوم في فلسطين، ومشككا بنوايا ايطاليا الاستعمارية تجاه الوطن العربي.

كان من نتيجة هذه المقابلة ان اسرعت ايطاليا الي تطمين العرب على استقلالهم بواسطة الوزير الايطالي المفوض في بغداد الذي قدم كتابة الى رئيس الوزراء العراقي جاء فيه : "ايطاليا – طبقاً للسياسة التي تتبعها– ترمي الى تأمين الاستقلال التام والاحتفاظ بالكيان السياسي لكل من سوريا ولبنان والعراق والبلاد الواقعة تحت الانتداب

البريطاني، ولهذا فأن ايطاليا ســتقاوم كل ادعاء بريطاني أو تركي لاحتلال الأراضـــي، سواء كان ذلك في سوريا أو لبنان او العراق ".

ولما لاحظت بريطانيا تطور الأحداث في غير صـــالحها منذ امتناع الحكومة العراقية عن قطع علاقاتها مع ايطاليا الى سـفر الوفد العراقي الى تركيا. أبلغت الحكومة العراقية في (21 حزيران) بأنها قررت انزال بعض الجنود البريطانيين في البصـرة للتوجه الى حيفا، عن طريق بغداد والموصــل، فأجابت الحكومة العراقية في (16 تموز) بأن لا مانع لديها من نزول القوات بشـــرط ان الا تبقى مدة طويلة في العراق وان لا تقام فيه مخيمات للجيش .

أســتمرت بريطانيا بالضــغط على العراق وأخذت تثير الاحتجاجات والتهم ضــد الحكومة الكيلانية، مما دفع الجماعة القومية الى تجديد الاتصــالات مع المانيا بواسـطة فون بابن. ففي شـهر آب 1940 غادر ناجي شـوكت ثانية الى اسـتامبول، وزود بمذكرة تضـمنت مطاليب العرب القومية في الاسـتقلال و تحرير فلسـطين. وعند وصـول ناجي شوكت الي استامبول قابل فون بابن وسلمه المذكرة. وقد أصدرت الحكومة الألمانية بيانا أذيع من محطتي روما وبرلين باللغة العربية في (23 تشــرين الأول 1940) أعلنت فيه عطفها واهتمامها بكفاح الأقطار العربية في سبيل الحصول على استقلالها.

أزداد غضــب بريطانيا بعد رحلة ناجي شــوكت الى تركيا وأدعت أن القنصــلية الايطالية اصـــبحت مركز النشـــاط المحور، وان الوقت يبدو قريباً لأعاده العلاقات مع المانيا. أما نوري الســـعيد المؤيد لوجهة النظر البريطانية فعندما لاحظ تدهور العلاقات بين العراق وبريطانيا من سيء الى أسوأ حاول التأثير على رئيس الوزراء فقدم مذكرة في (15 كانون الأول 1940) اســتعرض فيها الوضــع في العراق وآراؤه في الســياســة

الخارجية، وحاول ان يبرهن أن التحالف مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية فيه فوائد كثيرة للعراق والعرب عامة، وأن العلاقات الحسنة مع هاتين الدولتين تساعد على حل المشكلة الفلسطينية لصالح الغرب. وعندما اهملت افكاره بدأ يفكر بالاستقالة لكنه عدل عن رأيه خشية أن تسوء الحالة في غيابه وشاركه الوصي هذا الرأي .

اشارت الحكومة البريطانية على الوصي بإقالة الوزارة درءاً لما يخشى من اشتداد الأزمة بين الدولتين العراقية والبريطانية. فأرسل الوصي اشارة الى رئيس الوزراء بأن استقالة الوزارة مرغوبة لعدم الانسجام الوزاري ووجود خلاف بين وزير الخارجية نوري السعيد ووزير العدل ناجي شوكت. وأخذ الوصي يحشد انصاره لمقاومة الوزارة الكيلانية واسقاطها، فأجتمع برئيس اركان الجيش ومدير الشرطة العام وأوصاهما بعدم اطاعة الأوامر التي تصدرها اليهما الوزارة خلافا للقوانين المرعية والدستور.

دفعت مواقف الوصي من الوزارة الكيلانية العقداء الاربعة الى إيفاد العقيد محمود سلمان لمقابلة الوصي وابلاغه بأن الجيش مصمم على بقاء الوزارة الكيلانية فأستسلم الوصي للقوة ووافق على بقاء الوزارة، لكنه عمل على حشد المعارضة في المجلس النيابي لأسقاطها، فشن النواب المعارضون في جلسة (30 كانون الثاني 1941) حملة منظمة طالبت رئيس الوزراء بالاستقالة، فأجتمع رشيد عالي الكيلاني الذي حضر جزءا من مناقشات المجلس النيابي مع أعضاء حكومته واتفقوا فيما بينهم على طلب حل المجلس النيابي، فسارع الكيلاني إلى كتابة الارادة الملكية بحل المجلس، وعندما عرضت الارادة الملكية على الوصي رفض توقيعها، وغادر الوصي العاصمة الى جهة مجهولة عرفت بعدئذ بوصوله إلى الديوانية.

وضع هروب الوصي الكيلاني في موقف حرج جداً، فأجتمع بقادة الجيش وأعلن عزمه على الاستقالة. وفي يوم (31 كانون الثاني) قدم الكيلاني استقالته الى الوصي في الديوانية، وتضمنت اتهاما للوصي بعرقلة أعمال الوزارة استجابة لبعض الايدي والمصالح الأجنبية، وعدم موافقته على حل المجلس النيابي فكانت استقالة الكيلاني اقسى استقالة قدمتها وزارة عراقية .

اندلاع الثورة

يبدو أن الوصي في اختياره الهروب الى الديوانية كان يهيئ للقضاء على القادة الأربعة، فالديوانية مركز عسكري مهم اعتقد الوصي بأنه يمكن أن يستغله لمقاومة حكومة بغداد، ولهذا عقد فور وصوله اجتماعا عسكريا لأمري الوحدات واتصل بالمحافظين (المتصرفين) تلفونيا وطلب اليهم عدم تنفيذ أوامر بغداد، لكن وصول استقالة الكيلاني الى الديوانية جعل الوصي يوقف اتصالاته ويطلب حضور بعض الساسة من بغداد للتداول في تشكيل الوزارة الجديدة.

عهد الوصي في (1 شباط 1941) الى طه الهاشمي بتأليف الوزارة التي ضمت بلأضافة اليه واحتفاظه بوزارة الدفاع أيضاً كلا من: عمر نظي للداخلية والعدل، علي ممتاز للمالية، عبد المهدي للأقتصاد، صادق البصام للمعارف، وحمدي الباجه جي للشؤون الاجتماعية، وتوفيق السويدي للخارجية، واوضح الهاشمي ان سياسة حكومته الخارجية لا تختلف في جوهرها ومراميها عما سارت عليه الوزارات المتعاقبة من سبل وما توخته من أهداف، وقال: "أن العراق كدولة ناشئة احوج ما يكون الى الابتعاد عن ويلات الحرب".

تكتل رشـيد عالي الكيلاني مع بعض رجال الحركة القومية وشـكلوا جمعية سـرية باسـم (اللجنة السـرية العربية) كان أبرز أعضـائها الحاج أمين الحسـيني مفتي فلسـطين ورشـيد عالي الكيلاني ويونس السـبعاوي وناجي شـوكت، وتقدمت اللجنة السـرية بطلب لتأسـيس حزب علني باسـم (حزب الشـعب) ليكون سـتاراً للجنة السـرية وواسـطة للدعاية ولكن وزارة الداخلية رفضت اجازته .

من الملاحظ على تشكيلة (اللجنة السرية العربية) إنها مثلت العسكريين والمدنيين، الا أنـه لم يكن هنـاك غير عربي واحد من خـارج العراق هو المفتي، ويبـدو أن التمثيل المحدد للعرب في هذه اللجنـة يعود الى أن المفتي هو المســـؤول عن العرب القوميين الموجودين في العراق من الســـوريين والفلســـطينيين واللبنانيين، فهو بهذا يمثلهم، ولعل ضرورات العمل السري ولكون الثورة التي يهيأ لها ستقع في العراق وليس في فلسطين أو شرقي الأردن كما كان مقرراً من قبل، أوجبت ان تكون التشكيلة على هذا النحو.

عقدت اللجنة العربية اجتماعات لاحقة لاجتماعها التأسـيسـي لاتخاذ قرارات بشـأن ما يستجد من احداث. وقد ناقشت اللجنة الضغوط، فاتفقت على أن ضغط بريطانيا على العراق لقطع علاقاته الدبلوماسـية مع ايطاليا يراد منه "زج العراق في الحرب وارغام بقية الأقطار العربية على السكوت وعدم المطالبة بحقوقها".

أما بريطانيا فقد أرادت الاسـتفادة من تطور الحوادث في العراق فرتبت اجتماع بين ايدن، وزير خارجيتها وتوفيق السـويدي وزير الخارجية العراقي في القاهرة. وقد أوضـح ايدن للوزير العراقي نقمته على الجيش العراقي والزعم بأنه "قد أصبح متشرباً بروح النازية والفاشـية وبرر عدم إيفاء بريطانيا بالتزامتها بتسـليح الجيش العراقي بأن الجيش اصـبح بعيدا عن التعاون مع بريطانيا.

ويبدو أنه طلب من السويدي تشتيت قادة الجيش القوميين واضعاف نفوذهم ولهذا انتشرت الاشاعات عن طلب بريطانيا من العراق تنحية القادة العسكريين. وقد شعر القادة بعد صدور امر نقل كامل شبيب في (26 آذار) الى قيادة الفرقة الرابعة بأن هذا النقل أشد خطراً وابلغ أثراً وان الجهة الاجنبية هي التي تريد ذلك.

عقدت اللجنة العربية اجتماعا في يوم (31 آذار) قررت القيام بالثورة ولعل أهم ما ذكر في هذا الاجتماع قول العقداء الأربعة بأنهم يجب أن يعيدوا عهد القائد العربي (خالد بن الوليد). وفي مساء اليوم التالي، الأول من نيسان، عقد اجتماع في معسكر الرشيد حضره العقداء الاربعة اضافة الى أمين زكي وكيل رئيس اركان الجيش، وتقرر في هذا الاجتماع أعلان حالة الطوارئ في معسكر الرشيد ووزعوا الجنود في نقاط مهمة في بغداد وحول القصر الملكي، وأوفدوا فهمي سعيد يرافقه امين زكي لتقديم الرجاء الى طه الهاشمي بالاستقالة، فعاد – فهمي سعيد يرافقه امين زكي وهو يحمل استقالة الهاشمي موجهة الى الوصي.

بعد استقالة الهاشمي كادت الأزمة أن تنفرج لولا هروب الوصي، وكان الوصي نائما في قصره عندما وصله خبر الحركة، فأنتقل الى دار عمته صالحة في الرصافة ثم التجأ بعد ذلك الى السفارة الامريكية واجتمع لبضع ساعات مع الوزير المفوض الامريكي نابنشو knabenshue الذي دبر نقله الى الحبانية بسيارة السفارة في اليوم التالي وهناك قابل الوصي السفير البريطاني الجديد كنهان كورنواليس الذي وصل لتوه الى الحبانية في طريقه الى بغداد لاستلام مهام عمله. وقد أبلغ كورنواليس ان التوصل إلى تسوية مع الثوار قد اصبح مستحيلا وشجعه على الذهاب الى البصرة والعمل من هناك لاستعادة السيطرة على الموقف بعد تشكيل حكومة جديدة في البصرة وزوده بمبلغ كبير من المال

لمقاومة الثورة. وقد نقل الوصـــي على متن طائرة حربية الى البصــرة يرافقه علي جودت الايوبي ومرافقه عبيد الله المضايفي فوصلوها في 3 نيسان.

وفي الوقت نفسه أصدر رئيس الأركان بيانا الى الشعب العراقي اتهم فيه الوصي بالعمل على احداث الشقاق في صفوف الأمة، والتشبث بشتى الطرق الأستحصال البيعة لنفســـه على عرش العراق، وتحطيم الجيش الوطني، وأعلن البيان عن تشـــكيل حكومة الدفاع الوطني برئاســة رشــيد عالي الكيلاني. وقد اذاع الكيلاني بياناً بعد ذلك أعلن فيه سياسة الحكومة الجديدة التي اساسها عدم توريط البلاد في اخطار الحرب والقيام بأداء رســـالتها القومية والمحافظة على تعهداتها الدولية وتقوية الروابط الحســـنة مع الأقطار العربية المجاورة.

اثار نبأ تشـكيل حكومة الدفاع الوطني موجة عارمة من الحماسـة الوطنية فخرجت الجماهير الى الشوارع مجرد سماعها النبأ تهدر باللعنة ضد الانكليز واعوانهم في العراق فكان الشعب شيبة وشبابا يردد "يسقط الخونة" "يسقط عبد الاله الوصـي" وانهالت على مبنى رئاســـة الحكومة الاف البرقيات تأييدا للثورة، وكان اكثر المؤيدين حماســـة هم المدرسون الشباب وطلابهم ذوو المشاعر الوطنية والقومية. كذلك جاءت الوفود من كل انحاء العراق الى بغداد لتضـــع نفســـها تحت تصـــرف الحكومة الجديدة، كما أعلنت المنظمات والنوادي القومية مثل نادي المثنى والجوال العربي عن تأييدها ودعمها للثورة.

أما عن الوصي فقد حاول أن ينظم حركة مقاومة مسلحة في البصرة وأن يشكل حكومة مناوئة تتولى تصـفية الثورة بالقوة. وكان متصـرف البصـرة صـالح جبر اول من أبدى استعداده للتعاون مع الوصي للتصدي للثورة، وحاول اقناع قائد حامية البصرة وقائد القوة النهرية وقادة وحدات الجيش المرابطة في المنطقة بمساندة الوصي، الا انهم رفضوا

واتخذوا قراراً بعدم مقابلة وحدات الجيش المرابطة في بغداد وعدم السماح للقوات البريطانية بدخول البصرة، ومنع الوصي من تأليف حكومة في البصرة. ثم صدرت الأوامر من بغداد الى قائد حامية البصرة بعزل صالح جبر واحضاره مخفورا الى بغداد حيث القي في السجن. وبعد أن أدرك الوصي فشله في مقاومة الثورة لتجافي (4 نيسان) الى سفينة حربية بريطانية راسية في شط العرب ثم انتقل الى فلسطين والأردن .

اوجد هروب الوصي وتركه لمسؤولياته الدستورية ازمة دستورية في البلاد، وقد ظهرت عدة آراء لمعالجة هذه الأزمة، فأقترح بعضهم الغاء النظام الملكي واعلان الجمهورية الا ان غالبية الآراء كانت تريد ابقاء الملكية واختيار وصي جديد على العرش. فوقع الاختيار على الشريف شرف وعقد مجلس الامة جلسة في (10 نيسان 1941) وسط تظاهرات ضخمة كانت تجوب شوارع بغداد مؤكدة تأييدها للثورة، وكانت تلك التظاهرات من السعة بحيث لم يتمكن العرب القوميون الشباب وكذلك الشرطة من السيطرة عليها بسبب الحماسة التي تجلت عند ابناء الشعب في دعمهم لثورتهم القومية. وقد قرر مجلس الامة بأجماع الحاضرين عزل الوصي عبد الاله وتعيين الشريف شرف بدلا منه. وكان اول عمل قام به الوصي الجديد أصدار الارادة الملكية بقبول استقالة الهاشمي وتكليف الكيلاني بتشكيل وزارة جديدة بشكل دستوري. فشكل الكيلاني وزارته في (12 نيسان) واعلن ان حركة الشعب الوطنية لم تكن عبثا، وأنه يؤيد ارادة الأمة، وقيام الحكومة بواجباتها الدولية بما يتفق مع تعهداتها، ولا يسيء الى كرامتها .

الغزو البريطاني والتحدي العربي:

بعد التطورات السياسية الداخلية في العراق أوضح السفير البريطاني لحكومته الوضع في العراق واقترح عليها ارسال قوات عسكرية زاعماً "أنه في حالة اهمال بريطانيا

العظمى للوضـــع في العراق فيجب ان تكون على اســـتعداد لترى هذه البلاد واقعة في قبضـــة الالمان"، فأوعزت الحكومة البريطانية الى ســـفيرها بأن يماطل في تقديم أوراق اعتماده بحجة عدم وجود من يسـتطيع أن يقدم له اوراق اعتماده رسـمية وشـرعية، وفي الوقت نفسه قرر تشرشل رئيس وزراء بريطانيا الاحتفاظ بالبصرة وبعض المراكز وطرق المواصلات المهمة .

وصـــلت اول وجبة من القوات البريطانية إلى البصـــرة في (18 نيســـان 1941) ووافقت الحكومة العراقية على نزول القوات في (19 نيســـان) بشـــرط ان تقوم بريطانيا بتســـريع نقلها الى الرطبة، وان لا تكون القوات في حالة العبور اكثر من لواء واحد مختلط، ويخبر عنها في وقت ملائم قبل وصـولها، ولا يسـمح لأي قوات جديدة بالنزول الا بعد مغادرة القوات الموجودة في الأراضـــي العراقية. وطلبت الحكومة العراقية من الســـفير البريطاني الجديد تقديم أوراق اعتماده لأن عدم تقديمها يعتبر أمرا غير طبيعي لاسيما وان السفير يطلب اموراً تخالف المعاهدة وطلبت في الوقت نفسه من وزارة الدفاع أتخاذ الترتيبات العسكرية للدفاع عن سلامة المملكة .

اعتبرت بريطانيا شروط الحكومة العراقية تقيدات غير مطابقة لروح ونص المعاهدة العراقية – البريطانية لعام 1930، وهدد تشـرشـل بأسـتعمال القوة لضـمان انزال القوات البريطانية، ولهذا لم يعبأ بقرار الحكومة العراقية بعدم الســـماح بأنزال قوات جديدة في البصـــرة، فأنزلت بريطانيا في (29 نيســـان) لواء مدرعا قام بأحتلال منطقة الميناء ومشروع الكهرباء. وقامت السفارة البريطانية في اليوم نفسه بتسفير النساء والأطفال من الرعايا البريطانيين الى الحبانية ثم الى خارج العراق. أما الباقون فقد جمعوا في يوم (30 نيسان) في السفارة البريطانية والمفوضية الأمريكية .

وازاء تطور الأحداث قدمت الحكومة العراقية مذكرة احتجاج للسـفارة البريطانية في (30 نيسان) لفتت فيها نظر السفارة الى المسؤولية المترتبة على نتائج خرق المعاهدة من قبل بريطانيا التي اسـتمرت في أعمالها الاعتدائية فكان ذلك انذاراً كافيا وصـريحا للحكومة العراقية بعزم بريطانيا على محاربة الثورة والقضـاء على السـيادة الوطنية، فاتخذت حكومة الثورة بعض التدابير الاحتياطية لسـلامة البلاد وذلك بإقامة قوة بجوار الحبانية وطلب قائد القوة الى السـلطات العسـكرية البريطانية عدم تحليق الطائرات البريطانية لأي سبب كان وعدم خروج المدرعات من المعسكر الى ان تتم تسوية سلمية بين الحكومتين العراقية والبريطانية حول المسائل المختلف عليها والتي أدت إلى الأزمة، والا فأن القوات العراقية ستفتح عليها النار.

ادى تطور الأحداث الى الصدام في الساعة الخامسة والدقيقة الخمسين من صباح يوم (2 مايس) اذ قامت الطائرات البريطانية بالتحليق في الجو، ثم اسـقطت اول قنبلة فوق الهضبة دوت بعدها في الجو القذائف العراقية التي اجابت على القنبلة. وفي الوقت نفسه وزعت السفارة البريطانية منشورات زعمت فيها بأنه لا نية لها قط بأحتلال العراق او بنزع الاستقلال منه، وهاجمت بشدة حكومة الثورة ورئيسها رشيد عالي الكيلاني الأشد خطرا على اهل العراق وعلى مصيرهم ومصير الأمة بأسرها، حسب زعمها.

اجتمع مجلس الوزراء العراقي، على اثر وصول انباء الصدام الى بغداد في الساعة الثامنة والنصف صباحا، وقرر ما يأتي:

1- ارسـال احتجاج الي السـفارة البريطانية على اعتداء القوة الجوية البريطانية في الحبانية على القوات العراقية، وتحميل بريطانيا مسؤولية ما يحدث من نتائج.

2- طلب ممثل سياسي الماني الى بغداد بأسرع ما يمكن.

3- تأسيس علاقات سياسية مع روسيا السوفياتية.

4- نشر بيان من قبل رئيس الوزراء يتضمن ايضاح الاعتداء البريطاني في الحبانية على قواتنا ومقاتلتها.

قوبل تصدي العراق للغزو الاجنبي بتأييد شعبي واسع في داخل العراق وفي عموم الوطن العربي. وادرك العراقيون أن الغزو البريطاني يضع المواطن في موقف اما ان يكون مع الوطن او مع البريطانيين، ولهذا وقف الشعب العراقي بصلابة وشجاعة ضد الغزو، وأصدر رجال الدين فتاوى تدعو لمقاومة الانكليز ومساندة الثورة، وشكلت وحدات من كتائب الشباب التي تضم الفتيات والفتيان من طلاب المدارس العالية والكليات والموظفين وأرباب المصالح ودربوا على السلاح. كما سوندت الحركة من قبل المنظمات والاحزاب القومية، وتألفت قوة مسلحة من العرب الفلسطينيين والسوريين عهدت قيادتها الى فوزي القاوقجي لخبرته في حرب المقاومة في فلسطين، وأيد الشعب العربي في مصر ثورة العراق وحاول عزيز علي المصري وطياران اخران من الضباط الأحرار الهروب من مصر بأحدى طائرات سلاح الطيران المصري للاشتراك في القتال ضد الانكليز في العراق .

وادت "حركة الاحياء العربي" في سورية دوراً بارزاً ومتميزاً في تنظيم المتطوعين وارسالهم الى العراق للمساهمة في ثورة العراق القومية. وتم تشكيل "حركة نصرة العراق" لدفع المواطنين في سوريا الى التطوع والمشاركة الفعلية ماديا ومعنوياً.

احتلال بريطانيا للعراق وعودة الأوضاع السابقة

بدأت العمليات الحربية في (2 مايس 1941) بعد أن قامت القوة الجوية البريطانية بقصف القوات العراقية جوار الحبانية، وردت القوات العراقية حيث فتحت المدفعية وقوات المشـــاة نيرانها على الطائرات المغيرة وعلى القاعدة، واســتمر القتال حول الحبانية اربعة ايام انسحب بعدها الجيش العراقي نحو الشرق وتمركز في سن الذبان. وقد بذل الانكليز جميع الجهود من أجل الاحتفاظ بالحبانية والمحافظة على انابيب النفط الممتدة إلى البحر المتوسط.

وبعد أن تمكن البريطانيون من الســـيطرة على الحبانية بدأوا بأعاده تنظيم قواتهم وتعزيزها، وتطوع عدد من الصـــهاينة من عصـــابة "ارغون زفاي لومي" المقاتلة القوات العراقية، بالاضـــافة الى الفوج الاردني بقيادة كلوب باشـــا الذي انيطت به مهمة تنظيم حركة المقاومة ضـــد حكومة الثورة لصـــالح عبد الاله وتحريض القبائل عليها. وقد اســتطاعت هذه القوات احتلال الرطبة بعد أن تغلبت على المقاومة العراقية ثم وصــلت الى نهر الفرات، وتقدمت الى الحبانية ومنها الى الفلوجة حيث دارت معركة عنيفة حول المدينة استبسلت فيها القوات العراقية، لكنها انتهت بأحتلال الفلوجة من قبل البريطانيين لتفوقهم في العدد وامتلاكهم الأسلحة المتطورة.

بعد احتلال الفلوجة اصـــبح الطريق أمام البريطانيين مفتوحا نحو بغداد لاحتلالها لكن السـيول الكبيرة عرقلت التقدم على الطريق الرئيسـي فقام كلوب بعبور الجزيرة وقطع سكة حديد الموصـل قرب سـامراء ثم تقدم واحتل المشـاهدة (قرب التاجي) وانحدر جنوبا نحو بغداد، واسـتطاعت القوة الرئيسـية البريطانية من التقدم عن طريق خان نقطة (خان ضـاري) وقامت القوات البريطانية بصـد الهجوم العراقي المعاكس بصـعوبة ووصـلت إلى مشارف بغداد في (29 مايس) .

ادركت جماهير بغداد التي رأت القوات الغازية وسمعت اطلاقات المدافع حقيقة الوضع العسكري، كما ادركت القيادة العسكرية إن البلاد مقبلة على تحمل مصائب الاحتلال البريطاني أن عاجلا ام اجلا فطلبت وزارة الدفاع من رئاسة مجلس الوزراء الموافقة على تشكيل لجنة بأسم "لجنة الامن الداخلي في العاصمة ضد الطوارىء" لأتخاذ التدابير اللازمة لتامين الوضع داخل العاصمة. وفي عصر يوم (29 مايس) غادر بغداد الكيلاني والمفتي وبعد فترة وجيزة التحق بهما القادة الأربعة ودخلوا الاراضي الايرانية فقبلوا كلاجئين سياسيين.

اما في بغداد فبقي يونس السبعاوي وزير الاقتصاد الذي اعلن نفسه حاكما عسكرية وحث الشعب على أعادة تنظيم نفسه للمقاومة وقد وزعت كتائب الشباب على مناطق بغداد الرئيسة ومداخلها وخصص من الكتائب ثمانية عشر شابا للسبعاوي بأسم "حرس السبعاوي الفدائيين " ولكن حكم السبعاوي لم يستمر طويلا فقد اسرعت لجنة الامن الداخلي الى اقناعه بعدم الفائدة من المقاومة وضمنت تسفيره بواسطة سيارة شرطة مسلحة إلى الحدود الايرانية.

اسرعت لجنة الامن الداخلي باجراء الاتصالات الضرورية لأيقاف القتال ووضع شروط لهدنة "شريفة" تحفظ للجيش العراقي كرامته وللبلاد استقلالها، وبعد مداولات بين الجانبين توصل الطرفان الى الهدنة مع السماح للجيش العراقي بالاحتفاظ بجميع اسلحته ومعداته وذخائره، على أن تسحب القوات العسكرية الى مراكزها المخصصة لها عادة في زمن السلم، مع اعطاء جميع التسهيلات للسلطات العسكرية البريطانية فيما يخص المواصلات بالسكك الحديدية والطرقات والأنهر.

وبهذا انتهت الثورة العراقية التي اســـتمرت شـــهرين كما انتهت الحرب العراقية – البريطانية التي اســـتمرت حوالي الثلاثين يوما، والتي عبرت عن المطامح القومية في الحصـــول على الاســـتقلال التام والحرية للشـــعب العربي، واكدت انتماء العراق القومي ومساندته للنضال العربي.

دخل عبد الاله الى بغداد مع الحراب البريطانية في يوم (1 حزيران 1941) وهو يشـــعر بما للبريطانيين من فضـــل عليه، فأخذ يعمل منذ اللحظات الأولى لدخوله بغداد على تحقيق رغبات بريطانيا بصورة عاجلة فأطلق سراح من اتهمتهم حكومة رشيد عالي الكيلاني بالتجسس لصالح بريطانيا، وعهد الوصي الى جميل المدفعي بتشكيل الوزارة الجديدة، فشكل المدفعي وزارته في (2 حزيران).

كان اول عمل قامت به وزارة المدفعي هو اعلان الاحكام العرفية وتشكيل مجلس عرفي لمحاكمة انصار الثورة وقادتها، كما اسرعت الوزارة في الاستجابة الطلب سلطات الاحتلال الجديد عن طريق الســـفارة البريطانية التي طالبت الحكومة العراقية في (4 حزيران) ان يكون لبريطانيا مطلق الحرية خلال الحرب بأن تضـــع قواتها البرية والجوية في أي نقطة (مركز) في العراق مما تجده ضروريا للدفاع المشترك، وطلبت أيضا وضع الرقابة على المخابرات والسـيطرة العسـكرية التامة على ميناء البصـرة ومنطقة القاعدة العسكرية البريطانية وشط العرب والنقاط المؤدية اليه.

وقد وافقت وزارة المدفعي على هذه الطلبات، والواقع أن هذه الموافقة كانت صـــورية لأن الجيوش البريطانية كانت قد احتلت العراق وتدفقت عليه قواتها بموجب الخطة العسكرية المقررة، ووضعت وسائل النقل البرية والنهرية والموانئ والسكك الحديد كافة تحت تصرف بريطانيا.

قامت وزارة المدفعي بقطع العلاقات الدبلوماســـية مع ايطاليا في (9 حزيران 1941) وكان عدم قطع العلاقات مع ايطاليا عندما دخلت الحرب الى جانب المانيا ســبب من أســباب توتر العلاقات بين بريطانيا وحكومة رشــيد عالي الكيلاني. وبدأت الوزارة بأخلاء جهاز الدولة من العناصـر الوطنية والقومية والغت عقود اكثر من (100) مدرس عربي (من سـوريا ومصـر ولبنان وفلسـطين) وأجرت تغيرات في سـلك الشـرطة والسلك الدبلوماسي.

وبـالرغم من الاجراءات الكثيرة التي اتخذتها وزارة المدفعي لأعاده الامن والنظـام وتســـيير ماكنـة الدولـة، لكنها لم تلق ارتياحا عند الانكليز الذين طـالبوا بحل الجيش العراقي، واعتقال جميع من ساهم أو شارك أو عطف على ثورة العراق وجمع هؤلاء الذين سمتهم بالرتل الخامس وابعادهم عن ساحة العمل السياسـي وتهييج الرأي العام، فطالبت بأنشاء معتقل أو معتقلات وارسال قادة الحركة القومية اليها حتى تتحسن الحالة الحربية أو تنتهي الحرب: ولكن رئيس الوزراء لم يكن يميل الى تأييد فكرة انشاء المعتقلات الأمر الذي أثار عليه الانكليز والوصي مع فقدم استقالته في (21 أيلول 1941).

عهد الوصـي الى نوري السعيد بتأليف الوزارة الجديدة، فألفها في (9 تشرين الأول 1941) وبدأت عملها بانسـجام تام مع السفارة البريطانية وازداد تدخل الانكليز اكثر من ذي قبل. وكان اهم عمل قامت به في السياسة الخارجية اعلان الحرب على دول المحور وانضـمام العراق الى ميثاق الأمم المتحدة في كانون الثاني 1943، وطرح نوري السـعيد في عام 1942 فكرة وحدة الهلال الخصـيب الذي يضـم بالاضـافة الى العراق، سـوريا ولبنان وفلسـطين والأردن، الا أن هذا المشـروع اصـطدم بتصـاعد الحركة الوطنية في سوريا.

وتعرض الجيش العراقي إلى تصـفية تكاد تكون كاملة بعد فشـل ثورة 1941، فقد احيل عدد كبير من الضـــباط الشـــباب القوميين على التقاعد، وجرد الجيش من القيادة الكفؤة وروح القتال والوسائل المادية التي تلزمه للدخول في معارك نظامية. واصبح هدفه المحافظة على الأمن الداخلي فقط، وخضـع لسيطرة الضـباط الاستشـاريون البريطانيون المعروفون بنزعتهم الاســتعمارية. أما الشــرطة فلقيت عناية خاصــة لأنها قوات موالية وصـرفت عليها المبالغ الطائلة وزاد عدد افرادها زيادة مضـطردة، واصـبح واجبها مراقبة العناصــر الوطنية المعادية لبريطانيا، وتعقب هذه العناصــر في المدارس والكليات ودور السينما ومحلات اللهو، وترصد حركاتهم وتسجيل أقوالهم.

و تعززت سـياسـة الاعتقال في عهد نوري السـعيد، فازداد عدد المعتقلين في الفاو بحيث تجاوز (750) معتقلا فقررت الحكومة جمعهم في مقر حامية العمارة، وكان كفيلا بدخول اي شخص المعتقل اذا اشتبه بأنه اشترك أو ساند الثورة، ولا يستلزم ذلك اجراءات طويلة وتحقيقات دقيقة، وقامت وزارة نوري الســعيد ايضــا بالغاء المنظمات الجماهيرية القومية، ومنها نادي المثنى بن حارثة الشـيباني بحجة أشـتغال اعضـائه في السـياسـة وســيطرت على ممتلكاته ووضــعت بنايته تحت تصــرف الانكليز الذين اتخذوها ناديا لجمعية اخوان الحرية ومنيرة المهاجمة رجال الحركة القومية. واغلقت جمعية الجوال العربي، وهي جمعية عربية ثقافية ساهم اعضاؤها بمجهود واضح في دعم الثورة ومقاومة الاحتلال.

اما بالنســبة لقادة الثورة، فقد الفت وزارة جميل المدفعي الســابقة مجلســا "عرفياً" وأجرت محاكمة غيابية وصــدر الحكم بأعدام رشــيد عالي الكيلاني ويونس الســبعاوي وصـلاح الدين الصـباغ وفهمي سـعيد و محمود سـلمان وعلي محمود الشـيخ علي وامين زكى، وبالاشغال الشاقة على عدد آخر. وبعد ان اصبح نوري السعيد رئيسا للوزارة قامت

بريطانيا بتسـليم القادة الذين أبعدتهم الى روديسـيا الى الحكومة العراقية التي اعادت محاكمتهم حضـوريا فحكمت في (4 مايس 1942) على العقيدين فهمي سـعيد ومحمود سلمان ومعهم يونس السبعاوي بالاعدام، وقد نفذ الاعدام في اليوم التالي رغم المعارضـة الجماهيرية الواسـعة. وحكم بعد ذلك على العقيدين كامل شـبيب وصـلاح الدين الصـباغ بالاعدام ايضـا. وقد نفذ حكم الإعدام بالشـهيد الصـباغ في يوم (16 تشـرين الاول 1945) وعلقت جثته على باب وزارة الدفاع. وحكم على عدد كبير اخر بالسـجن لمدة مختلفة، وهكذا كان مصـير ابطال الحركة الوطنية تلك الحركة التي قامت للدفاع عن استقلال العراق ومصالح الأمة العربية ضد العدوان البريطاني.

قامت وزارة نوري السـعيد بتعديل الدسـتور لزيادة صـلاحيات الملك الذي اعطي حق اقالة الوزارة، وحق الملك في اصـدار مراسـيم لها قوة قانونية في عطلة المجلس لاتخاذ تدابير مسـتعجلة لحفظ النظام والأمن العام، وكان الهدف من التعديل معالجة مشكلة تكرر الانقلابات العسكرية، لكن هذه المعالجة جاءت سطحية ومغلوطة ومنافية للروح الديمقراطية بدلا من معالجتها معالجة صـحيحة بأطلاق الحرية للجماهير وجعل الانتخاب مباشـرة، والحد من النفوذ الاقطاعي، والعمل على اصـلاح مافي البلاد من تأخر وفساد.

مظاهر الاحتلال البريطاني الثاني للعراق

أ- تزايد النشاط البريطاني

اسـتغلت بريطانيا فشـل الثورة، وعودة السـاسـة القدماء، وحمايتها لهم وابتعاد الجماهير الشـعبية عنهم، كما اسـتغلت ظروف الحرب لفرض ارادتها المطلقة وتثبيت

نفوذها، فعاد كثير من المستشارين البريطانيين الى الوزارات العراقية، واسندت لهم مديريات عامة ووظائف كثيرة، وفرضوا بأسماء شتى كمشاورين سياسيين وضباط ارتباط، ونشطت دائرة العلاقات في السفارة، واسست لها شبكة واسعة من العملاء منبثين في جميع فروع الادارة الحكومية والمدارس العالية والمؤسسات الأهلية، وقامت السلطات البريطانية بأنشاء مكاتب للارشاد والثقافة والدعاية ، كما عملت على اقامة نوادي رياضية واجتماعية مختلفة بقصد محاولة ابعاد الشعب العراقي عن الاهتمام بالأمور السياسية، وقد اشتهر منها ما يسمى ب "بنوادي اخوان الحرية".

واصبح العراق بعد فشل الثورة قاعدة عسكرية للقوات البريطانية والقوات الحليفة "مقر القيادة المشتركة للعراق و ايران – بايفورس" فعقد في بغداد مؤتمر في (أيلول 1941) حضره سفراء بريطانيا وقادة الجيوش في الشرق الأوسط، وقرر المؤتمر جعل العراق منطقة دفاع ومواصلات، فبدأت القوات البريطانية ببناء الثكنات والبنايات العسكرية في مختلف مناطق العراق. وانشأت المطارات والقواعد الجوية، واسرعت في تبليط الطرق الستراتيجية العسكرية، وعملت على تطوير ميناء البصرة للأغراض العسكرية. وقد بلغ عدد القوات البريطانية في نهاية عام 1942 حوالي (100) الف جندي تضمهم فرقتان بريطانيتان وكتيبة مدرعة بريطانية وثلاث فرق هندية، وفرقة بولونية واحدة. وكانت الحكومة العراقية بالاتفاق مع بريطانيا ملزمة بتوفير كل الخدمات وتهيئة كل قضايا الاطعام والاحتياجات الاخري لجيش الاحتلال وللعمال العراقيين الذين يشتغلون معهم. بقي العراق محتلا من قبل القوات البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية والى عام 1947، حيث اجليت هذه القوات ماعدا القوات العسكرية في الحبانية والشعيبة.

ب- **اضطراب الأحوال الاقتصادية**

اضـــطربت الأحوال التجارية والمالية عند قيام الحرب العالمية الثانية واحتكرت المواد الغذائية وارتفعت الأســـعار من قبل بعض التجار، الا أن حكومة الكيلاني اتخذت اجراءات اقتصـادية حاسـمة لوضـع حد للمتلاعبين بالاسـعار وتأليف لجان شـعبية. و ازدادت مشـكلة التموين تعقيدا، وخاصـة بعد توسـيع نطاق الحرب، وهجوم المانيا على الاتحاد الســـوفيتي ودخول الولايات المتحدة الحرب، ويمكن أن نعتبر تحديد التصـــدير لبعض البضـائع من البلاد المتحاربة او انقطاعها بتاتا عاملا رئيسـيا في ظهور مشـكلة التموين، اضافة الى عوامل أخرى مهمة هي:

1- انقطاع الاسـتيراد من الأقطار المجاورة من البلاد التي اعتادت ان تسـتورد منها، وهجوم تجار تلك الدول على الأسـواق العراقية، لابتياع البضـائع وتصـديرها إلى بلادهم.

2- رداءة موسـم الزراعة في العراق وفي الأقطار المجاورة في المواسـم السـابقة، مما أدى إلى ارتفاع اسعار المواد الغذائية المحلية بصورة عامة.

3- القوات البريطانية التي تواردت الى العراق بأعداد كثيرة، وحاجة هذه القوات الى مواد الاعاشة مما ادى الى شحة البضائع الاستهلاكية.

4- التضـخم النقدي، حيث ازدادت العملة المتداولة زيادة كبيرة نتيجة لازدياد رؤوس الأموال المستغلة في التجارة، ونفقات القوات البريطانية في العراق .

لقد عانت الفئات الشعبية من عمال وفلاحين وكذلك الموظفين واصحاب الدخل المحدود من وطاة الغلاة وارتفاع الأسعار أكثر من غيرهم، فقد أخذت الاسعار ترتفع كل يوم في حين بقيت قدراتهم الشرائية ثابتة، الأمر الذي أدى إلى سيادة روح التذمر فحدثت مظاهرات واضطرابات جماهيرية تطالب بمكافحة الغلاء وتحسين الاحوال المعيشية. وقد

حاولت الحكومة معالجة الأزمة الاقتصـــادية والســـيطرة على بعض البضـــائع وتحديد توزيعها بالبطاقات والسيطرة على استيراد بضائع اخرى.. وتحديد تصدير البضائع التي يحتاجها القطر، ولما رأت عدم جدوى هذه الاجراءات قررت احداث وزارة التموين عام 1944، الا أن الجهاز الاداري كان فاســدة ومرتشــية لذا اســتمرت الازمة حتى نهاية الحرب.

ج- السياسة الخارجية:

بعد فشـل ثورة العراق في (نيسـان – مايس 1941) سـارعت الحكومة العراقية الى قطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة فشي الفرنسية واليابان في (17 تشرين الثاني 1941)، وفي آذار 1942 عقدت معاهدة للصـداقة والتجارة مع الصـين، وفتحت قنصـلية عراقية في واشـــنطن. وكان اهم عمل قامت به وزارة نوري الســـعيد اعلان الحرب على دول المحور وانضـــمام العراق الى ميثاق الأمم المتحدة في كانون الثاني 1941. وفي مجال العلاقات العربية قدم نوري السعيد في عام 1943 مشروعة للاتحاد العربي عرف بأسم "مشروع الهلال الخصيب" لتكوين دولة اتحادية تضم العراق وبلاد الشام (سورية ولبنان وفلسطين والأردن)، لكنه أخفق في تحقيقه.

الأوضاع العامة في العراق في نهاية الحرب العالمية الثانية

اجراءات وزارة حمدي الباجة جي:

تعرضـــت وزارة نوري الســـعيد الثامنة الى انتقادات عنيفة من مجلس الأمة والصـحافة، وتركزت الانتقادات على استخدام الحكومة الضـغط والتهديد والاغراء والدس والتزوير وغيرها من الوسائل لضرب كل معارضة والعمل على تزوير الانتخابات النيابية بحيث كان النواب يعينون من قبل الحكومة تعيناً.

وازاء تلك الانتقادات قدم السعيد استقالته في (23 مايس 1944) واختار الوصي حمدي الباجة جي لتأليف الوزارة الجديدة، والباجة جي كان في العقد الســادس من عمره استوزر للاوقاف والشؤون الاجتماعية. وشكل وزارته في (3 حزيران) التي قيل عنها انها "وزارة الوصي" لتدخل الوصي في اختيار اعضائها .

اعلن الباجة جي كما جرت العادة بأن هدف وزارته "خدمة البلاد والنهوض بها في شتى نواحي الحياة، والعمل على رفاهية الشعب" وانه سيعمل على تنظيم التموين لتطمين رغبات الشـــعب وســـد احتياجاته. واســـتتاب الأمن في البلاد. وزيادة كفاءة الموظفين وتحســين ســمعتهم و حســن قيامهم بواجباتهم ، لكن الوزارة لم تنفذ من منهاجها شــيء يذكر، اذ سرعان ما حدثت الخلافات بين اعضائها بسبب رغبة بريطانيا بتقليص الجيش العراقي والتخلص من قادته الوطنيين الذين اظهروا العداء لبريطانيا خلال أحداث الثورة عام 1941.

قدم رنتن، المفتش البريطاني في الجيش العراقي اقتراح الى الحكومة طالب فيه بتقليص وحدات الجيش، والغاء فرقتين من الفرق الأربع، وهدفه من ذلك اضعاف الجيش وتمكين بريطانيا من ابقاء قواتها في الاراضي العراقية. الأمر الذي عارضه تحسين علي وزير الدفاع الذي أدرك بأن أكثر من (400) ضـــابط ســيكونون خارج الملاك بأحالتهم على التقاعد، الأمر الذي دفع الباجة جي الى تقديم اســـتقالته بهدف التخلص من وزير

الدفاع، واعاد تشـكيلها مرة ثانية في (29 آب 1944) وضـمت جميع اعضـاء الوزارة السابقة عدا تحسين علي، واستمرت هذه الوزارة ثمانية عشر شهراً، وكانت اطول وزارة عراقية مخضـرمة عملت حوالي السـنة في ظروف الحرب، والأشـهر السـتة الأولى من عهد السلم . وحدثت في عهد هذه الوزارة تطورات سياسية هامة على الصعيدين الخارجي والداخلي. ففي السياسة الخارجية عملت الوزارة على اقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السـوفيتي في آب 1945، وعين اول وزير مفوض للاتحاد السـوفيتي في بغداد هو كريكوري تتسيف زالتزيف Krikori Tiovith zaltzev.M، اما اول وزير عراقي مفوض في موسكو فهو عباس مهدي. كما تم تأسيس جامعة الدول العربية، وشارك العراق في تأسـيس منظمة الأمم المتحدة 1945مما شـجع على المطالبة بتعديل أو الغاء معاهدة 1930 العراقية البريطانية لتعارضـها مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وفي السـياسـة الداخلية انتعشت الحركة الوطنية.

قوة الحركة الوطنية ومطالبتها بالاصلاح السياسي والاقتصادي

قاسـى العراقيون كثيراً خلال الحرب العالمية الثانية، وانعدمت الحريات واعلنت الأحكام العرفية، وصـدرت الانظمة التي قيدت الحريات الشـخصـية وحرية الصـحافة وارتفعت الأسعار وفقدت الحاجات الأساسية، وكان العراقيون يتوقون الى انتهاء الحرب والحصول على الحياة الجديدة التي وعدوا بها .

وقد سـاعد انتشـار الوعي السـياسـي، والاذاعات والدعاية التي وعدت الشـعب بالحياة الجديدة عند انتهاء الحرب، على تطور الحركة الوطنية واشتداد ساعدها، وتوحيد اهدافها للحصـول على الاسـتقلال التام، وجلاء الجيوش الاجنبية المحتلة، والغاء او تعديل المعاهدة العراقية البريطانية.

وعلى الصـــعيد الداخلي بدأت الحركة الوطنية بالدعوة إلى تحســين الأوضـــاع الاقتصادية والاجتماعية والعمل على اقامة التنظيمات المهنية والنقابية، واصبحت قضية الارض وتحرير الفلاح وانقاذه من الاستغلال والفقر والمرض هدفا مهما من اجل تخفيف الفوارق الاجتماعية، والعمل على اســتثمار الأرض، وزيادة الانتاج الزراعي، وتحســين طرق الفلاحة، ولتحقيق ذلك طالبت الحركة الوطنية بـ :

1-توزيع الأراضي الأميرية الصرف على الفلاحين، وتطبيق الإصلاح الزراعي.

2-الاهتمام بمشاريع الري والبزل.

3-زيادة رأسـمال المصـرفين الصـناعي والزراعي وقيام الأخير بمسـاندة الفلاحين، وجلب الآلات الزراعية الحديثة، وتأجيرها للفلاحين بأجور زهيدة.

4-تأسيس جمعيات تعاونية زراعية، تضمن حقوق الفلاح، وترفع مستواه الاقتصادي والاجتماعي.

وأدى تدهور الأوضـاع الاقتصـادية الى اتسـاع نطاق الاضـطرابات العمالية للمطالبة بزيادة الأجور، وتطبيق قانون العمل، ومنع تشـــغيل الأطفال، وتهيئة العمل للعاطلين، واجازة النقابات العمالية، وبالفعل أجيزت بعض النقابات في اواخر الحرب العالمية الثانية.

وظهر الطلاب كقوة وطنية طالبت بالتنظيم الطلابي وتقوية الروابط بين الطلبة العرب عن طريق السفرات. وتحسس الطلاب مشاكل العراق والامة العربية. فوقفوا مع نضال الشعب العربي في سوريا ولبنان ضد اعتداءات سلطة الانتداب الفرنسي، وعملوا على مساندة القضية الفلسطينية، واستثمروا كافة المناسبات الوطنية والقومية لإظهار العاطفة القومية تجاه نضال الشعب العربي في أرجاء وطنه.

وكان الشــعب العراقي ينتظر خطاب الوصــي في افتتاح مجلس الأمة في (كانون الأول 1945)، وهو اول اجتماع يعقد للمجلس بعد انتهاء الحرب لمعرفة خطة الحكومة في عهد السلم الجديد، ومدى الاستجابة للمطالبة الشعبية، بعد التضحيات التي تحملها العراقيون خلال الحرب، الا ان الخطاب لم يتناول سوى امور عامة، وجاء مخيبة للآمال وللتطلعات نحو الحرية والاستقلال.

تأسيس جامعة الدول العربية ودور العراق فيها:

بعد فشل مشروع الهلال الخصيب الذي طرحه نوري السعيد عام 1943، عمل السعيد تحت اشراف ورعاية بريطانيا التي كانت تريد ابقاء سيطرتها الاستعمارية على الأقطار العربية لتأســـيس جامعة الدول العربية. ولتحقيق هذه الغاية قام بزيارات لبعض الأقطار العربية فزار القاهرة في عام 1943 واجتمع مع مصــطفى النحاس رئيس وزراء مصـــر، لكنه أخفق في الاتفاق حول الجامعة العربية نظرا التصـــادم المطامح العراقية والمصرية التي ترمي كل منها الى قيادة الوطن العربي .

وبعد استقالة نوري السعيد وتأليف وزارة حمدي الباجة جي استؤنفت الاتصالات المصرية العراقية للتوصل إلى اتفاق حول تأسيس الجامعة العربية. وعقد المؤتمر العربي العام في اواخر تموز واوائل آب 1944، وشارك فيها وفد عراقي برئاسة حمدي الباجة جي، وقرر المؤتمر تشكيل لجنة تحضيرية تتولى اعداد مشروع الجامعة العربية، وقد اجتمعت اللجنة في الاسكندرية في كانون الأول 1944 ووضعت ميثاق الجامعة العربية، وعقد اجتماع في القاهرة التوقيع الميثاق في (22 آذار 1945). وجاء انشـــاء الجامعة العربية وفقا للمبادئ الاساسية التالية:

1- المساواة بين الدول الأعضاء.

2- احترام اســتقلال الدول الاعضــاء وســيادتها وتأمين مســتقبلها وتحقيق أمانيها وامالها.

3- فض المنازعات بين الدول الأعضاء بالوساطة والتوفيق دون اللجوء الى القوة.

4- حظر عقد معاهدات مع الدول الاعضــاء او الدول الأجنبية تتعارض مع احكام الميثاق وروحه.

5-عدم اتباع سياسة خارجية تضر بسياسة الجامعة العربية أو بأحد أعضائها.

6- التعاون مع الهيئات الدولية لضـــمان الامن وتنظيم العلاقات الاقتصـــادية والاجتماعية.

اما المهام الأساسية للجامعة العربية فهي:

1- توثيق الصـلات بين الدول الأعضـاء وتنسـيق خططها السـياسـية تحقيقا للتعاون فيما بينها وصــيانة لاســتقلالها والنظر بصــفة عامة في شــؤون البلاد العربية ومصالحها.

2- السهر على تنفيذ ما تبرمه الدول الأعضاء من اتفاقات تنطوي على التعاون في مختلف الشؤون الاقتصادية والثقافية والقضائية .. الخ.

3- تحقيق الأمن العربي بفض المنازعات التي تنشــب بين الدول الأعضــاء بالطرق السلمية .

4- ولعب العراق، بعد تأسـيس الجامعة العربية دورة في تقوية التعاون العربي والعمل على سيادة التفاهم والتصـافي بين الأقطار العربية وساعد على ذلك كون حمدي الباجةجي من رجال السياسـة العراقية الجدد الذين لم تكن لهم خلافات سابقة مع

رجال السياسة العرب الآخرين . واتخذت الجامعة العربية مواقف ايجابية ازاء القضية الفلسطينية، وضد اعتداءات الفرنسيين المتكررة على سوريا ولبنان.

خطاب الوصي عبد الإله (27 كانون الأول 1945):

استمر انتقاد الحركة الوطنية للحكومة، وتطورت مفاهيم العمل السياسي، وازداد الوعي في نهاية الحرب العالمية الثانية، وتغيرت السياسة البريطانية تغيرا طفيفا بعد فوز حزب العمال في الانتخابات البرلمانية عام 1945، وما نشر من دعايات حول مناصرته لقضايا التحرر والديمقراطية، كل ذلك دفع عبد الاله الى عقد اجتماع لأعضاء مجلس الأمة في (27 كانون الأول 1945) والقي خطاباً سياسياً خطيراً كان مفاجأة لرئيس الوزراء وللمشتغلين بالامور السياسية.

تناول الخطاب تطور الوضع في العراق خلال الحرب العالمية الثانية، وزعم أن توقف الاصلاح يرجع الى قيام الحرب، والانشغال في اعداد الخطط والتشريعات المقتضية لمواجهة ظروفها المفاجئة، وضمان سلامة القطر العراقي، واضاف الوصي بأنه لا يريد تكرار الانقلابات العسكرية بسبب غياب الحكومة البرلمانية الحقيقية. وحدد اركان السياسة العراقية الجديدة بالعمل على تحقيق الامور الاتية:

1- الصيانة الاجتماعية: وتستهدف ايجاد العمل للعاطلين ورفع مستوى معيشة العمال والفلاحين، وتأمين مستوى صحي ومعاشي وثقافي اللمعوزين وصيانة كرامة الفرد وحياته.

2- العدل الاجتماعي: ويعني المساواة بين العراقيين، وتظافر الجهود بأخلاص لالغاء أي عامل من شأنه التفرقة بين العراقيين، ليصبح الشعب كله كتلة واحدة مرصوصة البنيان تتعاون على انهاض البلاد والذود عن حياتها.

3- اعداد جيل من الشـــباب لتولي اعباء الحكم والمســـؤوليات، وانشـــاء الاحزاب السياسية واصلاح قانون الانتخابات .

حاولت الحركة الوطنية وضـــع الوعود موضـــع التنفيذ عن طريق الضـــغط على الحكومة بالاصـــــلاح، وقد اثبت تطور الأحداث في العراق أن مبادئ الاصـــــلاح التي تضمنها الخطاب قد بقيت حبرا على الورق، لتمسك الفئة الحاكمة بمصـالحها وتضـحيتها بمصـالح الاغلبية من ابناء الشـعب. وقد قدم الباجة جي اسـتقالة وزارته في (29 كانون الثاني 1946).

الفصل السابع

تطور الحركة الوطنية

من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى تتويج الملك فيصل الثاني

1946 – 1953

اولا: اجازة الاحزاب السياسية العلنية:

أدرك الوصـي قوة الاتجاهات السـياسـية الجديدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتصـاعد الحركات الوطنية في مختلف بلدان العالم الثالث، فأراد تشـكيل حكومة تطمئن رغبات الوطنيين وتمتص نقمتهم على الأوضـــاع الســـائدة، وتنهي حالة الحرب وتنقل البلاد الى عهد جديد، فوقع اختياره على توفيق السويدي لتأليف الحكومة الجديدة.

بدأ السـويدي اسـتشـاراته مع بعض العناصـر والوجوه الجديدة التي كان يعتقد بأنها (عناصـر قومية نظيفة) ومشـهود لها (بالكفاءة والوطنية والنزاهة والسـمعة الحسـنة) مما يجعل الوزارة مقبولة ومحبوبة في نظر الشـعب ، فشـكل وزارته في (23 شـباط 1946) وضـــمت بعض الوزراء ممن عرفوا بالوطنية والرغبة في إنهاء الاحوال الاســتثنائية من امثال ســـعد صـــالح، وزير الداخلية، وعبد الوهاب محمود، وزير المالية، وعبد الهادي الظاهر، وزير الاقتصـاد، فاسـتقبلت الوزارة الجديدة بتفاؤل واسـع من الاوسـاط الوطنية والصحافة العراقية .

أعلنت الوزارة الجديدة أنها ستسعى الى نقل البلاد من حالة الحرب الى حالة السلم الجديدة بإلغاء الاحكام العرفية وسـد المعتقلات ورفع الرقابة عن الصـحافة، والسـماح بتأسيس الاحزاب السياسية، وتشريع قانون جديد للانتخاب، والعناية بالفلاحين وتحسين حالتهم وتوزيع الأراضـي عليهم. وفي السـياسـة الخارجية وعدت الوزارة بتعديل المعاهدة العراقية – البريطانية لجعلها تنسجم مع روح ميثاق الأمم المتحدة. وفي السياسة العربية تسـعى الى تعزيز جامعة الدول العربية والحفاظ على حقوق عرب فلسـطين ومسـاعدتهم في شتى المجالات .

وأجازت وزارة السويدي في نيسان 1946 خمسة أحزاب سياسية هي:

1- حزب الاستقلال

بدأ التفكير في تأسـيس حزب قومي عربي عندما كان القوميون في المعتقلات، بعد إخفاق ثورة العراق سنة 1941، وكان فائق السامرائي صاحب الفكرة والداعي لها .

وتجددت الاتصـالات بين القوميين، بعد الخروج من المعتقلات في نهاية الحرب وتبلورت أهداف الحزب المقترح في الدعوة الى استكمال سيادة البلاد واستقلالها وتحريرها من كل نفوذ اجنبني، وتحرير الأقطار العربية الاخرى من السيطرة الاستعمارية وتوحيدها في دولـة عربيـة واحدة. واقنع الشـباب القومي محمد مهدي كبة، وكبة من الزعماء القوميين الذين أسـهموا في النشـاط القومي منذ مطلع الثلاثينات، ليكون على راس الهيئة المؤسسة للحزب.

قدم محمد مهدي كبة وزملاؤه داود السعدي وخليل كنة واسماعيل الغانم وفاضل معله وعلي القزويني وعبد المحسـن الدوري ورزوقي شـماس وعبد الرزاق الظاهر، طلبا

الى وزارة الداخلية في (12 آذار 1946) لتأسيس حزب الاستقلال وارفقوه بالنظام الأساسي للحزب، وكان من ضمن طالبي التأسيس محمد صديق شنشل وفائق السامرائي، فطالب وزير الداخلية سعد صالح باستبعادهما من الهيئة المؤسسة لأن وجودهما قد يفسر بأنه استفزاز للجهات العليا، لمساهمتهما الفعالة في ثورة العراق عام 1941، فيؤدي ذلك إلى عرقلة الحياة الحزبية . والملاحظ على أعضاء الهيئة المؤسسة أن اغلبهم من المثقفين المحامين المعروفين بالنضال القومي، وقد وصفوا بأنهم من القوميين الموالين الرشيد عالي الكيلاني، ولهم مواقف معروفة معادية للغرب .

اجازت وزارة الداخلية تأسيس (حزب الاستقلال) في (2 نيسان 1946) هدف الحزب في سياسته الخارجية الى العمل على تعزيز كيان العراق الدولي، وتحقيق سيادته الكاملة والسعي لتبديل المعاهدة العراقية – البريطانية تبديلا يطمئن السيادة الوطنية.

أما في السياسة العربية فهدف إلى مساندة الأقطار العربية التي ترزخ تحت السيطرة الاستعمارية للحصول على الاستقلال وحق تقرير مصيرها، والعمل على تحقيق الوحدة العربية. وقد أولى الحزب القضية الفلسطينية اهتماما خاصا، وجعل من اول واجباته مكافحة الصهيونية ومقاومة إنشاء كيان صهيوني في فلسطين أو في قسم منها.

أما في السياسة الداخلية، فقد دعا الحزب الى إقامة حياة دستورية صحيحة بأصلاح قوانين الانتخاب والادارة، وتعزيز استقلال القضاء، ورفع مستوى الصحافة، والعناية بالجيش وتثقيفه بالروح الوطنية، واصلاح الشرطة ورفع مستواها المسلكي والثقافي واحترام القوميات الاخرى.

وفي مجال السياسة الاقتصادية والمالية، دعا الحزب الى محاربة البطالة والفقر والتقشف الاقتصادي، بتوزيع الأراضي الزراعية توزيع عادلا، وحل مشكلة الارض،

واســـتثمار جميع الموارد الزراعية وزيادة الانتاج، وتصـــنيع البلاد بالتعاون مع الأقطار العربية الاخرى، ومســاهمة الدولة في المشــاريع الصــناعية كافة بما لا يقل عن نصــف رأس المال.

وعالج منهاج الحزب مختلف القضـــايا الاجتماعية والتربوية والصـــحية، فدعا الى رفع مستوى معيشـة العمال، وتعيين حد أدنى للأجور والضـمان الاجتماعي، وفي مجال التربية دعا الحزب الى اتباع ســياســة قومية تربوية ترتكز على التقاليد العربية الثقافية، والحاجات العملية التي يتطلبها البعث الجديد.

برز من قادة الحزب كل من محمد مهدى كبة وفائق الســامرائي ومحمد صــديق شـنشـل، وارتبط نشـاط الحزب بنشـاط قادته الثلاثة، وأصـدر الحزب عند تأسـيسـه جريدة لواء الاستقلال، وهي الجريدة الناطقة بلسان الحزب، وواصلت الصدور بصورة متقطعة حتى الغاء الاحزاب الســياســية في عام 1954، كما أصــدر الحزب جرائد أخرى منها صــدى لواء الاســتقلال واليقظة. وقد أســهمت جرائد الحزب في متابعة تطور الأحداث السـياسـية والاقتصـادية والاجتماعية، وتوضـيح مواقف الحزب من تلك الأحداث. والحق يقال ان جرائد الحزب جميعها اتصـفت بالجرأة والشـجاعة في نقد الفئة الحاكمة وكشـف عيوبها، وشـــحذ الرأي العام لمقاومة اجراءاتها وفضـــح خططها ونواياها ضـــد الحركة الوطنية.

سياسة الحزب القومية:

أولى الحزب القضـــايا القومية جانبا كبيرا من اهتمامه – وكانت قضـــية فلســطين القضية الاساسية في سياسته واستراتيجيته. وكان الحزب يرى أن سياسة الدبلوماسيات وسياسـة الاحتجاجات والاعتماد على نبل بريطانيا ومطالبتها بالرجوع الى الحق قد ظهر

افلاسها، ولهذا دعا الحزب إلى المقاومة الشعبية العربية ومساندة عرب فلسطين، وتنظيم حركة شاملة لأنقاذ اراضي فلسطين تتعاون فيها الحكومات العربية وابناء الشعب العربي، فتخصص الحكومات في ميزانياتها مبالغ كافية لأنقاذ الأراضي ويتبرع الشعب بالمال لذلك .

لعب الحزب دورا فعالا في اثناء الحرب الفلسطينية عام 1948 فعمد الى حشد الجماهير للضغط على الحكومة للمساهمة الفعالة في انقاذ فلسطين، وارسال الجيش العراقي للدفاع عنها، ومساعدة المجاهدين الفلسطينيين بالسلاح والعتاد. وطالب الحزب بأعادة الفتوة والتدريب العسكري بين طلاب المعاهد العالية والشباب القومي. وأدان مواقف الدول الكبرى والتواطؤ الامريكي – البريطاني لخلق الكيان الصهيوني.

وساند الحزب الحركات الاستقلالية في الوطن العربي، في سوريا ولبنان واقطار المغرب العربي والاحواز. وانبرت جرائد الحزب تدافع عن حقوق العرب في تلك الأقطار، وتطالب بأجراء استفتاء بأشراف هيئة دولية محايدة التقرير مصيرها بنفسها. وأيد الحزب استقلال ليبيا (طرابلس وبرقة) ووحدتها ورفض اية سيطرة أجنبية على أي جزء من أجزاء الوطن العربي، سواء على شكل انتداب أم وصاية دولية أم معاهدة.

أدرك حزب الاستقلال آن تحقيق الأهداف القومية لا يتم عن طريق جامعة الدول العربية التي اضعفتها الخلافات بين الحكومات العربية والسيطرة الأجنبية فسعى الى تأسيس منظمة عربية عامة، تمثل الشعب العربي تضم جميع المنظمات السياسية ذات الاتجاه القومي التقدمي، وأيدت هذه الفكرة الأحزاب والمنظمات في الأقطار العربية الأخرى. وبخاصة في مصر وسوريا وفلسطين، لكن الحكومات العربية وقفت ضدها

بشـــدة، واعتبرت وجود منظمة شـــعبية إضـــعافاً لجامعة الدول العربية، ففشـــلت جميع المساعي العربية لتحقيقها.

نهاية الحزب:

بدأت قواعد الحزب الشـــابة بتوجيه النقد الى زعماء الحزب، بعد مشـــاركة رئيســـه محمد مهدي كبة في وزارة محمد الصدر التي ألفت في شباط 1948 وبدأ الشباب يتأثر بالافكار العربية الاشـــتراكية التي تســـربت الى العراق في ذلك الوقت. وقد حاول الحزب في مؤتمره السنوي 1953 احداث بعض التطور في افكاره ونظريته، وذلك بالتركيز على النواحي الاجتماعية والمناداة بالاشتراكية، لكنه لم يوضح طبيعة المفاهيم الاشتراكية التي يســعى لتحقيقها، عبدا الاشــارة الى ان حزب الاســتقلال تضــامني لا يؤمن بالطبقية بل يعمـل على ازالـة الفوارق القـائمـة، ويعتبر الأمـة جمـاعـة وأفرادا جبهـة واحـدة لتحقيق الأهداف الوطنية.

تعرض الحزب للتعطيل للمرة الأولى في أعقاب انتفاضـــة تشـــرين الثاني 1952، ولكنه عاد الى مزاولة نشاطه في أيلول 1953، واستمر في النشاط السياسي حتى قيام نوري السعيد بحل الاحزاب السياسية في عام 1954، ومع ذلك استمر قادته في النشاط السياسي حتى قيام ثورة 14 تموز 1958.

2- حزب الأحرار:

يرجع حزب الأحرار في تكوينه ونشـــأته الى تكتل بعض النواب ورجال الســـياســـة القدماء والعناصر الموصوفة بالاعتدال، التي كانت مع خطة الحكم آنذاك وسارت ضمن الاطار الدستوري للوضع القائم. وكان مقررا أن يكون نوري السعيد رئيسا للحزب، فضلا عن بعض العناصـــــر الجديدة التي كان يراد لها التهيؤ لتولي الحكم بعدئذ. وعند تأليف

وزارة توفيق السـويدي، تقدمت مختلف الجماعات بطلب لتأسـيس أحزاب سـياسـية، ولما كان نوري السـعيد في تركيا للمفاوضـة من أجل عقد المعاهدة العراقية – التركية، وقع طلب التأسيس كامل الخضـيري ومعه السيد النقيب ومحمد فخري الجميل و محمد جواد الخطيب ونوري الأورفلي وعبد العزيز السنوي، واجتمعت الهيئة المؤسسة وانتخبت كامل الخضـيري رئيسـا للحزب وداخل الشـعلان معتمدة عامة ومحمد فخري الجميل سـكرتير عام للحزب .

وعندما عاد نوري السعيد الى العراق، كانت الظروف قد تغيرت في العراق، فبعد أن شـجعت السلطة تأسيس الاحزاب بدأت تخشـى وجودها، فأنصـرف نوري السـعيد عن فكرة الحزب، وبدأ بمعارضـة وزارة توفيق السـويدي واسـقاطها. اما السـويدي فقد انضـم ومعظم أعضـاء وزارته المسـتقيلة الى حزب الأحرار، واصـبح السـويدي رئيسـا للحزب، وسعد صـالح نائبا للرئيس، وقد اضـفى وجوده، مع بعض نواب المعارضـة، على الحزب نوعا من المعارضة للسلطة القائمة.

يعتبر حزب الاحرار من الأحزاب الإصلاحية، وكان معظم أعضاءه من الملاكين والتجار والمتمولين، وبينهم عدد غير قليل من رؤوساء العشائر والسراكيل مع عدد غير قليل من ذوي الثقافات العالية. وكان قادة الحزب البارزين يودون التعاون مع بريطانيا وإقامة علاقات متينة معها، ويعملون على تأييد العائلة المالكة الهاشمية. وأصدر الحزب جريدة (صوت الاحرار) لتكون لسانا له.

اوضـــح الحزب في منهاجه أن هدفه (النهوض بالشـــعب العراقي على إختلاف طبقاته والعمل على توحيد صـــفوف ابنائه في ســـبيل التعاون على تنظيم المملكة بالاساليب والطرق العصرية وتقدمها سياسية واقتصادية واجتماعية).

وفي السياسة الداخلية، دعا الحزب الى اصلاح الادارة العامة بحيث تستهدف (خدمة الشعب وتوزيع العدل) وتحقيق ارادة الشعب في سير الحكومة وتأمين سيطرته على أعمالها، والدعوة إلى قيام المشاريع الانشائية والعمرانية ونشر الزراعة الحديثة وتشجيع تأسيس الشركات الأهلية وشبه الحكومية. وفي السياسة الخارجية دعا الحزب الى التعاون مع الحكومات العربية لتحقيق أهداف الجامعة العربية ومساعدة الأقطار العربية غير المستقلة لنيل استقلالها وفي مقدمتها فلسطين، والعمل على تعديل المعاهدة العراقية – البريطانية بالشكل الذي يضمن مصالح البلاد وأمانيها.

نهاية الحرب

عندما أعلنت الأحكام العراقية عام 1948 قامت الحكومة بحملة واسعة للتضييق على الحركات والأحزاب، وأصبح الانتساب اليها تضحية لا يستطيع الاقدام عليها كل فرد وقد خول مؤتمر الحزب اللجنة العليا صلاحية المؤتمر العام في تقرير مصير الحزب فأصدرت اللجنة العليا بيان مسهبا أعلنت فيه تجميد نشاط الحزب السياسي.

يعتبر بيان الحزب، الذي أصدره بمناسبة تجميده وثيقة سياسية خطيرة كشفت الجوانب السلبية في الحياة السياسية. ومما جاء في البيان القول إن الفئة الحاكمة في العراق تنظر الى الاحزاب القائمة نظرة عداء منذ تأسيسها، ولقد استخدمت مختلف الوسائل للقضاء عليها فمن وعد ووعيد وارهاب وتضييق، ومن أغراء للمنتسبين حيث تنعم عليهم بالوظائف والنيابات او انجاز المصالح وابلاغهم الاماني اذا ما تركوا أحزابهم...). وأوضح البيان أن اللجنة العليا على قناعة تامة بأن الحكومة لا تريد أن يبقى من النظام الديمقراطي سوى ظواهره وإن وجود الحزب في مثل تلك الظروف ليس

الا شـــاهد زور على أن النظام القائم في العراق آنذاك نظام ديمقراطي، بينما هو في حقيقته (نظام استبداد وتحكم) .

أبلغ الحزب وزارته الداخلية في (12 كانون الأول 1946) قرار اللجنة العليا . المتضـمن ايقاف نشـاط الحزب مؤقتا إلى حين حصـول ظروف اخرى ملائمة للنشـاط الحزبي السياسـي. وقد اصـبح هذا التجميد نهاية حزب الاحرار اذا أنه لم يعد الى ساحة العمل السياسي من بعد.

3 – الحزب الوطني الديمقراطي:

ترجع جذور الحزب الى جماعة الأهالي التي ظهرت في الثلاثينات، وعادت الى النشـــاط خلال الحرب العالمية الثانية، واصـــدرت في (23 أيلول 1942) جريدة (صـوت الأهالي) التي أوضـحت أن هدفها (انقاذ الشـعب من عبودية الفقر والدعوة الى اقامة حكومة من الشعب الي الشعب)، والعمل عل تطبيق الديمقراطية (أمنية هذا الشعب وما يصبو اليه).

وبعد انتهاء الحرب والاعلان عن السـماح بأجازة الاحزاب السـياسـية، قدم كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسـين جميل وعبد الكريم الازري ويوسـف الحاج الياس وعبد الوهاب مرجان و عبود الشـــالجي وصـــادق كمونة طلبة الى وزارة الداخلية في (5 آذار 1946) لتأسـيس حزب سـياسـي باسـم (الحزب الوطني الديمقراطي) وبرز من بين قادة الحزب كامل الجادرجي ومحمد حديد و حسـين جميل. وقد وصـف كامل الجادرجي بأنه (الاقطـاعي والمصـــلح الذي كـان بـارزا في حركـة الأهـالي بـالثلاثينـات، وكـان يتمتع بالاحترام الفائق من جماعة المثقفين).

وكان محمد حديد من عائلة ثرية ، في الموصل، وحسين جميل محام مثابر، كما ضـمت الهيئة المؤسـسـة للحزب شـخصـيات إقطاعية وبرجوازية كبيرة من امثال عبد الوهاب مرجان وعبود الشالجي.

كانت غاية الحزب الاسـاسـية (القيام بأصـلاح عام في كافة نواحي حياة العراق السـياسـية والاقتصـادية والاجتماعية والثقافية وفق تصـميم منسـق شـامل الجميع تلك النواحي، وذلك بقصـد تحقيق تطوير البلاد من وضـعها المتأخر الى دولة ديمقراطية عصرية، ويتوسل الحزب الى تحقيق اهداف بالوسائل الديمقراطية).

أما في مجال السياسة الخارجية، فدعا الحزب الى اكمال استقلال العراق واقامة العلاقات بين العراق وبريطانيا على اساس الصداقة والمنافع المتبادلة... وتبديل المعاهدة البريطانية العراقية وفق هذه الأسس). وفي السياسة العربية دعا الى (تحقيق اتحاد البلاد العربية وتقوية جامعة الدول العربية... والعمل على تحقيق استقلال البلاد العربية المحرومة من استقلالها، ومقاومة تأسيس وطني قوي لليهود في فلسطين أو انشاء دولة يهودية فيها، وحل قضية فلسطين بما يضمن تكوين دولة عربية مستقلة فيها).

وفي السـياسـة الداخلية دعا الى تحقيق حياة ديمقراطية نيابية برلمانية، وتطبيق نظام الانتخاب المباشر، واصلاح الجهاز الحكومي والجيش اصلاحا عصرية، وضمان إستقلال القضاء، وزيادة الانتاج وحسن توزيعه، وتقليل الفروق الاقتصادية، وعالج منهاج الحزب النواحي الاجتماعية والثقافية المختلفة .

ارتكب الحزب، في بداية نشـاطه خطأ كبيرة بمشـاركته في وزارة نوري السـعيد التاسـعة (21 تشـرين الثاني 1946). بيد أنه تعرض الى اضـطهاد السـلطة، وعطلت صـحيفته عدة مرات، وقدم رئيسـه كامل الجادرجي الى المحاكمة، فقد اقامت وزارة ارشـد

العمري الأولى الدعوة على كامل الجادرجي لنشـره ثلاث مقالات اعتبرتها الحكومة مثيرة للرأي العام ومؤدية إلى تحريض الاهلين على التمرد، والعصـيان وتحسـين الجرائم التي يرتكبها المتمردون والمتظاهرون وتشويقهم بعدم الانقياد للقوانين.

تجميد نشاط الحزب

في مؤتمر الحزب الثالث المنعقد في (29 تشـرين الثاني 1948)، الذي حضـره عدد قليل من الاعضـاء نتيجة لظروف الاحكام العرفية السـائدة، طرح كامل الجادرجي اقتراحا بتجميد نشـاط الحزب، فأثار الاقتراح مناقشـات حامية انتهت بالمواقفة عليه في جلسة يوم (30 تشرين الثاني).

أصـدر الحزب بيانه بتجميد نشـاطه في (1 كانون الاول 1948)، ونشـر في جريدة صوت الأهالي الصادرة في (3 كانون الأول) وحذفت منها عبارة (لسان الحزب الوطني الديمقراطي). ومما جاء في بيان الحزب (ان استمرار الحزب على العمل في هذا الوضع الشاذ الذي تفاقمت مساوئه بأستغلال الادارة العرفية لمحاربة التنظيم الشعبي والحريات الدستورية ومكافحة نشاط حزبنا القائم في ظل الدستور وحرمانه من إمكانية العمل، كل هذا يعني إعطاء الوضـع القائم مظاهر النظام الديمقراطي، وهذا ما يخالف الواقع كل المخالفة، لذلك قرر الحزب أن يوقف اعماله حتى تتيح له الظروف امكانيات العمل مجددا)

والظاهر ان تجميد الحزب لم يكن بسبب سوء الأوضاع الداخلية وحدها وانما كان خلاف داخل الحزب نفسـه، حيث انتقد كامل الجادرجي بعنف من قبل اعضـاء الحزب في اجتماع مساء (13 آذار 1948) لعدم نزوله في المظاهرات الى الشارع وعدم دفاعه عن عزيز شـريف واحتجاجه على اغلاق جريدته . و ظهر هذا الخلاف بوضـوح بين

قادته، خلال فترة التجميد عندما اشـترك حسـين جميل في وزارة علي جودت الايوبي (1 كانون الثاني 1949) وزير العدل دون موافقة كامل الجادرجي ومحمد حديد.

بيان الحياد:

اســـتأنف الحزب نشـــاطه في (29 تشـــرين الثاني 1950) وتعاون مع بعض السـاسـة المسـتقلين ونواب المعارضـة واصـدر بيان الحياد الذي جاء فيه (رغبة منا في تحقيق ذلك (الحياد) نعلن أن الانحياز الى اية كتلة من الكتلتين المتنازعتين، سـواء أكان في الحرب الباردة القائمة بينها أو الاصـطدام المسـلح الذي يحتمل أن يقوم، مما يعرض البلاد العربية عامة والعراق خاصـــة الى اخطار جســـيمة تجلب الينا الكوارث والدمار وتلقي بأبنائنا الى التهلكة أو تودي بكياننا في سبيل مطامح استعمارية لا شأن لنا بها) .

اسـتمر الحزب في تعاونه مع موقعي بيان الحياد الذين أنشـأوا حزب الجبهة الشـعبية المتحدة، واصـدر الحزبان بياناً مشـتركاً في (1 تموز 1951) تضـمن المطاليب الاتية:.

1- أن لا يصبح العراق قاعدة عسكرية ضد البلدان المجاورة.

2- الابتعاد عن التكتلات الدولية.

3- الشعب مصدر السيادة.

4- توفير الغذاء والكساء بأسعار معتدلة .

نهاية الحزب

اعتقل عدد من قادة الحزب خلال أحداث انتفاضـــة تشـــرين الثاني 1952 أمثال كامل الجادرجي وحسـين جميل وقاسـم حسـن وعبد الحميد الونداوي. وأغلق الحزب مع

بقية الاحزاب السياسية وعطلت جريدته وزارة نور الدين محمود، وعاد للعمل لفترة قصيرة عام 1953 والغيت الاحزاب السياسية العلنية جميعها من قبل وزارة نوري السعيد في أيلول 1954. وساهم الحزب بعدها في جبهة الاتحاد الوطني السرية حتى قيام ثورة 14 تموز 1958.

5- حزب الاتحاد الوطني

يعتبر عبد الفتاح ابراهيم، العضو النشيط والمؤسس الحقيقي لهذا الحزب، وكان قد ساهم في جماعة الإهالي وخلال الثلاثينات استمر في العمل مع الجماعة حتى انسحابه منها وانضمامه الى جمعية الرابطة الثقافية التي كان هدفها بث الثقافة والروح الديمقراطية وتشجيع النشاط العلمي والاجتماعي، واصدرت الجمعية مجلة الرابطة فأستفاد عبد الفتاح ابراهيم من المجلة في ايضاح الخطوط العريضة لما يؤمن به، أصبحت فيما بعد اساسا الفلسفة حزب الاتحاد الوطني. فدعا الى الديمقراطية وتعزيز السيادة الوطنية، ومساندة القضايا العربية القومية في سوريا ولبنان وفلسطين، واوضح ان سيطرة الصهيونية على فلسطين يعرض الوطن العربي خاصة والشرق الأوسط عامة لنفوذ رأسمالية الاحتكار واخطارها.

وعند الاعلان عن السماح بأجازة الاحزاب السياسية تقدم عبد الفتاح ابراهيم ومعه كل من: محمد مهدي الجواهري، وجميل كبة وموسى الشيخ راضي وادور قليان و موسى صبار وعطا البكري بطلب الى وزارة الداخلية في (12 آذار 1946) للسماح لهم بتأسيس حزب سياسي بأسم (حزب الاتحاد الوطني) فأجيز في 2 نيسان، وأتخذ من جريدة الرأي العام لسانا له، ثم اصدر بعد ذلك جريدة السياسة ثم صوت السياسة.

أعلن الحزب في منهاجه انه يعمل بالوسائل الدستورية على تحقيق الاهداف الاتية:

1- تعزيز كيان العراق واستكمال سيادته وتوطيد علاقاته على أساس المساواة والمصالح المتبادلة مع جميع الدول. وتوثيق الروابط القومية بين العراق والأقطار العربية الاخرى، وتأييد الاقطار غير المستقلة في نضالها من اجل حريتها وسيادتها، ومكافحة الصهيونية بأعتبارها خطرة يهدد الوطن العربي والعمل على حل قضية فلسطين عن طريق تحقيق استقلالها.

2- توطيد أسس الديمقراطية الصحيحة، وتحقيق المساواة بين جميع العراقيين في حقوق المواطنة وواجباتها، وتعزيز استقلال القضاء، والاخذ بمبدأ الانتخاب الحر المباشر.

3-ترقية اقتصاديات البلاد بتشجيع الصناعة الوطنية وحمايتها، وتصنيع الزراعة وتنشيط التجارة، وتنظيم الري، وتوسيع طرق المواصلات وتحسينها والعناية بشؤون الفلاح وتحريره من البؤس والجهل، ورفع مستواه الاجتماعي والاقتصادي، والعمل على تعميم الملكية الصغيرة للأرض، وتوطن القبائل الرحل.

جعل التعليم الابتدائي الزامية ومجانية وتوسيع التعليم الثانوي والعالي، واحياء التراث الفكري القومي، والقضاء على الامية والعناية بالشباب، والعناية بالصحة العامة بنشر المؤسسات الصحية والوقائية .

الغاء اجازة الحزب:

عندما شكل صالح جبر وزارته في (31 آذار 1947) كتب عبد الفتاح ابراهيم مقالا بعنوان: (دولاب الوضع الشاذ يأتي بوزارة جديدة) اعتبر فيه تشكيل الوزارة فصلا جديدا من فصول الخطة المدبرة التي ترمي الى تحقيق المشاريع الاستعمارية ، وتناولت

صـــحافة الحزب منهاج الوزارة بالنقد والتجريح, اتهمت الوزارة بأنها تســعى الى ســلب بعض الحريات التي يتمتع بها الناس تحت شـــعار مكافحة المبادئ الهدامة والدعايات الضارة.

أبلغت وزارة الداخلية عبد الفتاح ابراهيم وزملائه من اعضاء حزب الاتحاد الوطني في (29 ايلول 1947) بأنها قررت ابطال رخصة الحزب لخروجه عن اهدافه التي أجيز من اجلها وتشـكيله نظام الخلايا الخطر، وحثه على الثورة وخلق الاضـطرابات واعتماده في ايراداته على مصـادر مجهولة. ولم يمارس الحزب بعد ذلك العمل العلني او السـري وتفرق اعضاؤه، وانضموا الى احزاب وحركات مختلفة.

5- حزب الشعب

يرتبط حزب الشـعب برئيسـه عزيز شـريف الذي كان عضـوا في جماعة الأهالي ورئيســا لتحرير جريدة الأهالي وقت قصــيرة، لكنه اســتقال في عام 1943 من جماعة الأهالي وتكتل مع جماعة من الوطنيين الديمقراطيين وأســسـوا (دار البعث العراقية التي أصـدرت سـلسـلة من الكتب والكراريس باسـم (رسـائل البعث) تهدف الى التحرر القومي والحياة الديمقراطية. واصـدر عزيز شـريف صـحيفة سياسـية أسبوعية باسم (الوطن) في (10 تموز 1945)، عالجت احوال العراق، وفي مقدمتها مشـــكلة الحريات الديمقراطية وتأليف الاحزاب السياسية، والغاء الاحكام العرفية والقوانين الاستثنائية.

قدم عزيز شـريف ومعه كل من: عبد الرحيم شـريف وتوفيق منير وعبد الأمير ابو تراب وحميد هندي وابراهيم الدركزلي ونعيم شــهرباني وجرجيس فتح الله وســالم عيســى ووديع طليا، طلباً إلى وزارة الداخلية في (2 كانون الثاني 1946) لتأسـيس حزب باسـم (حزب الشعب) فوافقت على اجازته في 2 نيسان، وأصبحت جريدة الوطن لسانا له.

دعا الحزب في منهاجه الى:

1- تحقيق الحياة الديمقراطية في العراق، والغاء جميع القوانين الاستثنائية المناقضة للحريات الديمقراطية. واستقلال القضاء وحرية انتخاب مجلس النواب والمجالس البلدية والادارية.

2- تعزيز استقلال العراق واستكمال سيادته والتعاون مع سائر الأقطار العربية لضمان استقلال كل منها، واعادة النظر في العلائق العراقية –البريطانية وانماء العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع جميع الدول

3- حل مشكلة الأرض بتوزيع الأراضي الأميرية الصرف على الفلاحين وتأسيس المصارف الحكومية لأقراض الفلاحين، وتأسيس الجمعيات التعاونية للفلاحين، والغاء جميع العادات والقواعد الزراعية القديمة المجحفة بحقوق الفلاحين.

4- تحقيق حقوق العمال التي يضمنها قانون العمل النافذ، وتحديد ساعات العمل اليومي والحد الأدنى للأجور، وتوفير الشروط الصحية الملائمة .

والملاحظ أن جريدة الوطن اولت القضايا القومية العربية اهتماما كبيرة وكانت تدعو ان تكون الحركة القومية العربية حركة تحررية انشائية قائمة على الوعي القومي لحاجات المجتمع العربي وتحقيق هذه الحاجات، وطالبت الجريدة بجلاء الاجنبي عن الأرض العربية وتحقيق استقلال الأرض العربية المستعمرة، ودافعت عن القضية الفلسطينية وفضحت المؤامرات الاستعمارية للاجهاز عليها.

الغاء أجازة الحزب:

انتقد عزيز شريف وزارة صالح جبر بشدة موضحا ان اشخاصها هم نفس الاشخاص الذين تناوبوا على الحكم كثيرة أو قليلا، ومثلوا على مسرح السياسة الأدوار

التي رسمها لهم النفوذ البريطاني. ووصفت جريدة الوطن منهاج الوزارة بأنه جاء بتوجيه من النفوذ الاجنبي ولصالحه وان الحكومة العراقية اصبحت اكثر استجابة لمطاليب الاستعمار البريطاني، واكثر مسايرة لسياسته.

ومن هنا، قامت وزارة صالح جبر بتعطيل جريدة الوطن. وقد حاول الحزب اصدار جريدة يومية سياسية بدلا عنها بأسم (شعبنا) لكن وزارة الداخلية رفضت اجازتها. وفي (29 ايلول 1947) أبلغت وزارة الداخلية الحزب بسحب اجازته متذرعة بقيام الحزب بتشكيل خلايا سرية وبالحصول على أموال من جهات مجهولة.

استمر حزب الشعب، بعد سحب اجازته في العمل السياسي بصورة شبه سرية وقد جرت بعد وثبة كانون الثاني 1948، محاولة لإعادة تأسيس الحزب، فقد عادت جريدة الوطن للصدور في (26 شباط 1948). وقدم طلب لأعادة اجازة الحزب في (31 آذار) واخذت الجريدة تنشر المقالات والبرقيات الداعية الى الموافقة على إجازة الحزب، ولكن وزارة الداخلية رفضت الطلب. |

<u>تقويم الأحزاب السياسية العلنية :</u>

أجيزت في (2 نيسان 1946) خمسة أحزاب سياسية، هي (الاستقلال والاحرار والوطني الديمقراطي والاتحاد الوطني والشعب) وقد عبرت تلك الاحزاب في اهدافها عن متطلبات المرحلة التي ظهرت فيها، التي تتطلب تعزيز الاستقلال والسيادة الوطنية من ناحية، والعمل على اصلاح الاوضاع الداخلية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية من ناحية أخرى، واعتمدت هذه الأحزاب على البرامج والافكار اكثر من اعتمادها على الأشخاص. وكانت هذه الاحزاب متقاربة في اهدافها العامة وان اختلفت في التفصيلات اختلافا ضئيلا.

كان ظهور الاحزاب تجربة في الحياة السـياسـية الديمقراطية المنظمة، وقد أثرت تأثير كبيرة على الرأي العام المثقف وسكان المدن على نحو خاص. اما الفلاحون سكان الأرياف فكانوا بعيدين عن المشاركة في النشاطات السياسية بحكم السيطرة الاقطاعية القوية على الريف وتفشي الأمية، من ناحية وعدم قيام الأحزاب السياسية العلنية، الا ما ندر، باقتحام الريف وايجاد قواعد بين الفلاحين لعدم توفر الكادر الحزبي المدرب المثل هذه الاعمال ولوجود عناصر إقطاعية وبورجوازية كبيرة في قيادة تلك الأحزاب، ترى في مثل هذا العمل خطراً عليها من ناحية اخرى.

ووقفت الأحزاب السـياسـية ضـد السـياسـة الحكومية الموالية للغرب، وبخاصـة لبريطانيا وفضـــحت توجيهات الحكومة لربط العراق بعجلة الاســـتعمار عن طريق المعاهدات الثنائية والاحلاف الاستعمارية، فكان موقفها معروفاً ضد معاهدة بورتسموث عام 1948، وحلف الشرق الأوسط والمعاهدة التركية – الباكستانية عام 1954، وحلف بغداد 1955، ومشروع (آيزنهاور عام 1957).

وسعت الاحزاب السياسية الى اصلاح الاوضاع السياسية الداخلية، والضغط على الحكومات المتعاقبة لأحترام الحريات الدســـتورية، والأخذ بنظام الانتخاب المباشـــر. وقدمت مذكرات مسـهبة الى الوصـي عبد الاله في (28 تشـرين الاول 1952) طالبت فيها بتعديل القانون الاساسي (الدستور) على وجه يضمن في نصوصه سيادة الشعب ضـماناً تاماً، ويلغي الحق الذي اعطي للملك بأقالة الوزارة، وضـمان اسـتقلال القضـاء، واطلاق الحريات السياسية، والعفو عن المحكومين السياسيين واصلاح الحياة الاقتصادية اصــلاحا جذرية، بتحرير الاقتصــاد الوطني من الاســتغلال والســيطرة الأجنبية، وتأميم المشــاريع التي تتصــل بالخدمات العامة. وكانت المذكرات عامة اســاســيا من عوامل انتفاضة تشرين الثاني 1952.

ومما يؤخذ عن تلك الاحزاب ابتعادها عن العمل الجماهيري الواسع واستخدامها أسلوب المذكرات والاحتجاجات، وكان قادتها غالبا ما يعزفون عن النزول الى الشارع لمشاركة الجماهير الشعبية نضالها، الأمر الذي هيأ لتلك الجماهير أحزابا ثورية سرية استقطبتها.

وثبة كانون 1948

1 – السياسة البريطانية في الشرق الاوسط ومفاوضات تعديل المعاهدة:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، القى عبد الاله، الوصي على عرش العراق خطاب اوضح فيه خطة الحكومة العراقية في مرحلة السلم الجديدة على جميع الأصعدة، وفي السياسة الخارجية أوضح تمسك العراق بالسياسة التي وضعها الملك فيصل الأول، دون أن يوضح الأسس التي ستعتمد عليها سياسة العراق الخارجية، وبخاصة مع بريطانيا، غير أن توفيق السويدي، اول رئيس للوزارة العراقية بعد الحرب العالمية الثانية، أعلن في منهاج وزارته التي شكلها في (23 شباط 1946) خطط الحكومة العراقية، وجاء فيه "إن علاقتنا الودية مع.. بريطانيا... ترتكز على معاهدة التحالف العراقية البريطانية. ولما كان قد مر على عقد هذه المعاهدة مدة ستة عشر عاما قطع فيها العراق شرطة بعيدة في سبيل التقدم والانشاء مسايرة في ذلك مواكب الامم الناهضة، فقد أصبح من الضروري تعديلها لجعل الحلف القائم متناسبة مع تقدمه، ومتسق مع التطورات العالمية ضمن روح ميثاق الأمم المتحدة، لذلك ستقوم الوزارة بمفاوضة الحليفة بريطانيا بهذا الشأن" .

اما الحركة الوطنية، ممثلة بالأحزاب السياسية التي اجيزت في نيسان 1946 فقد طالبت ببناء علاقة جديدة مع بريطانيا تنســـجم مع التطورات التي شـــهدها العالم بعد الحرب، ودعت الى الغاء او تبديل المعاهدة العراقية البريطانية واقامة العلاقات بين العراق وبريطانيا على اساس الصداقة والمنافع المتبادلة، بما يضمن تعزيز كيان العراق واستكمال سيادته، لأن معاهدة 1930 أصبحت تتنافى ومقتضيات السيادة الوطنية، ولا تتفق مع احكام ميثاق الأمم المتحدة، ولا تأتلف مع ظروف العالم الجديد، لأن بقاء القوات البريطانية على ارض العراق يعتبر اعتداء على الكرامة الوطنية .

أما بريطانيا التي خرجت منتصرة في الحرب العالمية الثانية، فقد دفعت ثمن هذا الانتصار الذي أضعف كثيرا من قدراتها العسكرية، ومن ثم قدرتها على ادارة شؤون مستعمراتها الواسعة، فقد أصبح هدف سياستها في الشرق الأوسط الحفاظ على مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية المتمثلة في أهمية المنطقة كمصدر أساسي من المصادر البترولية، فضلا عن أهمية موقعها الجغرافي على مفترق الطرق من الشرق والغرب بين اوروبا والهند ومن الشـــمال الى الجنوب بين روســـيا وافريقيا الذي مازال ينطوي على جانب من الأهمية ولهذا يمكن القول بأن السياسة البريطانية في الشرق الاوسط أصبحت بعد الحرب ترتكز على ركنين اساسين هما:

1- تشجيع دول الشرق الأوسط على عقد الاتفاقيات فيما بينها لضمان الأمن والاستقرار ثم السعي الي جمعها في تنظيم واحد سمي (بالكتلة الشرقية).

2- السعي إلى عقد معاهدات ثنائية بين بريطانيا وحلفائها في الشرق الأوسط، تضمن لبريطانيا مصالحها الستراتيجية عن طريق ضمان الدفاع المشترك والاستفادة من القواعد العسكرية.

ولتحقيق الركن الأول عملت بريطانيا على تشـــجيع العراق لعقد اتفاقيات ثنائية مع الأقطار المجاورة، على غرار الاتفاقية المعقودة مع تركيا عام 1946، وقد قوبلت تلك السـياسـة بمعارضـة الحركة الوطنية التي اتهمت بريطانيا بالسـعي الى خلق كتلة شـرقية تكون حصـنا عسـكرية للحفاظ على مصـالحها، وضـرب الحركات الوطنية في المنطقة والتدخل في الشؤون الداخلية للأقطار العربية.

ولتحقيق الركن الثاني، قامت بريطانيا اولا بعقد معاهدة التحالف والصـــداقة الأردنية البريطانية في (22 آذار 1946) التي ألغت الانتداب البريطاني على الأردن، لكنها سمحت لبريطانيا بأبقاء قوات عسكرية مسلحة في الأماكن المقيمة فيها عند توقيع المعاهدة، ومنح التسـهيلات لحركة تلك القوات . وقد اسـتطاعت الاردن الغاء هذه القيود والتخلص من السـيطرة البريطانية على الجيش الأردني حين عزل كلوب باشـا Glubb من قيادة الجيش الأردني في عام 1956، والغاء المعاهدة في عام 1957.

وحاولت بريطانيا ثانيا عقد معاهدة للتحالف مع الحكومة المصـــرية، وقد بدأت المفاوضـات لتوقيع المعاهدة في عهد وزارة اسـماعيل صـدقي في منتصـف . شـباط 1946، وارادت بريطانيا ضـمان الاحتفاظ بقواتها العسـكرية في مصـر، وبخاصـة قناة السـويس، وقد توصـل الطرفان الى مشـروع للمعاهدة عرفت باسـم (مشـروع صـدقي – بيفن) في تشـرين الثاني 1946، ونص على تنسـيق الدفاع المشـترك بين الدولتين، واعطى لبريطانيا حق التدخل العسـكري اذا هوجمت مصـر، وقد قوبل هذا المشـروع بمعارضـة جماهيرية واسـعة ادت الى اسـتقالة اسـماعيل صـدقي في (8 كانون الأول 1946) وقبر مشروع المعاهدة .

وفي العراق حاولت بريطانيا عقد معاهدة جديدة لتحل محل معاهدة 1930 التي أصـــبحت محل كراهية متزايدة من قبل الجماهير الشـــعبية وأعلن صـــالح جبر، رئيس الوزراء، في مجلس النواب يوم (10 مايس 1947) إن حكومته عازمة عزما اكيدا على تعديل المعاهدة. وقد أدى هذا الاعلان الى ردود فعل ســـلبية من الحركة الوطنية التي رأت أن الحكومة العراقية لا تســـتطيع أن تقف تجاه بريطانيا موقف الند للند، في الوقت الذي تعسـكر فيه الجيوش البريطانية في العراق، ويتدخل البريطانيون في شـؤون العراق الداخلية والاقتصـادية، ولهذا فإن تعديل المعاهدة في مثل هذا الوضـع الشـاذ لا يمكن أن يكون الا في صـالح بريطانيا، كما أن اجراء المفاوضـات في ظروف تجتاز فيها قضـية فلســطين ادق مراحلها يدل على محاولة بريطانيا صــرف الرأي العام عن تلك القضــية واشغاله بأمر المعاهدة، أو استغلال فرصة انشغاله بقضية فلسطين لأنجاز أمر المعاهدة على وجه لا يخلو من تقييد السيادة العراقية .

وعلى الرغم من المعارضـــة الشـــعبية أجريت المفاوضـــات في بغداد ثم في لندن، وكانت بريطانيا تعلق الآمال على عقد هذه المعاهدة التي أرادت لها ان تكون بداية لسـلسـلة من المعاهدات التي تنظم علاقات بريطانيا بدول الشـرق الأوسـط، وتؤدي في النهاية إلى ربطها بنظام دفاعي واحد يهدف أســـاســـا الى حماية المصـــالح النفطية البريطانية الواسـعة وقد انتهت المفاوضـات الى التوقيع بالأحرف الأولى في (15 كانون الثاني 1948) على المعاهدة التي ســـميت (معاهدة بورتســـموث) أو معاهدة (جبر – بيفن) التي تضمت الامور التالية:

1- الدفاع المشترك وتأليف هيئة استشارية دائمة مشتركة لتنسيق شؤون الدفاع بين الدولتين تعرف باســـم (لجنة الدفاع الانكليزي العراقي المشـــترك) تقوم بوضـــع

الخطط للمصالح السوقية المشتركة بين البلدين والتشاور الفوري عند وقوع تهديد بالحرب.

2- حرية استعمال بريطانيا للقاعدتين الجويتين في الحبانية والشعيبة بدون مقابل.

3-تقديم جميع التسهيلات والمساعدات للقوات البريطانية على الأراضي العراقية ومن ذلك استخدام السكك الحديد والأنهر والموانئ والمطارات و خطوط المواصلات، ويلاحظ على المعاهدة انها ابقت القيود الثقيلة للمعاهدة السابقة ومست استقلال العراق وسيادته الوطنية، وقد عدت انتصارا لبريطانيا بحيث وصفتها جريدة التايمس اللندنية بأنها أخذت مكانا يوازي مكان ميثاق سعد أباد، وأدعت بأنها ستكون اداة فعالة لحفظ الأمن في الشرقين الاوسط والأقصى، الا ان وثبة الشعب العراقي اسقطت المعاهدة وعاقدها صالح جبر.

2- الوثبة:

استقبلت الجماهير العراقية المفاوضات وتوقيع المعاهدة بطريقة اخرى هي النضال اليومي لأسقاطها، وكانت بداية النضال ضد محاولة بريطانيا ربط العراق بمعاهدة جديدة، تصريح نسب الي فاضل الجمالي، وزير الخارجية، ونشر في يوم (4 كانون الثاني 1948) زعم فيه ان الانتقادات التي تعرضت لها المعاهدة العراقية البريطانية لعام 1930 ترجع الى السياسة الحزبية في البلاد واثنى على بريطانيا الموافقتها على القيام بالمفاوضة قبل انتهاء اجل المعاهدة في عام (1957).

قوبل تصريح الجمالي بالمعارضة الجماهيرية، وخرج طلاب كلية الحقوق متظاهرين في يوم (5 كانون الثاني) يهتفون ضد المعاهدة العراقية – البريطانية وضد الصهيونية وانضمت الى المظاهرة جماهير طلابية كبيرة من طلبة الكليات والمعاهد

والمدارس الثانوية الأمر الذي دفع الشـرطة إلى التصـادم مع المتظاهرين فجرح عدد من الطلبة، واجتمع مجلس الوزراء برئاسة صالح جبر وقرر تعطيل الدراسة في كلية الحقوق اعتبارا من (5 كانون الثاني) الى اجل غير مسمى، وتشكيل لجنة ادارية للتحقيق .

كان رد الفعل الشـعبي لحادثة الحقوق قوياً، واصـدرت الأحزاب السـياسـية بيانات اســتنكرت فيه اعتداء الشــرطة على الطلاب وطالبت بأطلاق ســراح الطلبة المعتقلين واستئناف الدراسة. أما في المجال الطلابي فأعلن الاضـراب في كلية الصـيدلة والكيمياء ودار المعلمين العالية التربية حاليا) والهندســـة والطب وغيرها اعتبارا من (6 كانون الثاني) حتى تســـتجاب مطاليبهم التي رفعت بمذكرات الى رئيس الوزراء ووزير الداخلية وتضمنت: .

1- اطلاق سراح طلاب وطالبات كلية الحقوق الموقوفين.
2- فتح كلية الحقوق والاستمرار بالدوام.
3- معاقبة المسؤولين في حادثة الحقوق.
4- الغاء المعاهدة العراقية – البريطانية.
5- القيام بالأعمال السريعة لأنقاذ فلسطين العربية من الاستعمار والصهيونية.

اســـتجابت الحكومة لبعض المطالب الطلابية، منها اســـتئناف الدراســـة في كلية الحقوق اعتبارا من (8 كانون الثاني) فعاد الهدوء الى الكليات والمعاهد العالية، الا ان توقيع المعاهدة في بورتسموث في (15 كانون الثاني) التي نشرت في الصـحف العراقية في اليوم التالي اشــعل فتيل الانتفاضـــة، فأعلن الطلب الاضـــراب العام لمدة ثلاثة ايام اعتبارا من (17 كـانون الثـاني). وفي يوم (19 كـانون الثـاني) تظـاهر طلاب الكليـات والمعاهد العالية والمدارس الأخرى، وكانوا يهتفون بســقوط وزارة صـــالح جبر، ومعاهدة

بورتسموث وسياسة التجويع والارهاب، وبحياة فلسطين حرة مستقلة، والقيت قصائد وخطب حماسية ضد الحكومة وساستها، وصدر بيان من وكيل رئيس الوزراء هدد فيه بأتخاذ الاجراءات الشديدة لمنع أية مظاهرة أو اضراب.

ولم تخمد المظاهرات الطلابية بل تجددت في يوم (20 كانون الثاني) وتعددت المظاهرات العنيفة في كل مكان من بغداد الى ان اصبح شارع الرشيد كله يزخر بمظاهرة واحدة، حيث اتصلت المظاهرات بعضها بالبعض الاخر، فقامت الشرطة بأطلاق النار عليها، واستشهد اربعة من المتظاهرين وجرح اخرون. وأصدر وزير الداخلية بياناً منع فيه التجمع في الطرقات وهدد باستعمال القوة في تفريق المظاهرات والتجمعات .

وقامت مظاهرة كبيرة صباح (21 كانون الثاني) قرب المستشفى الملكي الجمهوري – مدينة الطب الآن لتشيع شهداء مظاهرة اليوم السابق، فتصدت لها الشرطة واطلقت النار عليها فأستشهد شخص واحد وجرح آخرون، مما ادى الى احتجاج الجمعية الطبية العراقية على عمل الشرطة وانتهاكها لحرمة المستشفى. من هنا قدمت هيئة التدريس في كلية الطب استقالتها. وحدثت في الوقت ذاته مظاهرات واشتباكات في جانب الكرخ والرصافة، وفي مناطق أخرى من العراق.

أدى استمرار التظاهرات وتوسيعها الى اجبار الوصي عبد الاله الى الدعوة العقد مؤتمر في البلاط مساء يوم (21 كانون الثاني) حضره اعضاء الوزارة وبعض رؤوساء الوزارات السابقين ورئيسا مجلس النواب والأعيان، وبعض نواب المعارضة وممثلوا الاحزاب السياسية العلنية واستغرق الاجتماع خمس ساعات المناقشة الوضع العام في البلاد والمعاهدة العراقية – البريطانية، فأنتقد الحاضرون المعاهدة وطالبوا برفضها،

الأمر الذي دفع الوصـــي الى اصـــدار بيان أذيع بالراديو اعلن فيه ان المشـــتركين في الاجتماع توصـــلوا إلى رأي موحد، أن المعاهدة العراقية – البريطانية التي وقعت في بورتســموث لا تعبر عن المصـــالح الوطنية للبلاد وليســت طريقاً صـــحيحا الى تقوية الصـــداقة العراقية – البريطانية، ووعد الشـــعب العراقي بعدم ابرام اية اتفاقية لا تضـــمن حقوق البلاد وامانيها الوطنية .

أما صـالح جبر، رئيس الوزراء، الذي كان لايزال في لندن فقد أدلى بتصـريح زعم فيه، بأن البرلمان والشـــعب ســـيجدان في المعاهدة ما يحقق الأماني القومية، ووعد بأنه سيفهم الشعب حقيقة المعاهدة وسيقضي على مثيري القلاقل، الأمر الذي ادى الى تجدد المظاهرات الشـــعبية في الايام (22 و 23 و24 كانون الثاني) وتحددت أهدافها بالأمور التالية:

1- اسقاط وزارة صالح جبر وتشكيل وزارة وطنية جديدة.

2- حل المجلس النيابي وانتخاب مجلس حر مثل اماني الأمة ومطاليبها الوطنية.

3- جلاء جميع القوات البريطانية على العراق حالا.

4- تحقيق اماني الشعب الوطنية في الحرية والكرامة والاستقلال.

عاد صالح جبر الى بغداد في يوم (26 كانون الثاني) وعقد حال وصوله اجتماعا لمجلس الوزراء في قصر الرحاب برئاسة الوصي لأستعراض الوضع العام والوسائل التي يجب اتباعها لأعاده الهدوء الى العاصمة. واوضح الحاضرون ان ما حدث خلال الأيام الماضـــية ليســـت مظاهرات في الحقيقة وانما هي (ثورة عاتية) ودعوا الى معالجتها بالتدابير المناسبة فأذاع صـالح جبر بياناً مساء اليوم نفسـه أستعرض فيه المراحل التي مرت بها المفاوضـــات في بغداد ولندن وما ســـماه المزايا الجديدة للمعاهدة، وادعى أن

الأمة سيكون لها الحكم الفاصل والكلمة الأخيرة في أمر المعاهدة سلبا أو إيجابا، ودعا الى الاخلاد الى الهدوء والسكينة وترك كل ما من شأنه الإخلال بالأمن والنظام.

قوبل بيان صـــالح جبر بمظاهرات فورية في مناطق بغداد المختلفة وارتفعت الهتافات بسقوط صالح جبر والمعاهدة وتصاعد اطلاق العيارات النارية في الفضاء. وفي صـــباح يوم الثلاثاء (27 كانون الثاني) أخذت الجماهير تتجمع بكثرة في مناطق بغداد المختلفة، باب المعظم وساحة الأمين وساحة ثانوية الكرخ وساحة السويدي وساحة الاعظمية وساحة جامع الكيلاني ورؤوس الجسور واماكن اخرى، وحوالي الساعة التاسعة هاج الناس في كل مكان، وقاموا بمظاهرات عنيفة مسلحة وصفتها الشرطة بأنها انقلبت الى "هياج مسلح ينذر بقيام ثورة داخلية في بغداد" وحاصر المتظاهرون مراكز شرطة الكرخ وامام طه والاعظمية وباب الشيخ.

و تجمعت المظاهرات في النهاية في منطقتين الأولى في الكرخ بالقرب من ساحة السويدي (الشهداء الآن) والثانية في شارع الأمين، وكان كل من الطرفين يريد الانضمام للطرف الاخر. وكانت الشـــرطة قد إتخذت لها مواقع في الجوامع والاماكن العالية، وعندما تقدم المتظاهرون من جانب الكرخ بأتجاه الرصـــافة وقبل أن يصـــلوا الى نهاية الجسر بدأ الشرطة في اطلاق النار عليهم فتراجعوا الى ساحة السويدي، وفي هذه الاثناء تقدم المتظاهرون من جانب الرصافة الى الكرخ وبدأت نيران الشرطة تطلق من اتجاهات مختلفة، واصبح المتظاهرون على الجسر بين نارين فأستشهد متظاهراً وجرح آخرون، والقي بعضهم الآخر نفسه في نهر دجلة.

أدت اعمال الشـــرطة الى ازدياد النقمة على اجراءات وزارة صـــالح جبر، وقدم بعض النواب استقالاتهم احتجاجا، كما استقال وزيران، الأمر الذي دفع الوصـــي الى الايعاز

الى صـــالح جبر لتقديم اســتقالته فأســرع الى تقديمها، واذاع حركة شــاملة جارفة هزت أعماق الجماهير الشعبية، كما أنها لم تكن مقتصرة على العاصمة وحدها بل امتدت إلى انحاء العراق. وكانت الشــعارات والمطاليب التي تســير تحت لوائها المظاهرات في كل مكان متشـــابهة المعاني والاهداف أولا، وذات طابع وطني وديمقراطي وقومي في وقت واحد ثانية، ففي حين كانت تطالب بجلاء الجيوش الاجنبية عن العراق والأقطار العربية الاخرى وتحقيق اســتقلالها التام، وســقوط معاهدة جبر – بيفن والاســتعمار، ومحاكمة الوزراء الذين شــاركوا بعقد المعاهدة، كانت تطالب بالحريات الديمقراطية واطلاق ســراح الموقوفين والسجناء السياسيين وحل المشاكل الاقتصادية، وحل المجلس النيابي المزيف، وغيرها من الشعارات.

انتفاضة تشرين الثاني 1952:

1-مقدمات الانتفاضة :

أ- المطالبة بتحرير ثروات العراق النفطية

تغيرت الظروف العالمية بعد الحرب العالمية الثانية، وكان من مظاهر هذا التغير نهوض الشــعوب الاســيوية – الافريقية ومكافحتها الاســتعمار بمختلف اشــكاله، وبروز الحركة الوطنية كحركة قوية مؤثرة أخذت توجه الرأي العام بأتجاه المطالبة بضـــرورة تعديل الامتيازات الممنوحة لشــركات النفط الأجنبية، بشــكل تزداد فيه حصـــة الحكومة العراقية، ويتســع مقدار الانتاج من النفط الى الحد المناســب لقابلية انتاج كل منطقة من مناطق الشـــركات . بحيث لا يقل مجموع ما يصـــدر عن اربعين مليون طن ســـنويا، وحصــر امتيازات الشــركات بالحقول المكتشــفة، واخراج المســاحات الغير المســتثمرة من مناطق الامتيازات لتصــرف بها الحكومة، أو تمنح فيها امتيازات اخرى، وتحســين أحوال العمال وتهيئة وسائل الراحة لهم.

أ- المطالبة بتحرير ثروات العراق النفطية

تغيرت الظروف العالمية بعد الحرب العالمية الثانية، وكان من مظاهر هذا التغير نهوض الشعوب الاسيوية – الافريقية ومكافحتها الاستعمار بمختلف اشكاله، وبروز الحركة الوطنية كحركة قوية مؤثرة أخذت توجه الرأي العام بأتجاه المطالبة بضرورة تعديل الامتيازات الممنوحة لشركات النفط الأجنبية، بشكل تزداد فيه حصة الحكومة العراقية، ويتسع مقدار الانتاج من النفط الى الحد المناسب لقابلية انتاج كل منطقة من مناطق الشركات (35). بحيث لايقل مجموع مايصدر عن اربعين مليون طن سنويا، وحصر امتيازات الشركات بالحقول المكتشفة، واخراج المساحات الغير المستثمرة من مناطق الامتيازات لتصرف بها الحكومة، أو تمنح فيها امتيازات اخرى، وتحسين أحوال العمال وتهيئة وسائل الراحة لهم.

لقد كانت الحركة الوطنية تدرك أن حركة انماء صناعة النفط في العراق تجري ببطء إذا ما قورنت بنظيرتها في أقطار الخليج العربي الأخرى . فتقدم نائب الموصل محمد صديق شنشل، من حزب الاستقلال، بسؤال في المجلس النيابي الى رئيس الوزراء نوري السعيد في (18 آذار 1951) هذا نصه:

1- هل تفكر الحكومة بتأميم مشاريع النفط في العراق؟

2- هل يرى رئيس الوزراء طريقة أخرى لحمل شركات النفط على وضع حد لتعنتها واصرارها على غبن العراق وظلمه ونهب اهم موارده واعظم ثرواته؟

ماطل رئيس الوزراء في الاجابة وظل يؤجلها، مما دفع نواب المعارضة وعددهم (18) نائبة الى تقديم طلب الى المجلس النيابي في (25 آذار 1951) القيام الحكومة بسن (لائحة قانونية لتأميم شركات النفط واستعرض الطلب الحالة الاقتصادية السيئة

التي يمر بها العراق واحتياجاته لزيادة واردات النفط من اجل التقدم الاقتصـــادي والاجتماعي واوضح مخالفة الشركات نصوص الامتيازات مخالفة صريحة ومن ذلك:

1- امتناعها عن استخراج كميات من النفط تتناسب مع غزارة الآبار والمؤسسات الموجودة التي بمقدورها زيادة طاقة الانتاج اضعافا مضاعفة.

2-أنها أوقفت استخراج النفط بصورة نهائية كشركة نفط البصرة وشركة نفط : الموصل لان امتيازهما أقل استغلالا من امتيازات شركة نفط العراق المحدودة.

3- امتناعها عن تسليم الحصة المستحقة على اساس الذهب خلافاً لنصوص الامتياز واحجامها عن تدريب العراقيين في الخارج على الاعمال الفنية، ولم تهيء خبيرة عراقية واحد.

اثارت حملة المطالبة بتأميم النفط في العراق الأوساط الاستعمارية وحذرت الحكومتان البريطانية والأمريكية العراق من إتخاذ أية خطوة لتأميم النفط، وسارعت الشركات للبدء بالمفاوضات مع الحكومة العراقية، وتم التوصل الى اتفاقية نفطية جديدة تضمنت الأسس التالية:

1- تكون حصة العراق 50 ٪ من ارباح شركات النفط عن عملياتها داخل العراق.

2- يكون الحد الادنى لانتاج النفط (22) مليون طن سنويا، في سنة 1954 وما بعدها. و(8) ملايين من الأطنان من النفط الخام تستخرجه شركة نفط البصرة سنوية وذلك في اواخر سنة 1955 وما بعدها.

3- يكون الحد الأدنى لايرادات العراق من النفط (20) مليون دينار في سنتي 1953 و 1954، و (25) مليون دينار في سنة 1955 وما بعدها.

4- وتضمنت البنود الاخرى أن الشركات تضمن للعراق بدون قيد او شرط حد ادنى من الايراد قدره (5) ملايين من الدنانير سنويا في حالة وجود ظروف قاهرة تضطر الشركات الى وقف عملياتها، ولمدة سنتين كما تضمنت تعيين عدد من المدراء العراقيين في مجالس مديري شركات النفط، وارسال (50) طالبة عراقية للدراسة في الجامعات البريطانية سنويا، وانشاء مدرسة في كركوك لتدريب العراقيين على اعمال النفط الفنية.

عرضت الاتفاقية في مجلس الأمة، ونوقشت في مجلس النواب يوم (14 شباط 1952) بصورة مستعجلة وسطحية بناء على اقتراح رئيس الوزراء فقبلت بأغلبية (89) صوت و معارضة (7) أصوات وتغيب (40) نائبا عن الجلسة. وصادق عليها مجلس الاعيان في يوم (17 شباط) بأكثرية (17) صوتاً ضد صوت واحد.

أثار تصديق الاتفاقية في مجلس الامة عاصفة قوية من المعارضة الجماهيرية تمثلت في المظاهرات والبيانات التي أصدرتها الحركة الوطنية استنكارا لهذه الاتفاقية التي وصفت بأنها استسلام جديد للإمبريالية البريطانية لأنها جاءت دون مستوى مطاليب الشعب العراقي الذي يطمح إلى تحرير ثرواته النفطية من قبضة الاحتكارات الأجنبية، وانها لا تعدو أن تكون قصاصة ورق أملتها الشركات على الوزارة القائمة املاء لخدع الشعب والحيلولة دون اندفاعه في العمل للنظر بحقوقه كاملة. واصدر بيانات دعت فيه الى رفض اتفاقيات النفط بشدة، واحباط كافة المشاريع الاستعمارية .

واتفقت اطراف الحركة الوطنية على اعلان الاضراب يوم (19 شباط) احتجاجا على تشريع اتفاقية النفط، وطالبت بحل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة على اساس ديمقراطية لأنه لا يمثل مصالح الشعب. وعلى الرغم من تحذير الحكومة

المواطنين من الاشـــتراك في الاضـــراب، واتخاذ اجراءات أمنية مشـــددة، يمكن اعتبار الاضـــراب ناجحة في بغداد والمدن العراقية الاخرى، ويرجع بخاصـــة الى التعاضـــد والتكاتف بين أطراف الحركة الوطنية وقد اعقب الاضـــراب قيام الحكومة بســـلســـلة من الاعتقالات، وفصل اعداد كبيرة من طلاب المدارس والكليات، مما ادى الى توتر الوضع السياسي في العراق.

ب- تصاعد الحركات الشعبية المناهضة للحكومة

تصـاعد نضـال الفلاحين من اجل الارض في بداية الخمسـينات وكان الاحتلال البريطاني الأول للعراق قد عمل على توفير مستلزمات نمو الاقطاع القانونية والسياسية، فوضـع (نظام دعاوى العشـائر المدنية والجزائية) في شـباط 1916، الذي رفع من أهمية الشـيوخ بمنحهم مكانة معترف بها في النظام السـياسـي والقضـائي . وقامت السـلطات البريطانية في أعقاب ثورة العشرين، بمكافأة الموالين لها بأقطاع مساحات كبيرة لهم. وقد تطورت الملكية الزراعية في فترة الانتداب البريطاني فأسـتطاع الشـيوخ اسـتخدام نفوذهم السياسي للحصول على حقوق قانونية في الأرض التي كانت حسب العرف والعادة ملكا للعشيرة. ولم تقم الحكومة بأعمال جدية لأصلاح نظام الأرض والتصرف بها، وما قامت به كان ضمن الحدود التي لا يمكن أن تلقى مقاومة فعالة من كبار الملاكين .

اما من الناحية السـياسـية فقد ازدادت أهمية رجال الاقطاع، واصـبحت المجالس التشـــريعية النواب والأعيان) في اغلبها من طبقة الملاكين من ابناء المدن او شـــيوخ العشـائر، وسـاعد على ذلك أن الفئة الحاكمة كانت منذ تأسـيس الحكم الملكي قد ركزت جهودها في الحصول على الأكثرية في المجالس التشريعية وكانوا يصوتون بالجملة لكل

حكومة في المجلس النيابي، ويقفون بوجه كل نوع من انواع المعارضـــة وادى وجودهم الى رعاية مصـالحهم وضـرب مصـالح الفلاحين الذين كانوا يؤلفون الأكثرية السـاحقة من سكان العراق، ويعيشون حياة بائسة، ولهذا قاموا بمقاومة الاقطاع بالقوة.

كانت أول انتفاضـــة فلاحية هي انتفاضـــة آل فرطوس في العمارة (ميســان) في آذار 1949 حيث اســتطاعوا الســيطرة على الأرض بالقوة وطرد اتباع الشــيوخ منها، والامتناع عن دفع الضـــرائب الاقطاعية، واخذوا يرددون الاهازيج المناوئة للملاكين ويطالبون بتوزيع الأرض عليهم، وقد استخدمت الشرطة القوة للقضـاء على الانتفاضـة، وتجددت الانتفاضـــة في عام 1950 فقامت الحكومة بترحيل آل فرطوس إلى المنتفك (ذي قار الأن) .

كانت انتفاضـة العمارة التي قمعت بالقوة، بداية لسلسلة من الانتفاضـات الفلاحية ضــد الســيطرة الاقطاعية والتخلف الاقتصــادي، فقد كان الفلاح يزرع ويحصــد ويرعى الحيوان لمجرد اعالة نفسه وافراد عائلته ضمن المستوى المعيشي الذي كان بحياة الفلاح المتخلف (اقتصــادية وثقافية وصــحية). وكانت الانتفاضــة الثانية، في أرياف العمارة، انتفاضـــة آل أزريج في (تشـــرين الأول 1952) الذين طالبوا بتوزيع الأراضـــي عليهم، فاستخدمت الشرطة القوة أيضـا في القضـاء على الانتفاضـة وحدثت بعد ذلك انتفاضـات فلاحية في اربيل والسـليمانية وديالى واسـتمر الفلاحون في مقاومتهم للاقطاع حتى قيام ثورة 14 تموز 1958.

واشــتد نضــال العمال، وانتعشــت الحركة النقابية في عام 1951 وشــكل مجلس مركزي ومكتب دائم للنقابات، وعندما لاحظت الحكومة تصــاعد الحركة النقابية واشــتداد المطالبة بتحسين ظروف العمل وتطبيق قانون العمال عمدت الى تعطيل نشـاط المكتب

الدائم والقت القبض على قادته . وقد تصاعدت الاضرابات العمالية وشملت قطاعات مختلفة بسبب فقدان العمال للوسائل السلمية التي يعربون فيها عن مطاليبهم ونتيجة الضيق الاقتصادي الذي يعانون فيه، وكان من تلك الاضرابات، اضراب عمال الميناء في (28 آب 1952) الذين طالبوا بتطبيق قانون العمال وزيادة الأجور، وايجاد محل لاستراحة العمال.

ج. المطالبة باصلاح الأوضاع السياسية والانتخاب المباشرة

بدأت الدعوة الى اصلاح الاوضاع الداخلية وتغيير نظام الانتخابات في بداية عام 1951، ففي المجلس النيابي تقدم عدد من نواب المعارضة في (26 شباط 1951)، بطلب الى الحكومة لتعديل قانون الانتخاب وجعله مباشرة، وذكروا أن الأخذ بطريقة الانتخاب المباشر اكثر انطباقا على أحكام الدستور الذي منح هذا الحق للمواطن يمارسه بدون صعوبة ولا عرقلة خلافاً لطريقة الانتخاب على درجتين، كما أنها تبسط العملية الانتخابية وتقصر مدتها وتحجب التدخل الحكومي . وعندما نوقش الطلب في المجلس رفضته الاكثرية الحكومية الذين رأوا فيه ما يتعارض وفكرتهم في ابقاء دائرة الانتخاب ضيقة.

واخذت الصحف الوطنية تنشر الرسائل والبرقيات التي تطالب بالانتخاب المباشر واطلاق الحريات الديمقراطية، وتأليف حكومة مخلصة يطمئن اليها الشعب، واعطاء المرأة حقها في الاشتراك بالانتخابات، وبدلا من استجابة الحكومة لهذه المطاليب الشعبية شرعت (قانون تعديل انتخاب النواب رقم 11 لسنة 1946) الذي حرم بموجبه الاعتراض على نتائج الانتخابات او الطعن فيها، بهدف فرض دكتاتورية سافرة تمهد

للحكومة التصـرف بالانتخابات كما تريد، وتكوين سـلطة تشـريعية خاضـعة لها، وتأمين اسكات الرأي العام وقسره على الرضوخ مقدما.

اسـتقالت وزارة نوري السـعيد في (10 تموز 1952) بحجة فسـح المجال التأليف حكومة محايدة تقوم بأجراء الانتخابات النيابية الجديدة، فعهد الى مصـــطفى العمري بتأليف الوزارة الجديدة فشكلها في (12 تموز) لكن حركة المطالبة بالاصـلاح الدستوري اتســعت واخذت الحركة الوطنية تنتقد النظام الســياســي ووصــفت الفئة الحاكمة بأنها (العقبة في طريق الاصــلاح وانها (غير اهل للاصــلاح وغير حيادية)، وطالبت بالغاء المعاهدة العراقية – البريطانية باعتباره مطلبة شـعبية اسـاسـية والوقوف على الحياد في الصراع الدولي (46). |

وقد قربت المطالبة بالاصــلاح الداخلي والانتخاب المباشـر بين اطراف الحركة الوطنية، وقدمت الاحزاب السـياسـية مذكرات الى الوصـي عبد الاله في (28 تشـرين الأول) عن الأوضــاع العامة في العراق منذ انتفاضــة 1941، وتضــمنت المذكرات الأمور المهمة التالية:

1- **في المجال السـياسـي:** المطالبة بتعديل الدسـتور بحيث يضـمن سـيادة الشـعب ضـــمانا تاما والغاء حق الملك في اقالة الوزارة، واطلاق الحريات الدســـتورية وتطهير جهاز الدولة من العناصر الفاسدة والمرتشية، والغاء المعاهدة العراقية – البريطانية.

2- **في المجال الاقتصــادي:** المطالبة بأصــلاح الحياة الاقتصــادية اصــلاحا جذريا بالغاء الاقطاع، وتحديد الملكية الزراعية بحد أعلى، وتوزيع الاراضـــي الاميرية على الفلاحين ورفع مستوى المعيشـة بمكافحة الغلاء، وتحرير الاقتصـاد الوطني

من الاستغلال والسيطرة الأجنبية، وتأميم المشاريع التي تتصل بالخدمات العامة وتشجيع الصناعة الوطنية.

3- **في المجال الاجتماعي:** المطالبة بالغاء نظام دعاوي العشائر، والغاء المشيخة، وتشريع الضمان الاجتماعي، والاهتمام بالأمور الصحية والثقافية .

أجاب الوصي على مذكرات الاحزاب بصورة سريعة، دون دراستها دراسة كافية، واتسم رده بطابع الارتجال، وزعم أنه يشارك الاحزاب الرأي ويريد الاصلاح والتقدم والخير والرفاه للبلاد، لكن الأحزاب لم تقتنع بهذا الرد واستمرت في مهاجمة الأوضاع الداخلية موضحة بأن الحكومة بعيدة عن الشعب غير مستندة عليه لا تبالي برضائه او سخطه، مستمدة وجودها من فساد الوضع القائم، ومن دعم الاستعمار البريطاني له.

وهكذا تأزم الوضع الداخلي، وقد حاول الوصي التخفيف من حدة التأزم بالدعوة لعقد مؤتمر البلاط مساء (8 تشرين الثاني) حضره عدد من رؤساء الوزارات السابقين ورؤساء الأحزاب السياسية، لكن المؤتمر فشل في التوصل الى حل للمشاكل التي يعاني منها العراق، واوضحت الحركة الوطنية أن هناك طريقتين لابد من اختيار احدهما: إما الاعتراف الصريح بحق الشعب في الاصلاح وتلبية مطالبه أو تحمل الشعب لمسؤولياته بجرأة وصراحة.

2-الانتفاضة:

في ظل تأزم الأوضاع الداخلية، حدث اضراب طلبة كلية الصيدلة والكيمياء في (26 تشرين الأول) فكانت القشة التي قصمت ظهر البعير. ويعزى. سبب الاضراب الي مطاليب طلابية تتعلق بتعديل نظام الامتحانات. وقد ساند الاضراب طلبة المعاهد والكليات الاخرى مما اضطر عمادة كلية الصيدلة والكيمياء الى الاستجابة لمطاليب

المضـربين فعادوا الى الدوام في يوم (18 تشـرين الثاني) واعتبر الاضـراب منتهية. ولكن ما حدث في اليوم التالي من اعتداء على اربعة طلاب من قادة الاضـراب نقلوا على اثره الى المستشفى، عند أمرة مدبرة. واستغلته الاحزاب السياسية، واضربت الكليات والمعاهد في يوم (20 تشـرين الثاني)، وحدثت عدة مظاهرات طلابية في يوم (22 تشـرين الثاني) هتف فيها المتظاهرون بسـقوط حكومة مصـطفى العمري، والانتخابات المزيفة، وطالبوا بالتخلص من المعاهدة الجائرة مع بريطانيا، وقد تصـدت الشـرطة للمظاهرات وقتل احد المواطنين مما أدى إلى استقالة رئيس الوزراء.

تجددت المظاهرات صـباح (23 تشـرين الثاني) وامتازت بالعنف الشـديد والتلاحم بين الطلاب والعمال ومختلف فئات الشـعب، فضـلا عن التعاون والتلاحم بين أطراف الحركة الوطنية. واسـتمرت هذه التظاهرات التي شـملت مناطق بغداد المختلفة وبعض مناطق القطر الأخرى، من السـاعة التاسـعة صـباحا حتى العاشـرة ليلا حدثت خلالها معارك متعددة بين الشـرطة والمتظاهرين، وكلما فرقت الشـرطة مظاهرة جوبهت بمظاهرة اخرى. والملاحظ على هذه المظاهرات جميعا انها حملت شـعارات وطنية تطالب بتأليف حكومة وطنية وتأميم النفط وغلق المكاتب الثقافية الأجنبية، وبسـقوط الملكية وحياة الجمهورية. وكانت نتيجة هذه المظاهرات استشهاد (23) من المتظاهرين وقتل أربعة من الشرطة، واعتقال (73) متظاهرة بالاضافة الى عدد كبير من الجرحى من كلا الجانبين.

بدأت قوات الجيش الى النزول إلى شـوارع بغداد والميادين الرئيسـية في حوالي السـاعة الثانية بعد الظهر، ولم يتعرض المتظاهرون لمدرعات الجيش ولا تعرضـت لهم، بل كانت تسـتقبل بالهتاف بحياة الجيش. وفي السـاعة الخامسـة مسـاء أعلن نور الدين محمود، رئيس الأركان، إن الوصـي عبد الاله قد كلفه بتشـكيل الوزارة الجديدة، وطلب

الى الشعب ان يخلد إلى الهدوء لأنهاء حالة الاضطراب السائدة. وفي الساعة العاشرة ليلا اذاع راديو بغداد الارادة الملكية بتشكيل الوزارة واسماء اعضائها.

قامت الوزارة الجديدة فورا باتخاذ الاجراءات اللازمة للسيطرة على الوضع، فوزعت القطعات العسكرية على مناطق بغداد المختلفة، واخذ الجنود المشاة مواقعهم في نقاط متقاربة من الشوارع والساحات الرئيسية صباح يوم (24 تشرين الثاني)، وأعلنت الأحكام العرفية وعطلت جميع الأحزاب السياسية، كما عطلت (17) جريدة، وعلى الرغم من كل هذه الاجراءات الشديدة فقد استمرت المظاهرات يوم (24 تشرين الثاني) في مناطق متفرقة من بغداد، هتف فيها المتظاهرون بسقوط الانقلاب العسكري والحكم الدكتاتوري.

أصدرت الوزارة سلسلة من المراسيم والتعليمات منها اعلان منع التجول من الساعة السادسة مساءا حتى الساعة السابعة صباحا، واذاع رئيس الوزراء منهاج حكومته التي تضمن الوعود بأعداد التشريعات اللازمة لتخفيض الرسوم الكمركية والضرائب، واتباع سياسة اقتصادية من شأنها أن تحافظ على الثروة القومية، وجعل التعليم العالي مجانياً وتقوية الجيش وتأليف لجنة لإعداد قانون الانتخاب المباشر، . وتأليف لجنة أخرى للتحقيق في حوادث الانتفاضة وتطهير جهاز الدولة من العناصر الفاسدة. وقد استمرت وزارة نور الدين محمود في الحكم حتى استقالتها في أواخر شهر كانون الثاني 1953، وأعقبها وزارة جديدة برئاسة جميل المدفعي.

تميزت الانتفاضة التي كان لها تأثير كبير في المسيرة المتطورة للحركة الوطنية، بالعنف الشديد ضد السلطة القائمة والتماسك القوي بين القوى الوطنية، ورفع شعارات وطنية تطالب بالاصلاح الجذري في كافة نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

الفصل الثامن

مقدمات الثورة وتنظيمات الضباط الأحرار

1953 – 1958

اولا: مقدمات الثورة

1-الاوضاع الداخلية

أ- سياسة مكافحة الحركة الوطنية: .

بلغ الملك فيصل الثاني سن الرشد القانونية، وذلك في 2 مايس 1953. وقد شكك المعارضـون بقدرة الملك على القيام بالاصـلاحات السـياسـية والاقتصـادية والاجتماعية التي يطالب بها الشعب، إذ بقي محاطا بخاله الامير عبد الاله، ولي العهد، وببطانة من السـياسـيين القدماء الذين كانت لهم اليد الطولى في سـوء الاوضـاع في العراق، لذلك

طالبوا بأن تترك للملك الحرية في اســتشــارة جميع زعماء البلاد دون تمييز، وإن يوقف الساسة القدماء تدخلهم في شؤون الحكم، لمصلحة الملك والنظام كله.

وقد قدمت الاحزاب السياسية، مذكرات الى الملك استعرضت فيها تطورات الوضع الســياســي في العراق، والوعود التي قطعت بإنهاء الاوضــاع الشــاذة. كما انتقدت عدم الاستجابة لمطالب الشعب، واستمرار الاساليب الدكتاتورية في الحكم، وانتهاز الفرص الاعلان الاحكام العرفية واستبقائها، وجعلها الأســاس المزاولة الحكم. وأعربت المذكرات عن آمال الحركة الوطنية في أن يكون العهد الجديد عهدة تحترم فيه احكام الدســـتور، ويضمن للمواطن جميع حرياته وحقوقه السياسية بحيث يكون عهدة جديدة للعراق ينعكس في واقع حياته .

لم تلق مطالب الحركة الوطنية اســـتجابة تذكر، فعلى النقيض من ذلك عهد الى نوري السعيد في 31 تموز 1954 بتأليف الوزارة، فأشترط السعيد حل المجلس النيابي الذي انتخب في حزيران 1954 وفاز فيه عشرة من الوطنيين المعارضين. كما اشترط اطلاق يده في مواجهة الحركة الوطنية، وتطهير جهاز الدولة من العناصر التي وصفت آنذاك بأنها هدامة وعاجزة. وقد وافق الملك على تلك الشروط.

شكل نوري السعيد وزارته الثانية عشرة في 3 آب 1954 والتي قوبلت بمعارضة كل القوى الوطنية في العراق، ووصـــفت بأنها وزارة انقلاب بدليل انها الم تكد تتألف، حتى طالت الناس بســـيل منهمر من المقررات الخطيرة، كما لو أنها جاءت على اثر انقلاب من الانقلابات.

بدأت وزارة نوري السعيد باصدار المراسيم الارهابية. وكان المرسوم الأول، هو "مرسوم تعديل قانون العقوبات البغدادي لســـنة 1938، الذي نص على تجريم كل من حبذ او

روج.. أيا من المذاهب التي ترمي الى تغيير نظام الحكم والمبادئ والاوضـاع السـياسـية للهيئة الاجتماعية المضـمونة بالقانون الأسـاسـي". وأعطى المرسـوم الثاني "مرسـوم ذيل قانون الجنســية العراقي رقم 17 لســنة 1954" الحق لمجلس الوزراء، بناء على اقتراح وزير الداخلية، في اسقاط الجنسية عن العراقي المحكوم وفق المرسوم الأول. وخول وزير الداخلية إعتقال الشخص المسقطة عنه الجنسية العراقية فور صدور قرار مجلس الوزراء بذلك، والاحتفاظ به حتى يتم إبعاده.

وخول المرسوم الثالث "مرسوم النقابات العام رقم 18 لسنة 1954" مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية ألحق في أن يقرر غلق أية نقابة بحجة خروجها على الأسس والمبادىء التي أسست من اجلها .

قوبلت المراسيم الثلاثة بموجة من الاستنكار والسخط الجماهيري. فقد أصـدرت الاحزاب السـياسـية بيانات هاجمت فيها وزارة نوري السـعيد لتعطيلها كل جوانب الحياة الديمقراطية، وحكم البلاد حكمت بوليســية، ومبالغتها في الاســتهانة بحقوق الشــعب وحرياته التي تمثلت في هذه المجموعة الشـاذة من المراسـيم والقوانين الغريبة، معلنة أن تسلم نوري السعيد الحكم في العراق، وفرضـه الطغيان السافر لم يكونا بالحدث العفوي، وإنما كان على وفق خطة استعمارية مرسومة غايتها ضرب الحركة الوطنية في العراق، واضـعافها وشل جميع تيارات المقاومة الشعبية توطئة لعقد معاهدة جديدة او حلف جديد او ارتباط اسـتعماري جديد. ان لم تتوقف اجراءات السـعيد الارهابية عند حدها السـابق، بل توجهت لمحاربة الاحزاب السـياسـية العلنية والصـحافة الوطنية، فأصـدرت "مرسـوم الجمعيات رقم 19 لسنة 1954" الذي قرر غلق جميع الأحزاب السياسية العلنية، بزعم أنها استغلت الامتيازات التي منحها القانون لها، ولصـحافتها فأخذت تحرض الناس على الشغب في الصحف الناطقة بلسانها، والاتيان بأفعال ثورية تهدف الى قلب نظام الحكم.

إتجهت وزارة السعيد، بعد ذلك الى الصحافة الوطنية، فبدأت بأصدار سلسلة من القرارات لتعطيل الصحف الوطنية. فألغت وزارة الداخلية في14 آب 1954 امتياز خمس عشرة جريدة ومجلة تصدر في بغداد بين أدبية وسياسية. وقرر مجلس الوزراء في 29 آب 1954 تعطيل سبع عشرة جريدة سياسية لمدة سنة واحدة، وفرضت الحكومة حصاراً فكريا، بأصدارها عشرات القرارات بمنع الكتب والصحف والمجلات ذات الاتجاهات القومية والوطنية من دخول العراق، ولم تكتف بذلك، وانما أصدرت "مرسوم المطبوعات رقم (4) لسنة 1954" الذي الغيت بموجبه جميع الامتيازات الممنوحة للصحف والمجلات بحجة أنها كانت مصدرا لأشاعة الفوضى، وبث روح التفرقة بين ابناء الشعب، والتمول من مصادر سرية بقصد ترويج مبادىء حرمها القانون . ولم تسمح، بعد ذلك، إلا لسبع صحف بالاستمرار على الصدور.

وعلى الرغم من هذه الاجراءات الارهابية القاسية، استمرت التظاهرات الجماهيرية للتنديد بحملة القمع والارهاب، الأمر الذي دفع الحكومة إلى إصدار "مرسوم الاجتماعات العامة والمظاهرات رقم (25) لسنة 1954" الذي نص على عدم مشروعية الاجتماعات العامة، ومنع عقدها اذا كان الغرض منها إرهاب الحكومة أو السلطة التشريعية أو مقاومة تنفيذ القوانين والانظمة والتحريض على التمرد والعصيان أو اثارة الرعب في نفوس افراد المجتمع، أو الإخلال بالأمن والنظام العام .

أدت إجراءات نوري السعيد الى تصفية كل مظهر من مظاهر الحكم الديمقراطي، وتجريد النظام السياسي من صفته البرلمانية، وبات نوري السعيد يحكم بسلطات شبه دكتاتورية، مما آل الى انتشار الفساد والعبث بأشكالها المختلفة، واهمال المصالح العامة الحيوية، بسبب غياب الرقابة الشعبية على اعمال الحكومة، وجعل الحركة الوطنية تدرك أن لا مناص من تغيير نظام الحكم برمته.

ب. تدهور الأوضاع الاقتصادية :

تدهورت الأوضاع المعيشية للفئات الشعبية بصورة واضحة. وشهدت وزارة نوري السعيد الثالثة عشرة التي شكلت في (17 كانون الأول 1955) بداية سلسلة من الاضرابات، ترجع في اسبابها إلى تردي الأحوال الاقتصادية، وتوجيه السياسة الاقتصادية لخدمة مصالح فئة قليلة من الاقطاعين والرأسماليين الذين ارتبطوا بنوري السعيد أكثر من أي وقت مضى). وكان العمال في طليعة المضربين، وارتكزت مطالبهم على معالجة المشاكل الاقتصادية، وزيادة الأجور، وتحسين ظروف العمل، فأضرب سواق السيارات في النجف في الأول من كانون الأول 1955، وعمال النفط في كركوك في 11 آذار 1956، وعمال العجلات في بغداد في 18 نيسان 1956، وعمال الطابوق في 15 مايس 1956، وعمال شركة الكبريت المتحدة في 17 مايس 1956. وشمل الاضراب طبقات ومراتب اجتماعية اخرى، منها اضراب اصحاب المحلات التجارية في بغداد في 28 مايس 1956 احتجاجا على تشريع قانون مراقبة ايجار العقارات الذي أباح للملاكين زيادة بدلات ايجار العقارات التي يزيد ايجارها على (150) دينارة. كما أضرب اصحاب السيارات الكبيرة (الحمولة) في 2 حزيران 1956 احتجاجا على لائحة تعديل قانون وسائط النقل البرية التي زيدت بموجبه رسوم الضريبة على السيارات.

وكان اكبر اضراب: هو إضراب مدينة الموصل الاقتصادي، الذي بدأ بأضراب تجار الأغنام في 28 آب 1956، واعقبه إضراب القصابين في مساء 31 آب احتجاجا على قرار البلدية بزيادة رسوم المجازر والذبيحة. وسرعان ما إمتد هذا الاضراب فشمل الخبازين والخياطين والمحامين والصاغة وسواق السيارات واصحاب المحلات التجارية. وبذلك عم الاضراب مدينة الموصل في 3 أيلول، وتوسع ليشمل بعد ذلك اقضية المحافظة ونواحيها، فشمل أهالي تلعفر وزاخو وسنجار والعمادية، واعلنت شرطة

الموصل ان "حالة الاضراب اصبحت غير اعتيادية" وقد قوبل الاضراب بتأييد جماهيري واسع.

ادت أجراءات حكومة نوري السعيد الاقتصادية التي تهدد معاش الشعب، وقوته، الى المعارضة الشعبية التي طالبت بعدم فرض ضرائب جديدة، ووصفت الاضراب بأنه أعطى مثلا رائعا ليقظة الشعب واستعداده للنضال دفاعا عن حياته وحريته ومعاشه، ودعت الشعب الى التكاتف والوحدة واليقظة .

استخدمت السلطات مختلف الوسائل للقضاء على الاضراب، واصدرت مرسوم الطوارئ الذي أعطى لرئيس الوزراء صلاحيات استثنائية في فرض الرقابة على الصحف والمجلات والكتب وجميع المطبوعات، وخوله اعتقال الاشخاص الذين يعتقد بأن سلوكهم مخل بالأمن العام مهما كانت صفاتهم أو وظائفهم وحجزهم في الأماكن التي يعنيها. وحضر سعيد قزاز وزير الداخلية، الى الموصل، وأصدر أوامره بالقبض على بعض رجال الحركة الوطنية بحجة "أنهم المحرضون الرئيسيون على الاضراب"، وابعدوا إلى نقرة السلمان

تمكنت السلطات من القضاء على إضراب الموصل الذي استمر أكثر من عشرة أيام، وبرهن الاضراب على رفض الجماهير للسياسة الداخلية اتي كان يتبعها نوري السعيد، وبخاصة في المجال الاقتصادي، والتي أدت الى زيادة الضرائب والرسوم على مختلف المهن والأعمال، في وقت تردى فيه المستوى المعاشي لعموم الجماهير الشعبية الكادحة. وقد مهد الاضراب السبيل أمام الحركة الوطنية للقيام بأضرابات أخرى. .

وشهد عام 1957 استمرار الاضرابات العمالية للمطالبة بتحسين اوضاع العمال وزيادة الأجور، فأضرب سواق سيارات الحمل في البصرة يوم 4 تموز 1957 احتجاجا

على زيادة اسـعار المحروقات، واضـرب عمال شـركة دخان الرافدين في يوم 14 تموز 1987 وعمال شـــركة الدخان الاهلية كذلك، للمطالبة بزيادة الأجور. إلا أن الســـلطة اسـتطاعت القضـاء على الاضـراب فورا. وأشـار تقرير حكومي مؤرخ في مايس 1958 الى الاعتقاد الســـائد بين مختلف الطبقات الشـــعبية بأن الحكومات المتعاقبة قد أهملت العناية بالجماهير ومســـتقبلها، والوســـائل التي تؤدي الى الترفيه عنها، ورفع مســـتوى معيشـــتها. وفي مقدمة ذلك إهمال الحكومات المتعاقبة اتخاذ الاجراءات التي تحد من جشع الملاكين، وخاصة فيما يتعلق بأسعار المواد الغذائية والايجارات وتوزيع العدل بين الناس .

أما الفلاحون الذين بدأوا نضـــالهم من اجل الأرض، والقضـــاء على الاقطاع فقد نظموا انتفاضة الشامية في عام 1954، حيث سارت جموعهم في مسيرة ضخمة في 7 شباط. وقدر عدد المشاركين فيها (20) الف متظاهر، وهتفت بسقوط الاقطاع والمعاهدة العراقية – البريطانية والمجلس النيابي، ورئيس الوزراء فاضل الجمالي الذي شكل وزارته الأولى في 17 أيلول 1953 (استقالت في 27 شباط 1954)، فألقت السلطات القبض عل (100) من الفلاحين و(28) طالبا وخمسة محامين، وكانت مطالب الفلاحين هي:

1-المناصفة في قسمة الحاصل بين الفلاح والمالك.

2- تسليف الفلاحين للتخلص من الربا الفاحش المرهق.

3- تقسيم ثمن البذور بين الفلاح والمالك كل حسب حصته .

4-منع السخرة المجانية، وايقاف الاهانات ورفع الخاوات.

5-مكافحة الفقر والجهل والمرض.

حظيت مطالب الفلاحين بتأييد الجماهير الواسع وحركتها الوطنية التي وصفت مشكلة الارض بأنها ام المشاكل، واذا لم تتداركها الحكومة بحل جذري حاسم فأنها ستكون اللغم الذي ينسف كل استقرار البلد، واشادت بيقظة الريف ومشاركته المدينة في معارضة أسلوب الفئة الحاكمة في حكم البلاد وفي التصرف بمقدرات الناس، وأصبح الريف ميدان لمعارضة الحكم الفاسدة ونظام الاقطاع الذي يستند اليه، مما يهدد كيان الفئة الحاكمة ومستقبلها في الصميم .

أدركت وزارة فاضل الجمالي عمق المعارضة الفلاحية، وخشيت من إتساعها وشمولها لمناطق القطر الأخرى، فأصدرت "مرسوم قسمة الحاصلات بين الملاك والفلاح رقم (21) لسنة 1954"، الذي تضمن المناصفة في قسمة الحاصل. وقد ارتكز نضال الفلاحين بعد صدور المرسوم على المطالبة بتثبيت حق المناصفة والغاء الديون، ووقف اعتداءات الاقطاعيين على ملكيات متوسطي الملاكين وصغارهم.

: وفي كركوك واربيل حدثت انتفاضات فلاحية في ايلول 1955، ورفع فلاحو محافظتي بابل وكربلاء مذكرات الى الملك طالبوا فيها تنفيذ مرسوم المناصفة، وتوزيع الأراضي عليهم، ووضع حد لتصرفات الادارة التي تساعد الاقطاعيين والملاكين الكبار على نهب الملكيات الصغيرة، وتحسين احوال الفلاحين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

لم تستجب السلطات لمطالب الفلاحين العادلة، في حين اشتدت مقاومة الأقطاع، وازدادت مظالم الفلاحين، مع اشتداد سياسة نوري السعيد، الذي شكل وزارته الثالثة عشرة في 17 كانون الأول 1955 (استقالت في 8 حزيران 1957)، في مقاومة الحركة الوطنية، فأدى ذلك الى هجرة فلاحية واسعة الى المدن الكبرى من ناحية، والى ازدياد المطالبة بالقضاء على الاقطاع وتوزيع الأراضي من ناحية أخرى، واخذ الفلاحون في

الديوانية (محافظة القادسية بعقد الاجتماعات في نيسان 1957، وأوقدوا المشاعل ورددوا الأهازيج الشـــعبية التي تندد بالحكومة والاقطاع، وتطور الأمر الى انتفاضـــة مســـلحة شملت الفرات الأوسط في حزيران 1958، حيث أخذ الفلاحون المسلحون يجتمعون حول الحاصـل المكدس وهم يرددون الاهازيج الشـعبية التي تمجد نضـال الفلاحين في سـبيل الأرض. وتطالب بتطبيق مرسـوم المناصـفة، وتندد بموقف الحكومة السـلبي من مطالب الفلاحين، وامتدت المظاهرة الفلاحية الى مناطق الأخرى.

اسرعت قوات الشرطة إلى مهاجمة قرى الفلاحين واستطاعت القبض على بعض الفلاحين، وقد أهتمت الحركة الوطنية بالانتفاضـــة، ونظمت حركة جماهيرية المســـاندة مطالب الفلاحين، فظهرت الشـعارات التي تدعو الى مسـاندة فلاحي الفرات الأوسـط في اغلب شـــوارع مدن العراق، وتطوع عدد من المحامين الوطنيين للدفاع عن الفلاحين المعتقلين، وتنظيم المذكرات للمطالبة بأقرار حق الفلاحين في المناصـــفة. وصـــاحب الانتفاضـة أعمال عنف في مناطق أخرى من العراق، كالانفجارات والحرائق، مما أفضـى الى اتهام بعض الاحزاب السياسية بالوقوف وراء تلك الأحداث الثورية.

أدى موقف الحكومة السلبي من مطالب الفلاحين، وتصـاعد الانتفاضـة المسلحة الى صـدور تحذيرات للحكومة من جهات مؤيدة لها، تدعو الى معالجة التذمر والحد من تســـلط مشـــايخ القبائل والاقطاعيين، إلا أن الحكومة لم تعرها اهتمام يذكر، جريا على سياستها القائمة على عدم الاستجابة للمطالب الشعبية، وتجاهل الرأي العام، واعتمادها في بقائها على قوى دولية خارجية، واعتقادها بقدرة تلك القوى على حســـم الموقف لصالحها في الوقت المناسب.

ج- جبهة الاتحاد الوطني

بعد اجازة الاحزاب السياسية في العراق 1946، جرت محاولات متعددة للتعاون بينها، منها تشكيل "لجنة الاحزاب العراقية للدفاع عن فلسطين" و"الجبهة الشعبية المتحدة" عام 1951 و "الجبهة الوطنية" عام 1954. وازداد التعاون الوطني بعد تأميم قناة السويس في تموز 1956، واتخاذ الاحزاب السياسية مواقف متشابهة لتأييد مصر والمشاركة بدرجات متفاوتة في انتفاضة الشعب لمساندة مصر، وشجب موقف الحكومة من العدوان الثلاثي .

وعندما أدركت القوى الوطنية والقومية التقدمية أن استمرار سياسة نوري السعيد في مقاومة الحركة الوطنية يتطلب منها التعاون. عقدت اجتماعات متعددة اسفرت عن الاتفاق على تأليف جبهة وطنية موحدة اطلق عليها اسم "جبهة الاتحاد الوطني" التي اصدرت بيانها الأول في 9 آذار 1957. وقد تألفت الجبهة آنذاك من الاحزاب التالية:

1- حزب الاستقلال.

2- الحزب الوطني الديمقراطي.

3-الحزب الشيوعي العراقي

4-حزب البعث العربي الاشتراكي.

5- وبعض المستقلين

وقد تناول البيان الأول الذي أصدرته الجبهة، عرضة للوضع الدولي العام، ودعوة جماهير الشعب، والعاملين في الحركة الوطنية إلى الوحدة والتكتل والالتفاف حول مطالب الأمة الكبرى، ونبذ الخلافات والانشقاقات بمختلف أشكالها ورص صفوف الحركة الوطنية والكفاح المشترك لتحقيق المطالب التالية:

1- تنحية وزارة نوري السعيد وحل المجلس النيابي.

2- الخروج من حلف بغداد وتوحيد سياسة العراق مع سياسة الاقطارالعربية المتحررة.

3- مقاومة التدخل الاستعماري بشتى اشكاله ومصادره وانتهاج سياسة عربية مستقلة اساسها الحياد الايجابي.

4- اطلاق الحريات الديمقراطية الدستورية.

5- الغاء الادارة العرفية واطلاق سراح السجناء والموقوفين السياسين، وإعادة المدرسين والموظفين والمستخدمين والطلاب المفصولين لأسباب سياسية .

قوبل صدور بيان الجبهة بترحيب بالغ من الاوساط الشعبية والحزبية والمستقلة، التي أخذت تعلق آمالا كبيرة على قيامها. واشارت الى الحماس البالغ الذي قوبلت به الجبهة من قبل الشعب وذكرت أن الشعب بعد هذه الخطوة الوطنية الرائعة رد فعل صحيح للتهديد المتزايد لقوى الاستعمار والرجعية ودعت الجبهة الى الاعتماد على مؤازرة الشعب والتفافه حولها .

لقد كان مجرد إعلان الجبهة، يعد نصرة تاريخية باهرا للحركة الوطنية، أدى الى توحيد جميع القوى الحزبية والمستقلة، ولفها حول اهداف الجبهة والى هدم سدود الحذر بين الأحزاب الوطنية، واتخاذ مواقف موحدة تجاه كل حدث سياسي ووطني وقومي، وتنسيق خطط الكفاح الوطني لمختلف الأحزاب والجماعات وتطوير اساليب عملها عموما، وتبادل الخبر والتجارب والعادات التنظيمية فيما بينها.

2- الأوضاع العربية

أ- القضية الفلسطينية:

تمثل قضية فلسطين إحدى مآسي التاريخ الكبرى وقع ظلمها على الأمة العربية عامة، والشعب العربي في فلسطين خاصة. ففي 2 تشرين الثاني 1917، أصدرت بريطانيا وعد بلفور لأنشاء "وطن قومي" لليهود في فلسطين. وقد اصبحت فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة تحت الانتداب البريطاني، وادخل وعد بلفور في صك الانتداب.

وفي فترة الانتداب استمرت مقاومة العرب لوعد بلفور والهجرة الصهيونية ربيع الأراضي، وحدثت انتفاضات عربية متكررة خلال الفترة 1920 – 1939، واصدرت بريطانيا في عام 1939 الكتاب الأبيض الذي اعلنت فيه أن ليس من سياستها أن تصبح فلسطين دولة يهودية. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ارسلت لجنة تحقيق انكلوامريكية. وقد اوصت اللجنة بان يبني مستقبل فلسطين على ثلاثة مبادئ :

1-ان لا يسود اليهود على العرب، ولا العرب على اليهود في فلسطين.
2-وأن لا تكون فلسطين دولة يهودية ولا دولة عربية.
3-يتعهد نظام الحكم الذي سيؤسس تحت ضمانات دولية بحماية المصالح المسيحية والاسلامية واليهودية في الأراضي المقدسة والحفاظ عليها.

رفض العرب والصهاينة تلك المقترحات. و قامت بريطانيا، بعد أن تأكد لها ندرة الصهاينة العسكرية والسياسية، بإحالة المشكلة على الأمم المتحدة في شباط 1947، وقالت انه يوجد في فلسطين نحو 1,600,000 عربي ، و 6,00,000 يهودي ، ويرى اليهود ان النقطة الجوهرية هي ايجاد دولة يهودية ذات سيادة، ويرى العرب أن النقطة الجوهرية في مبادئهم هي مقاومة تأسيس دولة يهودية ذات سيادة في أي جزء من فلسطين حتى النهاية، وزعمت بريطانيا بأن ليس لها الصلاحية، بموجب صك الانتداب، لاعطاء البلاد الى العرب أو اليهود أو تقسيمها بينهما عينت هيئة الأمم لجنة خاصة

للتحقيق، قامت بزيارة المنطقة، ووضعت توصية بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود. وتحت ضغط وتهديد القوى الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة في 29 تشرين الثاني 1947 تم تقسيم فلسطين واقامة دولة يهودية.

قوبل قرار التقسيم باستنكار واسع في ارجاء الوطن العربي. ففي بغداد خرجت مظاهرات جماهيرية تندد بمواقف الدول الكبرى التي أيدت التقسيم، وتطالب الحكومة بالقيام بواجبها القومي لأنقاذ فلسطين، والوقوف بوجه تنفيذ قرار التقسيم. وازاء استمرار الضغط الشعبي قررت الحكومة العراقية ارسال الجيش العراقي للدفاع عن الأراضي العربية الفلسطينية، الا أن القوات العسكرية التي ارسلت في أول الأمر كانت قليلة العدد، لاتتجاوز (5) آلاف جندي. ولعل ذلك يعزى الى اعتقاد السياسيين العراقيين بأن الغرض من ارسال هذه القوات ليس القتال، بل إرهاب الصهاينة وتخويفهم، ولهذا فأن الخطط التي وضعت لم تكن هجومية وانما كانت دفاعية فقط .

كان ضباط الجيش العراقي وجنوده يمتلئون حماسة قوية لقتال الصهاينة والحفاظ على فلسطين، وقد استطاعت القوات العراقية، بأمكانياتها المحدودة آنذاك من تحقيق الانتصارات الكبيرة منذ اليوم الأول لدخولها الى الأراضي الفلسطينية، الا ان الاوامر التي كانت تصدرها القيادة السياسية بتغيير واجب القوات العراقية، من حين لآخر أثر كثيرة على ادائها، وعلى الرغم من ذلك وصل الجيش العراقي الى بعد ثمانية أميال من ساحل البحر المتوسط، واصبح بأمكانه شطر القوات الصهيونية إلى شطرين، لكن الأوامر صدرت بتوزيع القوات العراقية على منطقة واسعة جدا، فأصبحت ضعيفة في كل مكان.

لقد تميز الجيش العراقي في المعارك التي خاضها، بالشجاعة والبسالة التي ابداها الجنود والضباط. وكان الجميع مدفوعين بعوامل قومية ووطنية، الا أن القيادة التي تولت الاشراف على اعداء هذه القوات وسيرها كانت ضعيفة. يضاف الى ذلك أن

الاستعدادات العسكرية المطلوبة في القوة العراقية كانت غير مهيأة، ونقصها المعلومات عن العدو.. قواته واستحكاماته، ولم تكن لديها الخرائط الكافية للمناطق التي تحارب فيها، والأهم من كل هذا انه لم تكن هناك خطة حركات، ولائحة حرب مهيأة سلفا ليمكن في ضوئها تحشيد القوات الكافية لتنفيذها، فضلا عن عوامل أخرى منها عربية تتصل بجدية الأقطار العربية المشاركة في الحرب، وعالمية تتصل بمواقف الدول الكبرى من القضية الفلسطينية.

وبعد توقف القتال، عاد الجيش العراقي الى القطر، وهو يحمل مرارة النكسة التي سببتها الأنظمة السياسية العربية القائمة آنذاك، فصمم ضباطه وجنوده على الثأر الكرامة الجيش، بالقضاء على النظام الذي كان وراء الانتكاسة، فأنخرط المخلصون من الضباط القوميون في تنظيم الضباط الأحرار للاطاحة بالنظام الملكي.

ب- الثورة المصرية 23 يوليو (تموز) 1925:

اجبرت الثورة المصرية الملك فاروق على التنازل على العرش لأبنه الصغير احمد فؤاد، ووضع مجلس وصاية. ثم تطورت الأحداث الى الغاء النظام الملكي في حزيران 1953 واعلان الجمهورية في مصر، وتبع ذلك تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية على درجة كبيرة من الأهمية.

لقد اخذت الحركة الوطنية في العراق تراقب تلك التطورات واخذت الصحافة العراقية تناقشها، وتحذر الفئة الحاكمة في العراق من مغبة الاستمرار في سياستها المشابهة للسياسة المصرية القديمة.. وطالبت بالكف عن سياسة النهب والاستبداد والاستهانة بنضال الشعب، ودعت إلى القضاء على الاقطاع الذي خلق فسادا عاما أصبح طابع الحكم في العراق .

شـــجعت الثورة المصـــرية الحركة الوطنية في العراق على التقدم بمطاليبها الاصلاحية الى الوصي عبد الاله الذي سارع الى عقد مؤتمر في البلاط دعا اليه رؤساء الأحزاب السياسية لمناقشة المطالب الاصلاحية مساء يوم 3 تشرين الثاني 1952. وفي هذا المؤتمر قال طه الهاشـمي ان الوضـع في العراق يتطلب ضـرورة النظر اليه نظرة جدية، ولاسيما بعد الحوادث التي جرت في بعض بلدان الشرق الأوسط كمصر، وسوريا ولبنان، وشدد بصورة خاصة على تطور الأحداث في مصر. وقال ان الاسباب التي أدت إلى الثورة في مصـــر موجودة في العراق، واذا كانت العوامل متشـــابهة، فلابد أن تكون النتائج واحدة، والقضـية قضـية زمن، اذا لم نتدارك الأمر، ونقوم بالاصـــلاحات بصورة جدية في العراق. وقد رد عليه الوصـي: تقول انه سيقع في العراق مثل ما وقع في مصر، أنا لا أخاف ذلك، أنا لا اهتم بهذه الأمور .

ودفع نجاح الثورة المصـــرية، الضـــباط العراقيين الى الحماس للقيام بعمل مماثل فكان ظهور تنظيم الضباط الأحرار.

ج. العدوان الثلاثي على مصر وانتفاضة عام 1956

سارت مصر بعد نجاح ثورتها في 23 تموز 1952، على سياسة قومية تقدمية تهدف إلى مساندة النضال العربي للتخلص من السيطرة الاستعمارية، واتباع سياسة الحياد في العلاقات الدولية. وشـاركت مصـر في مؤتمر بأندونك للدول الغير المنحازة، وأظهرت رفضها للاحلاف والمشاريع الاستعمارية. وقد تعرضت مصر جراء تلك السياسة الى ضغوط اقتصادية من الدول الاستعمارية، منها سحب تمويل مشروع السد العالي الذي كانت مصـــر تعول عليه كثيرة لزيادة رقعة الأرض الزراعية فأعلن الرئيس جمال عبد الناصر، تأميم قناة السويس في 26 تموز 1956 في وقت كان ملك العراق وولي

العهد عبد الاله ورئيس الوزراء نوري السـعيد على مائدة انطوني إيدن رئيس وزراء بريطانيا، فظهر ان ثمة تطابقا بين وجهات نظر الجانبين في الاراء والمقترحات لمواجهة ماسمي آنذاك "بالتحدي" .

وذكر دي كوري De Gaury، وهو صديق لولي العهد الامير عبد الاله، ان عبد الاله كان يلح على القيام بعمل سريع ضد عبد الناصر خلال أسابيع قليلة، ويعتقد بأنه اذا لم يسقط عبد الناصر في وقت قصير لايتجاوز "بضعة أسابيع" فأن ذلك سيكون متأخرة، وسيؤدي إلى اضطراب في الشرق الاوسط لايعرف مداه، وسيقضي على حلف بغداد، وكانت خطته تهدف الى العمل على اعادة الملكية إلى مصر .

وعلى النقيض من موقف الحكومة العراقية عمل الشعب العراقي والجماهير العربية على امتداد الوطن العربي على قيادة حملة فعالة لمساندة مصر في نضالها، تجلت فيها وحدة المصـــير العربي، وأعترف (ايدن) بقوة التأييد العربي وقال "بعد تأميم قناة بيوم واحد، بدأت الأصوات في الوطن العربي تردد هذه ليست قناة السويس بل قناة العرب، وبدأت القومية العربية تظهر في اكمل صورها".

وفي العراق، طالبت الحركة الوطنية بتحشيد القوي لنصـرة مصـر، وفتح ابواب التطوع للدفاع عن القومية العربية، واوضـــحت أن هدف الاســـتعمار من معركة قناة السويس تمهيد السبيل لأضعاف العرب، وفرض الصلح مع العدو الصهيوني.

اخذت بريطانيا وفرنسا، بالاتفاق مع الكيان الصهيوني التهيئة للعدوان على مصر، فشن الكيان الصـهيوني عدوانه على مصـر في 29 تشـرين الأول 1956، واشـتركت بريطانيا وفرنسا في العدوان في الأول من تشرين الثاني، وهب الشعب العربي في مصر للدفاع عن ارضـــه وكرامته، وخرجت الجماهير العربية تتظاهر تأييدا له. وفي العراق

خرجت الجماهير الشـعبية، معلنة مسـاندتها وتطوعها للدفاع عن العروبة في مصـر، وانفجر الوضع في بغداد صباح الخميس الأول من تشرين الثاني، فتظاهر طلبة الكليات والمعاهد العالية. ففي سـاحة كلية الطب تجمع طلبة كليتي الطب والصـيدلة والكيمياء، واخذوا يهتفون بحياة مصـر ورئيسـها جمال عبد الناصـر، وبسـقوط دول العدوان انكلترا وفرنسا والكيان الصهيوني، وتظاهر طلبة كلية التجارة والاقتصاد مطالبين بالتعبئة العامة والسـلاح وقطع النفط عن الدول الاسـتعمارية، وبسـقوط وزارة نوري السـعيد وحلف بغداد والاسـتعمار، . وخرجت مظاهرة جماهيرية كبيرة تطالب الحكومة بأعلان موقفها من العدوان على مصر، فأنقض الشرطة على المتظاهرين وضربوهم بقسوة، وقامت الحكومة بأعلان الاحكام العرفية، ومنع المظاهرات .

أخذت المظاهرات تتجدد يوميا، ولم تقتصـر على الطلبة فحسـب، وإنما شـملت مختلف القطاعات الشـعبية، كما امتدت لتشـمل مناطق العراق المختلفة. وقد حدثت اشـتباكات بين الشـرطة والمتظاهرين وعطلت الدراسـة في الكليات والمعاهد العالية والمدارس المتوسطة والاعدادية، واعتقل قادة الحركة الوطنية، لكن هذه الاجراءات لم تؤد إلى إيقاف الانتفاضـة فدعت الحركة الوطنية الى الاضـراب حتى سـقوط وزارة نوري السعيد وتأليف حكومة وطنية تقوم بما يلي:

1- معاقبة الخونة وسـفاكي دماء الشـعب، واطلاق سـراح ضـحايا النضـال الوطني والقومي.

2- الانسـحاب من حلف بغداد، وقطع العلاقات مع بريطانيا والتضـامن مع الشـعب العربي، والحكومات العربية المناضلة.

3- إيقاف ضخ النفط الى المستعمرين مالم تنسحب الجيوش الاستعمارية المعتدية من مصر.

4- ضمان حقوق الشعب الدستورية واطلاق الحريات الديمقراطية.

5- رفع الضرائب السعيدية وإجابة مطاليب الشعب .

وفي النهاية لابد من تقويم الانتفاضة، وتحليل أسبابها. فأسبابها كانت كامنة في نفوس الجماهير منذ بدأ نوري السعيد اجراءاته الارهابية ضد القوى الوطنية والقومية، وعزل العراق عزلا تاما عن حركة القومية العربية الصاعدة . وكان تأميم قناة السويس، والعدوان على مصر، وموقف حكومة العراق منه، الشرارة التي اشعلت فتيل الانتفاضة، وقد نجحت الانتفاضة في ربط النضال الوطني بالنضال القومي، وتعزيز شعور التضامن الكفاحي ووحدة المصير بين ابناء الشعب العربي مختلفة بذلك عن كل الانتفاضات السابقة ذات الافق القطري والمطالب الاصلاحية الداخلية، ولفتت انظار الرأي العالم العالمي الى ما يجري داخل العراق من نضال في سبيل اصلاح الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية. |

د- الجمهورية العربية المتحدة:

بعد الثورة المصرية، وظهور شخصية الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وحصوله على الشعبية الواسعة لدى الجماهير العربية، وبخاصة بعد تأميم قناة السويس، توجهت مصر في السير نحو الوحدة العربية، باعتبارها المبدأ الاساس الذي يجسد فكرة القومية العربية .

نظرت الجماهير العربية نظرة ايجابية إلى سياسة حكومة الثورة في مصر، في النصف الثاني من الخمسينات، ولا سيما فيما يتعلق بمقاومة الاحلاف وتبني سياسة

الحياد وعدم الانحياز، وكسر طوق الاحتكار السلاح الذي كان يفرضه الغرب على العرب، والنص في الدستور المصري المؤقت لأول مرة على ان مصر دولة عربية وشعبها جزء من الأمة العربية، بالاضافة الى تأميم قناة السويس ومجابهة العدوان الثلاثي على مصر عام 1956وغيرها .

طرحت الجمهورية السورية شعار الاتحاد بين مصر وسوريا، وازداد تبادل الوفود الرسمية والشعبية بين مصر وسوريا في عام 1967، واستجاب جمال عبد الناصر للمطالبة بالوحدة، وأعلن الاتفاق المبدئي على قيام الجمهورية العربية المتحدة بوحدة مصر وسوريا فقوبل بالهجوم الشديد على المستوى الرسمي في العراق، وسعى نوري السعيد لتحريض دول ميثاق بغداد لعرقلة قيام الدولة الموحدة، وبث الدعاية لهدم الوحدة، وحتى القيام بعمل عسكري اذا اقتضى الأمر .

وعلى الصعيد الشعبي، قوبلت الوحدة بترحيب واسع، ووصفتها الحركة الوطنية بأنها نواة للوحدة العربية الشاملة التي هي هدف الشعب العربي في كل مكان، ووصفت جبهة الاتحاد الوطني الوحدة بأنها خطوة مباركة لتعزيز شأن الأمة العربية، وضربة قوية للاوساط الاستعمارية والرجعية الحاكمة. وخرجت الجماهير الشعبية بمظاهرات للمطالبة بالانضمام الى الجمهورية العربية المتحدة، واقيمت المهرجانات والاحتفالات التي تمجد نضال الشعب العربي والوحدة العربية.

الاتحاد العربي

سارع العراق الى اتخاذ خطوة مماثلة مع الأردن، فأعلن رسميا عن تكوين الاتحاد العربي بين الدولتين في 14 شباط 1958، وكانت الامور الاتية هي اهم . ما تضمنه الاتفاق:

1- تكوين اتحاد عربي بين المملكة العراقية والمملكة الأردنية الهاشـــمية باســـم "الاتحاد العربي" يكون مفتوحة للدول العربية الاخرى التي ترغب في الانضـــمام اليه.

2- وحدة السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي، وتكوين جيش موحد باسم "الجيش العربي" وازالة الحواجز الكمركية، وتوحيد مناهج التعليم، وتنسيق السياسة المالية والاقتصادية بين الدولتين.

3- تتولى شـــؤون الاتحاد حكومة اتحادية مؤلفة من مجلس تشـــريعي ينتخب من المجلســـين النيابيين العراقي والاردني، كليهما بعدد متســـاوي لكل من الدولتين، وسلطة تنفيذية تتولى الأمور التي تدخل ضمن اختصاص حكومة الاتحاد.

4- يكون ملك العراق رئيسا للاتحاد، وملك الأردن نائبه .

قبول الاتحاد بالمعارضة الشعبية كونه جاء ردا على إعلان الوحدة بين مصر وسوريا.

3- الأوضاع الدولية:

1 - سياسة الاحلاف والتكتلات الدولية

على الرغم من حصول العراق على استقلاله الرسمي، ودخوله عصبة الأمم في عام 1932 فإن بريطانيا اسـتمرت بالتدخل في شـؤونه الداخلية، وبلغ هذا التدخل ذروته عندما ارســلت بريطانيا قواتها لأســقاط حكومة الثورة في العراق عام 1941، واحتلالها العراق احتلالا مباشرا، واتخاذه قاعدة لجيوشها في الشرق مع وضـع كل امكانات العراق البشرية والمادية لخدمة المجهود الحربي البريطاني.

لقد وقفت الحركة الوطنية في العراق بكل قوتها ضد استمرار الهيمنة البريطانية على العراق بعد الحرب العالمية الثانية، وطالبت بإلغاء معاهدة 1930 وجلاء الجيوش الأجنبية. أما بريطانيا التي خرجت منتصرة في هذه الحرب فأنها ارادت تنظيم علاقاتها مع العراق والأقطار العربية الاخرى على اساس الدفاع المشترك مما يمكن بريطانيا من المحافظة على سيطرتها الاستعمارية في المنطقة. كانت سياستها تقوم على ركنين اساسيين اشرنا اليها سابقا واولهما تشجيع دول المنطقة على عقد الاتفاقيات فيما بينها لضمان الأمن والاستقرار، ثم السعي الى جمعها في تنظيم واحد يسمى "الكتلة الشرقية". وثانيهما السعي الى عقد معاهدات ثنائية بين بريطانيا وحلفائها في الشرق الأوسط، تضمن لبريطانيا مصالحها الستراتيجية، عن طريق ضمان الدفاع المشترك والاستفادة من القواعد العسكرية.

وكان التوقيع على معاهدة بورتسموث في كانون الثاني 1948 خطوة اساسية في هذا الاتجاه، الا ان وثبة الشعب العراقي ادت الى سقوط المعاهدة واستمرت العلاقات العراقية – البريطانية تسير بموجب معاهدة 1930.

وفي بداية الخمسينات طرحت الدول الغربية فكرة انشاء ماسمي "مشروع القيادة العليا للحلفاء في الشرق الأوسط" الذي تضمن الامور التالية:

1- أن الدفاع عن الشرق الأوسط أمر حيوي بالنسبة للعالم الحر، وان الدفاع ضد العدوان الخارجي يكفل فقط عن طريق التعاون مع الدول التي يهمها الامر.

2- آن وظيفة وهدف "قيادة الشرق الأوسط" هي مساندة الدول التي ترغب في الاشتراك في الدفاع عن الشرق الأوسط، وتنمية قابلية كل دولة كي تصبح قادرة للوقوف ضد أي عدوان خارجي.

قوبلت الدعوة لقيام القيادة العليا للحلفاء بمعارضـــة شـــعبية واســـعة تدعو الى الحياد، والتعاون مع الشعوب المحبة للسلام، وتحددت اهداف الحركة الوطنية في العراق بما يلي :

1- الغاء معاهدة 1930 العراقية – البريطانية.

2- جلاء الجيوش الاجنبية عن العراق جلاءاً تاما .

3- رفض مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط والمشاريع الاستعمارية.

4- تحريم الدعاية للحرب، وافساح المجال أمام المنظمات الوطنية الممارسة نشاطها في سبيل السلام والاستقلال.

وقد دفع الموقف الشـــعبي الرافض للمشـــاريع الاســـتعمارية والداعي الى الحياد، الحكومة العراقية الى الاعلان عن رفضـــها رســـمية "القيادة العليا للحلفاء في الشـــرق الأوسط" وكذلك "منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط" و "الاتفاقية التركية – الباكستانية" خشـية من معارضـــة الحركة الوطنية التي حذرت من زج العراق بأي حلف اســـتعماري تحت أي اسم كان .

2– حلف بغداد 1955:

شكل نوري السعيد وزارته الثانية عشر في 3 آب 1953 (استقالت في 17 كانون الأول 1955). وقد أشترط لتأليف الوزارة أن ترتكز سياسته الخارجية على الأسس التالية:

1- إنهاء المعاهدة العراقية – البريطانية لعام 1930، عن طريق إحلال صـــيغة جديدة للتعاون مع بريطانيا .

2- الحرص على تعزيز علاقات الاخوة والصداقة مع الأقطار العربية.

3- العمل على توثيق العلاقات مع الدول المجاورة، وتعزيز التعاون بينها وبين الدول العربية لدفع الخطر الصهيوني.

سار نوري السعيد على سياسة تهدف إلى التوفيق بين ما يجري على الصعيد الداخلي من محاربة الحركة الوطنية، وبين ما يتخذ من خطوات في سبيل تحقيق اهداف سياسته الخارجية. وتوصـــل مع تركيا الى توقيع "ميثاق التعاون المتبادل بين العراق وتركيا" في 24 شباط 1955 والذي تضمن الامور الاتية:

1- التعاون بين الدولتين لغرض صـــيانة ســـلامتها والدفاع عن كيانها وفقا الاحكام المادة من ميثاق الأمم المتحدة.

2- التعهد بعدم التدخل بأي شكل من الاشكال في الشؤون الداخلية لاحداهما في الاخرى، وفض النزاع بينهما بالطرق السلمية.

3- يكون هذا الميثاق مفتوحا للانضـــمام اليه من قبل اية دولة من دول الجامعة العربية وغيرها من الدول التي يهمها أمر السلم والأمن في هذه المنطقة بصورة فعالة، والمعترف بها اعترافا كاملا من كلا الفريقين المتعاقدين.

4- يشـكل مجلس دائم من الوزراء للعمل ضـــمن نطاق اهداف هذا الميثاق، وذلك عندما يبلغ عدد الدول الأعضـــاء في هذا الميثاق ما لا يقل عن الأربعة، ويقوم المجلس بوضع نظامه الداخلي .

رحبت بريطانيا بعقد الميثاق العراقي – التركي، واعلنت عن تأييدها للميثاق تأييدا كاملا، واعربت عن أملها في توسيع الميثاق ليصبح حلفا للشرق الأوسط بأكمله، وســـارعت بريطانيا الى الغاء معاهدة 1930، وتوقيع الاتفاق الخاص مع العراق، وانضمت الى الميثاق العراقي – التركي. وقد اعقب انضمام بريطانيا، انضمام كل من

ايران وباكستان، فأصبح عدد الدول المشاركة فيه خمس دول، فألف المجلس الوزاري الدائم للميثاق الذي أصبح يعرف باسم "ميثاق بغداد" وعقد اجتماعه الأول في بغداد يومي 21 و 22 تشرين الثاني 1955 بحضور ممثلين عن الدول الأعضاء.

قوبل توقيع الميثاق والمصادقة عليه من مجلس الامة في العراق بالمعارضة. وقامت الحركة الوطنية بدور فعال لتنظيم المقاومة الجماهيرية وتزعم المعارضة في الكليات والمعاهد العالية. كما أصدرت بيانا تضمن اعلان المعارضة الشديدة للميثاق والاستمرار على مقاومته لأنها في اعتبارها معركة الشعب ضد الاستعمار التي لن تنتهي حتى يتخلص الوطن من براثنه وقيوده . ودعت جماهير الشعب والهيئات الوطنية جميعا الى النضال لاسقاط وزارة نوري السعيد، والغاء حلف بغداد . وحدثت اضرابات طلابية ناجحة في عدد من الكليات والمعاهد، وهتف المضربون بسقوط الحكومة ومشاريعها. كما خرجت عدة مظاهرات معارضة للحلف اعتقل على اثرها عدد من المتظاهرين.

أصبح شعار سقوط حلف بغداد شعارة وطنية التفت حوله فصائل الحركة الوطنية التي أوضحت أن تمسك نوري السعيد به سيؤدي الى عزل العراق عن شقيقاته العربيات وتقويض دعائم الصف العربي. هذا فضلا عن أن الحلف يمثل تكتلا من التكتلات المرتبطة بالغرب، وهذا يتناقض مع سياسة الحياد التي تؤمن بها الحركة الوطنية.

3- مشروع ايزنهاور 1957:

فقدت بريطانيا مكانتها السياسية في الشرق الأوسط بعد العدوان الثلاثي على مصر، وحاولت الولايات المتحدة الأمريكية استغلال النقمة على بريطانيا في المنطقة

العربية للحلول محلها، وملء ماسـمي بالفراغ في الشـرق الأوسـط. وفي 5 كانون الثاني 1957 تقدم الرئيس الأمريكي ايزنهاور بمشروع الى الكونكرس تضمن النقاط التالية:

1. ترى الولايات المتحدة أن استتباب الأمن في الشرق الأوسط، كما هو في اوروبا الغربية وفورموزا أمر حيوي بالنسبة لها.
2. مطالبة الكونكرس بأتخاذ قرار بشـأن اسـتخدام القوات المسـلحة الامريكية في الشـرق الأوسـط عند الضـرورة لأن مثل هذا القرار سـيمنع الاتحاد السـوفيتي من القيام بأي عمل "عدوانية" في هذه المنطقة.
3. ستتوفر للشرق الاوسط درجة معقولة من الاستقرار، بحيث يمكن حل المشكلات السياسية للمنطقة قررت الحكومة العراقية، إرسال وفد على مستوى عال لأجراء مشاورات.

مع المسؤولين الأمريكيين حول النقاط التي تضمنها المشروع الجديد، واستطلاع الاتجاه للسـياسـة الأمريكية في الشـرق الأوسـط. وقد رأس الوفد الأمير عبد الاله ولي العهد، الذي عقد اجتماعا مع الرئيس الامريكي ايزنهاور، واجرى اتصـالات متعددة مع كبار موظفي وزارتي الخارجية والدفاع.

كما أوفدت الحكومة الأمريكية مبعوثا خاص الى بغداد هو (ريتشاردز) الذي قدم إيضـاحات للحكومة العراقية حول مشـروع ايزنهاور زاعما أن المشـروع لا ينص على تدخل القوات الأمريكية في أمر اية دولة من دول الشـرق الأوسـط، إلا اذا تعرض ذلك البلد الى "الخطر السوفيتي" وطلب مساعدة الجيش الأمريكي.

وافق العراق على قبول مشـروع ايزنهاور بحجة ضـرورة التعاون، للدفاع عن مصـالحهما المشتركة، لاسيما وان هدف، الولايات المتحدة ليس إقامة قواعد عسكرية أو إقامة اية منطقة نفوذ لها في العالم، وتعهدت الولايات المتحدة للعراق، مقابل موافقته

على الانضـــمام لمشـــروع ايزنهاور تقديم مســـاعدات عســـكرية إضـــافية اليه، وتجهيزه بمساعدات لتعضيد قوات الأمن الداخلي العراقية.

قوبل انضمام العراق المشروع ايزنهاور، بمعارضة شعبية عراقية وعربية واسعة، وأصبح هدف الحركة الوطنية ليس التحرر من ميثاق بغداد فحسب، وانما من القيود التي فرضت على العراق بموجب مشروع ايزنهاور.

ثانيا: تنظيم الضباط الأحرار:

1- تأسيس التنظيم ومبادئه:

تعرض الجيش العراقي، بعد ثورة 1941 إلى محاولات تصـفية للعناصـر الوطنية والقومية عن طريق الاحالة على التقاعد، ووضـع بعثة عسـكرية بريطانية في صـفوفه، الأمر الذي دفع بعض الضباط الشباب الى التكتل وتشكيل منظمة سرية في البصرة في عام 1942 تهدف الى تخليص العراق من الحكم الملكي، وازالة القواعد البريطانية، غير أن السلطات تمكنت من القضاء عليها واحالة اعضائها الى المحاكم ونقلهم من وحداتهم. كما وقف الجيش الى جانب الحركة الوطنية وظهر ذلك واضـــحا في المظاهرات التي شـهدتها بغداد وكركوك عام 1946، فدفع ذلك السلطة الى عدم الاستعانة بالجيش لقمع وثبة الشعب عام 1948

تجددت مساعي الضباط لتشكيل منظمة ثورية جديدة في اعقاب الحرب الفلسطينية عام 1948، حينما تأكد للضـــباط آن ما لحق بالجيوش العربية من الفشـــل في معركة التحرير لم يكن بتقصير منها، وانما كان نتيجة لتقصير انظمتها السياسية، ولكن العمل الجدي المنظم لم يبدأ الا بعد الثورة المصـــرية التي حدثت في 23 تموز 1952 ويرجع ذلك إلى الأسباب الاتية:

1- كان الضـباط من العناصـر الوطنية الواعية التي تمتلك القوة والقدرة على توجيه سـياسـة العراق نحو سـياسـة وطنية وقومية، وكانوا يشـعرون بحالة التخلف التي يعاني منها الشعب العراقي.

2- سـياسـة التصـفية التي تعرض اليها الجيش العراقي بعد فشـل ثورة العراق عام 1941، ومحاولة البريطانيين تقليص عدد وحدات الجيش العراقي واحالة الضباط القوميين على التقاعد بحجة الزيادة على الملاك.

3- نجاح حركة الضـباط الأحرار في الثورة على النظام الملكي في مصـر، في 23 تموز 1952، ألهب حماس الضـباط الشـباب واجج مشـاعرهم الوطنية، ودفعهم الى تشكيل تنظيمات سرية للقيام بعمل عسكري ضد النظام الملكي .

4- ظهور الاحزاب السـياسـية ذات الايديولوجيات الثورية، وازدياد نشـاطها في صفوف الشعب والقوات المسلحة، مما ادى الى ازدياد الوعي الثوري لدى الضباط والجنود الذين أخذوا يفكرون بقلب نظام الحكم للقيام بالإصـلاحات السـياسـية والاقتصادية والاجتماعية لصالح الجماهير .

تجمع المصـادر على أن بداية العمل المنظم لتنظيم الضـباط الأحرار كانت في النصـف الثاني في عام 1952، حيث انبثقت أولى ركائز خلايا الضـباط الأحرار في شـهر أيلول من ذلك العام بزعامة المقدم رفعت الحاج سري وضـمت ضـباطا قوميين، ثم توسـع التنظيم بانضـمام عدد من الضـباط الشـباب لكن التنظيم اصـيب بانتكاسـة عام 1956 باكتشـاف خلية رفعت الحاج سـري، بعد اجتماع عقدته في الكاظمية، ونتج عنه نقل رفعت الحاج سري الى دائرة تجنيد في قلعة صالح بمحافظة ميسان (العمارة).

استمر عمل الضباط الأحرار، وهيأت لنشاطها احداث عام 1956 وبخاصة العدوان الثلاثي على مصر، وموقف الحكومة العراقية من العدوان، وانضمام مجموعة من الضباط الشباب اليهم، من رتبة رئيس أول (رائد) ركن من المتأثرين بالأفكار الثورية والرديكالية وقد ادى ازدياد عدد الضباط الأحرار الى وضع الأسس لأداره التنظيم وتشكيل اللجنة العليا للأشراف عليه، في كانون الأول 1956. واخذت اللجنة العليا تعقد الاجتماعات لمناقشة أسلوب العمل، وتزكية ضباط آخرين لضمهم الى التنظيم. ومن اسس العمل التي أقرتها اللجنة العليا هي:

1- الكتابة ممنوعة بأي شكل من الأشكال، واذا اقتضى الحال تكتب الرسائل بين الأعضاء بأسلوب لا علاقة له بأي تنظيم او حركة.

2- استعمال الكلمات الرمزية بين الضباط الأحرار، وخاصة المكالمات الهاتفية لغرض التضليل.

3- عدم قبول أي ضابط الى التنظيم الا بعد أخذ آراء أعضاء اللجنة العليا كافة.

4- تقسيم اللجنة العليا الى عدة خلايا لتأمين الأمن في الاجتماعات السرية وتوزيع الواجبات.

5- اقتصار الاتصال بالأحزاب السياسية على عدد قليل من ضباط اللجنة العليا. وعلى هذا الأساس كانت الأحزاب على علم بوجود حركة سرية في الجيش .

6- تعقد اجتماعات اللجنة العليا اسبوعية، او عند طلب أحد الأعضاء فيما اذا حصل ما يستوجب ذلك .

قامت اللجنة العليا بتنظيم العمل وتوزيع الواجبات لإنجاز المهام المطلوبة بصورة امنية وسريعة، وتقرر تأليف اللجان الفرعية التالية:

1- لجنة أعداد الخطة (اللجنة العسكرية) وواجبها الرئيسي وضع خطة الثورة حسب الأسس التي يتم الاتفاق عليها من اللجنة العليا.

2-اللجنة السياسية والاقتصادية وواجبها جميع المعلومات عن الوضع السياسي والاقتصادي في البلاد وتنسيقها، بما في ذلك كيفية الاتصال بالأحزاب والهيئات السياسية الوطنية، كذلك درس ما يمكن ان يكون عليه الوضع بعد نجاح الثورة وردود الفعل المحتملة من الجهات الاجنبية ذات الارتباطات القوية بالنظام القائم.

3- اللجنة المالية (لجنة المعونة) تدرس كيفية تدارك الأموال اللازمة المعاونة عوائل المنتسبين للحركة والذين قد يتعرضون للفصل او السجن او غير ذلك.

4- لجنة الأمن والمعلومات لغرض جمع المعلومات عن (الفريق المقابل) وعن الضباط المرشحين للانضمام للحركة، وكذلك المعلومات المتعلقة بالأمن والانتخابات.

وبحثت اللجنة العليا مبادئ الثورة وأهدافها في اكثر من اجتماع. ويمكن اجمالها بما يلي:

اولا: في المجال الداخلي:

1- الغاء النظام الملكي واقامة النظام الجمهوري.

2- القضاء على الاقطاع وتوزيع الاراضي على الفلاحين.

3- استرداد حقوق العراق النفطية وتضييق المجال في عمل شركات النفط الاجنبية واقامة صناعة نفطية عراقية.

4- تحرير الاقتصاد العراقي من التبعية البريطانية، والخروج من منطقة الإسترليني.

5- تحقيق الوحدة الوطنية، وايجاد حل عادل للمسألة الكردية.

6- تـأمين العـدالـة الاجتمـاعيـة، وتضـــييق الفوارق الطبقيـة وفتح المجـال لجميع الكفاءات والمواهب.

ثانيا: في المجال العربي:

1- الوحدة العربية هدف مصـيري يجب السـعي لتحقيقها على مراحل إلا اذا تعرض العراق الى غزو خـارجي يســـتهدف إعادة النظـام الملكي، حينئذ يمكن المنـاداة بالوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة.

2- اسناد الشعب العربي الفلسطيني بكل الامكانيات المتيسرة لاستعادة ارضه وحريته.

3- التعاون مع الأقطـار العربيـة المتحررة، ومســـاندة جميع الأقطـار العربيـة التي لازالت تسعى لنيل استقلالها.

ثالثا: في المجال الدولي:

1- الخروج من حلف بغداد.

2- ازالة السـيطرة البريطانية على القواعد العسكرية في العراق وجعلها تحت السـيطرة الكاملة للجيش العراقي.

3- اتباع سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز.

4- اقامة علاقات كاملة دبلوماسية واقتصادية مع الدول الاشتراكية.

5- تبني سـياســة العراق الخارجية وعلاقاته الدولية على اســاس الاحترام .المتبادل والمصلحة المشتركة.

أما الشكل الذي تصورته اللجنة للنظام السياسي في العراق بعد نجاح الثورة فهو:

1- تأليف مجلس قيادة الثورة يقوم بمهام السـلطة التشـريعية حتى اجراء انتخابات نيابية، ومراقبة اعمال الحكومة للتأكد من سـيرها في المسـار الصـحيح لتنفيذ اهداف الثورة.

2- تشكيل حكومة مدنية من رجال السياسة المعروفين بكفاءتهم ومواقفهم الوطنية .

3- التأكيد على حماية أمن البلاد الداخلي والخارجي.

4- تحديد فترة انتقالية يشرع بعدها الدستور الدائم، وتجري انتخابات نيابية لانتخاب برلمان جديد يحدد على اثرها شكل الحكومة، وتكوين "مجلس السيادة" ليقوم مقام رئاسة الجمهورية، كحل وقتي الى ان تستقر الأمور وتتضح الاتجاهات بعد ذلك .

استطاع تنظيم الضباط الأحرار من الاتصال بجبهة الاتحاد الوطني السرية، والتنسيق مع الاحزاب السياسية، التي كانت لها علاقات واسعة بعدد كبير من الضباط. كما اصدرت الأحزاب تعميما الى اعضائها وانصارها طلبت منهم التطوع في الجيش وكانت هذه الأحزاب، وبخاصة والسرية منها، على علم بأخبار التنظيم بموعد الثورة وكانت منظماتها على أهبة الاستعداد لاسنادها.

انضم الزعيم العميد الركن عبد الكريم قاسم الى اللجنة العليا في ربيع عام 1957 على الرغم من ادعاءته المتضاربة حول بداية عمله التنظيمي. فقد زعم مرة انه بدأ العمل بعد العودة من فلسطين مباشرة عام 1949، ومرة ثانية ذكر أنه كان يعمل من اجل الثورة منذ عشرين عاما، ومرة ثالثة ان العمل الحقيقي بدأ منذ ثلاث سنوات عندما اصبح امر جحفل لواء وتحركت قطعاته الى الاردن.

وبعد انضمام قاسم بأسبوعين فاجأ اللجنة العليا بأحضار العقيد الركن عبد السلام محمد عارف معه الى الاجتماع، فوضع اللجنة العليا أمام الأمر الواقع، فقبلت عبد السلام عضوا فيها. وقد جرى اختيار عبد الكريم قاسم رئيسا لتنظيم الضباط الأحرار، لأنه يحمل أعلى رتبة عسكرية بينهم (عميد ركن)، رغم اعتراض أحد أعضاء اللجنة العليا الذي ارتكزت معارضته على أن العمل الثوري يختلف عن العمل العسكري، ويتطلب اختيار اكثر الاعضاء كفاءة لرئاسة التنظيم .

بانضمام عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف بدأت المشاكل داخل التنظيم، ومحاولة التكتل، وكان قاسم وعارف يريدان فرض آرائهما على اللجنة العليا، وانفجر الخلاف في اجتماع اللجنة العليا في 20 مايس 1958 عندما فاجأ اللجنة بأخراج ورقة مطوية في جيبه، فتحها وقال: "هذه هي خطة الثورة"، ثم اعطها لعبد السلام عارف لقراءتها، وكانت الخطة حسب اراء اعضاء اللجنة مستحيلة التنفيذ فعارضوها واستنكروا وجود خطة مكتوبة يحتفظ قاسم بها في جيبه، وعبثا حاولوا اقناعه بتمزيقها خوفا من النتائج التي سيتعرض لها الضباط الاحرار اذا ما وقعت هذه الورقة بأيدي المسؤولين بطريقة أو أخرى. وفجر عبد السلام عارف قنبلة جديدة في اجتماع آخر عقد في حزيران 1958 بقوله: "أنه هو وعبد الكريم قاسم قررا تنفيذ خطة الثورة يوم السبت المقبل" أي في اليوم التالي من الاجتماع، ولما رأى معارضة اللجنة قال في عصبية: "هذا حدنا وياكم " أي هذه نهاية علاقتنا بكم .

بدأ واضحاً لاعضاء اللجنة العليا انفراد عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف بالعمل، وأخذ عارف يشيع في أوساط الضباط الأحرار بأن اللجنة العليا قررت حل نفسها، وأن اتفق مع قاسم لتأليف لجنة جديدة تأخذ على عاتقها القيام بالثورة . وكان هذا الانحراف الأساس الذي أدى إلى ما رافق الثورة من مشاكل.

الفصل التاسع

ثورة 14 تموز 1958

والنظام السياسي الجمهوري الجديد

1- محاولات القيام بالثورة:

وضـــع اول مخطط جدي لتنفيذ الثورة في أوائل عام 1958، حيث وضـــعت خطتان لتنفيذهما في الاســتعراض العســكري الذي كان من المقرر إقامته لمناســبة عيد الجيش في 6 كانون الثاني 1958، الأولى تقضي بقيام دبابتين بفتح نيرانها على منصة التحية حيث يجلس الملك فيصـــل الثاني وولي العهد الأمير عبد الاله ورئيس الوزراء نوري الســعيد، وفي الوقت نفســه تقوم قوات أخرى بالزحف على بغداد واحتلال الاماكن الحســاســة فيها، غير أن اللجنة العليا لم توافق على هذه الخطة لكثرة المخاطر. والثانية اعتمدت على الافادة من كتيبة المدرعات التي كان يقودها العقيد عبد الرحمن محمد عارف، وكانت تقوم بالتمرين يوميا على الاســـتعراض، ولكن الخطة لم تنفذ لرفض عبد الرحمن عارف تنفيذها .

أما المحاولة الثانية، فكان القيام بها مقررة في اوائل مايس 1958 اثناء اجراء المناورات العســكرية في الرطبة، غير أن عدم حضــور نوري الســعيد ادى الى تأجيل التنفيذ، ومع ذلك اسقطت ثلاث قنابل قرب الرابية التي يقف عليها الملك وصحبه. وتقرر

تنفيذ الثورة ليلة 12/11 مايس 1958 بعد عودة القوات من المناورات، لكن عبد الكريم قاسم ثني الضباط عن عزمهم في التنفيذ موضحا لهم أن حركتهم على وشك أن تكشف.

وكان تنفيذ المحاولة الثالثة مقررة في 29 حزيران 1958 في حفل كلية الاركان المناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لتأسيسها. والمحافظة على حياة الملك فيصل الثاني واجباره على تأليف حكومة وطنية، غير ان قاسم لم يوافق على التنفيذ.

2 – اعلان الثورة

سنحت الفرصة للضباط الأحرار لتنفيذ الثورة عندما صدرت الأوامر الى لواة المشاة العشرين ومقره في معسكر جلولاء بالتحرك نحو الأردن، فتدارست اللجنة العليا الموقف وقررت القيام بالثورة اثناء مروره في بغداد، غير ان الزعيم العميد الركن عبد الكريم قاسم والعقيد الركن عبد السلام محمد عارف لم يخبرا أعضاء اللجنة العليا بموعد التنفيذ في الاسبوعين اللذان سبقا موعد التنفيذ، واجريا اتصالات منفردة مع من يثقا بهم من الضباط الأحرار يوم الخميس 10 تموز 1958 الشرح تفاصيل خطة الثورة، وتوزيع واجبات التنفيذ. وكانت الخطة تقوم على اساس السيطرة على اللواء العشرين الذي كان عبد السلام عارف آمرة لاحد افواجه الثلاثة، كما اجريت اتصالات مع بعض قادة أحزاب جبهة الاتحاد الوطني.

بدأ تنفيذ خطة الاستيلاء على معسكر الرشيد في الساعة الرابعة صباحا، وتعتبر خطة الاستيلاء على معسكر الرشيد من أهم وأخطر خطط الثورة، فأستطاع الثوار الاستيلاء على المعسكر، واعتقال رئيس اركان الجيش الفريق الركن محمد رفيق عارف، الذي كان بيته في المعسكر، وبعد السيطرة على المعسكر تحركت الدبابات نحو مقر القوة السيارة، فاستولت عليه دون مقاومة، وطوقت السفارة الأمريكية لمنع التجاء نوري

السعيد اليها، وبدأ الهجوم على قصر الرحاب (القصر الملكي) في الساعة السادسة صباحا، وبعد معركة قصيرة سيطر الثوار على القصر، وقتل الملك فيصل الثاني وولي العهد عبد الاله وعدد من أفراد العائلة المالكة. اما نوري السعيد. فقد استطاع الهرب من منزله في الصالحية، لكن الجماهير سرعان ما تعرفت عليه فقتلته في اليوم الثاني لهروبه.

احتل العقيد الركن عبد السلام محمد عارف دار الإذاعة، وفي الساعة السادسة صباح يوم الاثنين 14 تموز 1958، 26 ذو الحجة 1377 هجرية، أذيع البيان الاول للثورة موقعة من قبل (القائد العام للقوات المسلحة الوطنية بالنيابة) وتضمن النقاط الاتية:

1- الغاء النظام الملكي، واعلان العراق دولة جمهورية.

2- أن الثورة قامت بمؤازرة المخلصين من ابناء الشعب والقوات المسلحة.

3- أن الجيش هو قوة الشعب الضاربة.

4- التمسك بالوحدة العراقية الكاملة، والتعاون مع الدول العربية والاسلامية.

5- الالتزام بالعهود والمواثيق الدولية، وبخاصة ميثاق الأمم المتحدة ومقررات مؤتمر باندونك. .

6- تأليف مجلس للسيادة يتمتع بسلطة رئيس الجمهورية ريثما يتم استفتاء الشعب لانتخاب الرئيس.

7- تأليف حكومة تنبثق من الشعب وبوحي منه .

والملاحظ على البيان الأول اقتضـــابه وغموضـــه، فلم يوضـــح كيفية تأليف الحكومة، ولا مدة فترة الانتقال، ولا الموقف من الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، ولا تأليف مجلس قيادة الثورة الذي كان الضباط الأحرار قد اتفقوا على تشكيله بعد نجاح الثورة، ولا الموقف من حلف بغداد، ولا سـياسـة الحكومة تجاه الاقطاع. وقد ظل البيان مصـدر السـلطات، وقوته تفوق الدسـتور المؤقت الذي صـدر في 27 تموز، وكان عبد الكريم قاسم يلجأ اليه كلما تعقد عليه حل أية مشكلة (5). ويظهر ذلك واضـحا في قول قاسم نفسـه: "لقد سطرنا أهدافنا في البيان الاول للثورة، فهو اقدم بيان عرف منذ تأسيس الجمهورية العراقية، وهو الأســـاس الذي يعتمد عليه، والذي نعمل بموجبه، وهو الوحي الذي نستمد منه الحرية والقوة".

وبعد نجاح الثورة في السيطرة السريعة على الوضـع، أصـبح الاستيلاء على السلطة "اسرع واسهل مما توقع اي من العسكريين الانقلابين الذين وجدوا انفسهم بشكل مباشرة تقريبا على رأس قيادة جميع موارد الدولة المالية والادارية" كما يقول تشـــارلز تريب ، وصـدر البيان الثاني القاضـي بتأليف مجلس للسيادة وتعيين أعضـائه، وأصـدر المجلس على الفور رغم عدم التحاق اعضـــائه مرســوما جمهورية يحمل الرقم الواحد عين بوجبه الزعيم الركن عبد الكريم قاســم قائدا عاما للقوات المســلحة، والعقيد الركن عبد الســلام محمد عارف نائبا له. وصــدر المرســوم الثاني بتعيين عبد الكريم قاســم رئيســا للوزراء ووكيلا لوزارة الدفاع، والمرسوم الثالث بتعيين قادة جدد لفرق الجيش العراقي .

قوبلت الثورة بالترحيب والمظاهرات الضــخمة تعبيرا عن الموافقة الشــعبية والثقة بالحكم الجديد، رافقتها أعمال عنف غير مبررة نتيجة للتحريض من دار الاذاعة تمثلت بسـيل جارف من السـباب والشـتائم على قادة النظام الملكي، وكانت النتيجة مقتل الكثير من أفراد العائلة المالكة دون النظر او مراعاة للعمر أو الجنس، وتلقف المتظاهرون جثة

الامير عبد الاله، ولي العهد، فسحلوها في الشوارع قبل صلبها امام وزارة الدفاع، وحدث الشيء نفسه في اليوم التالي لجثة نوري السعيد. وقد اسست اعمال العنف هذه لثقافة غريبة عن المجتمع العراقي تقوم على القتل والسحل والحبال.

مؤسسات النظام الجمهوري الجديد:

1- مجلس السيادة

شكل مجلس السيادة بموجب البيان الثاني الصادر في 14 تموز، ولم يكن متفق عليه قبل اعلان الثورة، لان الضباط الأحرار اتفقوا على تأليف مجلس القيادة الثورة لمنع الانفراد بالسلطة، لكن الثنائي قاسم وعارف اتفقا على تشكيل مجلس السيادة ليحل محل مجلس قيادة الثورة، واختارا اعضائه الثلاث من شخصيات هادئة ورزينة وليس لها طموح سياسي يهدد قاسم وعارف، وقد شكل المجلس برئاسة الفريق الركن محمد نجيب الربيعي، الذي كان سفيرا للعراق في المملكة العربية السعودية، وعضوية محمد مهدي كبة، رئيس حزب الاستقلال منذ تأسيسه عام 1946، وخالد عبد الباسط النقشبندي، وهو كردي وضابط سابق في الجيش وصل الى رتبة مقدم ركن واعتزل الخدمة في الجيش، وكان متصرفا (محافظة) لأربيل عند قيام الثورة، وقد فوجيء الثلاث بالتعيين حيث لم تجر استشاراتهم، فالربيعي كان سفيرا ولم يصل الى بغداد الا صباح يوم 16 تموز، وكبة كان مشمئزة لسماعه من الاذاعة تعينه عضوا في المجلس، والنقشبندي كان مترددة في الذهاب الى بغداد للالتحاق بمنصبه خوفا من تقلب الأوضاع.

اوجبت الاعتبارات السياسية تعيين الثلاثة، فالدلائل تشير الى أنه لم يغرب عن بال عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف امكانية تسيرهما اياهم مستقبلا وهذا ما حدث فعلا، فالربيعي كان معروفا لدى قاسم، فقد كان امره، وليس له طموح سياسي ولا يحتمل

أن يكون عنصـرا مزعجة، اما النقشـبندي فلم يكن منتمية الى اتجاه سـياسـي معين، ولم يعرف عنه انه يحمل مشاعر قومية كردية مما يحتمل أن يثير ازعاجا للحكم الجديد، أما كبة فكان سياسية مسالمة يغلب عليه طابع التقوى ويسمونه الشيخ مهدي، ووجوده في المجلس يرفع من قدر النظام الجديد لما عرف عنه من مقاومة للبريطانيين .

اقتصـرت نشـاطات مجلس السيادة على القيام ببعض الأعمال الروتينية كاعتماد سـفراء الدول الأجنبية، ومنح الأوسـمة والرتب، وكان تابعا لمجلس الوزراء في كل قرارته وتشـريعاته، والكثير من المراسـيم الجمهورية تصـدر وتذاع قبل عرضـها على مجلس السيادة الذي لم يرفض او يعترض على اي قرار وزاري طيلة مدة نفاذ الدستور المؤقت، وكان مجرد زخرف مضاف، على حد قول بطاطو.

2. مجلس الوزراء:

لعبت العلاقات الشخصية بين الضباط الأحرار وزعماء الأحزاب السياسية دورها في تأليف وزارة الثورة، وكانت اللجنة العليا للضـباط الأحرار قد ناقشـت في بعض اجتماعاتها الأسس التي يجب أن تشكل بموجبها الحكومة دون التوصل إلى اتفاق بشأن الوزراء المرشـحين، وعند اقتراب موعد تنفيذ الثورة انفرد عبد الكريم قاسـم وعبد السـلام عارف ومعهم عبد اللطيف الدراجي في وضـع قائمة بأسـماء المرشـحين للمناصـب الوزارية. وفي يوم الثورة 14 تموز، وبدون معرفة المرشـحين للمناصـب الوزارية او الاتصال بهم صدر المرسوم الجمهوري رقم (2) وشكلت الوزارة كالاتي:

1- الزعيم الركن عبد الكريم قاسم رئيسا للوزارة ووكيلا لوزير الدفاع.

2- العقيد الركن عبد السلام محمد عارف نائبا لرئيس الوزراء ووكيلا لوزير الدفاع.

3- محمد حديد وزيرة للمالية.

4- الدكتور عبد الجبار الجومرد وزيرا للخارجية .

5- مصطفى علي وزيرة للعدلية.

6- الدكتور ابراهيم كبة وزيرة للاقتصاد.

7- الدكتور جابر عمر وزيرة للمعارف.

8- الزعيم الركن ناجي طالب وزيرة للشؤون الاجتماعية .

9- بابا علي وزيرة للمواصلات والاشغال.

10- فؤاد الركابي وزيرة للأعمار.

11- الدكتور محمد صالح محمود وزيرا للصحة.

12- هديب الحاج حمود وزيرا للزراعة.

13- صديق شنشل وزيرا للأرشاد.

ومن خلال استعراض اسماء الوزارة وخلفياتهم السياسية يمكن القول أن حكومة الثورة كانت حكومة ائتلافية، اسهمت فيها اغلب القوى السياسية الفاعلة والضباط الأحرار، فقد مثل الضباط الأحرار بثلاثة وزراء هم رئيس الوزراء ونائبه اللذان احتلا ايضا منصبي الدفاع والداخلية، والثالث وزير الشؤون الاجتماعية ناجي طالب، وهو قومي الاتجاه وابن احد ملاك الأراضي. ومثل الحزب الوطني الديمقراطي بوزيرين هما نائب رئيس الحزب محمد حديد، وهو من أسرة ثرية موصلية، وعلى اطلاع واسع بالشؤون المالية وامتيازات النفط، وهديب الحاج حمود، العضو البارز في هيئته الادارية، وهو من ملاكي الديوانية المعروفين ووقف مع الفلاحين في انتفاضة الشامية عام 1954. ومثل حزب الاستقلال سكرتيره العام محمد صديق شنشل، القومي المعروف

الذي دعا الى تأميم النفط في الخمســـينات، في حين مثل حزب البعث المهندس فؤاد أحمد الركابي، امين سـر القيادة القطرية، ولم يشـرك الحزب الشـيوعي في الوزارة تحسـبا لما قد يثيره من ردود فعل داخل البلاد وخارجها ولأبعاد صفة الشيوعية عن الثورة، وعين عوضا عن ذلك شخصية ماركسية مقربة من الشيوعيين هو الدكتور ابراهيم كبة.

وضــمت حكومة الثورة ايضــا شــخصــيات مســتقلة معروفة بمواقفها الوطنية وتوجهاتها القومية مثل عبد الجبار الجومرد، وهو قومي مستقل يحمل شهادة الدكتوراه في القانون، والدكتور جابر عمر، وهو قومي مستقل وعميد كلية سابق وكان لاجئة سياسية في سورية منذ عام 1956. اما وزير العدل مصطفى علي ووزير الصحة محمد صالح محمود، فكليهما من التكنوقراط المسـتقلين، الأول كان قاضـية في محكمة الاسـتئناف، والثاني طبيب من الأكراد. ومثل الأكراد بابا علي الشـــيخ محمود الحفيد، الزعيم الكردي المعروف ويحمل شهادة الماجستير في الاقتصاد السياسي، وكان ملاك ووزيرة في العهد الملكي. وقد لعب عامل الصـداقة والقرابة الشـخصـية دوره في اسـناد المناصـب الوزارية إلى المستقلين .

وقد فوجىء الوزراء جميع بأسـناد المناصـب الوزارية اليهم، وسـمعوا اسـمائهم من اذاعة بغداد، فعقد الوزراء الحزبيون اجتماعا صـــباح يوم 15 تموز في منزل كامل الجادرجي، رئيس الحزب الوطني الديمقراطي، لمناقشــة موضــوع الاشــتراك في الوزارة، وبعد النقاش حســم الموقف لصــالح العمل المشــترك مع رجال الثورة والقبول بالتكليف الوزاري، دون الحصـول على ضـمانات بأجراء، تحولات دسـتورية وديمقراطية، او الإتفاق على صـيغة للعمل الموحد او وضـع ميثاق وطني يحدد اطراف العمل، وهو الأمر الذي ادى الى سرعة تصـدع الوزارة وحدوث الانشـقاق في صـفوفها، نتيجة التباين في الأفكار والمواقف والذي ادى في النهاية الى الصراع السياسي وانهيار جبهة الاتحاد الوطني.

والملاحظ أن وزارة الثورة لم تضع منهاج وزاريا يحدد سياستها، كما كان معتادة في العهد الملكي، ولكن ممثلي الأحزاب السياسية سعوا لوضع مناهجهم السياسية ومبادئهم المعلنة موضع التطبيق، والمساهمة في تحقيق العديد من المنجزات والمكاسب الوطنية . وقد ظهر منذ الاجتماع الأول لمجلس الوزراء رغبة الثنائي، قاسم وعارف، في فرض رأيهما على المجلس، رغم انهما وكذلك اعضاء مجلس الوزراء، عدا محمد حديد وبابا علي الشيخ محمود، يفتقرون إلى الخبرة في العمل الوزاري، وكانا يجتمعان قبل اجتماع مجلس الوزراء لتنسيق الامور التي تطرح في الاجتماع، ويجلس عبد السلام الى جانب عبد الكريم الذي لا يبت في امر الابعد استشارته. وظهر منذ البداية أن عارفة اقل اتزاناً واكثر تهوراً في التعامل مع زملائه الوزراء، ويريد ان يشعرهم بأنه هو الذي رشحهم للوزارة، وانهم ليسوا سوى ضباط صف مستجدين في فوجه، بحيث يقود الوزراء إلى قاعة الاجتماع "كما يقود المعلم تلاميذه الى غرفة الدرس .

وسرعان ما بدأت الخلافات تطفو بين الثنائي من أجل الانفراد بالسلطة، وبخاصة بعد زيارات عارف للمحافظات واظهار نفسه بمظهر القائد للثورة ومنفذها، واهماله ذكر قاسم او دوره. وقد استغل قاسم انشغال زميله في هذه الزيارات وبدأ يسحب البساط من تحت قدميه، فأعفي اولا من منصب معاون القائد العام للقوات المسلحة. وفي 30 ايلول اعفي عارف من جميع مناصبه وعين سفيرة في المانيا الاتحادية، وبعد عودته في تشرين الثاني اعتقل وقدم الى المحكمة العسكرية الخاصة (محكمة الشعب التي حكمت عليه بالإعدام واودع السجن. بعد إقصاء عبد السلام عارف هيمن عبد الكريم قاسم على مجلس الوزراء هيمنة تامة، وأخذ جميع مقاليد السلطة بين يديه، حتى أصبح يصدر القرارات دون الرجوع الى المجلس ، وأخذ تدريجياً يقلص عدد الوزراء المدنيين، وخاصة بعد استقالة الوزراء القوميين في 6 شباط 1959، وتمكن العسكريون من احتكار

نحو ثلث الى نصف المراكز لصنع القرار، معظمهم من زملاء عبد الكريم قاسم في الجيش وقد احتلوا اكثر المناصب الوزارية، فقد كان اسماعيل العارف يدير ثلاث وزارات هي: المعارف والزراعة والارشاد في تشرين الأول 1961، وادار احمد محمد يحيي وزارتين في كانون الثاني 1960، كما كان العارف يرشح اصدقاءه واصدقاء رئيس الوزراء من العسكريين والمدنيين الذين يتوسم فيهم الطاعة لملء الوزارات الشاغرة، ولم يكتف العسكريون بهذا بل تدخلوا وبدرجة كبيرة في المجالات المدنية الاخرى أيضا فحصلوا لأنفسهم على الكثير من مناصب المتصرفين (المحافظين). وعليه يمكن القول أن نظام الحكم من الناحية الفعلية كان حكماً عسكرياً ، أما مجلس الوزراء فكان يناقش أمورة لا تتعلق بالسياسة العامة وكان اغلب الوزراء لا يعنيهم ما يجري خارج اطار عملهم، ولم يحاول اي واحد منهم ان يفتح موضوعا سياسيا لمناقشته في مجلس الوزراء، الا أن العديد منهم كان يتحدث في مجالسه الخاصة في اهم القضايا السياسية، ويتذمر من عدم تنفيذ هذا المشروع او ذاك، وهكذا بقي قاسم رئيسا للوزراء طوال حياته، واضطر في اثناء ذلك الى اجراء التعديلات الوزارية حفاظا على مركزه، واستجابة للاحداث والتطورات، وتحت ضغط المعارضة الشعبية والجيش والاحزاب السياسية .

3- الدستور المؤقت:

أحدثت الثورة فراغة دستورية، بسبب سقوط القانون الاساسي العراقي وتعديلاته العام 1925 والذي كان معمولا به حتى اعلان الثورة. وشكل مجلس الوزراء لجنة قانونية في يوم 16 تموز لوضع الدستور المؤقت، فوضعت اللجنة هذا الدستور خلال يومين فقط بهدف الاسراع بنقل الثورة إلى وضع دستوري ثابت والحصول على الاعتراف الدولي. وقد جرت مناقشة سريعة لمسودة الدستور في مجلس الوزراء فأقرها، وصادق عليها مجلس السيادة، واعلن الدستور المؤقت يوم 27 تموز ببيان اذاعه عبد الكريم قاسم

وأشار فيه إلى سقوط القانون الاساسي لعام 1925 وتعديلاته لانه كما قال "كان مخالفة للنظام الدستوري السليم"، واشار قاسم في بيانه الى ان الدستور المؤقت سيعين أسس النظام السياسي الجديد لحين اجراء استفتاء يعبر فيه الشعب بحرية تامة عن رأيه في اسلوب الحكم الديمقراطي الذي يختاره لنفسه.

بعد انتهاء عبد الكريم قاسم من القاء بيانه قرأ عبد السلام عارف نصوص الدستور المؤقت الذي ضم مقدمة وثلاثين مادة موزعة على اربعة أبواب، وأعلنت المقدمة سقوط القانون الأساسي وتعديلاته كافة منذ 14 تموز 1958، وضم الباب الأول "الجمهورية العراقية" ستة مواد هي "الدولة العراقية جمهورية مستقلة ذات سيادة كاملة والعراق جزء من الأمة العربية، ويقوم الكيان العراقي على أساس من التعاون بين المواطنين كافة باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم، ويعتبر العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن ويقر الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية، والاسلام دين الدولة".

وتضمن الباب الثاني "مصدر السلطات والحقوق والواجبات العامة" ثلاثة عشر مادة من أهمها "الشعب مصدر السلطات، المواطنون سواسية أمام القانون في الحقوق والواجبات العامة ولا يجوز التميز بينهم في ذلك بسبب الجنس او الاصل او اللغة او الدين أو العقيدة، حرية الاعتقاد والتعبير مضمونة، الحرية الشخصية وحرمة المنازل مصونتان، حرية الاديان مضمونة ويجب احترام الشعائر الدينية، الملكية الخاصة مضمونة، الدفاع عن الوطن واجب مقدس واداء الخدمة العسكرية شرف للمواطنين، القوات المسلحة في الجمهورية العراقية ملك الشعب ومهماتها حماية سيادة البلاد وسلامة

أراضـيها، الدولة وحدها هي التي تنشـئ القوات المسـلحة ولا يجوز لأية هيئة أو جماعة انشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية".

وتناول الباب الثالث "نظام الحكم" في سـبعة مواد اشـارت الى "يتولى رئاسـة الجمهورية مجلس السـيادة ويتألف من رئيس وعضـوين، يتولى مجلس الوزراء السـلطة التشريعية بتصديق مجلس السيادة، يتولى مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه اعمال السلطة التنفيذية، القضـاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضـائهم لغير القانون.. تصـدر الأحكام وتنفذ بأسـم الشـعب". وتضـمن الباب الرابع "احكام انتقالية" أعطت قوة القانون للأوامر والبيانات والمراسيم الصادرة من قائد القوات المسلحة أو رئيس الوزراء او مجلس السـيادة قبل نفاذ الدسـتور المؤقت، وابقت التشـريعات النافذة قبل الثورة سـارية المفعول واجازت الغائها او تعديلها بالطريقة المبينة بالدستور المؤقت .

والملاحظ على الدسـتور المؤقت اقتصـاره على بيان قواعد وأسـس الحكم الرئيسـة خلال مدة الانتقال التي لم يحدد مدتها، وأنه اعطى السلطتين، التشـريعية والتنفيذية، الى مجلس الوزراء بتصـديق من مجلس السـيادة، لكن لم يحدد اي اختصـاصـات المجلس السـيادة، وكيفية التعاون بينه وبين مجلس الوزراء، وجعل السـلطة الحقيقة بيد رئيس الوزراء، وبقي مجلس السيادة يسود ولا يحكم. وكانت اقوال و تصريحات عبد الكريم قاسم دستورا عرفيا يعلو على الدستور المؤقت، ويجب اعتمادها في رسم سياسة الدولة الداخلية والخارجية ، والخلاصـة فأن الدسـتور المؤقت اخفق في إيجاد المؤسـسـات السـياسـية والدسـتورية التي تسـاعد على حكم شـعبي وديمقراطي وفتح الطريق أمام الحكم الفردي، كما اخفق أيضـا في وضـع ضمانات كافية للحقوق والحريات العامة التي اصبحت رهينة بيد العسكريين، وبخاصة الحاكم العسكري العام.

4- الاحزاب السياسية

أستمرت احزاب جبهة الاتحاد الوطني السرية (الوطني الديمقراطي، الاستقلال، الشيوعي العراقي، البعث العربي الاشتراكي في العمل السياسي بعد الثورة، وقد مثلت غالبية احزاب الجبهة في حكومة الثورة، وقد سعى بعضها إلى اصدار صحن علنية معبرة عن اهدافه وسياسته العامة ومواقفه من التطورات السياسية الداخلية. ولكن سرعان ما ظهر الانقسام واضحا بين هذه الأحزاب، وبخاصة بين الشيوعيين والبعثيين، وتحول هذا الانقسام الى صراع رهيب ادى الى الانقسام السياسي، وادي في الوقت نفسه الى ارتفاع الاصوات الشعبية المطالبة بالديمقراطية وحرية تأليف الاحزاب السياسية بعد ان اتخذ عبد الكريم قاسم من فترة الانتقال حجة للحد من نشاط الشيوعيين والبعثيين، واعلن انه فوق الميول والاتجاهات، وانه "مع حزب الحق والعدل".

ازدادت الضغوط الشعبية والحزبية المطالبة بإجازة الاحزاب السياسية، فأعلن عبد الكريم قاسم في خطابه بمناسبة الذكرى السنوية الأولى للثورة 14 تموز 1959 عن قرب انتهاء فترة الانتقال، وحدد يوم 6 كانون الثاني 1960 موعدا الصدور قانون الجمعيات لأجازة الاحزاب السياسية، بمناسبة عيد الجيش، وبالفعل اقرت الحكومة "قانون الجمعيات رقم (1) لسنة 1960" في الأول من كانون الثاني 1960، ونشر في جريدة الوقائع العراقية الرسمية في اليوم التالي. وقد بني القانون على الأسس التالية:

1- أقر مبدأ حق التنظيم لكل جمعية لا تتعارض مع استقلال البلاد، ووحدتها الوطنية، ونظامها الجمهوري، ومتطلبات الحكم الديمقراطي، ولا تهدف الى بث الشقاق بين القوميات والأديان والمذاهب، وتقوم بفعالياتها السياسية بالطرق السلمية الديمقراطية.

2- اناط السلطة النهائية في أجازة الاحزاب ومراقبتها وحلها بالهيئة العامة المحكمة التمييز، وهي أعلى هيئة قضائية في البلاد، وفي ذلك ما يضمن استقلال النشاط الحزب وحمايته مع ضمان سيادة العدل.

3- أشرك كل المواطنين الراشدين في ممارسة حق تكوين الجمعيات والانتماء اليها عدا فئات قليلة، وهم افراد القوات المسلحة ومن يعمل بأمرتها، والقضاة، وموظفو الخدمة الخارجية، ورؤساء الوحدات الادارية، وتلاميذ . المدارس الابتدائية والثانوية، وذلك حفظا للمصلحة العامة.

4-اوجب القانون ان تقوم الأنظمة الداخلية للجمعيات على أسس ديمقراطية تضمن التصرف الحر لأراء أعضائها وتضمن احترام هذه الاراء. اضافة الى احكام عديدة تساعد الأحزاب على القيام بفعالياتها كمنحها الحق في أصدار صحيفة تنطق بأسمها، والسماح لها بالتعاون مع احزاب أخرى لتحقيق اهداف مشتركة، من دون ان يتطلب ذلك انشاء شخصية معنوية جديدة .

بعد صدور قانون الجمعيات تقدمت أربعة أحزاب سياسية في 9 كانون الثاني 1960 بطلب الترخيص لها، وهي: الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الديمقراطي الموحد لكردستان العراق، وحزبان شيوعيان الأول بزعامة زكي خيري سعيد، والثاني بزعامة داود الصايغ. وقدم مجموعة من الاخوان المسلمين طلبة لأجازة حزب سياسي باسم "الحزب الاسلامي العراقي"، وفي الوقت نفسه قدم طلب مماثل لتأسيس حزب التحرير الاسلامي، وقدم عبد الفتاح ابراهيم وجماعته في 12 شباط طلباً لأجازة حزب سياسي باسم "الحزب الجمهوري". وبعد الانشقاق في صفوف الحزب الوطني الديمقراطي

تقدم محمد حديد لتأسيس حزب سياسي باسم "الحزب الوطني التقدمي". أما القوميون العرب فقد ادركوا منذ البداية عدم جدية الحكومة في احترام الحياة الحزبية.

اجازت الحكومة الحزب الوطني الديمقراطي، وبعد انشقاقه اجازت الحزب الوطني التقدمي ايضا، كما اجازت الحزب الديمقراطي الموحد لكردستان العراق البارتي)، والحزب الشيوعي العراقي – جماعة داود الصايغ، وهو حزب مصطنع تدعمه الحكومة، في حين رفضت اجازة الحزب الشيوعي العراقي – جماعة خيري – الاكثر تمثيلا للشيوعيين العراقيين، واجيز الحزب الاسلامي العراقي بقرار قضائي، ورفضت الحكومة اجازة حزب التحرير والحزب الجمهوري. ولكن الحياة الحزبية لم تستمر طويلا فسرعان ما عطل الحزب الاسلامي العراقي، والتحق الحزب الديمقراطي الموحد لكردستان العراق بالحركة الكردية المسلحة في الشمال في ايلول 1961، وتعثر عمل الحزب الشيوعي العراقي – جماعة داود الصايغ – لافتقاره الى القاعدة الشعبية، وتعرقل عمل الحزب الوطني الديمقراطي بعد انشقاقه وتشكيل الحزب الوطني التقدمي. وهكذا فشلت الحياة الحزبية.

ويمكن القول أن الاحزاب السياسية تشترك جميعها – المجازة وغير المجازة – في المسؤولية التاريخية عن فشل ثورة 14 تموز في بناء نظام سياسي جديد يستند الى الديمقراطية والحياة البرلمانية السليمة، وهو الشعار الذي كانت تناضل تحت لوائه جبهة الاتحاد الوطني، لأنها لم تنسق مواقفها عند بداية الاتصال بالضباط الأحرار، ولم تضع منهاجا للعمل الوطني تلتزم به بعد الثورة، كما أن المصالح الذاتية والحزبية الضيقة لعبت دورا في خضوع اغلب قادة هذه الأحزاب السيطرة عبد الكريم قاسم، ولم تدرك ماجرته هذه المصالح الضيقة من اضرار كبيرة على المصلحة الوطنية العليا بحيث أستطاع عبد الكريم قاسم في النهاية، وقبل سقوطه، أن يضعف هذه الاحزاب جميعا ويفقدها السمعة الشعبية التي تمتعت بها خلال العهد الملكي.

5-منجزات الثورة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي:

يرى البعض من الباحثين لتبرير الثورة بأن احداث 14 تموز كانت ناتجة عن تحرك اجتماعي عميق وليس انقلاب عسكري، يستندون في ذلك الى ان نظام ملكية الأرض في العراق كان غير مرغوب فيه سياسية وغير نافع اقتصادية، وذا ضرر بليغ اجتماعيا، وخاصة في المناطق الجنوبية في البلاد. ولذلك أسرعت حكومة الثورة، ولما لم تستكمل الشهر الثالث من عمرها بعد، الى أصدار قانون الاصلاح الزراعي رقم (30) لسنة 1958، وبموجبه أصبح الحد الأعلى للملكية الزراعية الف دونم في الأراضي المروية (سيحاًاو بالواسطة) والفين دونم في الأراضي الديمية (المطرية) ويوزع ما يزيد عن الحد الأعلى على الفلاحين. بملكيات صغيرة ذات حد أدنى قدره ثلاثون دونم في الأراضي المروية وستون دونم في الأراضي الديمية. وأقر القانون مبدأ التعويض للملاكين عن جميع الأراضي المستولى عليها، كما ألزم الفلاحين الذين ستوزع عليهم الأراضي بدفع التعويض خلال عشرين سنة، وحدد مدة خمس سنوات للاستيلاء على الأراضي الخاضعة للأصلاح الزراعي. وقد هدف هذا القانون الى مصادرة أملاك كبار الملاك (الذين يقل عددهم عن ثلاثة الاف شخص، ويملكون مع ذلك أكثر من 90 % اراضي العراق الزراعية) وتوزيعها على الفلاحين الذين لا يملكون الارض او على الملاك الصغار والمتوسطين، وخير القانون اصحاب الأراضي في شأن الأراضي التي يودون الاحتفاظ بها، فضلا عن دفع التعويض لهم، الأمر الذي قلص من تطرف هذا التدبير، كما يقول تشارلز تريب.

وقد أدى صدور القانون الى فوضى في الأرياف فقد شجع الشيوعيون على احتلال الاراضي وعلى عدم السماح للملاك القدماء بالادارة المؤقتة لأراضيهم، كما شجعوهم على مضايقة الملاك وطردهم. يضاف الى ذلك كان الوضع الزراعي في

العراق خلال عام 1958 – 1959 حسب تقرير للمصرف الزراعي – سيئة للغاية فقد تعرضت المحاصيل الزراعية في كثير من المناطق الى مختلف الكوارث والافات الطبيعية، والى الاصابة بالأوبئة والحشرات المؤذية. وقد أسهم كل عامل من هذه العوامل وبصورة أساسية في انخفاض الناتج الزراعي، وتحول العراق من مصدر للحبوب الى مستورد لها. وفي ظل هذه الظروف بدء بتنفيذ الاصلاح الزراعي فأستمرت عمليات الاستيلاء على أراضي الملاك الزراعيين بصورة سريعة واعتباطية ودون أن يتخذه أجراء واحد للقيام بالخدمات التي كان الملاك يقومون بها تجاه فلاحيهم، حيث كانوا يقومون بجميع الاستثمارات الزراعية، وخاصة منها شراء مضخات المياه ونصبها.

وفي المجال الاقتصادي سارع قاسم الى تطمين شركات النفط بأن الاتفاقيات القائمة سيتم احترامها، وازداد أنتاج النفط بأطراد في المدة ما بين عام 1958 و 1963 من 3/ 713 مليون برميل الى 9/ 1161 مليون برميل أي بزيادة حوالي 60 ٪ بالرغم من أن الايرادات أرتفعت بمعدل أقل مما كان متوقعة – من 224 مليون دولار في عام 1958 الى 353 مليون دولار في عام 1963 وذلك بسبب هبوط الأسعار العالمية. وفتحت الحكومة باب المفاوضات مع شركة نفط العراق حول أسعار النفط والمناصفة في أسهم شركة نفط العراق، وسيطرة العراق على الأراضي الغير المستثمرة التي تقع ضمن منطقة الامتياز، وذلك في المدة بين آب 1960 وتشرين الأول 1961 ولم تستجب الشركة لمطالب العراق فأصدرت الحكومة العراقية القانون رقم (80) لسنة 1961 وبموجبه استردت الحكومة 5/ 99 ٪ من مساحة أراضي الامتياز غير المستغلة. وردت الشركة بانتقام على ذلك مباشرة بتخفيض معدلات الانتاج وبالتالي قلت موارد الحكومة بسرعة .

وفي مجال التعليم شـهدت البلاد تقدمة سـريعة وواسـعة وزاد عدد الطلاب في جميع المراحل الدراسـية والجامعية الى ثلاثة أضـعافه، وزادت ميزانية التربية والتعليم وبنايات المدارس بنسب متفاوتة. وقد تأثر – التعليم شأنه شأن مناحي الحياة الاخرى في العراق – بالصـراع السـياسـي حيث أندفع طلاب الكليات، بل وطلاب المدارس الثانوية أيضـا، الى الانغماس في العمل السـياسـي أنغماسـاً كلياً حيث طغى ذلك على الاهتمام بالدراسة والدروس فتدني مستوى الطلاب وهبط مستوى التدريس بشكل ملحوظ، وأصيب التعليم بنكسة عانى منها طويلا.

وقد توسـعت الخدمات الصـحية والخدمات الاجتماعية الأخرى بسـرعة كبيرة، وتم تخصـيص الاعتمادات المالية الوافرة، فبنيت مسـتشـفيات جديدة، وزاد عدد الأسـرة في المستشـفيات 55 ٪ ما بين سنتي 1958 – 1963، كما بذلت جهود كبيرة لزيادة عدد الأطباء والممرضـين، رغم أن زيادة عدد الأطباء بطيئة في طبيعتها، لما تقتضـيه دراسـة الطب من وقت طويل. وتحسنت احوال الطبقات الفقيرة فبالنسبة للعمال وضـعت قوانين جديدة رفعت الاجور وقللت من سـاعات العمل، وشـجعت على انشـاء نقابات عمالية. واتبعت الحكومة سـياسـة الاسـكان لذوي الدخل المحدود، فلم يزود العمال بالارض والقروض فحسب، بل بدأ العمل بمشاريع اسكانية كبيرة في شتى أنحاء العراق، وخاصـة في بغداد لأسـكان اصـحاب الصـرائف. ووسـعت الشـوارع وعدلت وأقيمت بها نصـب تذكارية، وبدأ العمل في بناية جديدة للجامعة. وأنشـئت جمعيات للأسـكان للضـباط والمهنيين الذين يعملون لدى الحكومة مثل المعلمين والمهندسين والقضـاة وغيرهم وكانت تلك الجمعيات تؤمن قروض بفائدة واطئة بحيث تيسر لأعضاء تلك الجمعيات اما شراء أراضـي وبناية دور عليها، وأما شراء دور بنتها الحكومة وبأسعار رخيصـة جدا، وتتحول ملكيتها الى شاغليها عند أكمال دفع أقيامها.

والخلاصة أن المجالين الاجتماعي والاقتصادي شهدا تطورا ملحوظا، وان لم يكن بمستوى الطموح، وتناول شرائح متعددة من المجتمع العراقي.

6- محاولات الاطاحة بعبد الكريم قاسم:

تركت الاحداث التي حدثت في الاشهر الاولى من عمرها الثورة اثرها في مسيرة الثورة والمجتمع، فسرعان ما انفرط عقد تنظيم الضباط الأحرار بسبب الطموحات الشخصية لعدد منهم، وانعكس أثر الفرقة والانقسام على صفوف الشعب والاحزاب السياسية الأخرى، وقد ظهر ذلك واضحة وجلية بعد اعتقال عبد السلام محمد عارف وتقديمه للمحكمة العسكرية العليا الخاصة، بتهمة التأمر لأغتيال عبد الكريم قاسم، وأنقسم الرأي العام الى اتجاهيين قومي يقف ضد عبد الكريم واجراءاته، وشيوعي يقف مع عبد الكريم قاسم، وبدلا من الحوار لجأ الطرفان الى القتل والعنف والتشهير. واتهم القوميون عبد الكريم قاسم بمساندته ومباركته للأعمال الشيوعية، فقدم ستة من الوزراء استقالاتهم، وهم عبد الجبار الجومرد، وزير الخارجية، وناجي طالب، وزير الشؤون الاجتماعية، وبابا علي الشيخ محمود، وزير المواصلات والاشغال العامة، ومحمد صالح محمود، وزير الصحة، ومحمد صديق شنشل، وزير الارشاد، وبدلا من دراسة ومعالجة الأسباب التي أدت الى الاستقالة، اذاع راديو بغداد في مساء يوم 7 شباط نبأ الاستقالة وتعيين الوزراء الجدد.

أدى خروج الوزراء القوميون من الوزارة إلى اشتداد التوتر السياسي، وحدوث المصادمات بين القوميين والشيوعيين في العديد من المدن، وزيادة الاعتقالات في صفوف القوميين، فأدرك البعض من الضباط الأحرار بأنه لابد من القيام بعمل عسكري ضد عبد الكريم قاسم، فكانت محاولة الموصل الانقلابية.

1- محاولة الموصل الانقلابية:

عرفت مدينة الموصـــل منذ وقت طويل بتداخل النزعة الدينية مع الوعي القومي، الامر الذي اهلها لأن تكون مركزا قويا لمعارضة الافكار المادية والشيوعية، وعليه يمكن القول أن هناك انقساما عميقا بين جماعة قومية اسلامية محافظة مستقرة نسبية وتحتفظ بأحترام للتقاليد، وتتطور بصورة تدريجية وتتمسك بالعلاقات الاجتماعية اكثر من معظم أبناء البلاد، وبين جماعة شـــيوعية رفعت شـــعارات غوغائية بعيدة عن المبادئ والقيم الاجتماعية، كما يرى معارضوها.

وســاعد على اشــتداد حدة الانقســام، واســتغلاله لأغراض مقاومة النظام وجود تكتلات من الضـــباط المعارضـــين لعبد الكريم قاســـم، وفي مقدمتهم العقيد الركن عبد الوهاب الشواف، وهو من الضباط الأحرار ومن عائلة عرفت بالعلم والتمسك بالأسلام، وعين آمرة للواء الخامس في الموصل، وكان في بداية الأمريعتقد أن مهمته في الموصل مؤقتة، وستنتهي حالما يتم تشكيل مجلس قيادة الثورة، الذي كان يطمح أن يكون عضوا فيه، ورغم أن الشواف كان يميل الى افكار الحزب الوطني الديمقراطي، الا أن التطورات الســريعة التي شــهدتها العراق دفعت الشــواف الى التعاون مع الضــباط القوميين في الموصــل، وفي مقدمتهم ضــابط ركنه الرائد الركن محمود عزيز، واخذ الطرفان ينسـقان للإطاحة بحكم عبد الكريم قاســم واتصــلا بعدد من الضــباط القوميين في بغداد، ومنهم مصطفى رفعت الحاج سري مدير الاستخبارات العسكرية في وزارة الدفاع لوضع الخطط الكفيلة للأنقلاب.

وفي مثل هذا الجو المشـــحون بالقلق وروح العداء في مدينة الموصـــل، قرر الشــيوعيون عقد مهرجان لمنظمة انصــار الســلام – الواجهة الشــيوعية – في مدينة

الموصل، وكان هذا المهرجان يحمل دلالات عميقة بالنسبة لكل من القوميين والشيوعيين على السواء، فالقوميون عدوا ذلك بمثابة تحد لهم اذ ان مدينتهم كانت تعد معقلا للقوى القومية والمتمسكين بالتقاليد الاسلامية والداعين للوحدة العربية الشاملة، اما الشيوعيون فقد ارادوا من المهرجان اظهار قوتهم ومساندتهم للسلطة أمام تحديدات القوميون. وقد حذر الشواف عبد الكريم قاسم اكثر من مرة من عقد هذا المهرجان الذي سيؤدي إلى نتائج لاتحمد عقباها، لكن قاسم أصر على عقد المهرجان، الذي كان مكرسة للدعاية له ولمواجهة القوى القومية.

استمر الاعداد لعقد المهرجان وحضرت وفود كثيرة من مختلف انحاء العراق، وفي يوم الجمعة 6 آذار سارت مظاهرة كبيرة نحو مكان الاحتفال في الملعب عند باب سنجار وهي تهتف ضد القومية والقوميين، وفي اليوم الثاني 7 آذار، أخذ القوميون يتجمعون بشكل مظاهرة ضخمة سارت في شوارع المدينة، فحصل صدام بين الطرفين تبودل خلاله اطلاق النار، ووقعت اصابات، واحرقت بعض المقاهي والمكتبات والسيارات، فقام الشواف بتطبيق خطة الأمن، وأعلن منع التجول، ونزل الجيش الى الشوارع، وجرت حملة من الاعتقالات في صفوف الطرفين.

وجد الشواف الفرصة مناسبة للبدء بالحركة، دون انتظار موافقة شركائه في بغداد وكركوك والوحدات العسكرية الأخرى، مستغلا الصدمات التي حدثت يوم 7 آذار، فقام بأعتقال قادة الشيوعيين من الضباط وضباط الصف. وفي الساعة السابعة من صباح يوم الاحد8 آذار 1959 أذاع من الاذاعة التي حصل عليها من الجمهورية العربية المتحدة ووضعت في مدرسة التعبئة الصغرى في معسكر الغزلاني البيان الأول للأنقلاب، الذي اعده بنفسه وقرأ بصوت محمود الدرة وتضمن نقدا لاذعا لسياسة عبد الكريم قاسم، منذ قيام ثورة 14 تموز واتهمه بخيانة الثورة، والغدر بأخوانه الضباط

الأحرار، وأبعد اعضـــاء مجلس الثورة وقرب "زمرة انتهازية رعناء"، واعلن البيان العزم على "تحرير وطننا الحبيب من الاستعباد والاستبداد" بعد الاتفاق مع الزعيم الركن ناظم الطبق جلي، قائد الفرقة الثانية، ومع كافة الضـــباط الأحرار. كما أعلن البيان التمســك بأهداف ثورة 14 تموز الخالدة، ومراعاة مبادىء الدســـتور، وتطبيق قانون الاصـــلاح الزراعي وتطبيق سياسة اشتراكية ديمقراطية تعاونية. وفي السياسة الخارجية اشار البيان الى تبني سياسة الحياد الايجابي، والمحافظة على التزامات العراق الدولية بوصفه عضوا في الامم المتحدة، والتعاون مع البلاد الصـــديقة، ومن تلك البلاد الاتحاد الســـوفياتي وسائر البلاد الاشتراكية، والتمسك بالاتفاقيات النفطية مع الشركات الأجنبية، وضمان سير اعمالها بكل حرية، وفتح صفحة جديدة من الصداقة القائمة على اساس المنافع المتبادلة بين العراق والحكومتين البريطانية والامريكية وسائر دول العالم على اساس الند للند مع كل دولة.

واشار البيان الاول الى ان الحركة محض حركة داخلية من اختصاص الشعب العراقي وحده، ورفض اي تدخل خارجي في شــؤون العراق الداخلية من أي دولة كانت. ودعا البيان عبد الكريم قاسم الى الاستقالة حتى يستطيع مجلس السادة ممارسة سلطاته وتأليف وزارة بالتعاون مع مجلس قيادة الثورة. واختتم البيان بدعوة المواطنين بالأخلاد إلى الهدوء والسكينة، وتجنب الأضرار بالممتلكات العامة او سفك الدماء.

صادف يوم الحركة عيد المرأة العالمي في 8 آذار، وكان عبد الكريم قاسم يحضر الاحتفال في ســـينما الخيام، وبعد انتهاء خطابه أبلغ بخبر الحركة فترك محل الاحتفال وعاد الى مقره في وزارة الدفاع واجرى مشاورات مع قادته العسكريين، واصدر مرسومة بأحالة العقيد الركن عبد الوهاب الشواف، آمر جحفل اللواء الخامس، على التقاعد فورة، وخصـــص مكأفاة نقدية قدرها عشـــرة الاف دينار لمن يقبض عليه حيا او ميتا، كما

صدرت بيانات عدة من الحاكم العسكري العام حول الموضوع ذاته. وفي صباح يوم 9 آذار قامت اربع طائرات من السرب الخامس في معسكر الرشيد بقصف مقر الشواف، وفي الساعة الثامنة والنصف صباحا قطع راديو بغداد برامجه وأعلن مقتل الشواف.

سادت الفوضي مدينة الموصل بعد انتشار خبر مقتل الشواف، وحدث قتال بين قوات الجيش، وتدفقت أعداد كبيرة من أفراد العشائر العربية والكردية الى داخل المدينة، واخذ افراد المقاومة الشعبية والعشائر تجوب المدينة وتفتش البيوت والمحال، وبدأ الاقتصاص من القوميين، وسقطت المدينة تحت سيطرة الشيوعيين الذين مارسوا اعمال القتل والسحل، ولعبت الفوارق القومية والاقتصادية والطائفية والطبقية دورها في التحريض على القتل والانتقام. وكان المشاركون في الحركة يشنقون ويعلقون على أعمدة الكهرباء، أو يسحلون في شوارع المدينة وهم احياء حتى يلفظوا انفاسهم، وبلغ عدد الذين سجلوا 30 شخصا من المدنيين والعسكريين، من ضمنهم العقيد الشواف، واستمرت المذابح واعمال السلب والنهب ثلاثة أيام، وقدر عدد القتلى 200 قتيلا. وحدثت أعمال عنف مماثلة في مدن العراق المختلفة، وبخاصة في البصرة وكركوك، واعتقل الكثيرون، وجرت تصفية تكاد تكون شاملة في صفوف الجيش من العناصر القومية.

سددت حركة الموصل ضربة قوية لأمال عبد الكريم قاسم في إقامة حكومة قوية مستقرة، وفشلت جهوده لأحداث توازن بين الفئات المختلفة. فما أن انتهت الحركة بالفشل حتى عاود الشيوعيون – الذين اسهموا في قمع الحركة مساعيهم لتقوية مركزهم والضغط على عبد الكريم قاسم لمطاردة القوى القومية، و ابعاد القوميين من المناصب الحكومية – العسكرية والمدنية – وتنفيذ احكام الاعدام بحق المشتركين في الحركة، وبعد مدة قصيرة طرحوا شعار المشاركة في الحكم .

2- محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم:

بدأ حزب البعث العربي الاشتراكي بالتفكير في اغتيال عبد الكريم قاسم منذ شهر شباط عام 1959، أي بعد استقالة الوزراء القوميون، وأدى فؤاد الركابي امين سر القيادة القطرية دورة اساسية في الاتصال ببعض الضباط والتداول معهم في وضع خطة الاغتيال، ثم في كيفية تسلم السلطة السياسية عند نجاحها. وقد ساعد فشل حركة الموصل وما أعقبها من تصفيات واعتقالات على السير في طريق وضع الخطة والعمل بجدية أكبر من اجل أغتيال عبد الكريم قاسم، وأجرى ممثلون عن الحزب اتصالات مع العناصر القومية، المدنية والعسكرية، التي أكدت على أن يكون أغتيال عبد الكريم قاسم جزء من خطة اوسع لتسلم السلطة السياسية.

أخذ الحزب على عاتقه تهيئة مستلزمات تنفيذ العملية، من رماة وأسلحة واعتدة وسيارات واماكن للأيواء، وقد وقع الاختيار على منطقة رأس القرية في شارع الرشيد مكان لتنفيذ عملية الاغتيال للأسباب الاتية:

1- أن المنطقة تقع في منتصف الطريق الذي يسلكه عبد الكريم قاسم يوميا من بيته الى وزارة الدفاع.

2- ضيق شارع الرشيد في تلك المنطقة الأمر الذي يسهل عرقلة سيرسيارة عبد الكريم قاسم.

3- وجود عدد من الأزقة الفرعية المقابلة المتصلة بالشارع والمؤدية الى كل من شارع المستنصر (النهر) بأتجاه نهر دجلة وشارع الجمهورية (الخلفاء) مما يساعد على استخدامها في الانسحاب بعد تنفيذ العملية. وفي الوقت الذي انتهت فيه الاستعدادات لتنفيذ العملية في نهاية شهر حزيران 1959 حدث تحول في سياسة

عبد الكريم قاسم الذي أخذ يهاجم الشيوعيين بعد مطالبتهم المشاركة بالحكم، وبعد ما قيل عن إحباط مؤامرة شيوعية ضده في 10 حزيران 1959، فأطلق سراح العديد من الموقوفين والمبعدين القوميين من مدنيين وعسكريين، وسمحت الحكومة لعدد من الصحف القومية بالصدور، وعليه قررت القيادة القطرية أرجاء تنفيذ عملية الاغتيال، لكن تنفيذ أحكام الإعدام بحق الضباط القوميين المتهمين بالاشتراك في حركة الموصل الانقلابية، وفي مقدمتهم الزعيم الركن ناظم الطبقجلي، قائد الفرقة الثانية والعقيد رفعت الحاج سري، مدير الاستخبارات العسكرية، في يوم 20 ايلول 1959 حفز الحزب على المضي قدما في عملية الاغتيال.

وبعد اكثر من تأجيل نفذت العملية في مساء اليوم السابع من تشرين الأول، بعد ان غادر عبد الكريم قاسم مبنى وزارة الدفاع في الساعة السادسة والنصف قاصداً الممثلية التجارية لجمهورية المانيا الديمقراطية لحضور الحفل بمناسبة العيد الوطني الألماني، سالكة شارع الرشيد، وما أن وصلت سيارته الى نقطة التنفيذ حتى تعرضت لوابل من الرصاص، فقتل سائق السيارة، واصيب مرافقه الرئيس الأول قاسم امين الجنابي بعدة طلقات، وسقط عبد الكريم قاسم في المقعد الخلفي للسيارة، وظن المهاجمون انه قتل وانسحبوا من مسرح العملية الى الوكر المخصص لهم. ولم يتحرك الضباط المكلفون لتنفيذ الصفحة الثانية وهي الاستيلاء على وزارة الدفاع.

سيطر اللواء الركن احمد صالح العبدي، رئيس الأركان والحاكم العسكري العام على الموقف سيطرة تامة، وأذاع بيانا اعلن فيه اصابة عبد الكريم قاسم اصابة بسيطة في كتفه، وأن حالته الصحية جيدة ولا تدعو الى القلق مطلقا. ثم اصدر سلسلة من البيانات فرض فيها منع التجول في مدينة بغداد وضواحيها، ودعا أبناء الشعب الى الهدوء

والســـكينة والانصـــراف الى أعمالهم الاعتيادية، ومنع التجمعات والتظاهرات كافة في بغداد، وانحاء الجمهورية العراقية. وفي مساء اليوم نفسه وجه عبد الكريم قاسم كلمة من مستشفى دار السلام عبر الاذاعة زف فيها البشرى بنجاته من المحاولة، وقال إن صحته جيدة. وشكلت لجنة طبية عليا برئاسة وزير الصحة اخذت تصدر بيانات يومية عن حالته الصحية. وبقي عبد الكريم قاسم في المستشفى حتى يوم 3 كانون الأول حيث غادر المستشفى في الساعة الثانية عشرة ظهرة، بعد أن قضى فيه 56 يوما، واطلق على اليوم الذي غادر فيه المستشفى "عيد السلامة والابتهاج" وصار عيدة رسمية يحتفل فيه كل عام.

اهتدت قوات الامن والشـــرطة الى منفذي محاولة الاغتيال، وقامت بحملة : واســـعة لأعتقال قيادات حزب البعث، وتم القبض على قسم من المشاركين في العملية، واستطاع آخرون الهرب الى خارج العراق، وأحيل المتهمون الى المحكمة العسكرية العليا الخاصة (محكمة الشعب التي اصدرت احكامها حضوريا وغيابيا بالاعدام على عدد كبير منهم، وبالســـجن على عدد آخر، ولم ينفذ حكم الإعدام بحق المدانيين وبقوا في الســـجن حتى الاطاحة بعبد الكريم قاسم .

أدى فشـــل محاولة الاغتيال وما تبعها من حملة اعتقالات واســـعة الى حدوث تغيرات واســعة في صــفوف قيادة الحزب، وقد ســعت القيادة الحزبية الجديدة الى وضــع خطة جديدة للاطاحة بحكم عبد الكريم قاسم، وهو ما حدث في صبيحة يوم 8 شباط 1963.

الفصل العاشر

التطورات السياسية في عهد العارفين

8 شباط **1963**-**17** تموز **1968**

اولا: عبد السلام محمد عارف أول رئيس للجمهورية في العراق

ولد عبد الســلام محمد عارف البزاز في 21 مايس 1921 في محلة ســوق حمادة في جانب الكرخ، ودخل المدرســة العســكرية الملكية في 17 شــباط 1939، ومنح رتبة ملازم في الجيش في 7 مايس 1939، متزوج وله اربعة اولاد، ساهم في تنظيم الضباط الأحرار، واذاع البيان الاول لثوررة 14 تموز 1958، واصـــبح نائبا للقائد العام للقوات المســلحة، ووزيرا للداخلية بالوكالة، واختلف مع عبد الكريم قاســم فجرده من مناصــبه وعينه ســفيرا للعراق في المانيا الغربية، عاد الى العراق بعد مدة قصــيرة فأتهم بمحاولة اغتيال عبد الكريم قاسم، وحكم عليه بالاعدام من قبل المحكمة العسكرية العليا الخاصة

– محكمة الشـــعب – ثم اعفي من حكم الاعدام واطلق ســـراحه في عام 1961، وبقي تحت المراقبة في داره حتى 8 شـباط 1963، عرف عنه أنه كان ذا شـخصـية واضـحة غير منغلقة على ذاتها، كما كان صـــريحا في القول مفوها في الخطابة، لكن معرفته بالشؤون العامة وتفهمه لها كان سطحياً .

يعد عبد الســـلام عارف اول من تقلد منصـــب رئيس الجمهورية في العراق، منذ سقوط النظام الملكي في 14 تموز 1958، وقد مرت رئاسته للجمهورية بمرحلتين هما:

1– المرحلة الأولى:

تمكن البعثيون بعد انقلاب دامي في 8 شـباط 1963 من أسـقاط حكم عبد الكريم قاسـم واعدامه في اليوم التالي. وقد صـدر البيان الأول، واذيع من مرسـلات البث الإذاعي في ابي غريب في السـاعة التاسـعة واثنين وعشـرين دقيقة صـباحا. وتضـمن البيان هجوما شـديدة على عبد الكريم قاسـم، واتهمه بأسـتغلال منصـبه، واسـتخدامه ما وصـفه البيان "الوســائل الدنيئة والاســاليب الاجرامية لأقامه حكمه الاســود الذي افقر البلاد وصــدع الوحدة الوطنية وعزل العراق عن ركب العروبة المتحررة". ووصــف البيان الإنقلاب بأنه "الانتفاضــة التي قام بها الشـعب والجيش" واعلن البيان عن تشـكيل مجلس لقيادة الثورة، وحدد مهامه بالعمل على إقامة حكومة وطنية من المخلصـين من ابناء الشـعب" سـتعمل على اطلاق الحريات الديمقراطية، وتعزيز مبدأ ســـيادة القانون، وتحقيق الوحدة الوطنية بما يتطلب لها من تعزيز الاخوة العربية الكردية. وفي الســـياســـة الخارجية أعلن البيان تمســـك العراق بمبادئ الأمم المتحدة والالتزام بالعهود والمواثيق الدولية، وتدعيم الســـلم العالمي ومكافحة الاستعمار، وانتهاج سياسة عدم الانحياز. وفي السياسة العربية العمل

على استكمال الوحدة العربية، وتحقيق وحدة الكفاح العربي ضد الاستعمار، والعمل على استرجاع فلسطين المحتلة .

تتابع صدور البيانات التي تضمنت فرض منع التجول، وتبديل القيادات العسكرية، وإحالة القيادات السابقة الى التقاعد، وتشكيل منظمة شبه عسكرية بأسم "قوات الحرس القومي". وحدد البيان رقم (15) سلطات المجلس الوطني القيادة الثورة، وهي "ممارسة السلطة العليا في الجمهورية العراقية بما فيها السلطة التشريعية وصلاحيات القائد العام للقوات المسلحة، وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة" واعلن في البيان اختيار عبد السلام محمد عارف، رئيسا للجمهورية، بعد أن رقي الى رتبة مشير ركن

مؤسسات النظام السياسي الجديد

1 – المجلس الوطني لقيادة الثورة

اعلن في البيان الأول عن تشكيل المجلس الوطني لقيادة الثورة، ثم صدر بيان حدد سلطات المجلس، وقد صدرت كل بيانات الانقلاب باسم المجلس الوطني لقيادة الثورة، أما أسماء اعضاء المجلس فقد بقيت طي الكتمان ولم تعلن على الرأي العام، واتخذ المجلس في الثلاثة ايام الاولى من مبنى الاذاعة والتلفزيون في الصالحية مقرا له ثم انتقل إلى بناية مجلس السيادة (البلاط الملكي سابقا) وحتى انتقاله إلى القصر الجمهوري في كرادة مريم في شهر مايس 1963.

في 4 نيسان 1963 صدر "قانون المجلس الوطني لقيادة الثورة رقم (25) السنة 1963" الذي حوى على عشرين مادة، تضمنت كيفية تعيين أعضاء المجلس وعددهم، وكيفية اقالتهم، وحدد سلطات المجلس واهمها ممارسة السلطة التشريعية، والقيادة العامة للقوات المسلحة والشرطة والحرس القومي وتأليف الوزارة وقبول استقالتها، والمصادقة

على قرارات مجلس الوزراء. وحدد القانون العلاقة بين المجلس ورئاسة الجمهورية، بحيث جرد رئيس الجمهورية من صـــلاحياته كافة، واصـــبح رئيســـا بلا ســـلطات وعضـــوا في المجلس شـــأنه في ذلك شـــأن الاعضـــاء الآخرين، ولعل هذا التحديد هو الذي دفع عبد السلام محمد عارف الى قيادة الانقلاب في 18 تشرين الثاني 1963، لأن عبد السلام محمد عارف بحكم نشأته وتركيبه النفسي يطمح للسيطرة على كل شيء.

2. مجلس الوزراء:

أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة بياناً رقم (18) اعلن فيه تشكيل الوزارة برئاسة الزعيم (العميد) احمد حسن البكر، وضمت (21) وزيراً، سيطر البعثيون على اثني عشر وزارة مهمة وهي:

1-الزعيم احمد حسن بكر، رئيسا لمجلس الوزراء.

2-علي صالح السعدي، نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للداخلية .

3- صالح مهدي عماش، وزيرا للدفاع.

4- طالب حسين شبيب، وزيرا للخارجية.

5- عبد الستار عبد اللطيف، وزيرا للمواصلات.

6-عزت مصطفى، وزيرا للصحة.

7-احمد عبد الستار الجواري، وزيرة للتربية والتعليم.

8- سعدون حمادي، وزيرة للأصلاح الزراعي.

9- حميد خلخال، وزيرة للشؤون الاجتماعية .

10- مسارع الراوي، وزيرة للارشاد.

11- عبد الكريم العلي، وزيرة للتخطيط.

12- حازم جواد، وزيرا للدولة.

وضمت الوزارة سبعة وزراء من القوميين المستقلين هم:

1- مهدي الدولعي، وزيرا للعدل.

2- محمود شيت خطاب، وزيرة للبلديات.

3- صالح كبة، وزيرا للمالية. "

4- عبد الستار علي الحسين، وزيرة للأسكان.

5- شكري صالح زكي، وزيرة للتجارة.

6- ناجي طالب، وزيرا للصناعة.

7- عبد العزيز الوتاري، وزيرة للنفط.

وضمت ايضا وزيرين كرديين هما:

1- بابا علي الشيخ محمود، وزيرا للزراعة.

2- فؤاد عارف، وزيرا للدولة.

اجري اول تعديل وزاري 12 مايس 1963 بعد أن اتسعت حدة الصراع مابين اعضاء القيادة، وارتكبت اخطاء فادحة، وطرحت شعارات متطرفة، وتأزمت العلاقة مع القوميين، فقدم احمد حسن البكر استقالة حكومته وكلف بتأليف الوزارة مرة اخرى، فأعاد تشكيلها في اليوم نفسه، احتفظ غالبية الوزراء السابقيين بمناصبهم، وقد خرج من الوزارة السابقة عبد الستار علي الحسين وزير الإسكان، وهو من القوميين ومن اعضاء حزب الاستقلال

الســـابق، وحل محله الزعيم المهندس رجب عبد المجيد، وهو من القوميين المســـتقليين وسكرتير تنظيم الضباط الأحرار الذي فجر ثورة 14 تموز 1958، كما خرج صالح كبة وزير المالية وحل محله محمد جواد العبوسـي، فيما أصـبح الدكتور مسـارع الراوي وزير الإرشـاد في الوزارة السـابقة وزيرا للدولة لشـؤون الوحدة الثلاثية، واعطيت حقيبة الارشـاد الى علي صـالح السـعدي نائب رئيس الوزراء الذي كان يشـغل وزارة الداخلية، واصـبح حازم جواد وزير الدولة وزيرا للداخلية بدلا من السعدي.

اشتدت الخلافات في مجلس الوزراء بين البعثيين والمستقلين والاكراد، الأمر الذي ادى الى تعديل وزاري في آب وتشـــرين الأول، ادى الى تعيين محمد الحمصـــي وزيرة للتجارة بدلا من شـكري صـالح زكي، وقبول اسـتقالة ناجي طالب ورجب عبد المجيد و محمد جواد العبوســـي، وتعيين اثنان من المســـتقلين هما كامل الخطيب، وزيرا للعدل، وسـلمان عبد الرزاق الأسـود، وزيرا للمالية، واثنان من البعثيين هما حمدي عبد المجيد، وزيرا للعمل والشؤون الاجتماعية، ومحمد عمار الراوي وزيرا للزراعة.

لم يضع احمد حسن البكر منهاجا وزارية طيلة بقائه رئيسا للوزراء، وانما حدد مهام الوزارة في تصـــريحاته الصـــحفية، وقد عد المنهاج المرحلي الذي اصـــدره مجلس قيادة الثورة كدليل عمل للوزارة، واذيع المنهاج 15 آذار 1963، وتناول باســـهاب كل مايتعلق بشؤون السياستين الداخلية والخارجية .

الحرس القومي:

في صـــبيحة يوم الانقلاب نزل الى شـــوارع بغداد عدد من المدنيين وهم يحملون شـارات خضـراء كتب عليها الحرس القومي، وتبع ذلك صـدور بيان من المجلس الوطني لقيادة الثورة بتشـكيل الحرس القومي وتعيين قياداته، واعلن أن الهدف هو "حماية الثورة".

ومنذ البداية بدأ الحرس القومي بانتهاكات واســـعة بحق المعارضـــين ومارس الاعتقال والتعذيب والاغتيال الامر الذي دفع المجلس الوطني لقيادة الثورة الى اصـــدار قانون الحرس القومي رقم (35) لسنة 1963".

حدد القانون مهام وواجبات الحرس القومي وعلاقته بقوات الدولة الاخرى من جيش وشـرطة، ونصـت المادة القانونية على أن "الحرس القومي قوات شـعبية منظمة ومدربة على اســتعمال الســلاح قوامها الشـــعب المؤمن بحقه في الحياة الحرة الكريمة" ولكن الحكومة فشلت في الحد من تصرفات الحرس القومي، والذي اصبح اداة بيد المتصارعين على الســلطة من القياديين البعثيين. وقد أعترف وزير الدفاع بســوء تصــرفات الحرس القومي، الذي جعل من نفســه قوة مقابلة للجيش، واخذ يضــايق الضــباط، ويقوم بتفتيش السيارات العسكرية، كما شكا من سوء استخدام الحرس للأسلحة، الأمر الذي ادى الى حدوث بعض حوادث القتل يوميا.

ان عدم انضباط الحرس واعتدائه على الناس اثار موجة عارمة من الاستياء كانت وراء الانقلاب الذي قاده عبد السـلام عارف ضـد الحزب، بعد أن أصـبح الحرس القومي يتدخل في شؤون الادارة، ويستخدم أساليب فجة ومكشوفة في الاعتقال لا تراعي حرمة الانسان، ولا الرأي العام، واصبح الارهاب والتعذيب بالنسبة اليه حرفة ولذة.

2- المرحلة الثانية (18 تشرين الثاني 1963- 13 نيسان 1966)

أستغل عبد السلام عارف انشغال قادة الحزب بالصراع، الذي وصل يوم 13 تشرين الثاني الى حد اســتخدام الطائرات والأســلحة الثقيلة والمتوســطة لحســم الصــراع، فبدأ بالاتصال ببعض العسكريين، من البعثيين والقوميين الذين وقفوا ضد حالة الفوضى التي وصـلت اليها البلاد، واثمرت هذه الاتصـالات عن وضـع خطة لأنقلاب عسـكري يطيح

بحزب البعث، ويمكن عبد الســـلام عارف ان يكون الرجل الأول في الدولة والقوات المسلحة.

قام عبد الســـلام عارف في ليلة 17 / 18 تشـــرين الثاني بأعتقال الكثير من الضباط البعثيين في القوة الجوية وكتائب الدبابات، وعلى وفق الخطة الموضوعة تحرك عارف فجر يوم 18 تشرين الثاني الى مرسلات الاذاعة، وفي السادسة صباحاً أذاع عارف بصوته بياني الانقلاب، الأول الصادر عن رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المســـلحة، والثاني الصـــادر عن المجلس الوطني لقيادة الثورة، وتضـــمن البيان الأول ســـيطرة القوات العســـكرية على مدينة بغداد، وحل والغاء الحرس القومي فورة، وتخويل آمري الوحدات محاكمة كل متمرد وخائن واعدامه فورا، والقضـــاء على كل مقاومة. أما البيان الصادر من المجلس الوطني القيادة الثورة فقد أعلن عن انتخاب رئيس الجمهورية المشـــير الركن عبد الســـلام محمد عارف رئيســـا للمجلس الوطني لقيادة الثورة، ومنحه صلاحيات استثنائية، وحل المجلس الوطني السابق وتشكيل المجلس الجديد الذي اقتصر على العســـكريين فقط. وقد صـــدر هذا البيان في الوقت الذي لم يكن هناك مثل هذا المجلس، وانما خول عارف لنفسه اتخاذ هذه القرارات دون الرجوع الى احد .

المؤسسات السياسية والدستورية الجديدة:

1. مجلس الوزراء:

كلف الرئيس عبد الســـلام عارف رئيس أركان الجيش الفريق طاهر يحيى التكريتي بتشـــكيل وزارة جديدة، فشـــكل طاهر يحيي وزارته الأولى في يوم 21 تشـــرين الثاني 1963، وضمت واحد وعشرين وزيرة ثمانية منهم من العسكريين – البعثيين السابقين

والقوميين الناصريين، والباقي من الوزراء المدنيين، وفيها وزير كردى واحد مستقل، وفيما يلي أسماء أعضاء الوزارة:

1- الفريق طاهر يحيي، رئيسا للوزراء.

2-الزعيم الركن حردان التكريتي، وزيرا للدفاع.

3- الزعيم الركن عبد الكريم فرحان، وزيرة للأرشاد.

4-الزعيم رشيد مصلح، وزيرا للداخلية

5- المقدم الركن صبحي عبد الحميد، وزيرا للخارجية.

6- اللواء الركن محمود شيت خطاب، وزيرة للشؤون البلدية والقروية.

7- الدكتور عبد الكريم العلي، وزيرة للتخطيط.

8-المقدم الركن عبد الستار عبد اللطيف، وزيرة للمواصلات.

9- السيد عبد العزيز الوتاري، وزيرة للنفط.

10- الدكتور عبد الكريم كنونة، وزيرا للصناعة.

11- الدكتور عبد الكريم هاني، وزيرة للعمل والشؤون الاجتماعية .

12- الدكتور احمد عبد الستار الجواري، وزيرا للتربية والتعليم.

13- الدكتور محمد جواد العبوسي، وزيرة للمالية.

14- السيد كامل الخطيب، وزيرا للعدل.

15- الدكتور عزت مصطفى، وزيرا للصحة.

16- عقيد الجو الركن عارف عبد الرزاق، وزيرا للزراعة.

17- السيد عبد العزيز الحافظ، وزيرة للاقتصاد.

18- الدكتور عبد الفتاح الألوسي، وزيرا للأشغال والاسكان.

19- الدكتور عبد الصاحب العلوان، وزيرة للأصلاح الزراعي.

20- السيد مصلح النقشبندي، وزير الدولة.

21- الدكتور شامل السامرائي، وزير دولة لشؤون الوحدة .

وقد وضعت وزارة طاهر يحيى منهاجة وزارية شامة تناول مختلف مؤسسات الدولة والسياستين الداخلية والخارجية، وحوى على وعود كثيرة بالاصلاح. وطبع المنهاج في كراسي متوسط الحجم بلغ عدد صفحاته (115) صفحة لم ينفذ منه شيئا يذكر.

جرى اول تعديل على الوزارة بأخراج الوزراء البعثيين السابقين وهم عبد الستار عبد اللطيف والدكتورين احمد عبد الستار الجواري وعزت مصطفى، وحردان عبد الغفار التكريتي، وعين بدلا عنهم حسن الدجيلي وزيرا للمواصلات، والدكتور شامل السامرائي وزيرا للصحة، والدكتور محمد ناصر وزيرة للتربية والتعليم العالي، واصبح طاهر يحي وزيرا للدفاع وكالة.

2 – الدستور المؤقت (29 نيسان 1964):

وجه الرئيس عبد السلام عارف بيانا الى الشعب قدم فيه الدستور، وجاء فيه القول:

"نعلن هذا الدستور المؤقت للجمهورية العراقية ليكون دليلنا للعمل الوطني والقومي والانساني، والمرجع الأساسي في قواعد الحكم، وفي تنظيم علاقة الدولة بالفرد

والمجتمع في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية مدة فترة الانتقال التي ستكون بأذن الله قصيرة جدا".

ونص على "ان الجمهورية العراقية دولة ديمقراطية اشـــتراكية تســـتمد اصـــول ديمقراطيتها واشتراكيتها من التراث العربي وروح الاسلام. والشعب العراقي جزء من الأمة العربية هدفه الوحدة العربية الشـــاملة" ونص على المســـاواة بين العراقيين في الحقوق والواجبات العامة، ويقر الدســـتور حقوق الاكراد القومية ضـــمن الوحدة العراقية، وحرية الرأي والبحث العلمي، وحق التعبير، وحرية الصـــحافة والطباعة والنشـــر، وتكوين الجمعيات والنقابات، وحق التعليم للعراقيين جميعا، وحق الرعاية الصحية.

وفي شكل النظام السياسي اعطى الدستور صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية، اما السلطة التشريعية فتتمثل بمجلس الأمة الذي يختار اعضاؤه بطريقة الانتخاب السري العام، ويمارس كل من المجلس الوطني لقيادة الثورة ومجلس الوزراء السلطة التشريعية خلال فترة الانتقال. أما السلطة التنفيذية فتتكون من رئيس الوزراء ونوابه الوزراء، ويدير رئيس الوزراء أعمال الحكومة ويرأس مجلس الوزراء. أما الســـلطة القضـــائية فالحكام والقضاة مستقلون لاسلطان عليهم، ولا يجوز التدخل في استقلال القضاة أو في شؤون العدالة .

3- الاتحاد الاشتراكي العربي

قام الرئيس عبد الســـلام عارف بزيارة القاهرة في المدة بين (13-26 مايس 1964) بمناسبة افتتاح المرحلة الأولى من بناء السد العالي، واثناء الزيارة اتفق الرئيسان جمال عبد الناصر وعبد السلام عارف على توقيع اتفاق التنسيق السياسي في 26 مايس 1964 الذي تضمن تشكيل مجلس رئاسة مشترك لكل من الجمهورية العربية المتحدة

والجمهورية العراقية، يجتمع مرة كل ثلاثة اشـــهر، ويختص بدراســـة وتنفيذ الخطوات اللازمة لأقامة الوحدة بين البلدين، والعمل على تحقيق الوحدة الفكرية بين شـعبي البلدين عن طريق التنظيمين الشعبيين فيها.

وبعد توقيع اتفاقية التنسيق السياسي تقرر اجراء تعديل وزاري واسع يتفق والوضع الجديد لسياسة العراق عن طريق ادخال عناصر تدعم خطوات الوحدة مع مصر وفق ما نصت عليه اتفاقية القاهرة، فشـــكل طاهر يحيي وزارته الثانية في 17 حزيران 1964 دخلها خمسـة وزراء جدد، ثلاثة منهم من العسـكريين هم الزعيم الركن عبد المجيد سـعيد وزيرا للتربية، والزعيم الركن محســـن حســـين الحبيب وزيرا للمواصـــلات، واللواء اســـماعيل مصـــطفى وزيرا للشـؤون البلدية والقروية، واثنان من المدنيين هما الدكتور عبد الحســن زلزلة وزيرا للصناعة، ومسعود محمد، وهو من الأكراد، وزيرا للدولة.

وفي الوقت نفســه بدأت القوى القومية المســاندة للنظام بأجراء اتصــالات وعقد اللقاءات لأقامة تنظيم سياسـي واحد، على غرار التنظيم السياسـي في الجمهورية العربية المتحدة، وابرز هذه القوى حركة القوميين العرب، وحزب الاســتقلال والحزب العربي الاشــتراكي، وحركة الوحدويين الاشتراكيين والرابطة القومية. وجندت وسائل الثقافة والاعلام امكانياتها للدعوة الى الحركة العربية الواحدة وشـكلت لجنة تحضـيرية مهمتها كتابة ميثاق التنظيم واعلان ميلاده، وفي يوم 8 تموز 1964 عقد وزير الثقافة والارشـــاد عبد الكريم فرحان مؤتمرا صـحفية اعلن فيه ان الاتحاد الاشـتراكي العربي اصـبح حقيقة واقعة، وأن مؤتمره سـيعقد في صـبيحة الرابع عشـر من تموز، ويشـارك فيه اكثر من الف شـخص يمثلون التنظيمات السياسية والنقابات والجمعيات، وستكون العناصر المستقلة هي الغالبة فيه.

افتتح المؤتمر الأول للأتحاد الاشـتراكي العربي في قاعة الخلد صـباح يوم 14 تموز 1964، واســـتمر احد عشـــر يوما، وتم فيه الاتفاق على ميثاق العمل الوطني والقانون الاســاســي للاتحاد الاشـتراكي وانتخاب اللجنة التنفيذية للاتحاد، بعد أن أعلنت الأحزاب القومية المشـــاركة في المؤتمر عن حل نفســـها، وترحيبها بميلاد الاتحاد الاشتراكي كأطار واسع يعمل الجميع في داخله.

ولد الاتحاد الاشـتراكي ميتا تتنازعه الصـراعات بين اطرافه المختلفة، وفشـل في خلق قاعدة شـــعبية واســـعة، وكان المنتمون اليه من النفعيين والوصـــوليين وطلاب المناصـب، زيادة على ان رئيس الجمهورية نفسـه لم يكن مؤمنا بالتنظيم الشـعبي، وكان يتظاهر في خطبة العلنية بتأييد الاتحاد ويهاجم ويتهكم على اعضـــائه في اجتماعاته الخاصة. ولذلك انتهى الاتحاد سريعا بعد مرور اقل من سنة عليه.

القرارات الاشتراكية 14 تموز 1968:

يذكر الدكتور مجيد خدوري ان الرئيس جمال عبد الناصـر كان قد أعلن أن على اي قطر عربي يريد الانضـمام الى مصـر في وحدة عربية أن يتحول الى دولة اشـتراكية وفق المبادىء الاشتراكية العربية. وقد اتخذ هذا القرار بعد تجربته المريرة مع سورية لأنه اعتقد ان انفصال سورية عن الجمهورية العربية المتحدة كان سببه رد الفعل الذي احدثته قراراته الاشتراكية في تموز 1961 عند الرجعية والرأسمالية، ورأى عبد الناصر أنه يجب تصفية القوى الرجعية التي قد تضعف قبل أن يصبح اي بلد عربي مهيئاً للوحدة .

درس فريق من الخبراء برئاسـة خير الدين حسـيب، محافظ البنك المركزي، النظام الاقتصـادي في مصـر، واعرب الفريق عن اعتقاده بأن نظاماً اشتراكية، وليس نظام حرة،

هو الذي سيسرع في تنمية العراق اقتصادية، اضافة الى ان الاشتراكية تكفل اكثر من اي نظام اقتصادي أخر عدالة اجتماعية اكبر يصبو اليها الجيل الجديد. وقد استطاع حسيب اقناع عارف بقبول أرائه وتخطيطه لأصدار القرارات الاشتراكية موضحاً له بأن اتخاذ مثل تلك القرارات سيذكره التاريخ، وان تحقيق الوحدة على اساس الاشتراكية سيضمن له مثل هذه المكانة. وقبل عارف حجة حسيب، لأن عبد الناصر باركها، ولم يتمكن من أرجاء تبني الاشتراكية الى اجل غير مسمى، بعد أن قطع كل المسافة في تنفيذ اتفاق الوحدة.

عرضت القرارات الاشتراكية على المجلس الوطني لقيادة الثورة ومجلس الوزراء فصادقا عليها، وفي يوم 14 تموز أصدرت الحكومة خمسة قرارات تقضي بتأميم المصارف والصناعات وتنظيم مجالس ادارة الصناعات وانشاء مؤسسة اقتصادية لتطبيق الاقتصاد الاشتراكي والاشراف عليه، وقد ثبت في ميدان التطبيق العملي الاثار السلبية التي تركتها تلك القرارات على الاقتصاد العراقي فقد ساعدت على تهريب رؤوس الأموال، وانهت المحاولات الخاصة للتطوير الصناعي.

ثالثا / الصراع على السلطة ووفاة الرئيس عبد السلام عارف:

بدأت الخلافات بين عبد السلام عارف والضباط القوميين الذين يوصفون بالناصريين بعد ان غير هؤلاء الضباط نظرتهم الى عبد السلام عارف، فأصبح في نظرهم ضابطاً مغامراً يسعى لتثبيت حكمه الشخصي. اما عبد السلام عارف فقد أخذ من جانبه يسعى للحد من نفوذ الناصريين عن طريق تعيين ضباط موالين له في المراكز الرئيسة ونقل الناصريين الى مراكز اقل مسؤولية، فقدم الوزراء القوميون استقالاتهم من

وزارة طاهر يحيى الثالثة في حزيران 1965، وتبع ذلك بعد مدة قصـــيرة اســـتقالة وزارة طاهر يحيي.

عمل عبد الســـلام عارف على شـــق وحدة الضـــباط القوميين، فأتصـــل بالعميد الركن الطيارعارف عبد الرزاق، قائد القوة الجوية، والعضو البارز بين الضباط الناصريين وكلفه بتشـكيل الوزارة الجديدة، ووصـف الدكتور مجيد خدوري هذه الخطوة بأنها "كانت ضـربة محكمة احزنت الناصـريين وبعثت الاسـى الى نفوسـهم" فأشـترط عارف عبد الرزاق ان يكون وزيرا للدفاع، وان يبقى في منصـــبه قائدا للقوة الجوية، لأنه – كما يقول – كان يفكر بالانقلاب، ولهذا يريد ان يضع الجيش تحت اشرافه لتنفيذ ما يسعى اليه .

شكل عارف عبد الرزاق وزارته في يوم 6 ايلول 1965، وضمت سبعة عشر وزيرا كالاتي:

1- عارف عبد الرزاق رئيسا للوزراء ووزيرا للدفاع وكالة.

2- عبد الرحمن البزاز نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للخارجية والنفط وكالة .

3- سلمان عبد الرزاق الاسود وزيرا للمالية .

4- عبد اللطيف الدراجي وزيرا للداخلية.

5- حسين محمد السعد وزيرا للعدل.

6- جمال عمر نظمي وزيرة للعمل والشؤون الاجتماعية

7- عبد اللطيف البدري وزيرا للصحة.

8- محمد ناصر وزيرة للثقافة والارشاد.

9- اسماعيل مصطفى وزيرة للمواصلات وللشؤون البلدية والقروية وكالة .

10- اكرم الجاف وزيرا للزراعة.

11- عبد الرحمن القيسي وزيرة للاصلاح الزراعي ووزيرة الاوقاف وكالة.

12- جعفر علاوي وزيرة للاشغال والاسكان.

13- شكري صالح زكي وزيرا للاقتصاد.

14- مصطفى عبد الله وزيرا للصناعة ووزيرة للتخطيط وكالة.

15- عبد الرزاق محي الدين وزيرا للوحدة.

16- سلمان الصفواني وزيرا للدولة.

17- خضر عبد الغفور وزيرا للتربية .

والملاحظ على وزارة عارف عبد الرزاق انها ضمت في صفوفها عناصر قومية يمكن وصفها بأنها "تقليدية أو معتدلة" ومؤيدة إلى عبد السلام عارف. وكان معظم الوزراء جدد ولم يكن بينهم غير خمسة ممن شغلوا مناصب وزارية في الماضي، زيادة على عارف عبد الرزاق نفسه، كما أن أغلب الوزراء من المدنيين، بأستثناء ثلاثة فقط من العسكريين. وبرز من أعضاء الوزارة الدكتور عبد الرحمن البزاز الذي تولى المراكز الأساسية، وهي نيابة الوزارة ووزارتي الخارجية والنفط، وقد ترك له عارف عبد الرزاق تصريف الأمور الروتينية.

غادر الرئيس عبد السلام محمد عارف يرافقه وفد كبير كان عبد الرحمن البزاز، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية من أبرز أعضائه، الى الرباط لحضور مؤتمر القمة العربي الثالث، يوم الأحد 12 ايلول 1965، فبدأ عارف عبد الرزاق تحركه لتنفيذ الانقلاب فقام يوم 15 ايلول بأنذار الوحدات المؤيدة له في بغداد، وفي اليوم نفسه اجرى

سلسلة من الاتصالات لوضع خطة الانقلاب موضع التنفيذ، وتمكن الانقلابيون من السيطرة على معسكر ابي غريب، وقطع الهواتف عنه، واخراج الدبابات ووضعها في حالة استعداد للزحف على بغداد، ولكن سعيد صليبي، امر الانضباط العسكري، استطاع افشال الانقلاب والسيطرة على الموقف. وفي صباح يوم الخميس 16 ايلول غادر عارف عبد الرزاق واربعة من الانقلابين بغداد الى القاهرة على متن طائرة عسكرية.

قطع الرئيس عبد السلام عارف زيارته للرباط وعاد على وجه السرعة إلى بغداد، واصدر مرسوما بأعفاء عارف عبد الرزاق من منصب رئيس الوزراء وتكليف عبد الرحمن البزاز بتأليف الوزارة الجديدة، فشكل البزاز وزارته في 23 ايلول 1965 ويعد البزاز اول شخصية مدنية تتولى منصب رئاسة الوزارة منذ 14 تموز 1958، وضمت وزارته عددا من الوزراء المدنيين اكثر من اية وزارة سبقته بحيث احتل العسكريون فيها ثلاثة مقاعد فقط، والوزراء جميعا من المعروفين بميولهم القومية، ولم يكن اي منهم منتمية الى حزب من الأحزاب السياسية عند استيزاره، كما أن اثني عشر وزيرة، بما فيهم البزاز نفسه كانوا اعضاء في الوزارة السابقة وضمت الوزارة اربعة وزراء جدد هم: اللواء الركن عبد العزيز العقيلي وزير الدفاع، وفارس ناصر الحسن، وزير العمل والشؤون الاجتماعية وكاظم الرواف وزير العدل، وعبد الحميد الهلالي وزير الاقتصاد.

وضع البزاز منهاجاً طموحا لوزارته اكد فيه – في مجال السياسة الداخلية – على اهمية الاستقرار السياسي، وسيادة القانون، واعادة الثقة في نفوس الناس بالعمل بكل جد على احترام حقوق الشعب، وضمان حرية التعبير عن الاراء السياسية، ووعد بإعادة الحياة البرلمانية، والعمل على تحقيق الشرعية الدستورية، ووضع قانون للانتخابات، والسعي لأعادة السلام في شمال العراق وتحقيق الوحدة الوطنية. وفي مجال السياسة الاقتصادية اعلن البزاز بأن الاشتراكية الرشيدة هي التي تلائم العراق، وأن تأميم البنوك

والصـــناعات الكبرى عمل مهم لتعزيز القطاع العام، ودعا الى تشـــجيع القطاع الخاص على المشاركة في التنمية الاقتصادية، وتشجيع رأس المال الاجنبي على الاستثمار في القطاع المشترك.

سارت الأوضاع السياسية نحو الاستقرار، ولكن مصرع الرئيس عبد السلام محمد عارف في يوم 13 نيسـان 1966، أثناء زيارته للبصـرة ومعه عدد من الوزراء ادى الى ظهور الصـراع بين العسكريين والمدنيين، وبين العسكريين انفسهم للوصـول الى رئاسـة الجمهورية.

رابعاً: الرئيس عبد الرحمن محمد عارف

17 نيسان 1966. 17 تموز 1968

نبذة عن حياته

عبد الرحمن محمد عارف من مواليد بغداد الكرخ، محلة ســـوق حمادة، من عائلة عربية مســلمة محافظة، ومن عشــيرة الجميلة، أكمل دراســته الثانوية في الكرخ، ودخل الكلية العسـكرية في 12 تشـرين الأول 1936، وتخرج منها في 4 تموز 1937، ومنح رتبة ملازم ثان، تدرج في الجيش حتى بلغ رتبة فريق في 14 تموز 1966، وشـــغل العديد من المناصـــب العســـكرية، منها آمر كتيبة صـــلاح الدين، وآمر اللواء المدرع السادس، وقائد الفرقة الخامسة، وقائد قوة الميدان، وكان آخر منصب عسكري يشغله هو رئيس اركان الجيش بالوكالة، ولم يعين أصيلا لأنه لايحمل شهادة الأركان. اشترك عبد الرحمن عارف في حياته العسـكرية بأكثر من (12) دورة عسـكرية، وشـارك في حرب فلسطين عام 1948. متزوج وله ثلاث بنات وولدان.

أنضـم عبد الرحمن عارف الى تنظيم الضـباط الأحرار، واصـبح عضـوا في لجنته العليا، وهو التنظيم الذي اطاح بالنظام الملكي في 14 تموز 1958، وأصـــبح أخيه العقيد الركن عبد السـلام محمد عارف، نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للداخلية، وبعد اعتقاله بسـبب صـراعه على السـلطة مع العميد (الزعيم آنذاك) الركن عبد الكريم قاسـم، رئيس : الوزراء، أحيل عبد الرحمن عارف على التقاعد، لكنه اعيد إلى الخدمة العســكرية في 8 شباط 1963 عندما أصبح أخيه عبد السلام عارف أول رئيس للجمهورية في العراق.

أعلن عن اختيار عبد الرحمن محمد عارف رئيســـا للجمهورية العراقية في 17 نيســان 1966، بعد حادثة مقتل أخيه بسـقوط طائرته المروحية في 13 نيســان 1966 ورقي، حسـب اسـتحقاقه، الى رتبة فريق في 14 تموز من نفس العام، وأطيح به في يوم 17 تموز 1968، سـافر الى خارج العراق وعاش مدة في تركيا، عاد بعدها الى العراق،

وبقي بعيدا عن الأضـواء. وبعد الاحتلال الامريكي للعراق في نيسـان 2003 غادر الى الاردن وبقي هناك إلى أن وافاه الأجل في شـــهر آب 2007، ودفن في مقبرة شـــهداء الجيش العراقي في المفرق، حسب وصيته.

امتاز عبد الرحمن بشخصيته الهادئة والمسالمة والمقبولة من كثير من الأطراف السياسية الداخلية والقوى العربية والدولية، ووصـــف بأنه قليل الكلام، خجول اجتماعية، وخطيبا ليس بارعة، يؤثر الابتعاد عن الأضـواء، ويحب الحياة البسيطة، ملتزم بالعادات والتقاليد الاجتماعية.

اختياره لرئاسة الجمهورية

كان عبد الرحمن محمد عارف، عند مقتل أخيه في 13 نيســـان 1966 في زيارة عسـكرية للاتحاد السـوفياتي، بصـفته رئيسـا لأركان الجيش بالوكالة، وكان قد وصـل موســـكو في يوم 12 نيســـان بدعوة من المارشـــال زخاروف، رئيس أركان الجيش السوفياتي، تستغرق أسبوعين، واجتمع في اليوم الثاني مع المارشال ماليونوفسكي، وزير الدفاع، وقد قطع عبد الرحمن عارف زيارته لموســكو ليعود الى بغداد بعد ســماعه نبأ مقتل أخيه.

قبل تشييع جثمان الرئيس الراحل عبد السلام عارف بدأت الاتصـالات بين الشـخصـيات الســياســية والعســكرية البارزة في النظام للاتفاق على ترشــيح البديل، واظهرت هذه الاتصالات وجود ثلاثة اتجاهات هي:

الأول: يريد ابقاء الرئاسة بأيدي العسكريين بحجة المصلحة العامة، وضمان الاستقلال السياسي، ويشترط في المرشح العسكري ان يكون ممن اسهم في ثورة 14 تموز 1958

و 8 شـباط 1963 و 18 تشـرين الثاني 1963، وأصـحاب هذا الرأي يمتلكون القوة العسـكرية، وهددوا باسـتخدامها اذا لم يجر انتخاب رئيس من العسـكريين، وأغلب هؤلاء يحبذون اختيار اللواء عبد الرحمن محمد عارف، شـقيق الرئيس الراحل، لرئاسـة الجمهورية، والاقلية منهم تميل الى اختيار اللواء الركن عبد العزيز العقيلي، وزير الدفاع لرئاسة الجمهورية.

الثاني: يريد المشـاركة بين العسـكريين والمدنيين في السـلطة العليا، ويضـم هذا الاتجاه بعض العسكريين والمدنيين من ذوي الاتجاه القومي، ويأتي في مقدمة هؤلاء اللواء الركن ناجي طالب، وهو من الضـباط الأحرار وقد اسـتوزر اكثر من مرة، وقد عقد هؤلاء اجتماع في منزل ناجي طالب للتداول في هذا الموضوع واتفقوا على تقديم اقتراح لتشكيل مجلس الرئاسـة، على غرار مجلس السـيادة الذي شـكل بعد ثورة 14 تموز 1958 من ثلاثة او اربعة اشـخاص يمثلون المكونات الأسـاسـية للشـعب العراقي، وطرحوا اسـماء احمد حسـن البكر او طاهر يحيي التكريتي، ممثلا للسـنة وناجي طالب، ممثلا للشـيعة، وبابا علي الشيخ محمود، ممثلا للاكراد. كما اقترح هؤلاء تشكيل مجلس لقيادة الثورة الى جانب مجلس الرئاسة، يضم ما لا يزيد عن خمسة وعشرين عضوا من العسكريين فقط، وتشـكيل وزارة ائتلافية من ممثلي الأحزاب المعروفة وبعض الشـخصـيات القومية المستقلة. ولم يكن لأصحاب هذا الاتجاه تأثير حاسم في انتخاب الرئيس لأنهم لم يكونوا أعضـاء في مجلس الوزراء او مجلس الدفاع الوطني المخولين حسـب الدسـتور المؤقت بانتخاب الرئيس.

الثالث: ويدعو الى الالتزام بالدسـتور المؤقت الذي لم يحدد من يكون الرئيس، عسـكرية ام مدنية، وقد نصت مادته الواحد والأربعين على شروط الترشيح لرئاسة الجمهورية وهي أن يكون عراقية مسـلمة من أبوين عراقيين، متمتعا بالحقوق المدنية، وممن قدموا للوطن

والأمة خدمات مشـــهودة، على أن لا يقل عمره عن اربعين عاما" ويقود هذا الاتجاه الدكتور عبد الرحمن البزاز، رئيس الوزراء والقائم بأعمال رئيس الجمهورية.

حددت المادة (55) من الدســـتور كيفية انتخاب رئيس الجمهورية بالقول: "عند خلو منصـب رئيس الجمهورية لأي سـبب كان تعقد جلسـة مشـتركة من مجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني برئاســة رئيس الوزراء لأنتخاب رئيس الجمهورية بأغلبية الثلاثين من المجموع الكلي للأعضاء خلال مدة لا تتجاوز اسبوع واحدة من تاريخ خلو المنصب، وذلك ممن تتوافر فيه الشروط المذكورة في المادة (41) من هذا الدستور".

حاول الرئيس المصـري جمال عبد الناصـر الذي ارسـل وفدا برئاسـة المشـير عبد الحكيم عامر، الذي وصـل بغداد للمشـاركة في تشـييع جثمان الرئيس الراحل عبد السـلام عارف، التدخل في البداية في اختيار الرئيس الجديد. ويذكر امين هويدي، الســـفير المصـــري في بغداد انذاك، أن المشـير عبد الحكيم عامر اتصـل بدون علمه وبواسـطة الســـفارة بالعميد الطيار الركن المتقاعد عارف عبد الرزاق، الموجود في القاهرة، وطلب منه التوجه الى بغداد لتســـلم رئاســـة الجمهورية، ولما علم هويدي بالأمر ســـارع الى الاتصال بالرئيس جمال عبد الناصر وطلب منه العمل على عدم اتخاذ مثل هذه الخطوة .

والحقيقة التي يجب أن تذكر هنا أن الموقف المصـري كان حرجاً جداً فمصـر لا تريد ان يكون البزاز رئيســا للجمهورية ولديها ملاحظات كثيرة على ســياســته ولاســيما الخارجية منها، ولا تريد أن يكون العقيلي رئيسـا للجمهورية لأنه ليس من مؤيدي سـياسـة السـير في طريق الوحدة مع مصـر ولا يرتبط بأية حركة قومية موالية لها، وفي الوقت نفســه ترى افي عبد الرحمن عارف شــخصــية ضــعيفة لكنها مســالمة. واتضــح من

الاتصـالات التي اجرها المشـير عامر، بعد فشـل محاولته اسـتدعاء عارف عبد الرزاق، بأنه لم يؤيد مرشـــحة معينة، بل دعا الى الحفاظ على وحدة الجيش والوحدة الوطنية، لكنـه عندما أدرك قوة الاتجاه الداعي لأختيار عبد الرحمن عارف فضـــل اللعب على الجواد الرابح، على حد قول صـحيفة الحياة البيروتية ، وأعلن تأييد مصـر لترشـيح عبد الرحمن عارف الرئاسة الجمهورية.

أوضـــح عبد الرحمن البزاز تفاصـــيل ما جرى بعد مقتل الرئيس عبد الســـلام. عارف، في مؤتمر صـحفي عقده في يوم 28 نيسـان، واشـار الى الضـغوط التي تعرض لها ورغبة العسكريين في اختيار شخصية عسكرية بحجة "أن الوضـع يتطلب الحزم، ولا يمكن ان يكون على رأس المسؤولية في هذه الفترة الا شخص عسكري قادر على ان يلم الشعب من حوله".

وقد رد البزاز على هؤلاء بالقول: "العبرة ليس بمهنة الشـــخص وانما بقابليته وبملكاته" وان الدسـتور "لم يشـترط في رئيس الجمهورية بأن يكون عسـكرية وبعد ذلك مخالفة للدسـتور". وقد هدد بعض العسـكريين باسـتخدام القوة لأختيار رئيس الجمهورية، وهو ما اعترف به البزاز في مؤتمره الصـــحفي حينما قال: "إن فريقاً صـــغيراً حاول أن يسـتعمل طرق ليسـت دسـتورية". ويقول العميد خليل ابراهيم الزوبعي ان العميد سـعيد صليبي، قائد موقع بغداد، تحرك منذ اللحظات الأولى لسماعه بمقتل الرئيس عبد السلام عارف، ووزع قواته على مناطق بغداد المختلفة والمهمة، وأخذ يروج لأختيار اللواء عبد الرحمن عارف لرئاســة الجمهورية، فأتصــل بالعســكريين من أعضــاء مجلس الدفاع الوطني، وتوصل الى موقف موحد مع قادة الفرق العسكرية تضمن:

1-وضع حد للتحركات العسكرية الصادرة عن وزير الدفاع، وذلك بإبعاد عناصر المغاوير التي ارسلها الوزير إلى الإذاعة، واعادتها الى مواقعها السابقة.

2-رفض شعار انتخاب رئيس مدني للجمهورية" والإصرار على أن يتولى اللواء عبد الرحمن عارف منصب الرئاسة.

3-محاولة تحقيق هذا الهدف من خلال "الحلول الدستورية" عن طريق التأثير على اعضاء مجلسي الدفاع الوطني والوزراء، واذا تعذر ذلك فلا مفر من اللجوء الى الحلول اللادستورية" بحيث يجري تعليق العمل بالدستور المؤقت، وتشكيل مجلس للثورة يتولى عملية انتخاب عبد الرحمن عارف رئيسا للجمهورية .

ويبدو أن سعيد صليبي بعد أن اطمأن الى نتائج اتصالاته والاجراءات الاحترازية التي اتخذها، أخبر عبد الرحمن عارف عند عودته من الاتحاد السوفياتي بأنه قد اصبح رئيسا للجمهورية.

عقد مجلس الدفاع الوطني والوزارة جلسة مشتركة حضرها اعضاء المجلسين وعددهم (28) عضوة، ستة عشر منهم من المدنيين واثنى عشر من العسكريين، وذلك في الساعة الحادية عشرة من مساء يوم السبت 16 نيسان 1966، استغرقت ثلاث ساعات، ورشح لأشغال منصب رئيس الجمهورية كل من: عبد الرحمن البزاز رئيس الوزراء، واللواء الركن عبد العزيز العقيلي وزير الدفاع، واللواء عبد الرحمن محمد عارف رئيس أركان الجيش بالوكالة. وعند اجراء التصويت وعد الاصوات حصل البزاز على (14) صوتا، واللواء عارف على (13) صوتا، واللواء الركن العقيلي على صوت واحد، هو صوته. الأمر الذي دفع المجلسين الى عقد جلسة ثانية في اليوم التالي، وقبل عقد هذه الجلسة تحرك العسكريون للضغط على البزاز، وحتى تهديده بانقلاب عسكري اذا

استمر في ترشيح نفسه. وقد قام بممارسة الضغط عليه العميد سعيد صليبي، قائد موقع بغداد، والمقدم الركن ابراهيم عبد الرحمن الداود، آمر كتيبة دبابات الحرس الجمهوري، والعميد خليل إبراهيم الزوبعي وغيرهم من الضباط، ولاسيما من الحرس الجمهوري.

عندما عقدت الجلسة المشتركة الثانية اعلن البزاز انسحابه من الترشيح، ولم يحضر العقيلي الجلسة، فأعلن عن فوز عبد الرحمن محمد عارف برئاسة الجمهورية. وصدر البيان التالي:

بسم الله الرحمن الرحيم

"انتخب بالاجماع في هذا اليوم 27 ذي الحجة سنة 1383 هجرية الموافق 17 نيسان سنة 1966 اللواء عبد الرحمن محمد عارف في جلسة مشتركة عقدت حسب احكام المادة 55 من الدستور المؤقت رئيسا للجمهورية خلال فترة الانتقال الى حين انتخاب رئيس للجمهورية حسبما ينص عليه الدستور الدائم على ان لا تتجاوز تلك المدة سنة واحدة من تاريخ هذا اليوم"

ولما قاربت هذه المدة على نهايتها دون انتهاء فترة الانتقال، فقد ارتأت وزارة ناجي طالب معالجة هذه الأزمة الدستورية بطريق قانوني عن طريق استشارة ديوان التدوين القانوني ووزارة العدلية، وعقد مجلس الدفاع الوطني والوزراء جلسة مشتركة في يوم 3 نيسان 1967 واصدر بيانا بالاجماع بالغاء عبارة "على أن لا تتجاوز تلك المدة سنة واحدة استنادا إلى رأي ديوان التدوين القانوني الذي جاء فيه: "ان اختصاص هيئة الانتخاب ينحصر في انتخاب رئيس جديد للجمهورية فقط دون التطرق الى تحديد رئاسته بسنة واحدة، لأن مدة الرئاسة واستمرار الرئيس فيها تحكمها المادة (101) من الدستور".

كان اختيار اللواء عبد الرحمن محمد عارف لرئاســـة الجمهورية "حلا معقولا" على حد وصـف مجلة الإيكونومسـت البريطانية الأسـبوعية في 22 نيسـان، رغم انه كان لا يملك رصـيدا. في تاريخ العراق الحديث سـوى أنه شـقيق لعبد السـلام عارف" كما قالت صـــحيفة الصـــفاء البيروتية في 19 نيســـان. ونقل موفد صـــحيفة الحياة البيروتية عن مصـــــادر مطلعة في بغداد قولها ان البزاز ومؤيديه من الجناح المدني رأوا أن اختيار اللواء عارف للرئاســـة يمكن البزاز من الاســـتمرار في الوزارة وتطبيق منهاجه الوزاري الداعي الى اجراء انتخابات عامة وتحقيق الحياة البرلمانية، خاصـــة وان اللواء عارف ليس مستبداً بالأمور، ولا يتجه الى الحكم بنظام فردي .

المهام الوطنية التي واجهت الرئيس عبد الرحمن عارف:

<u>أولا: على الصعيد الداخلي</u>

1- السـعي لتعزيز الوحدة الوطنية عن طريق حل القضـية الكردية من خلال الاقرار بالحقوق القومية للأكراد ضـــمن الوحدة العراقية، وايقاف نزيف الدم في شـــمال العراق، واستنزاف القدرات الاقتصادية.

2- الإسـراع في تحقيق الحياة الدسـتورية الدائمة، وقيام النظام النيابي ووضـع لائحة قانون الانتخابات في اسرع وقت مستطاع لانهاء المرحلة الانتقالية والسير بالبلاد الى حالة الاستقرار.

3- الانفتاح على القوى السياسية، واطلاق سراح المعتقلين والمدنيين، والسماح للمبعدين في الخارج بالعودة الى العراق، وتوفير حرية العمل للتنظيمات السياسية والنقابية المهنية والعمالية والفلاحية.

4- تحقيق مبدأ سيادة القانون تحقيق تامة بحيث يصبح جميع افراد الشعب سواء في الحقوق او الواجبات دون تمييز او تفريق على اساس الدين او القومية أو الطائفة.

5- اتباع سياسة نفطية وطنية، والحفاظ على قانون رقم (80) باعتباره مكسبا وطنيا هاما لا يجوز التفريط به، وقيام صناعة وطنية عراقية عن طريق شركة النفط الوطنية، والضغط على الشركات النفطية العاملة للاستجابة المطالب العراق المشروعة في زيادة الانتاج وزيادة عوائد الحكومة.

6- العمل على رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لعموم الشعب العراقي، عن طريق السعي لزيادة الانتاج وتحسينه، والاهتمام بالتنمية الزراعية، وتعزيز دور القطاع العام، وفسح المجال للقطاع الخاص. والاهتمام بتطوير المؤسسات الصحية والتربوية.

<u>ثانيا على الصعيد الخارجي</u>

1- الدفاع عن مصالح الأمة العربية، وبخاصة قضية فلسطين، ومساندة الاقطار العربية الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية للحصول على استقلالها، في الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية.

2- السعي لأقامة امتن العلاقات مع الدول العربية دون تمييز، وتنشيط جامعة الدول العربية، وبناء افضل العلاقات مع مصر في اطار القيادة السياسية الموحدة.

3- السعي لأقامة علاقات متوازنة مع دول العالم المختلفة بغض النظر عن انظمتها السياسية، وبخاصة مع دولتي الجوار تركيا وايران. والابتعاد عن سياسة المحاور والاحلاف العسكرية.

ماذا تحقق من المهام الوطنية ؟

اولا. على الصعيد الداخلي

1- **بالنسبة لحل القضية الكردية:** أوضح الرئيس عبد الرحمن عارف في اول حديث صحفي له بعد انتخابه "إن الاكراد سيمنحون حكمة محلية". ولتحقيق هذا الهدف اجرى عبد الرحمن البزاز، رئيس الوزراء، اتصالات مع ممثلي الحركة الكردية، وأعلن في يوم 29 حزيران 1966 منهاج عن سياسة حكومته تجاه القضية الكردية تضمن اعتراف الحكومة بالقومية الكردية بشكل قاطع في الدستور المؤقت والدستور الدائم، بحيث يتمتع العرب والاكراد بحقوق وواجبات متساوية. ووعد البزاز القيام بالأمور التالية:

-اصدار قانون للمحافظات على اساس اللامركزية، وان تكون للوحدات الادارية (اللواء والقضاء والناحية) مجالسها المنتخبة وسلطاتها الواسعة في الشؤون الخاصة بها، بما في ذلك امور التربية والتعليم والصحة. مع امكانية اجراء تعديل في الحدود الإدارية، وانشاء وحدات إدارية جديدة عند الضرورة ومقتضيات المصلحة العامة.

– الاعتراف باللغة الكردية لغة رســـمية مع اللغة العربية في المناطق التي غالبية ســـكانها من الأكراد، وتكون لغة التعليم – مع العربية – في الحدود التي يقرها القانون وتحددها المجالس المحلية. – تمثيل الأكراد في المجلس الوطني المقترح بالعدد الذي يتناســب مع مجموع الســكان الكلي، وبالطريقة التي يفصــلها قانون الانتخابات.

– مشــاركة الأكراد في كافة الوظائف العامة، والبعثات والزمالات والمنح الدراســية، بنسبة عدد سكانهم دون الإخلال بمبدأ الكفاءة. وان يكون الموظفون في المناطق الكردية من الاكراد اذا توفر العدد المطلوب منهم .

– الوعد بإنشاء بعض التنظيمات السياسية، واصدار الصحف الناطقة بلسانها.

–العفو العام عن كافة الذين ساهموا في اعمال العنف في الشمال، وإعادة المفصولين الى اعمالهم من الموظفين والعمال والعسكريين وقوى الامن الداخلي

– التعهد بإعمار المنطقة الكردية، وتشكيل هيئة خاصــة للأعمار ترتبط بوزير مسؤول عن الغابات والتبوغ، وتعويض المتضـــررين تعويضـــاً عادة، واعادة المهجرين الى مناطقهم.

وقام الرئيس عبد الرحمن عارف بزيارة الى المنطقة الكردية في 26 تشــرين الثاني 1966، والتقى بالملا مصـــطفى البارزاني وبعض الزعماء الأكراد، وأعلن أن لقائه مع البارزاني قد عزز الثقة بين الطرفين، وازال المفاهيم القديمة للقضـــية الكردية، واعرب الملا مصـطفى في تصـريحات صـحفية عن ثقته بالرئيس عبد الرحمن عارف، اضـاف "باســتطاعتي القول ان الســلم متوفر في المنطقة الشــمالية بوجه عام، على الرغم من وجود بعض الحوادث المحلية الضــيقة". واشــار الى "أن تنفيذ بيان 29 حزيران نصــا وروحا من الأمور التي توطد الأمن والاســـتقرار في المنطقة، وتبعث الثقة في نفوس الأكراد".

وزار طاهر يحيي، رئيس الوزراء، المنطقة الكردية، يرافقه خمسة من الوزراء، واجتمع في 15 أيلول 1967 مع الملا مصطفى وتم تشكيل لجنة وزارية التنفيذ مطالب الاكراد ولكن جهودها تعثرت فأستمر الوضع قلق في الشمال، وفي 4 نيسان 1968 كشف ناطق عسكري عراقي وقوع اعمال عنف غامضة في الشمال، وهو اول اعلان رسمي عن وقوع مثل هذه الاعمال منذ 29 حزيران 1966، وقد استنكر الملا مصطفى حوادث العنف وقال: "ان مثل هذه الحوادث لانقرها بطبيعة الحال، الا انه لا يمكن تجنبها في مناطق تعج بالمسلحين الذين ينتمون إلى مجموعات متنافرة مختلفة".

وهكذا بقي الوضع قلق في المنطقة الكردية حتى 17 تموز 1968، ولعل ذلك يرجع لأرتباط القضية الكردية بمصالح قوى داخلية وخارجية حاولت عرقلة الوصول إلى حل شامل للقضية الكردية.

2 – أما بالنسبة إلى الإسراع في تحقيق الحياة الدستورية الدائمة وقيام النظام . النيابي، فقد اعلن الرئيس عبد الرحمن عارف بعد توليه الرئاسة مباشرة عن سعيه التنفيذ الوعود المقطوعة بأقامة حكم دستوري سليم، واشار الى عزم الحكومة على اجراء الانتخابات النيابية حوالي اواخر العام 1966 ليتولى البرلمان الجديد سن الدستور الدائم للبلاد و تقرير شكل نظام الحكم.

كان عبد الرحمن البزاز، خلال رئاسته للوزارة، جادا في السير لتحقيق هذه المهمة، واوضح في منهاج وزارته ذلك بالقول: "إن هدفنا الأساسي هو أن نقيم مجلس نيابية، وأن نضع الدستور، وان نقيم حياة رتيبه اعتيادية، وان نترك للشعب صاحب الحق الأساسي في ان يحكم البلاد كما يريد ان تحكم". ولعل هذه السياسة هي التي ادت الى معارضة العسكريين له والعمل على اسقاط وزارته، خاصة بعد ان تزايد نفوذهم في

التأثير في الحياة السياسية بعد دورهم في افشال محاولة عارف عبد الرزاق الانقلابية الثانية في 30 حزيران 1966. كذلك عارضت القوى السياسية التي توصف بالثورية والتقدمية سياسة البزاز هذه ووصفها بأنها محاولة لتطويق التيارات الوطنية، وأن رفع شعار "العودة الى الشرعية الديمقراطية.. تقف وراءه كل القوى السياسية والاقتصادية اليمينية وكل رمو العهد الملكي، ومنها المصالح النفطية في العراق" على حد زعم مجلة الحرية البيروتية الناطقة بلسان حركة القوميين العرب.

وعند تشكيل وزارة ناجي طالب اعلنت الوزارة سعيها الى انهاء المرحلة الانتقالية باعداد الدستور الدائم، وسارعت الى تعديل الدستور المؤقت، واصدار "قانون انتخاب اعضاء مجلس الأمة" رقم (7) لسنة 1967، الذي وضعت مسودته في عهد وزارة البزاز الثانية، واوضح القانون شروط الترشيح لعضوية المجلس ومنها "إن يكون مؤمنا بثورة الرابع عشر من تموز ومبادئها واهدافها" دون ايضاح هذه المبادىء والاهداف، وأن يحصل على موافقة الاتحاد الاشتراكي العربي وقد قوبل صدور القانون بردود فعل سلبية عكست مواقف الاحزاب والشخصيات الوطنية من الحياة البرلمانية واقامة الحكم الدستوري السليم. وتركزت هذه الانتقادات حول الهيمنة التي اعطيت للاتحاد الاشتراكي وتمكينه من اختيار المرشحين، اذ أن ذلك يعد احتكاراً وحصرا للعمل السياسي في حزب واحد، الامر الذي لا تقره الحياة الديمقراطية السليمة، وكذلك حول اعطاء مجلس الوزراء حق الموافقة والرفض للمرشحين، وحق رئيس الجمهورية في تعيين ما لا يزيد خمسة عشر نائبا، وهي أمور تؤدي الى سيطرة الحكومة على مجرى الانتخابات بشكل يؤمن لها مجيء مجلس يمثلها هي قبل ان يكون ممثلا للشعب.

نوقشت هذه الانتقادات في اجتماع مجلس الوزراء، ولمح ناجي طالب، رئيس الوزراء الى تأجيل الانتخابات البرلمانية التي سبق له أن أعلن أنها ستجري في شهر

ايار 1967، الى ان تنتهي عملية اعادة بناء الاتحاد الاشـــتراكي، وهو نفس الرأي الذي اعلنه الرئيس عبد الرحمن عارف حيث قال: "إن الانتخابات ســـتجري بعد رســـوخ قدم الاتحاد الاشـــتراكي وبعد أن يصـــبح حقيقة الممثل الحقيقي للشـــعب" وهذا معناه تأجيل الانتخابات الى أجل غير مســـمى. ويبدو أن هزيمة حزيران قد أعطت مبررا للرئيس عبد الرحمن عارف للتخلي عن وعوده بأقامة الحياة الدستورية البرلمانية، وبدأ يتجه الى قبول اراء العســـكريين الداعية الى عدم اجراء الانتخابات الا بعد ان ينجلي الموقف العربي، وتحل القضـــايا الداخلية، وطرحوا بدلا عن ذلك تأليف مجلس وطني، يضـــم العسـكريين فقط، من ثلاثين عضوا يمارس اختصاصات السلطة التشريعية. وتشكيل وزارة ائتلافية، وهكذا فشل الرئيس عبد الرحمن عارف في تحقيق ما وعد به من اقامة الحياة الدستورية السليمة.

3 – اما الانفتاح على القوى الســـياســـية، وتوفير حرية العمل للتنظيمات الســـياســـية والنقابية، المهنية والعمالية والفلاحية فقد تناقضت تصريحات الرئيس عارف حولها، فمرة يهاجم الاحزاب السياسية ويعدها اداة "تبعثر الجهاد وتشتت الأفكار وتضييع الاهداف مما يسهل للأستعمار عملية الاندساس في الصفوف"، وقال الرئيس عارف "لقد الغينا الاحزاب ولا نعترف بالحزبية، ايمانا منا بأن اجتماع القوى الوطنية في اتجاه واحد سيضمن للوطن استقرار، ويفسح مجالات واسعة للعمل المثمر وازدهار البلاد في ظل الوحدة الوطنية". ومرة أخرى يعلن أن العمل يجري لتوحيد جميع القوى القومية لتحقيق قيام جبهة قومية قوية، كطريق اساسي للوحدة الوطنية، ومرة ثالثة يقول "أن الجهاز الذي يجب أن نعمل فيه كلنا هو الاتحاد الاشتراكي". وارجع اسباب فشل الاتحاد الاشتراكي الى تغلغل الحزبية في صفوفه، ولعل هذا الرأي كان أحد أســـباب الخلاف بينه وبين ناجي طالب رئيس وزارته، الذي كان يدعو الى

تجميع كل القوى القومية في أطار جبهة قومية، ويرى أن الجهود لأعادة احياء الاتحاد الاشتراكي ستبوء بالفشل، لان الاتحاد ولد منذ البداية ميتا.

ومهما يكن من أمر فأن السلطة لم تعترف للأحزاب السياسية على مختلف اتجاهاتها الفكرية بحرية العمل، وان غضت النظر عن بعض أنشطتها، واطلقت سراح العديد من السجناء والمعتقلين السياسيين، واغلقت كثير من الدعاوى السياسية. وبدلا من اطلاق حرية العمل السياسي لجأت السلطة الى اسلوب عقد المؤتمرات والاجتماعات في القصر الجمهوري، لكنها اقتصرت على فئات معينة دون أن تشمل جميع الاتجاهات السياسية والفكرية، وفي اغلب الحالات اقتصرت على العسكريين الذين تولوا مناصب سياسية. وكان الساسة المدنيون الذين حضروا بعضا من هذه المؤتمرات، أو قدموا مذكرات سياسية، او ادلوا بتصريحات صحفية، يطالبون بأطلاق الحريات العامة، كحرية تأليف الاحزاب السياسية والصحافة والاجتماع، وقيام مجلس نيابي يمثل الشعب تمثيلا حقيقية تنبثق عنه حكومة مسؤولة أمامه.

وبدلا من الاستجابة لهذه المطالب خطت الحكومة خطوة إلى الوراء بإصدارها "قانون المؤسسة العامة لتنظيم الصحافة والطباعة" رقم (155) لسنة 1967 الذي أدى الى تأميم الصحافة التي كانت إحدى وسائل التعبير عن الحريات العامة، وادى صدوره إلى اشتداد المعارضة للنظام السياسي، واشتداد المطالبة بإطلاق الحريات الديمقراطية، واصدار الدستور الدائم، واجراء الانتخابات النيابية.

اما النقابات المهنية والعمالية والفلاحية فقد شهدت خلال تلك المدة اتساعا في نشاطها، وابتعاد السلطة عن التدخل في شوؤنها. وكانت مناسبة اجراء الانتخابات فيها فرصة جيدة لطرح المطالب الوطنية الاساسية المختلفة. واشير هنا الى انتخابات أكبر

نقابتين مهنيتين هما المعلمين والمحامين، التي جرت بحيادية تامة، ورشــح فيها من يريد الترشيح من الحزبيين والمستقلين، وفاز فيها من يستحق الفوز.

4- أما بالنسـبة لتحقيق مبدأ سـيادة القانون تحقيقاً تاماً ، والمسـاواة بين ابناء الشـعب في الحقوق والواجبات دون تمييز او تفريق على اســـاس الدين أو القومية او الطائفة، فقد تعهد الرئيس عبد الرحمن عارف في اول خطاب وجهه الى الشــعب العراقي بأن يكون "احترام القانون وسـيادته" الهدف الذي سـيلتزم بتحقيقه ويتشـدد في تطبيقه. وقال: "ان الأمن والاســـتقرار لا يتوفران دون الالتزام بقواعد العدل والقانون، كما أن السعادة والرفاه لا يتوصل اليها الا بالأمن والاستقرار، ومن هذا المنطلق سـنسـير في رسـم سـياسـتنا وبناء مجتمعنا". واعلن ايضـا سـعيه لتدعيم جهاز الحكومة بعناصر كفوءة مخلصة قادرة على الإسهام في خدمة البلاد" بعيدا عن المحسـوبية والمنسـوبية ودعا جميع العاملين في الحقول العامة الى ان يكون رائدهم مصـلحة البلاد بالدرجة الأولى، وتحقيق الاسـتقرار الذي هو الاسـاس لكل تقدم.

ولابد من القول أن دعوات الرئيس عبد الرحمن عارف الى مبدأ ســـيادة القانون والمســـاواة قد اصـــطدمت بكثير من العقبات من ذوي المصـــالح الخاصـــة والطامحين للوصـول الى السـلطة، فكانت محاولة العميد الطيار الركن عارف عبد الرزاق الثانية في 30 حزيران 1966، تلك الحركة التي أدت الى زعزعة الاســـتقرار، والى وقوع الرئيس تحت تأثير بعض العسكريين من الذين اسهموا في قمع الانقلاب.

أما في مجال وضـع الأسس الرصـينة بالقضـاء على عوامل التفرقة، فقد كان نجاح الرئيس محدودا لان جهاز الدولة قد ربي لســـنوات طويلة على المحاباة الطائفية. ومع

ذلك يمكن القول – كما ترى الباحثة وسن سعيد، عبود الكرعاوي . ان المرجعية الدينية في النجف كانت تعيش عصـــرها الذهبي، وقد لمس الســـيد محســـن الحكيم، المرجع الأعلى، ذلك فوجه الشـــكر الى الرئيس عبد الرحمن عارف "على رعايته لعلماء الدين واهتمامه بشـــؤون المســـلمين"، وخاطبه بكلمة "ولدنا المعظم الفريق عبد الرحمن عارف رئيس الجمهورية العراقية المحترم دام توفيقه" هي بداية غير معهودة من قبل الســـيد الحكيم في هكذا مراسلات.

سياسة العراق النفطية:

5- اما بالنسبة الى اتباع سياسة نفطية وطنية، والحفاظ على قانون رقم (80) بأعتباره مكســـب وطنيا هاما لا يجوز التفريط به فقد أولى الرئيس عبد الرحمن عارف ذلك أهمية خاصة، وكان يؤكد بأستمرار على ضرورة السير في سياسة نفطية تضمن مصالح العراق الاساسية في ثرواته المعدنية، ويطالب الشركات النفطية بالأستجابة لحقوق العراق المشروعة. وعندما شكل البزاز وزارته الثانية، لم يتضمن منهاجها شيئا عن النفط او عن المفاوضـــات مع الشـــركات النفطية، رغم أن البزاز قد أســـهم في المفاوضـــات التي جرت مع الشـــركات النفطية عامي 1964 و 1965 عندما كان سفيرة في المملكة المتحدة. وقد سألت صحيفة المنار البغدادية البزاز عما اذا كانت حكومته تفكر في اجراء مفاوضات جديدة مع الشركات النفطية، اجاب قائلا: "الواقع ان في قائمة الأسبقيات.. تأتي قضية النفط بعد قضايا الشمال فنحن بإذن الله بعد اسابيع نبدأ بدراستها بجد وربما نجد طريقنا الى مايحقق مصالح البلاد". وقد استقالت حكومة البزاز ولم تتخذ موقفا محددة تجاه النفط، رغم الاتهامات الباطلة من قبل بعض الاحزاب السياسية، التي وصلت إلى حد اتهامه بالعمالة للشركات النفطية.

وعندما شـكل ناجي طالب وزارته اشـار في منهاجها الى ان حكومته "سـتدرس النتائج التي توصلت اليها المباحثات السابقة مع شركات النفط العاملة في العراق مؤكدة حرصها على ثروة البلاد النفطية وتمسكها بالقانون رقم (80) لسنة 1961 ودعم شركة النفط الوطنية لتمكينها من تحقيق أغراضها التي أسست من أجلها".

وشكل ناجي طالب، الذي كان يشغل ايضا وزارة النفط بالوكالة، لجنة وطنية لخبراء النفط لتقييم وضـع الصـناعة النفطية، والعلاقات القائمة بين الحكومة وشـركات النفط، ووضـع خطة عمل لأستثمار الثروة النفطية، الا أن انفجار الخلاف بين سورية وشركة نفط العراق، وتوقف صادرات العراق النفطية نتيجة لذلك، وانشغال الحكومة بمعالجة هذه الأزمة، عطل مساعي الوزارة لتنفيذ منهاجها .

وعندما شـكل الرئيس عبد الرحمن عارف الوزارة أعلن في منهاجها "العمل الجدي" لأسـتثمار الثروات المعدنية، وتنفيذ قانون شـركة النفط الوطنية لأسـتثمار الثروة الوطنية بما يعوض الخسـائر التي تعرض لها العراق نتيجة تحكم شـركات النفط فيه، ولكن هذه الوزارة لم تتخذ أية خطوة العاملين، الأول – نصر عمر هذه الوزارة التي استمرت شهرين فقط، والثاني – العدوان الصـهيوني في 5 حزيران 1967، وما تبع ذلك من ايقاف ضـخ النفط في اليوم الثاني، وزيادة الكراهية للدول الغربية وشركاتها النفطية.

وافرزت وزارة طاهر يحيى الرابعة حيزا واسـعاني منهاجها لقضـية النفط، وجاء فيه القول: "تنفيذ أحكام القانون رقم (80) لسنة 1961 وذلك بتخصـيص الأراضـي الخارجة عن حدوده الى شـركة النفط الوطنية مع تحريم منح امتيازات جديدة أو ما في حكمها، والعمل على بعث الحياة في شـركة النفط الوطنية العراقية وتمكينها من بناء قطاع تفطي وطني وممارسـة عمليات اسـتخراج النفط وتسـويقه والعمل على زيادة عوائد الحكومة من شـركات النفط العاملة في العراق، وتنفيق الريع كلية ومراقبة أسـعار وانتاج النفط الخام، وتحقيق تعاون عربي على صعيد سياسة النفط وصناعة النفط، والالتزام بمقررات مؤتمر

وزراء النفط الذي عقد في بغداد بتاريخ 5 حزيران 1967، ومواصلة إيقاف الضخ عن الدول التي ساهمت في العدوان".

وسارعت وزارة طاهر يحيى الى اصدار القانون رقم (97) لسنة 1967 "قانون تخصيص مناطق الاستثمار لشركة النفط الوطنية" الذ اعدته وزارة ناجي طالب. وجاء في الاسباب الموجبة القول:

"تثبيتا لسياسة العراق النفطية، وتحقيقا لأهداف القانون رقم (80) لسنة 1961 المتضمن تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط العاملة في العراق، وتثبيتا لسياسة العراق النفطية في جميع المناطق الخارجة عن حدود القانون المذكور، وذلك بتخصيص هذه المناطق الشركة النفط الوطنية العراقية لتقوم بأستثمار النفط فيها استثماراً مباشراً بموجب احكام هذا القانون، على أن يراعى ما جاء فيه بخصوص تحريم منح امتيازات أو ما هو في حكمها في المناطق المخصصة لشركة النفط الوطنية تحريماً مطلقاً وتنفيذا لسياسة النفط الوطنية المذكورة شرع هذا القانون".

وقد عد صدور هذا القانون ضربة كبرى للأحتكارات النفطية في العراق، فعدا عن الاراضي الواسعة التي استرجعتها الحكومة من الشركات، يعد هذا القانون محاولة جريئة لتخليص الاقتصاد العراقي من تحكم الشركات، وخطوة كبيرة نحو تدعيم الاستقلال الاقتصادي والسياسي، كما يعد خطوة في مجال خلق كادر فني، عربي في صناعة النفط يستطيع في المستقبل ان يقود هذه الصناعة وان يسيرها بنفسه.

وتبع ذلك اصدار القانون رقم (23) لسنة 1967 "قانون تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية" الذي حدد أغراض الشركة بالعمل داخل العراق وخارجه في الصناعة

النفطيــة في مراحلهــا المختلفــة. بمــا في ذلــك التحري والتنقيــب عن النفط والمواد الهايدروكاربونية الطبيعية، وانتاج وتصــفية ونقل وتخزين وتوزيع وصــنع المواد المذكورة أو منتجاتها أو مستخرجاتها أو اجهزتها أو الكيمياويات النفطية والصناعات المتعلقة بها والاتجار بهذه المواد كافة .

أثار هذا القانون شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق، التي شنت حملة نفسية لوضـــع العراقيل أمام شـــركة النفط الوطنية لمنعها من القيام بعملها، وخدمة الأغراض والاهداف العليا التي أنشأت من اجلها.

قامت شـركة النفط الوطنية بإجراء مفاوضـات سـرية مع شـركة "ايراب" الفرنسـية وشـركة "سـباتيولا" الإسـبانية أسـفرت عن توقيع اتفاق اولي في 23 تشـرين الثاني 1967 مع الشـركة الفرنسـية يسـمح لها بالتنقيب عن النفط في مسـاحة لا تزيد عن أحد عشـر الف كيلو متر مربع، يقع جزء منها في المياه الاقليمية وبعضـــها الاخر في الاهوار، واهم ما جاء في الاتفاقية أن الشركة الفرنسية تعمل كمقاول في نطاق القانونين رقم 97 و 123 لسنة 1967، وان ملكية النفط في مراحله كافة مع جميع المنشآت تعود الى شركة النفط الوطنية. وقد قوبل هذا الاتفاق بالمعارضـة من قبل الشركات النفطية العاملة في العراق، ووقعت بعض الاعمال التخريبية في الاول من كانون الأول في منشـــأت النفط العراقية في كركوك.

وعملت شركة النفط الوطنية على القيام بالأستثمار المباشر لحقل الرميلة الشمالي النفطي فقد عقد مجلس ادارة شـــركة النفط الوطنية اجتماعا بحضـــور رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير النفط في 10 نيســـان 1968، وتقرر فيه ان تقوم شـــركة النفط الوطنية بأستثمار حقل الرميلة الشمالي استثمار مباشرة من قبلها، وان تحشد في سبيل

ذلك جميع الامكانيات المالية والمادية والخبرات الفنية المتوفرة للاضـــطلاع بأعباء هذه المســؤولية الضـــخمة. كما قرر الاجتماع تأســيس شــركتين احدهما للحفر والأخرى للجيوفيزياء

وفتحت الحكومة المجال أمام الشـركات الأجنبية للحصـول على امتياز اسـتثمار الكبريت، فأشتدت المنافسة بصورة رئيسية بين الشركات الامريكية والفرنسية، وتعرضت الحكومة إلى انتقادات واســـعة دفعتها الى ايقاف المحادثات مع الشـــركات الأجنبية، وأعلنت وزارة النفط بأنها ستقوم بأستثمار الكبريت أستثماراً مباشراً، ولتحقيق ذلك أجرى العراق مفاوضـات مع الكويت واتفق الجانبان على تشكيل شركة كويتية – عراقية يسهم فيها الطرفان مناصفة لأستغلال الكبريت، لكن هذا الاتفاق لم يوضع موضع التنفيذ.

وفي آخر خطاب له قبل الاطاحة به في يوم 17 تموز 1968 عرض الرئيس عبد الرحمن عارف انجازات حكومته، وبالنسبة للنفط قال: "ان حماية المصـالح القومية العليا أوجبت على حكومتنا الوطنية العمل على اســـتثمار الثروات الطبيعية، وفي مقدمتها النفط، استثمار يحرم الامتيازات وما في حكمها، وشرعنا القانونين رقم 97 و 128 لسنة 1967 وباشرنا بتنفيذ أحكامها والتعاقد بين شركة النفط الوطنية العراقية ومجموعة ايراب الفرنسـية، وأقررنا اسـتثمار حقل شـمالي الرميلة اسـتثمار مباشـرة وفق احكام القانونين المذكورين... وقد عملت حكومتنا الوطنية على التحري والتنقيب عن المعادن ووضـــع الخطط لأفضل السبل في استثمارها استثمار مباشرة كالكبريت والفوسفات وغيرها".

ولعل سياسـة عبد الرحمن عارف النفطية قد عجلت بسقوطه، وهو ما المحت اليه مجلة "جون أفريك" في تحقيق لها نشـر في 29 تموز 1968 وقالت فيه "ان كل ما يجري في العراق... ذو علاقة غامضـــة برائحة البترول". وهو الرأي نفســـه الذي ذهب اليه اديب

الجادر، رئيس شـــركة النفط الوطنية العراقية آنذاك، وكان معتقلا في ســـجن رقم (1) وبعث رسالة الى رئيس الجمهورية نشرتها صحيفة المحرر اللبنانية في 6 ايلول 1968 وقال فيها: "لم أفاجأ حين اعتقلت صباح السابع عشر من تموز بعد أن علمت أن السيد عبد الرزاق النايف كان من اقطاب الحركة. ولقد كان بأمكانى أن أهرب ولكنني فضلت ان اقف بالمحكمة لأدين النايف وســـادته من رجعيين واســـتعماريين وصـــهيونيين.. وجريمتي في نظرهم اني كنت مسؤولا عن السياسة التحررية النفطية التي نفذت مؤخرا في العراق".

6- اما بالنسبة الى رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لعموم الشعب العراقي فقد كان الرئيس عبد الرحمن عارف يعتقد ان في العراق من الامكانات في ثروة الرجال والمال ما يساعده الى التحول الى " مجتمع فاضلا تحولا صافية خالية من كل شائبة، واشاعة العدل وايجاد تكافؤ الفرص لأبناء الشعب" وقد عدد الرئيس عبد الرحمن عارف ما قام به، ففي مجال التعليم أصبح للعراق ثلاث جامعات رسمية ومعاهد أخرى، وأعادت الحكومة النظر في مناهج التعليم في مرحلتي الابتدائية والثانوية، وانشأت العديد من البنايات المدرسية. واولت الامور الصحية اهتمامها بفتح المستشفيات او توسيعها، وانشاء المستوصفات والعيادات الطبية في انحاء العراق، ومكافحة الأمراض الوافدة. والاهتمام بمشروع كهربة انحاء العراق، والعمل على تطوير الصناعة بإفتتاح أو وضع الحجر الأساسي للعديد من المصانع. وايلاء الزراعة والري اهتماماً أساسياً بالعمل على تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي وجلب البذور المحسنة، وانشاء مصنع للأسمدة، وتأسيس الوحدات الميكانيكية، وانشاء الجمعيات الفلاحية التعاونية.

وبالرغم مما ذكره الرئيس عارف فقد شهد الوضع الاقتصادي ركودا وانكماشا واضحين الامر الذي دفع الحكومات المتعاقبة إلى اتباع سياسة التقشف الاقتصادي، وزيادة الضرائب على الدخل. وقد انتقدت غرفة تجارة بغداد في مذكرة قدمتها الى عبد الرحمن البزاز رئيس الوزراء، سياسة الحكومة القائمة على اساس فرض ضرائب جديدة على الدخل والتعريفة الكمركية والمكس، وقالت انها لا ترى مبررا لفرض ضرائب جديدة قبل إجراء مسح اقتصادي عام، الان وضع الضرائب يجب أن يراعي الواقع الاقتصادي الحقيقي، وامكانيات المكلفين بها، وقدم الحاج عبد الرسول علي، رئيس غرفة تجارة بغداد، وسليم عبد الهادي حمزة، أمين سر الغرفة، مذكرة إلى رئاسة ديوان القصر الجمهوري ورئاسة الوزراء ورئاسة لجنة التموين العليا ووزارة الاقتصاد في 28 كانون الأول 1967 تضمنت دراسة شاملة لسوء الأوضاع الاقتصادية، ووضعت اللوم على الحكومة لأنها صاحبة المسؤولية في ذلك، ولان مصلحة البلد فوق كل اعتبار وقبل كل شعار، وانتقدت تأميم المصانع الذي ترك اثاره الاقتصادية السلبية واستشهدت بإرتفاع اسعار المواد الأساسية كالسكر والرز والأدوية و "طريقة الاستجداء" التي يحصل بها المواطنون على البيض.

وتضمنت مذكرات السياسيين التي قدمت الى رئيس الجمهورية سوء الحالة الاقتصادية ودعت الى "اتباع سياسة مالية سليمة. والغاء الضرائب عن غير القادرين على دفعها، وتخفيف الأعباء عن كاهل صغار الموظفين واصحاب الدخل المحدود من العمال والفلاحين وضمان مكاسبهم، وايجاد موارد حقيقية للدولة من ثروات البلاد الطبيعية.... وتحقيق مبادئ العدالة الاجتماعية على أساس من سياسة اقتصادية رشيدة".

ثانيا :على الصعيد الخارجي:

أبدى الرئيس عبد الرحمن عارف نشاطا واسعا على هذا الصعيد، وقام بزيارات عدة للدول العربية والاقليمية والأوربية، بهدف تعزيز مكانة العراق على مختلف الصـــعد. وكانت علاقات العراق قد أصبحت متميزة مع مصر بهدف التنسيق باتجاه الوحدة، رغم العراقيل الكثيرة في هذا الاتجاه، وقام هو ووزارته بزيارات الى الكويت والســعودية وايران وتركيا والاتحاد الســوفيتي، وفرنســا. وكانت زيارات فرنســا قد أثمرت عن تعزيز التعاون الثنائي في مجال النفط والتسليح، وارتفعت مكانة العراق الدولية بين مختلف دول العالم.